

الدكتور على محمد حسن العمارة

# قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية

(إلى عهد السكاكي ٥٥٥ - ٦٢٦ هـ)

رسالة دكتوراة بمرتبة الشرف الأولى  
جامعة الأزهر

يطلب من  
مكتبة وهبة  
٤ شارع الجمهورية. عابدين  
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

جميع الحقوق محفوظة

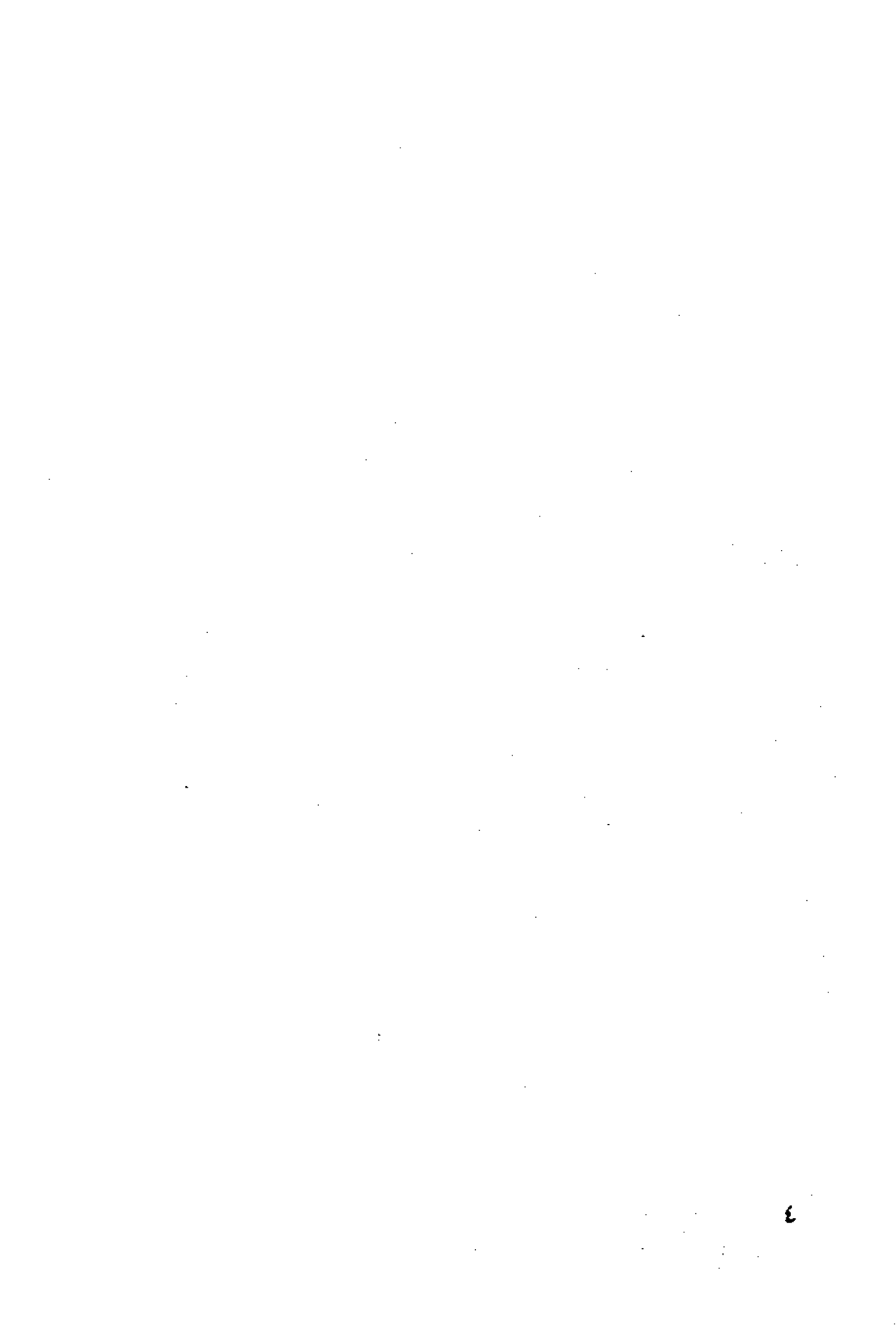
أميرة للطباعة

عابدين . تلفون ٣٩١٥٨١٧

تمت مناقشة هذه الرسالة في مساء السبت الموافق ١٨ / ١١ / ١٩٦٧ م  
بقاعة عباس العقاد بكلية اللغة العربية وكان أعضاء اللجنة : الشيخ  
عبد العظيم الروبي ، والشيخ عبد الحسيب طه ، والدكتور عبد الحميد  
يونس .

وقد نالت مرتبة الشرف الأولى، والحمد لله .

على محمد حسن عبد الله العماوي



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

قضية ولا أبا حسن لها .

هكذا كان يقول سيدنا عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - كلما تعاضمته معضلة من معضلات الرأى ، أو غمت عليه مشكلة من مشكلات القضاء .  
وأبو حسن هو سيدنا على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - .

\* \* \*

وإنما قدمت هذه الأطروفة للتبرك بذكر صحابيين جليلين ، وللتفاؤل بأن سيدنيها البحث والمعالجة ، وإن تراءت أنها بعيدة شطون ، وستدللها الملاحظة والرياضة وإن بدت أنها نافرة جموح .

ولأمر ثالث قدمت كلمة سيدنا عمر هذه ، ذلك هو الإشارة إلى أن قضية اللفظ والمعنى يحوط جوانبها كثير من الغموض ، وينتشر فى طريقها أخلاط من الأشواك ، وتملا أفقها أصوات متباينة تعيا عندها مرهفات الأسماع ، وتحجب سماءها سحب متراكمة تقصر دونها نوافذ الأبصار .  
وما التوفيق إلا بالله .

\* \* \*

قضية شغل بها النقاد والعلماء ، والباحثون عن الحقيقة ، منذ بدأ الإنسان يتأمل لغته الأدبية التى يعبر بها عن خواجه النفسية ، وعن تأملاته فى الكون والحياة ، ليعرف سر الجمال فى هذه اللغة ، وموضع الروعة من أدبها .  
ولا أظن أن فترة من فترات حياة هذا الإنسان الأدبى قد خلت من معالجة هذه القضية بصورة أو بأخرى .

وقد كانت معالجته لها - بادئ ذى بدء - باللمحة الدالة ، والكلمة الموحية الموجزة ، ثم صارت تأملا داعياً ، وتفكيراً منظماً ، ولم تسلم - كغيرها من القضايا الأدبية والفكرية - من اللجاج والتمويه ، والمغالطة فى بعض الأحيان .

وربما امتد بها نفس القول فكانت فصلا في كتاب ، بل لقد كانت نظرية عميقة ، متشعبة ، دار حولها أنفس كتاب من كتب البلاغة العربية ، هو كتاب (دلائل الإعجاز) للإمام عبد القاهر الجرجاني .

وربما ضمرت حتى صارت عبارة غامضة في حاجة إلى شرح طويل . وهكذا انتهى أمرها في كتب البلاغة ، ذات القوانين والحدود والرسوم .

ولقد اشتهرت فيها عبارة الخطيب القزويني في كتابه : ( تلخيص المفتاح ) وهي لا تعدو كلمات قليلة .. فبعد أن عرف الخطيب في مقدمة كتابه هذا الفصاحة والبلاغة انتهى إلى قوله : ( فالبلاغة صفة راجعة للفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب ) .

وقد أعجب البلاغيون ببعض العبارات ، حتى عدها أحدهم (١) جامعة بين ما تفرق من كلام الناس ، وتعجب من حسنها ، تلك هي عبارة عبد اللطيف البغدادي في (قوانين البلاغة) حيث يقول : ( البلاغة شيء يبتدئ من المعنى ، وينتهي إلى اللفظ ، والفصاحة شيء يبتدئ من اللفظ ، وينتهي إلى المعنى ) .

وهذه عبارة موجزة غاية الإيجاز تحتاج إلى تفسير وتوضيح ، حتى يؤمن بها الدارس ، وتصحح كلاما له معنى يقنع به المجادل .

ويا ليت (ابن السبكي) الذي أسرف في إعجابه بهذه العبارة ألقى عليها أضواء تكشف غوامضها .

وفيما بين التطويل والقصد . وتناثرت في كثير من كتب النقد والبلاغة والأدب والنحو والتفسير عبارات تمهد لهذه القضية ، أو تحوم حولها ، أو تدخل في صميمها .

ولكن الذي لا شك فيه أن أحداً من الباحثين لم يتناول هذه القضية من ناحيتها التاريخية ، فيوفيهما حقها من البحث ، ويرجع بها إلى جذورها الأولى ، ويسير معها عبر الزمن الطويل فيسجل جلائلها ودقائقها ، ثم يخلص من كل ذلك إلى أن يبرزها نظرية مكتملة ، ويظهرها قضية واضحة المعالم ، محددة الرسوم .

---

(١) هو الشيخ عبد الوهاب السبكي في كتابه : (عروس الأفراح) ج ١ . ص ٣٦ من شروح التلخيص .

وربما كان السر في إحجام الباحثين عن تاريخ هذه القضية صعوبة الإحاطة بها ، لما تتطلبه من تتبع واستقصاء في مراجع كثيرة مختلفة المشارب والمناهج والفنون . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لأنها - فيما يبدو لأول وهلة - نظرية جافة من نواحيها العلمية ، لا تروق للباحث ، ولا تجتذب القارئ ، ولا تمتع الروح ، وإن أمتعت العقل ، وقل من الناس من تستهويه متعة العقل وحده .

فإذا أريد - مع ذلك - بيان أثر هذه القضية في تدوين البلاغة ، والربط بينهما في النشأة والتطور كان العبء أثقل ، والجهد أشق .

وهذا ما وطنت النفس على تحريره ، والمضى فيه . والله المستعان .

والامر المؤكد أن الجدل لم يحتدم حول قضية من قضايا البلاغة كما احتدم حول هذه القضية سواء من النقاد القدامى ، أم من البلاغيين أصحاب الأذواق الرفيعة ، أم من علماء البلاغة ذات القواعد والرسوم ، أم من الباحثين المعاصرين الذي اعتمدوا - أكثر ما اعتمدوا - في دراسة هذه القضية على الدراسات الغربية في النقد والبلاغة ، وعلى نظريات علم الجمال الحديث .

وإذا كانت قضية إعجاز القرآن قد حظيت من علماء البلاغة بجهود مضية ، واقتضتهم بحوثاً ضافية شاقة ، وأطالت بينهم الجدل والخصومة ، وشعبت الآراء والمذاهب ، وفتحت آفاقاً واسعة من المعرفة ، وهدتهم إلى نواضع من الحجج والبراهين ، وإلى ثواب من الآراء والأفكار .

إذا كانت قضية الإعجاز مصدر كل هذا الذي أشرنا إليه ، فإن هذه القضية في بعض جوانبها ، بل في أهم جوانبها ترجع إلى قضية اللفظ والمعنى .

\* \* \*

أما الذي بعثنى على معالجة هذا الموضوع ، فرأى قديم كنت حفيماً به ، ذلك أنى كنت أرى أن أنجح وسيلة ، وآمنها ، وأدقها لدراسة تاريخ البلاغة ، ومسائلها ، وبالتالي فهمها وهضمها هي أن ندرسها من خلال قضاياها العامة .

ذلك أننا حين نتبع هذه القضايا ، كقضية اللفظ والمعنى ، وقضية البلاغة والإعجاز ، وقضية البلاغة والمنطق ، ونذهب بعيداً في أعماق الماضي لنسائر هذه القضايا ، ونتعرف أثرها في تدوين البلاغة نستطيع أن نرد كل قول إلى قائله ،

ونعرف صاحب كل لبنة في هذا البناء الشامخ ، ونأمن الزلل حين نضيف إلى إنسان فضلاً ليس له ، أو نسلب عالماً فضيلة هو أهلها ، والأحق بها .

وليس للآخر أن يتنقص عمل الأول ، فإن المتأخر إذا كان هذب ، وبحث وتعمق ، فإن للمتقدم فضل تعبيد الطريق ، وتمهيد السبيل .

فلو قبل مبكهاها بكيتُ صباية بسُعدى شفيتُ النفس قبل التندم  
ولكن بكت قبلي فهاج لى البكا بكاهها ، فقلت الفضل للمتقدم

ورب كلمة صغيرة عابرة من نحوى أو لغوى أو راوية هدت إلى مسألة أو مسائل ذات بال ، ما كان ليتهدى إليها لولا ومضة خاطر من ذلك الأريب .  
وفى العلم لا يستقل القليل ، ولا ينبغي أن نبخس عمل عامل مهما دق فى مجال الفنون والعلوم والآداب .

ولولا ما اهتدى إليه الأول بفطرته ، أو بنظره ما استطاع الأخير أن يجد المادة والجوهر ليصوغ ما يريد صياغته من فن أو أدب أو علم .

وقضية اللفظ والمعنى قد تبدو فى بداهة النظر خافتة ضئيلة ضامرة ، محدودة الآفاق ، ولكن الذى يمعن فيها النظر يجد أطرافاً شاسعة ، ومراداً بعيداً .

وقد كانت أولاً وإلى زمن قريب هى المجال الذى يضطرب فيه النقد الأدبى العربى ، فكل قائل ، أو على وجه الدقة الكثرة الكاثرة من القائلين كانت حين تتأمل فى النص الأدبى تصدر فى حكمها عن صفة فى لفظه ، أو عن صفة فى معناه ، ولم تتردد فى مجال النقد الفاظ الخيال والعاطفة ، والظلال إلا فى وقت متأخر .

لا جرم كانت دراسة البلاغة من خلال هذه القضية دراسة دقيقة ، شاملة ؛ لما بين البلاغة والنقد من الارتباط الوثيق .

ودراستنا البلاغية منذ قديم تستمد أصولها الأولى من مصادر ثلاثة :

اللمحات النقدية التى كانت تصدر عن الشعراء والعلماء والنقاد منذ عرف النقد .

والشذرات اللغوية والذوقية التى أثيرت فى مجال البحث عن إعجاز القرآن الكريم .



والعبارات التي تتراءى فيها روح العلم ، وهي تلك التي صدرت عن الخلفاء والخطباء والكتاب ، وسائر أرباب البيان مما يمكن أن يكون شبه قاعدة علمية .

وإن اهتدأنا إلى هذه الأصول الأولى ، ومتابعتنا لها في مسار التاريخ ليضع أمامنا صورة دقيقة لحياة البلاغة الأولى ، وبهيئ لنا أن نؤرخ هذه الحياة تاريخاً واعياً صادقاً ، وتشع منها أضواء هادية إلى مكان الجودة والرداءة في الكلام ، وعلى شيء من سر إعجاز القرآن الكريم .

\* \* \*

ولقد عنى كثير من الباحثين بمحاولة معرفة واضع البلاغة العربية ، واختلفت في ذلك الآراء والمذاهب ، وربما خيل لبعض أن دراسة قضية اللفظ والمعنى ، وهي القضية الأولى ، والكبرى في هذا العلم تحدد بصورة حاسمة صاحب الفضل في وضع البلاغة .

ولكن . إذا كان من الممكن أن نضيف وضع علم محدد كالعروض مثلاً إلى صاحبه ، فإنه يصعب علينا في مثل علم للبيان أن نحدد الواضع له ؛ فإن مسأله متشعبة ، لم تنشأ كاملة بل تدرجت تبعاً لقانون النشوء والارتقاء ، وكل خالف من العلماء قد استعان بسلف له .

وإذا تجوزنا واعتبرنا فلاناً واضعاً للبيان فإنما يكون ذلك لاعتبار من الاعترافات .

فقد نقول - كما رأى بعض الباحثين <sup>(١)</sup> - إنه (سيبويه) على أساس أنه أول من ذكر في كتابه (الكتاب) بعض المسائل البلاغية .

وقد نقول - كما قيل أيضاً - إنه (الجاحظ) باعتباره أول من دون مسائل من البيان متفرقة ، واهتدى إلى ألوان لم يسبقه أحد إليها ، وابتكر بعض المصطلحات البلاغية .

وقد شاع أن عبد القاهر الجرجاني هو واضع علوم البيان ، وقال بذلك جماعة من المتقدمين ، ومن المتأخرين ، وحجتهم أن عبد القاهر هو أول من

---

(١) هو المرحوم الشيخ أحمد المراغى في كتابه : (تاريخ علوم البلاغة ، والتعريف

برجالها) ، ص ٤٣ .

أسس من هذا العلم قواعده، وأوضح براهينه ، وأظهر فوائده ، ورتب أفانيته - كما يقول يحيى بن حمزة العلوى فى كتابه الطراز - .

وابن خلدون يرى أن صاحب هذا الفن ، والأولى أن ينسب إليه هو أبو يعقوب يوسف السكاكى الذى مخض زبدته ، وهذب مسائله ، ورتب أبوابه - على حد قول ابن خلدون (١) - .

وهكذا نجد آراء مختلفة ، ولكل صاحب رأى حجة وبرهان ، وربما كان أحسن ما يقال فى هذا الشأن أن بناء هذه العلوم ليس من صنع فرد ، وأن كثيرين من العلماء والأدباء شاركوا فى إقامته وتشبيده ، ورفع قواعده وإن تفاوتت جهودهم ، واختلفت انصباؤهم من الفضل فى هذا العمل الكبير .

\* \* \*

وهناك ملاحظة جديرة بالنظر شاعت بين الباحثين فى البلاغة حول هذه القضية: قيل إن قضية اللفظ والمعنى نشأت أول ما نشأت فى البيئة الدينية ، وأن العصبية والشعبوية كانتا من العوامل التى خلفت هذه القضية قبل أن يعرفها الميدان الأدبى (٢) .

وقيل إن أنصار اللفظ ، وأنصار العبارة من العرب ، أو من المتعصبين للعرب ، وأن أنصار المعنى من غير العرب (٣) .

وقيل إن الصراع الخفى بين الشعبوية والعرب قد اتخذ مذاهب شتى ، لعل منها الخلاف بين اللفظ والمعنى ، وهو فى أصله أكبر من خلاف بين اللفظ والمعنى ، ولكنه فى حقيقته هتاف العرب : لنا لسان وبيان ، فيجيهم لسان حال أولئك : ولنا فكر وعقل (٤) .

أما أن هذه القضية نشأت فى البيئة الدينية ، وأن لها اتصالاً قوياً بإعجاز القرآن فذلك ما نرجحه ، إذ أن الجماعات الأولى التى دار فى أوساطها حديث اللفظ والمعنى

(١) المقدمة : ص ٥٥٢ .

(٢) فن القول : ص ٧٨ للشيخ أمين الخولى .

(٣) بلاغة أرسطو : ص ٣٦٨ للدكتور إبراهيم سلامة .

(٤) أبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغية والنقدية : ص ١٣٢ للدكتور بدوى طبانة .

كانت تتحدث فى إعجاز القرآن ، بل إن الأحاديث الأولى التى اتسمت بالجدل حول الألوان البلاغية بعامة كانت فى البيئات الدينية .

وقد ظل ارتباط هذه القضية بإعجاز القرآن إلى وقت متأخر كما سيتضح ذلك من بعض الفصول التى دونها فى هذه الرسالة ، وكما تدل عليه هذه الكلمة الموجزة للإمام عبد القاهر التى حصلها أن القول بأن المزية فى حسن النظم والتأليف إنما كانت للعرب من جانب العلم باللغة غلط منكر يفضى بقائله إلى رفع الإعجاز من حيث لا يعلم <sup>(١)</sup> ، وأن القول بأن بلاغة الكلام ليست إلا من جانب معناه خطأ عظيم ، يفضى بقائله إلى رفع الإعجاز ، ويبطل التحدى من حيث لا يشعر القائل <sup>(٢)</sup> .  
وأما أن القائلين باللفظ هم من العرب ، أو من المتعصبين لهم ، والقائلين بالمعنى من المتعصبين على العرب فقول لا يستقيم .

ذلك أنا لا نجد أحدا من القائلين باللفظ أهدر شأن المعنى ، وأنا نجد من القائلين بالمعنى وأن عناية العرب به أقوى من عنايتها باللفظ من لا يهتم فى دينه ، ولا فى حبه للعرب ، ومن هؤلاء أبو الفتح بن جنى ، وضياء الدين بن الأثير .  
ويكفى فى رد هذا القول ملاحظة أن الإمام عبد القاهر - وهو من هو حبا للعرب ، وتمسكا بدينه - لا ينكر فضل المعنى الرفيع .

وكل ما يمكن أن يقال فى هذا الشأن أن الشعوبيين كانوا ينكرون على العرب بيانهم ، ويبهرجون أدبهم ، وينتقصون فصاحتهم ، ولذلك نرى الجاحظ يؤلف كتابا كبيرا من أشهر كتبه ، بل من أشهر كتب الأدب فى العربية يحتج فيه لرسوخ قدم العرب فى الفصاحة والبلاغة والخطابة ، ويرد على الشعوبية ما عابوا به العرب فى ذلك .

ومما ورد فى هذا الكتاب - وهو نص فى موضوعنا هذا - قوله : « وأخرى . أنك متى أخذت بيد الشعوبى فأدخلته بلاد الأعراب الخلف ، ومعدن الفصاحة التامة ، ووقفته على شاعر مفلق ، أو خطيب مصقع ، علم أن الذى قلت هو الحق ، وأبصر الشاهد عيانا ، فهذا فرق ما بيننا وبينهم <sup>(٣)</sup> » .

(٢) المصدر السابق : ص ١٩٨ .

(١) دلائل الإعجاز : ص ١٩٢ .

(٣) البيان والتبيين : ج ٣ . ص ٢٩ .

فالشعوبى ينكر على العرب بلاغتهم ، ويدعى أن للفرس بلاغة لا تقل شأنًا عن بلاغة العرب ، وأن الخطابة شئ في جميع الأمم ، وبكل الأجيال إليه أعظم الحاجة ، بل قالوا إن أخطب الناس الفرس ، وأخطب الفرس أهل فارس ، وأعدبهم كلاما ، وأسهلهم مخرجا ، وأحسنهم دلاً<sup>(١)</sup> .

وقالوا: ومن أراد أن يبلغ في صناعة البلاغة ، ويعرف الغريب ، ويتبحر في اللغة فليقرأ كتاب (كاروند) ، وجميع الأمم عندهم معروفون بتدقيق المعانى ، وتخير الألفاظ .

والجاحظ يرد ردودا مفصلة ، ثم يقول : (وجملة الامر أنا لا نعرف الخطب إلا للعرب والفرس) ولكن خطب الفرس عن طول فكرة ، وكل شئ للعرب فإنما هو بديهة وارتجال ، ويحدد ما يدعيه للعرب بأنه أصناف البلاغة من القصيد والأرجاز ، والمنثور والأسجاع ، والمزدوج وما لا يزدوج ، وأن شاهده على ذلك الديباجة الكريمة ، والرونق العجيب ، والسبك والنحت ، أما رسائل الفرس التى بأيدي الناس فلا يستطيع أحد أن يعلم أنها قديمة غير مصنوعة ، وليس يبعد أن يكون أمثال ابن المقفع وسهل ابن هرون ولدوا مثل تلك الرسائل<sup>(٢)</sup> .

وأخيراً لا يرى دليلاً أقطع من أخذ الشعوبى إلى معدن الفصاحة ، حتى يرى الديباجة الكريمة والرونق العجيب ... الخ ما قال الجاحظ .

ولما كانت هذه أموراً متعلقة بالألفاظ سبق إلى بعض الأذهان أن العرب يفتخرون بالألفاظهم ، وأن العجم يفتخرون بالمعانى ، مع أن الشعوبية فيما نقلنا عنهم أنفاً يدعون أن الفرس أخطب الناس ، وأعدبهم كلاماً ...

\* \* \*

ولهذه الرسالة أهداف أهمها:

١- شرح قضية اللفظ والمعنى ، وما يتعلق بها منذ بدأ الجاحظ تدوينها فى أوائل القرن الثالث الهجرى إلى أن تلقف الرازى والسكاكى نتائج دراستها فى أواخر القرن السادس ، وأوائل القرن السابع .

٢- تاريخ البلاغة العربية ونشأتها وتطورها من خلال دراسة قضية من قضاياها الكبرى .

٣- محاولة الوصول إلى وجه الحق فى قضية من قضايا الفكر الإنسانى ، والوصول إلى الحق فى ذاته هدف كبير .

(١) الدل : الهدى والسمت . (٢) البيان والتبيين : ج ٣ ص ١٢ .

٤- نسبة كل رأى إلى صاحبه ، وقد جهدت الرسالة - بقدر الطاقة - فى تحقيق هذا الهدف ، فإنه كان يقال : من بركة العلم إضافة القول إلى قائله .

\* \* \*

أما الوسائل التى استعانت بها الرسالة لتحقيق هذه الأهداف ، فأبعاد الرحلة إلى الزمن الأول الذى كان فيه أصل هذه القضية نبتة صغيرة ، ثم متابعتها فى نموها وازدهارها ، والوقوف المتأنى عند كل مرحلة من مراحل تطورها ، ورصد كل تغير طرأ عليها ، والتعرف إلى كل رجل أعان على نموها ، أو اكتمالها .

وقد اقتضانى ذلك أن أعيش مع هذه القضية أكثر من ثمانية قرون ، منذ ظهرت تباشيرها فى أعماق العصر الجاهلى إلى أن تلخصت نتائجها فى أوائل القرن السابع الهجرى على قلم أبى يعقوب السكاكى ، وفى كتابه مفتاح العلوم . وإنما وقفت عند هذا التاريخ لأنه مرحلة حاسمة فى تاريخها ، ولئلا يتشعب البحث ويطول أكثر مما ينبغى أن يحسن به .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب . . . . .

\* \* \*



## الباب الأول

### مباحث تمهيدية

- صلة اللفظ بالمعنى .
- بين اللغة والاصطلاح.

1950

1951



## الفصل الأول

### صلة اللفظ بالمعنى

خلاف قديم وحديث ، لم يكن منه بد ، ذلك هو الخلاف حول الكلمة المفردة ، واللفظ المركب ، بل حول اللغة ذاتها ؛ فالإنسان مع ما أوتى من سعة المعرفة ، والرغبة الجامحة فى كشف الحقائق ، ومع ما يملك من الوسائل المادية والعقلية للوصول إلى كثير من مجاهيل هذه الحياة ، مع كل ذلك لا يزال عاجزاً عن معرفة التاريخ الأول للكلمة : متى بدأت ؟ وكيف بدأت ؟ .

هل كانت وحيا من السماء أوحى به إلى النفس البشرية الأولى فلقنتها لاولادها وأحفادها؟ هل كانت علماً ضرورياً - خلقه الله تعالى - فى تلك النفس ، علماً بتلك الألفاظ ، وتلك المعانى ، وبأن تلك الألفاظ موضوعة لتلك المعانى ؟ .

هل كانت إشراقاً فى النفس بعثها ذلك الاجتماع البشرى المحدود ، ثم ظلت تتكاثر تبعاً لتكاثر المجتمع ، وحاجاته وشئونه؟ .

ومتى عاش هذا الإنسان الأول ؟ وفى أى بقعة من الأرض عاش؟ وبأية لغة كانت هذه الكلمة الأولى؟ .

هل كانت بلغة من هذه اللغات التى تفوق الحصر؟ أو بلغة قريبة منها؟ أو بلغة ذات صلة بها؟ أو كانت بلغة لا صلة لها - البتة - بأية لغة من هذه اللغات التى يتكلم بها سكان العالم الآن ؟ أو كانت بكل هذه اللغات - وهذا هو المشهور عند علمائنا الأقدمين - ؟ ؛ فقد قالوا : إن الله علم آدم أبا البشرية أسماء كل ما خلق من أجناس جميع المحدثات ، بجميع اللغات التى يتكلم بها ولد آدم اليوم من العربية والفارسية والرومية وغيرها .

وكان ولد آدم - عليه السلام - يتكلمون بهذه اللغات ، فلما مات آدم ، وتفرق ولده فى نواحي العالم تكلم كل واحد منهم بلغة معينة من تلك اللغات ، فغلب عليه

ذلك اللسان ، فلما طالت المدة ، ومات منهم قرن بعد قرن نسوا سائر اللغات ، فهذا هو السبب في تغيير الألسنة في ولد آدم عليه السلام (١) .

ثم تدخلت عوامل فلسفية ، وعقيدية ، وجدلية ، فأطالت القول حول الإجابة عن هذا السؤال : هل الاسم والمسمى شئ واحد ، أو هما شيان مختلفان ؟ .  
انتصر فريق كبير من علماء المسلمين للرأى الأول ، وناضلوا عنه ، كما انتصر فريق منهم للرأى الثانى .

وبذلك وجد منذ عهد بعيد خلاف حول صلة اللفظ بالمعنى ، كما وجد الخلاف - ولا يزال - حول أصل اللغة : اتوفيقية هى أم تواطؤية ؟ .

لقد وردت نصوص فى الكتب المقدسة ، كان تفسيرها وتاويلها موضع خلاف وجدل بين العلماء . جاء فى القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ \* قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا، إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ \* قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ، فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ الْغَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ٣١ - ٣٣] .

وظاهر هذه الآيات أن الله - سبحانه - خلق جميع الأجناس ، ثم علم آدم كل أسمائها .

ولكن علماءنا أخذوا يفسرون ويؤولون ، وتدخل المنطق والجدل ، وحال الاجتماع البشرى ، ولم يتفق على رأى حاسم فى أصل اللغة .

وكما أن المشهور عند علماء المسلمين أن اللغة توقيفية كان يعتقد الغرب المسيحى فى العصور الوسطى أن منشأ اللغة توقيفى من لدن الله ، استنادا إلى ما جاء فى سفر التكوين : « وقال الرب الإله : لا يحسن أن يكون الإنسان وحده ، فاصنع له عوناً بإزائه ، وجبل الرب الإله من الأرض جميع حيوانات البرية ، وجميع طير السماء ، وأتى بها آدم ليرى ماذا يسميها؟ فكل ما سماه به آدم من نفس حية فهو اسمه ، فدعا آدم جميع البهائم ، وطير السماء ، وجميع وحش الصحراء بأسمائها (٢) » .

(١) التفسير الكبير ، للفخر الرازى ، المسمى (مفاتيح الغيب) ج ٢ . ص ١٣٦ . ط . عبد الرحمن كمال حجاج .

(٢) العهد القديم . سفر التكوين . الفصل الثانى . عدد ١٨ - ٢٠ . نقلا عن كتاب (فلسفة اللغة) : ص ٢١ .

(وعلى أساس هذا القول افتتح القديس يوحنا إنجيله بقوله : فى البدء كان الكلمة . ذلك القول الذى أسأل الكثير من المداد ، تعليلا ، وتجريحا (١) .

وليس يعينى - هنا - ما أدلى به كل فريق من الحجج والردود ، ولكن الذى يعينى هو توضيح الخلاف الأبدى حول الكلمة . فى بدئها ، ونشأتها ، وتطورها . وأن الإنسان ليس فى وسعه مهما جد واجتهد ، أن يصل إلى ذلك التاريخ المجهول ، أو أن تتفق طوائفه على رأى وحّد ، حتى - لو أتيح له أن يلتقط الأصوات من الأثير - كما يأمل - ؛ فإن المسألة لا ترجع فقط إلى ظواهر مادية ، وإنما تمتد إلى متاهات بعيدة فى أعماق النفس البشرية .

ولو تصورنا أن الله سبحانه علم آدم الأسماء كلها ، ولكنه لم يعرض عليه ذوات جميع الأجناس وإنما عرض بعضها امتحانا للملائكة - كما يدعى بعض المؤولين - لكان معنى ذلك أن آدم عليه السلام علم جميع اللغات ، وعلمها بنيه ، دون أن يعرف مدلول كثير من الكلمات . لو تصورنا ذلك أمكن أن نعقل فضلا - فى العقل الإنسانى - بين اللفظ والمعنى ، وكان لنا أن نسأل - على نطاق أوسع - : أيهما وجد أولا : اللفظ أم المعنى ؟ وبالإجابة عن هذا السؤال يمكن أن نزيل بعض الغموض الذى يحوط صلة الكلمة بمعناها .

وقد يبدو هذا السؤال غريبا ، وقد تكون الإجابة عنه عسيرة شاقة .

أما غرابته فلأنه يفجأ الدارس - لأول وهلة - بما لم يكن يتوقعه ، وبما يظن أن الإجابة عنه من البدهيات ، التى لا تحتاج إلى فكر وروية .

وأما صعوبة الإجابة عنه فلأنها تتطلب سياحة طويلة واعية داخل النفس البشرية حتى يصل من يريد معرفة وجه الرأى فى هذه القضية إلى مكامن الفكر والوجدان ، ويقف على التفاعل النفسى - الذى يحدث عندما يريد الإنسان أن يعبر - بين اللفظة ومدلولها .

---

(١) فلسفة اللغة : ص ٢١ .

هل يخطر - أولاً - اللفظ على النفس ، باعتبار أنه معروف المعنى عندها ، فتضم إليه لفظاً آخر معروف المعنى أيضاً ، لتؤلف منهما ، ومن أمثالهما عبارة تؤدي الفكرة التي تراءت ، وتشرح العاطفة التي اهتزت فيها ؟ .

هل تجيش النفس - أولاً - بالمعنى ، فتأخذ في جمع أطرافه ، وتنقيته بنفى الفضول عنه ، وبذلك يصبح فكرة واضحة ، أو وجدانا متميزاً ، وحينئذ تبحث عن العبارة التي تؤديه ؟ .

هل يخطر المعنى واللفظ معا ، وفي آن واحد في منطقة خاصة من مناطق النفس ، يتراءيان لها في لحظة واحدة ، ثم يأخذان في الوضوح والظهور ، ثم ينتقلان من منطقة البيان فيها إلى أسلات اللسان فتدفعهما إلى الحياة الخارجية متصاحبين متعانقين كما كانا داخل النفس ، في مكان الشعور باللغة في متاهاتها؟ .

إن العلماء ، من قدامى ومحدثين - على كثرتهم ، وعلى طول ما عاجلوا هذه القضية - لم يتفقوا على رأى واحد ، تطمئن إليه النفوس المتلهفة إلى معرفة الحقائق على وجهها الصحيح الصريح .

لقد فصل القدماء بين اللفظ والمعنى ، وكذلك فصل بينهما بعض المحدثين، وكانت أكثر عبارات القدماء تدل على أن المتكلم يستحضر المعنى في ذهنه - أولاً - ثم يبحث له عن لفظ يؤديه به .

من الفريق الأول بشر بن المعتمر في صحيفته التي وضعها لتعليم البلاغة، والتي تعد أول صحيفة في البلاغة ، وفيها : ( ومن أراغ معنى كريما فليلتمس له لفظا كريما <sup>(١)</sup> ) وفيها أيضاً : ( فإن ابتليت بأن تتكلف القول .... وتعاصى عليك إجمالة الفكرة فلا تعجل .... وعاوده عند نشاطك .... فإنك لا تعدم الإجابة والمواتاة ، إن كانت هناك طبيعة ، أو جريت من الصناعة على عرق ) ، ويشري بوصى المتكلم بأن يعرف أقدار المعانى ، ويقسم أقدار الكلام عليها . وعلى أقدار الحالات : ( فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ، ولكل حالة من ذلك مقاما ) .

(١) البيان والتبيين : ج ١ ص ١٣٦ . وأراغ : أراد وطلب .

فالفكرة جائلة في النفس تبحث عن عبارتها ، وفي التعبير عنها صعوبة ، وعلى المتكلم أن يعاود ليهدى إلى اللفظ المناسب الخاص بالفكرة ، والتعبير ممكن بعد المعادة إن كانت عند المتكلم طبيعة البيان ، ولكنه غير ممكن إن لم تكن له طبيعة ، ولذلك ينصح بشر هذا البكى أن يترك صناعة البيان ويتجه إلى ما يحسن .

ولعل مما يشير إلى انفصال المعنى عن اللفظ كلمتهم المشهورة : المعاني أجسام ، والألفاظ أثواب لها ، فإن الثوب يجيء منفصلاً عن الجسم ، بل متأخراً عنه في الوجود .

ومن كتاب الغرب المحدثين من فصل بين المعنى واللفظ ، وأشار إلى سبق المعنى على اللفظ ، قال ديهامل : ( كم من مرة أستمع إلى رجال أو نساء يتحدثون وسط الجموع في عربة قطار ، أو أثناء وجبة طعام ، فتحدثني نفسي كل مرة : ها . قد وقعت على صفة نفسية ، أو تسقطت علاقة ، أو لمحت دافعا خفيا ، ولكنني عاجز عن أن أصوغ ما اكتشفت ألفاظا ، ربما أستطيع فيما بعد أن أصور ما أحسست به ، أما الآن فلا ، وأنا أعلم أنني إن لم أصب التوفيق فسيأتي من بعدى غيرى يفيد من تجاربنا ، وتساعدنا عبقريته فينجح في العبارة عما لمحنه<sup>(١)</sup> .

وهذا القول ، وهذه الخيرة يشبهان إلى حد كبير ما روى عن أبي العباس المبرد . إذ يقول : ( لا أحتاج إلى وصف نفسي لعلم الناس بي ، أنه ليس أحد يختلج في قلبه مسألة مشكلة إلا لقيني بها ، وأعدني لها ، فأنا عالم ومتعلم ، وحافظ ودارس ، لا يخفي على مشتبه من الشعر والنحو ، والكلام المنثور من الخطب والرسائل ، ولربما احتجت إلى اعتذار من فلتة إلى بعض الأصدقاء ، أو التماس الحاجة ، فأجعل المعنى الذي أقصده نصب عيني ، ثم لا أجد سبيلا إلى التعبير عنه بما أرتضيه ) .

( ولقد بلغني أن عبيد الله بن سليمان ذكرني بجميل ، فحاولت أن أكتب إليه رقعة أشكره فيها ، وأعرض ببعض أموري ، فاتعبت نفسي يوماً في ذلك ،

(١) مجلة الثقافة : العدد ٢١٦ ص ١٢ .

فلم أقدر على ما أرتضيه ، فكنت أحاول الإفصاح عما فى ضميرى ، فينحرف لسانى إلى غيره (١).

وقد رويت هذه القصة برواية أخرى ، لا تختلف فى مضمونها عن هذه الرواية إلا ما جاء فيها من قوله : (لأنى أرتب المعنى فى نفسى ، ثم أحاول أن أصوغه بالفاظ مرضية فلا أستطيع (٢)).

وكل هذه العبارات التى قدمتها تكاد تؤكد أن المعنى يسبق اللفظ فى الوجود ، وأنه يكون فى الفكر مجردا عن اللفظ . إلا عبارة المبرد الأخيرة : (بالفاظ مرضية) فرما أشعرت بأنه كان يستحضر المعنى فى خاطره بعبارات غير مرضية ، ولكنها تحتمل - أيضاً - أن يكون قد عبر فعلا بالفاظ لم يرتضاها .

وقد روى أن سيدنا عمر بن الخطاب قال فى يوم سقيفة بنى ساعدة : (وكنت زورت فى نفسى كلاما).

وهذه العبارة تشير إلى أن سيدنا عمر كان استحضر فى ذهنه المعانى بالفاظها ، وقريب منها قول الأخطل التغلبى :

إن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا  
الذى يفهم منه تسمية ما فى الضمير (كلاما) وأن الشاعر كان يدرك  
تلازما بين المعنى ولفظه فى النفس .

ولكن العلماء - من قديم - فهموا بيت الأخطل على أن (الكلام) يطلق إطلاقا لغويا على المعنى النفسى ، وبذلك فهموا معنى (كلام الله) تعالى ، وربما أمكن تخريج كلمة سيدنا عمر على ذلك ، لولا كلمة (زورت) ، ومعناها أعددت وهيات .

أما الشيخ عبد القاهر . فأمره عجيب فى هذه القضية ، وقد عرض لها أكثر من مرة فى كتابه : (دلائل الإعجاز) والرأى الذى لم يحد عنه أن المتكلم يرتب المعانى فى نفسه ، ثم يحدو على ترتيبها الألفاظ فى نطقه ، وأن الإنسان

(١) الجامع الكبير : ص ٢٢ .

(٢) المثل السائر : ج ١ ص ٧٤ .

لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا بعد أن يفكر في المعاني ويرتبها في نفسه<sup>(١)</sup>، وقد كرر معنى هذه العبارات في كتابه ، والذي يفهم منها أن المعاني سابقة للألفاظ ، وأنها تقع في النفس مجردة عنها .

أما الأول ، فوق ما تفيده العبارة السابقة ، وما أشبهها ، قد صرح الإمام بأن الألفاظ خدم للمعاني ، وأن المعاني تقع في النفس أولا ، وهذا ما يعلمه كل عاقل<sup>(٢)</sup> .

والشيخ عبد القاهر ينفي نفيًا باتًا أن يقع الترتيب في الألفاظ<sup>(٣)</sup> ، كما يخطئ الذين توهموا أن المعاني تابعة للألفاظ بأنهم لما رأوا السامع يستقبل الألفاظ أولا ، ثم يفهم معانيها ظنوا أن المعاني تابعة : ( قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع ، فإذا رأى أن المعاني لا تترتب في نفسه إلا بترتيب الألفاظ في سمعه ظن عند ذلك أن المعاني تبع للألفاظ ..... وهذا ظن فاسد ممن يظنه ، فإن الاعتبار ينبغى أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له<sup>(٤)</sup> ) .

ويستدل عبد القاهر بأدلة أخرى على سبق المعاني إذ يقول : فالألفاظ سمات المعاني ، وأوضاع وضعت لتدل عليها ، فكيف يتصور أن تسبق المعاني ، وأن تتقدمها في تصور النفس؟ إن جاز ذلك جاز أن تكون أسماء الأشياء قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء ، وقبل أن كانت<sup>(٥)</sup> .

ويهتدى هذا الإمام إلى فكرة خطيرة ، سمعت من يقول إنها من استنباطات الغربيين ، ومن نظرهم الفلسفي الدقيق . يهتدى إلى أن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم مجردا عن معاني النحو ، فمن استحضر في نفسه ( فعلا ) لا بد أن يريد أعماله في ( اسم ) ... وهكذا . ( وليت شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة ؛ من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى<sup>(٦)</sup> ) .

ويزيد الأمر توكيدا وإيضاحا فيرى ( أن الإنسان يخيل إليه إذا هو فكر أنه كان ينطق في نفسه بالألفاظ التي يفكر في معانيها ، حتى أنه يسمعها سماعه

(١) دلائل الإعجاز: ص ٤٠ ، وما بعدها ، وص ٢٨٥ .

(٢) المصدر السابق: ص ٣٢٠ . (٣) المصدر السابق: ص ٢٧٥ .

(٤) المصدر السابق: ص ٣٢٠ . (٥) نفس الموضوع السابق .

(٦) المصدر السابق: ص ٣١٥ .

لها حين يخرجها من فيه ، وحين يجرى بها اللسان) وأن ذلك (في العادة ، ومجرى الجبله (١)).

وقد كان في الإمكان أن ينتفع عبد القاهر بهذه الجبله في الإنسان ، وأن يرتب عليها نتائج ذات بال في البلاغة ولكنه رأى ذلك يخدم القائلين بأن الإنسان يفكر في الألفاظ ، وهو خصم لدود لهذا الرأي ، فاعتبر هذا الإدراك في النفس مجرد (تخيل) ، ويورد قياساً: ذلك أن الإنسان إذا تخيل في الشيء قد رآه وشاهده لا يصح منه أن يقول : إنه رآه ، ونظر إليه : ( كذلك لا يكون تخيله أنه كان ينطق بالألفاظ موجبا أن يكون ناطقا . وأن تكون موجودة في نفسه ، حتى يجعل ذلك سببا إلى جعل الفكر فيها (٢) ).

أما أن الذي يُخطر في نفسه الألفاظ ناطق بها ، فذلك ما لا أظن أن أحداً يقول به ، وأما أن الألفاظ موجودة في نفسه فذلك ما لا سبيل إلى الشك فيه . كل ما في الأمر أنها ليست ألفاظا اصطلاحية . السنا نخظر في أنفسنا آيات من القرآن الكريم ، مرتبين معانيها وألفاظها على الوجه الذي حفظناها عليه ؟ .

بلى . وإذا كان ذلك لا يسمى (كلاما) في الاصطلاح ، فالأمر ليس في (التسمية) ، وإنما هو في الواقع . ونستطيع أن نقول : إن المعنى يكون في النفس على درجات : يكون خيالا جائلا ، ويكون فكرا متميزا ، وأنه في الحالة الأولى قد يكون معنى مجردا من اللفظ، أما في الحالة الثانية فلا يتصور تجرده . أما إذا تجاوز النفس فهو ولفظه شيء واحد . يقول ابن الأثير : (وليس لقائل هنا أن يقول : لا لفظ إلا بمعنى ، فكيف فصلت أنت بين اللفظ والمعنى ، فإني لم أفصل بينهما، وإنما خصصت اللفظ بصفة هي له ، والمعنى يجيء فيه ضمنا (٣) ).

ويقول أحد النقاد الغربيين : (إن الكلمات تشتمل على شيعين : معان وأصوات ، والمعنى والصوت كلاهما مرتبط بالآخر ارتباطاً وثيقاً ، لا يقبل التفرقة، ولكن كلا منهما قابل لأن ننظر فيه على حدة (٤) ).

(٢) المصدر السابق: ص ٣١٩ .

(١) المصدر السابق: ص ٣١٨ .

(٣) المثل السائر: ج ١ . ص ٢٧ .

(٤) قواعد النقد الأدبي : ص ٣٩ . تأليف آسل لا بر كرمي . ترجمة الدكتور محمد عوض .



ولكن جمهرة الكتاب الغربيين تجمجم ولا تصرح . قال أحدهم : إنه لا يوجد لفظ ومعنى مستقلان ، وأنهما ليسا كالماء والقدح بمعنى أنه يوجد معنى - أولاً - ثم يسكب في اللفظ ، وأن الإنسان حين يتكلم إنما يتكلم معنى ولفظاً في وقت واحد ، فليس للمعنى كيان بلا لفظ . ولكن هل يوصف كل منهما بصفة مستقلة؟ .

قالوا : إننا لا نتحدث عن مضمون وصورة على أساس استقلال المضمون عن الصورة في المنشأ والتكوين ، بل على أساس أن الصورة هي ظاهر المضمون ، وأن المضمون هو باطن الصورة .

وقال أحد الباحثين في علم الجمال : (إن المضمون والصورة في الفن لا ينفصلان ، ولا يمكن أن يفكر فيهما على أنهما قابلان للقسمة ، لأنه لا يمكن أن يفكر في أنهما عنصران مجتمعان) .

والطريقة الوحيدة - عند بعضهم - للتعبير عن علاقتهما هي أن يقال : إن أحدهما أحد مظهرى الآخر ، ويشبهون اللفظ والمعنى بشقى المقرض ، لا يقطع أحدهما بدون صاحبه .

وكل هذا - في ظاهره - قريب من كلمة (ابن الأثير) ، فقد اعترف هذا بان اللفظ والمعنى - بعد النطق - لا ينفصلان - وأنه إنما يتحدث عن كل منهما باعتباره جزءاً في الكلام له صفة ، أو صفات خاصة .

ولكن الجديد عند هؤلاء أمران :

الأول : أنهم يؤكدون أن المعنى حين يجول في النفس يكون معه لفظه ، ولا يمكن أن يتكون في الخاطر مجرداً .

يقول (دى بونالد) أحد المفكرين الفرنسيين في القرن الثامن عشر : (أعطى الإنسان قوة النطق ، منذ أن سوى إنساناً ، وضعت في عنقه منذ أن تحرك الحركة الأولى لهذا نخطئ عندما نقول : إن الفكر سابق للكلمة . الفكر ذاته كلمة ، والإنسان لا يفكر إلا لأنه كائن لاغ . نحن نتحدث إلى أنفسنا عندما نفكر بيننا وبين ذواتنا ، في قرارتنا حوار لا ينقطع ، لأن في هذه القرارة فكراً لا ينقطع ،

والفكر تعبير وراء الشفتين الصامتتين. والفكر ، حديث باطنى مع ذواتنا ،  
والحديث تفكير بصوت عال (١) .

وفى نفس الموضوع يلخص المترجم رأى هذا المفكر الفرنسى بهذه العبارة :  
(أن العلاقة التى تربط الفكر بالكلمة هى علاقة صميمية ، يعنى أن الفكر  
والكلمة جسم واحد ، ولهذا لا يمكن أن يحصل فكر بدون أن تحدث لغة ، ولا  
أن تحدث لغة لا تكون ذاتها فكرا) .

**الثانى :** أن منهم من رفض أن يفصل بين المعنى واللفظ عندما ينقد أثراً  
أدبياً ، ويرى أن هذا غير مقبول ، وأنه من العبث أن يسأل : أين هى القيمة  
الحقيقية للشعر . أهى فى المحتوى أم فى الشكل ؛ لأن الاثنين متلازمان ،  
لا ينفصلان . ويقولون : التجانس بين المحتوى والشكل ليس من قبيل المصادفة ،  
وإنما هو جوهر الشعر ، ما دام شعرا ، تنمو القصيدة بالجسم والروح حتى تتم  
خلقا سويا (٢) .

\* \* \*

هذا هو مجمل الآراء القديمة والحديثة حول علاقة اللفظ بالمعنى . وهى  
تتفق جميعا على أنهما - بعد النطق - جسم واحد ، أما قبل النطق فالمعنى  
يمكن أن يكون مجردا ، وهذا ما يفهم من كلام علمائنا العرب غير عبد القاهر ،  
وبعض علماء الغرب ، وبعض الباحثين فى قضايا الكلمة من علماء الغرب  
المحدثين لا يتصور معنى مجردا ، وأكثر الباحثين من شربيين وغربيين يفاضلون  
بين اللفظ والمعنى ، وقليل منهم من يحكم عليهما جملة واحدة .

\* \* \*

فالقدماء من علمائنا - مع اعترافهم بأن اللفظ والمعنى متلازمان - بحثوا  
فى كل منهما على حدة ، وحددوا أوصافا للمعنى ، وبينوا العيوب التى تلحق  
كلًّا منهما على حدة أيضاً ، وجعلوا لكل منهما مجالا خاصاً فى ميدان النقد  
والبلاغة ، كما سيتبين من حديثنا هذا .

(١) كمال الحاج . فلسفة اللغة : ص ٢٧ .

(٢) فن الشعر : ص ١٩٨ . للدكتور إحسان عباس . وقد نقل هذا الرأى عن بعض المدارس

وبعض المفتونين بالنقد الغربي من أدبائنا أخذوها قضية مسلمة ، وقالوا :  
مادام لا يمكن أن يتصور فصل بين اللفظ والمعنى ، أو بين الصورة والمضمون ،  
فلا معنى لإفراد كليهما بحديث ، وإنما جمال الأدب يكون بحسن اللفظ ،  
وجودة المعنى جميعاً .

وهذا قدر قال به علماؤنا السابقون ، فقد أكدوا أن الغاية من البلاغة أن  
يجمع الكلام الحسن من طرفيه : اللفظ والمعنى ، قال الجاحظ : ( وليس يقدر  
على ذلك إلا امرؤ في طبيعته فضل من احتمال غيرته ، وفي قريحته زيادة من  
القوة على صناعته ، حتى لا يضع اللفظ الحر النبيل إلا على مثله من المعنى ،  
ولا اللفظ الشريف الفخم إلا على مثله من المعنى . نعم . وحتى يعطى اللفظ  
حقه من البيان ، ويوفر على الحديث قسطه من الصواب ، ويحقق للكلام حظه  
من المعنى ، ويضع جميعها مواضعها ، ويصفها بصفتها ، ويوفر عليها حقوقها  
من الإفصاح والإعراب (١) .

غير أننا لا يمكن أن ندعى أن كل كلام حسن مقبول قد قرى الحسن من  
جهته ، بل الحقيقة أننا وغيرنا نستحسن كلاماً لجودة معناه ، وإن كان لفظه دون  
الغاية في الفصاحة ، ونستحسن كلاماً آخر لما فيه من لفظ عذب ، وإن كان معناه  
ساذجاً ، والذوق السليم شاهد صدق على ذلك .

حتى بعض النقاد الغربيين المحدثين يعترفون بهذه الحقائق .

قال بعضهم : ( ليس من الضروري أن نحصل من القصيدة على معنى ؛  
لأن هناك سحراً منفصلاً عن المعنى (٢) ) .

( تفضيل الشكل على المضمون كان يمثل الاتجاه الكلاسيكي دائماً ،  
وتفضيل المضمون على الشكل من خصائص النزعة الرومانطيقية (٣) ) .

أصحاب الشعر للشعر لا يهتمون بما يقوله الشاعر ما دام يقوله بطريقة  
جيدة . ليس المهم في الشعر : لم ، بل المهم : كيف ؟ أما المادة فلا تؤثر كثيراً في  
بناء الشعر (٤) .

(١) رسائل الجاحظ . على هامش الكامل : ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٢) فن الشعر : ص ١٨٦ . (٣) المصدر السابق : ص ١٩١ .

(٤) المصدر السابق : ص ٩٧ .

ونرجع إلى نقادنا القدامى . فنرى ابن قتيبة -مثلا- يقول في بيت لبيد بن ربيعة:

ما عاتب الحر الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح  
( هذا . وإن كان جيد المعنى والسبك ، فإنه قليل الماء والرواق ) .

فالبيت - وإن كان يتضمن معنى جيداً ، وقد صيغ صياغة محكمة - غير رائع ، ولا رائق . هذا حكم ابن قتيبة في القرن الثالث الهجري ، وأعتقد أنه ما يزال حكماً ، وإن بعد العهد بيننا وبينه ؛ فإنا ما قرأت هذا البيت ، أو تأملته إلا حكمت عليه حكم ابن قتيبة .

نعم . نحن نعجب بمعنى هذا البيت إعجاباً عقلياً ، لما تضمنه من حق وصدق ، تهتز له عقولنا ، ولا يقال : إن الأدب ما هو إلا ( فن لم يقصد به كاتبه أو قائله أن يضيف إلى ذخيرة العرفان قطرة أو قطرات (١) ) .

فهذه نظرة خاصة تريد أن تخرج أدب الفكرة كله من دائرة الأدب ، وهي - في الحقيقة - نظرة قاصرة فإن للعقل كما للعاطفة متعة بالأدب الرفيع ، وهذا ما نفهمه من كلام الإمام عبد القاهر في أول كتابه ( أسرار البلاغة ) حيث يقول : ( فإذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعراً ، أو يستجيد نثراً ، ثم يجعل الثناء عليه من حيث اللفظ فيقول : حلو رشيق أنيق ، وعذب سائغ ، وخلوب رائع ، فاعلم أنه ليس ينبئك عن أحوال ترجع إلى أجراس الحروف ، وإلى ظاهر الوضع اللغوي ، بل إلى أمر يقع من المرء في فؤاده ، وفضل يقتدحه العقل من زناده (٢) . فالمعنى الذي يروق ، إما معنى عاطفي يرجع إلى القلب ، وإما معنى فكري يرجع إلى العقل .

ولعل أبلغ دفاع عن أدب الفكرة في عصرنا الحديث كان من المرحوم الأستاذ العقاد ، فقد كان هذا الناقد شاعراً من شعراء الفكر ، ولذلك أطال الدفاع عن هذا اللون من المعاني ، فعنده أن الشاعر يحس أفكاره ، ويفكر إحساسه ، وأن الأدب الرفيع عند الأدباء العالميين لم يخل قط من عنصر التفكير : و « الفن والأدب

(١) فنون الأدب : تأليف . هـ . ب تشارلتن . ترجمة زكي نجيب ص ١ .

(٢) أسرار البلاغة : ص ٣ .

وجدان، ولكنه وجدان إنسان، ولن يكمل الإنسان بغير ارتفاع في طبقة الحس، وارتفاع في طبقة التفكير، ولن يخلو الأدب المعبر عنه من هذا أو ذاك، ولا يقاس نصيبه من الحس بمقدار نقصه في التفكير، ولا يقال إنه أحس إحساسا تاما؛ لأنه لم يفكر تفكيراً تاماً، بل يقال: إن التمام في مزاياه الإنسانية أن يتم له الحس ويتم له التفكير (١) .

والحق في ذاته جميل، فلماذا نعجب به، ونهتز لسماعه إذا جاءنا مجرداً من الصياغة الأدبية، ونتنكر له إذا جاءنا في شعر رائع، أو مقالة بديعة، أو قصة جميلة، وقديما قال حسان بن ثابت:

وإن أحسن بيت أنت قائله بيت يقال إذا أنشدته صدقا

وهذا هو رأى كثيرين من نقادنا القدماء والمحدثين.

\* \* \*

على أن تفضيل أحد المتلازمين على الآخر ( اللفظ، المعنى ) لم يكن من قول البلاغيين وحدهم، وإنما أثر - أيضا - عن صناع الكلام.

سمع خالد بن صفوان، الخطيب المشهور، رجلا يتكلم كثيرا، فقال: اعلم - رحمك الله - أن البلاغة ليست بخفة اللسان، وكثرة الهذيان، ولكنها بإصابة المعنى، والقصد إلى الحجة.

وقال ربيعة الرأى: إنى لأسمع بالحديث غفلا، فأشغفه، وأقرطه، فيحسن. وما زدت فيه شيئا، ولا غيرت له معنى.

ولا نزال نرى اختلاف الأساليب (٢)، واستحسان فريق من الناس لأسلوب دون أسلوب، ولا يمكن أن يقول عاقل: إن أسلوب الجاحظ وابن العميد متماثلان، ولا أن أسلوب طه حسين والزيات لهما مذاق واحد.

حتى أن الكاتبيين من مدرسة واحدة قد يختلف أسلوبهما، كما نراه من الخلاف بين أسلوبى القاضى الفاضل وابن العماد الأصبهانى.

(١) مقدمة كتاب ( بعد الأعاصير ).

(٢) أقصد من الأسلوب - هنا - طريقة الأداء، وفن الكتابة.

وقد وصف ( ابن الأثير ) أسلوبين من أساليب الشعراء، فأبرز الفرق بينهما، في قوله: ( الألفاظ تجرى من السمع مجرى الأشخاص من البصر، فالألفاظ الجزلة تتخيل في السمع كأشخاص عليها مهابة ووقار، والألفاظ الرقيقة تتخيل كأشخاص في دمائه، ولين خلق، ولطافة مزاج. ولهذا ترى ألفاظ أبي تمام كأنها رجال قد ركبوا خيولهم، واستلثموا سلاحهم، وتأهبوا للطراد، وترى ألفاظ البحتري كأنها نساء حسان، عليهن غلائل مصبغات، وقد تحلين باصناف الحلبي (١).

\* \* \*

وقد شهد جيلنا معارك كثيرة، دارت حول القديم والجديد، وتعصب أقوام للجديد، وناضلوا دونه، وكانت أقوى ضرباتهم موجهة إلى الأساليب الجزلة الرائعة، فبعضهم يعد هذه الأساليب خفيفة، لا وزن لها في الأدب، ويعبر عن ذلك تعبيراً ظالماً فيقول إنها ( حلاوة محمضة ). وأكثرهم لا يعتد بشيء إلا المعنى، وكل ما ينشدونه من الألفاظ أن تكشف عن هذا المعنى، ويعارضهم المتمسكون بالأسلوب البياني، ويحاجونهم بأن الأدب فن، ولا بد في الفن من التأنق، والمشى غير الرقص، إلى حجج كثيرة أخرى. وكل ذلك يدور حول أدب اللفظ - كما يسميه المجددون - وأدب المعنى.

ومن عجب أن أكثر هؤلاء الذين يأتون أن يخص كل من اللفظ والمعنى بصفات، وينقلون عن الغربيين أن المعنى واللفظ ليسا كالماء والإناء، ينسون بعد قليل أو كثير من صفحات كتبهم هذا الذي آمنوا به، ويعودون إلى حديث الفصل بينهما، فلا يلبثون أن يعودوا إلى الأمر الطبيعي فيذكروا تشبيها مؤداه أن اللفظ والمعنى منفصلان.

قال أحدهم: وقد مرت عصور على الأدب العربي كان صورة، ظاهرها براق، وباطنها فراغ، كحبة الجوز الفارغة. فحبة الجوز الفارغة هذه لفظ بلا معنى، وحبة الجوز الأخرى المملوءة لفظ ومعنى، فهما منفصلان انفصال الماء والإناء. على أن هذا الأدب، الذي يشبه حبة الجوز الفارغة كان له أنصار

ومعجبون، والادب الآخر الذى يقابله، والذى يشبه لب الجوز بعد أن أزيلت عنه قشرته الجميلة البراقة، له أيضا أنصار ومعجبون.

وقد كان هذا الفصل بين الصاحبين ( اللفظ والمعنى ) واضحا فى أذهان الأدباء والشعراء . جاء فى بعض ترجمات (١) القاضى الأرجانى ما يأتى : ( قال أبو القاسم، هبة الله بن الفضل الشاعر: كان الغزى صاحب معنى لا لفظ، وكان الأبيوردى صاحب لفظ لا معنى، وكان القاضى أبو بكر صاحب لفظ ومعنى . قال ابن الخشاب : والأمر كما قال، وأشعارهم تصدق هذا الحكم، إذا تليت ) .

وقال ابن رشيق - بعد أن تحدث عن العلاقة بين اللفظ والمعنى :- ( ثم للناس - فيما بعد - آراء ومذاهب، منهم من يؤثر اللفظ على المعنى، فيجعله غاية ووكده، وهم فرق : قوم يذهبون إلى فخامة الكلام وجزالته على مذهب العرب من غير تصنع كبشار . وفرقة أصحاب جلبة وقعقة بلا طائل معنى، إلا القليل النادر، كآبى القاسم بن هانىء، ومن جرى مجراه (٢) ) .

ثم قال ابن رشيق عن هذا الشاعر نفسه : ( وكانت عند أبى القاسم - مع طبعه - صنعة، فإذا أخذ فى الحلاوة والرقّة، وعمل بطبعه، وعلى سجيته، أشبه الناس، ودخل فى جملة الفضلاء، وإذا تكلف الفخامة، وسلك طريق الصنعة أضر بنفسه، وأتعب سامع شعره، ويقع له من الكلام المصنوع والمطبوع (٣) ) .

وانه ليعجبني قول الحمدونى الشاعر:

من كان فى الدنيا له شارة      فنحن من نظارة الدنيا  
نرقبها من كئيب حسرة      كأننا لفظ بلا معنى

ولا نرى بأسا أن نعرض هنا لبعض المباحث التى كانت أولا من المباحث الكلامية، ثم تبناها علماء البلاغة، وسنرى أن هذه المباحث تعالج الصلة بين اللفظ والمعنى من جهة، ومن جهة أخرى لها دلالتها على هذه الصلة .

من ذلك إجابتهم عن هذا السؤال : هل وضع اللفظ للصورة الذهنية

(١) معاهد التنصيص فى شواهد التلخيص : ج ٣ ص ٤٢ . ط . محيى الدين عبد الحميد .

(٢) العمدة : ج ١ ص ٨٠ .

(٣) المصدر السابق : ج ١ ص ٨١ .

أو للماهية الخارجية؟ ذهب فريق من العلماء ، ومنهم الإمام فخر الدين الرازى إلى أن الألفاظ موضوعة بإزاء الصور الذهنية ، وذهب فريق ثان ، منهم الشيخ أبو إسحاق الشيرازى إلى أن الألفاظ موضوعة بإزاء الماهيات الخارجية .

واحتج الأولون بأن اللفظ يتغير بحسب تغير الصورة فى الذهن ، قالوا : فإن من رأى شبحاً من بعيد ، وظنه حجراً أطلق عليه لفظ الحجر ، فإذا دنا منه ، وظنه شجراً ، أطلق عليه لفظ الشجر ، فإذا دنا منه ، وظنه فرساً أطلق عليه اسم الفرس ، فإذا تحقق أنه إنسان أطلق عليه لفظ الإنسان .

وأجاب المعارضون بأن اللفظ إنما دار مع المعنى الذهنى لاعتقاد أنه فى الخارج كذلك ، لا لمجرد الاختلاف فى الذهن .

ورأى فريق ثالث أن مثل هذا البحث لا محل له ، فقال الإمام البيضاوى : اللفظ موضوع بإزاء المعنى من حيث هو ، مع قطع النظر عن كونه ذهنياً أو خارجياً ، فإن حصول المعنى فى الخارج والذهن من الأوصاف الزائدة على المعنى ، واللفظ إنما وضع للمعنى ، من غير تقييده بوصف زائد . ثم إن الموضوع له ربما لا يوجد إلا فى الذهن فقط ، كالعلم ونحوه (١) .

ومسألة أخرى ، أثارها أيضا علماء الكلام ، ثم نقلها ( العلوى ) فى ( الطراز ) ليدل على أن الألفاظ تابعة للمعانى : هل يلزم أن يكون لكل معنى لفظ يدل عليه؟ .

أجاب الفخر الرازى وأتباعه بالنفى ، وقالوا : لا يلزم أن يكون لكل معنى لفظ يعبر عنه ، وعللوا ذلك بأن الألفاظ متناهية ، والمعانى غير متناهية . قال صاحب الطراز : ( وإنما كانت الألفاظ متناهية لأنها داخلية فى الوجود ، وكل ما دخله الوجود من المكونات فله نهاية ؛ لاستحالة وجود ما لا نهاية له ، وإنما كانت المعانى بلا نهاية لأنها غير موجودة ، وإنما هى حاصلة فى الذهن ، وما وجد فقد تنهى ، فأما ما لا يوجد فليس له غاية ، كالحقائق الذهنية ، والأمور المتصورة ،

(١) المزهر للسيوطى : ج ١ . ص ٢٨ ، وانظر أيضا - نهاية الإيجاز للرازى : ص ٣٧ .



فبأنه لا نهاية لها قبل تعلق العلم بها، فاما بعد تعلق العلم بها فهي منحصرة بانحصار علومها (١).

ولعل أصل هذه المسألة ما ذكره الجاحظ من قوله: ( ثم أعلم - حفظك الله - أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ؛ لأن المعاني مبسطة إلى غير غاية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محددة (٢) ).

وهذا - كما نرى - بحث لا طائل تحته، وقد ظهر فيه النظر الفلسفي العميق، أما الذي يتأمل اللغات، فإن هذا التأمل يؤديه إلى أن اللغة ما دامت مواضعة - وهو الرأي الراجح - فإنه لا يصعب على أي جماعة أن تجد لكل معنى يتردد في خواطرها لفظا يؤديه، ولن يعجزها هذا أمد الدهر ما دامت غير مقيدة باللفاظ بعينها تؤدي بها أغراضها المختلفة، حقيقة أننا نغير التراكيب، أو ننقل الألفاظ إلى معان جديدة، أو نجملها بإحياء جديدة، ولكننا لا نقف ما دامت عندنا تجربة نعبر عنها، وكلما جدت لنا تجربة وجب أن نجد لها لفظا يعبر عنها، وهذا ما نفعله دائما، فاختراع المعاني يتبعه دائما إيجاد تراكيب للتعبير عنها.

أما احتجاج العلوي بتناهي الموجود، وعدم تناهي المعدوم فأمر مقبول لو كانت الحياة نفسها تسير إلى غير نهاية، أما والحياة نفسها منتهية فإن كل شيء سواء كان موجودا أم معدوما سينتهي، وما دام الفكر باقيا فسيبقى في الإمكان التعبير عن كل معنى بلفظ أو بالألفاظ تفهمه للآخرين.

ثم أجاب صاحب الطراز عن السؤال الأصلي: هل الألفاظ تابعة للمعاني، أو المعاني تابعة للألفاظ؟

أجاب بقوله: ( أعلم أن الذي عليه أهل التحقيق أن الألفاظ تابعة للمعاني، وقد صار صائرون إلى أن المعاني تابعة للألفاظ ) ومعنى ذلك - في نظر الأقدمين - أن اللفظ منفصل عن المعنى؛ لأن التبعية تستلزم وجود أحدهما أولا. وقد أيد ذلك علم النفس اللغوي، فهو يرى أن الفكرة سابقة على اللفظ،

(١) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، وعلوم حقائق الإعجاز: ج ٢. ص ١٥١. وانظر - أيضا

- المزهري: ج ١. ص ٢٦.

(٢) البيان والتبيين: ج ١. ص ٧٦.

ويستدل على ذلك بأن الطفل قادر على الفهم، قبل أن يقدر على الكلام، ومعنى ذلك أن فهم مدلول الفكرة سابق على فهم مدلول اللفظ (١).

والواضح من كلام الإمام عبد القاهر أن الألفاظ تبع للمعاني، وذلك حيث يقول: ( وكيف يتصور أن يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى، وأنت إذا أردت الحق لا تطلب اللفظ بحال، وإنما تطلب المعنى، وإذا ظفرت بالمعنى فاللفظ معك، وإزاء ناظرك (٢) ).

ويصرح في موضع آخر بأن الألفاظ خدم للمعاني، وتابعة لها: ( وإنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، ولم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك، بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق (٣) ).

وإذا تأملنا في أنفسنا رأينا أن الألفاظ تتبع المعاني حين يسبق الفكر لإيجاد أثر أدبي أو قاعدة علمية، وحين تصدر آثارنا عن صنعة، أما حين نرتجل الشعر أو الخطب فإن الألفاظ تلد المعاني.

\* \* \*

---

(١) شارل بلوندل، فيما نقل عن (تارد). مقدمة علم النفس الاجتماعي ص ٧٩ [نقلا عن كتاب بلاغة أرسطو بين العرب واليونان ص ٣٧٨].  
(٢) دلائل الإعجاز: ص ٤٨.  
(٣) المصدر السابق: ص ٤٤.

## الفصل الثانى

### بين اللغة والاصطلاح

فى مجال بحث هذه القضية تدور الفاظ بأعيانها، يتوقف على فهمها، والنظر فيها الأحكام التى أصدرها ويصدرها الباحثون، والقوانين التى يحاولون إثباتها أو نفيها، وكل ذلك - فى واقع الأمر - هو جوهر قضية اللفظ والمعنى .  
وبعض هذه الألفاظ احتفظ بمعناه اللغوى الأول إلى حد ما، ولكن أكثرها تجاوز معناه الأول، واكتسب معنى، أو معانى أخرى، تبعد أو تقرب من المعنى الأول على حسب إيغال الدارس فى المنطق والفلسفة، أو احتفاظه بروحه الأدبية، البعيدة عن التعقيدات العلمية .

ومن هذه الألفاظ ما شاع معناه عند المتقدمين من باحثينا ونقادنا ، ومنها ما استحدثه النقاد المحدثون، من أوضاعهم الخاصة، أو من الأوضاع المنقولة عن علماء النقد والبلاغة من الغربيين .

وسنلم - فى هذا الفصل - ببيان المراد من أكثر هذه الألفاظ دورانا فى دراسة هذه القضية، فرما أفادنا ذلك فى تبين آراء العلماء على وجهها الصحيح .

\* \* \*

#### ١ - اللفظ

هو - فى الأصل - مصدر للفعل ( لفظ ) كضرب وسمع، ثم استعمل بمعنى اسم المفعول، فأريد به ( الملفوظ )، وأصبح بهذا المعنى حقيقة عرفية .  
وفى القاموس المحيط : لفظ بالكلام نطق كتلفظ، لكن المحققين من اللغويين يرون استعمال اللفظ فى الكلام من قبيل المجاز، وأصل اللفظ - عندهم - الرمى، قيل : مطلقا، وقيل : من الفم خاصة، وهو المشهور فى عباراتهم، وبذلك صرح الرضى، وقال الزمخشري فى الأساس : ( ومن المجاز : لفظ القول، ولفظ به ) .  
وعلى الفخر الرازى استعمال اللفظ فى المنطوق بقوله : وسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمى الهواء من داخل الرئة إلى خارجها، إطلاقا لاسم السبب على المسبب .

وقد نقول إن التعبير من قبيل الاستعارة ، شبه اللفظ بما يلقي من الفم .  
 وقال السيد في بعض كتبه : واللفظ في أصل اللغة : الرمي . يقال :  
 لفظت الرحي الدقيق ، ثم استعمل في الرمي من الفم ، والمعنيان مصدران<sup>(١)</sup> .  
 وعبارات اللسان تفيد أن الأصل في اللفظ أن يكون من الفم . قال :  
 (اللفظ أن ترمى بشئ كان في فيك ، والفعل لفظ الشئ ، يقال : لفظت الشئ  
 من فمي الفظه لفظا رميته ، وذلك الشئ لفاظة ، ولفظ نفسه يلفظها كأنه ورمى  
 بها) .

وعند بعض المؤلفين المحدثين اللفظ (صوت أو مجموعة أصوات تواضع  
 الناس على أن تكون جزءا من الحديث ، لتنقل بينهم فكرة من الأفكار) وينسب  
 هذا القول إلى المعجم<sup>(٢)</sup> .

واللفظ في اصطلاح النحاة هو الصوت المشتمل على بعض الحروف  
 الهجائية ، فإذا دل على معنى يحسن السكوت عليه سمي كلاما .  
 وبعض المحدثين من النقاد والأدباء يضيفون إلى اللفظ أمورا لم يكن يعتد  
 بها المتقدمون ، ولا تساعد عليها أوضاع اللغة ، يقول : (فليست اللفظة - إذن -  
 رمزا يشير إلى فكرة ومعنى فحسب ، بل هو نسيج متشعب من صور ومشاعر ،  
 أنتجتها التجربة الإنسانية ، وبثت في اللفظة ، فزادت معناها خصبا وحياة ) .

ويقول في فصل آخر : (ولقد رأينا في حديثنا عن الألفاظ أن الكلمة فيها -  
 إلى جانب معناها العقلي - حشد عظيم من ذقائق الشعور ، قد يهتز لها كياننا  
 كله ، وفي هذه الذقائق يختلف المعنى من شخص إلى شخص ، إذ قد تثير فيك  
 اللفظة المعينة من الذكريات ما لا تثيره في سواك<sup>(٣)</sup> ) .

ويضيف الإمام عبد القاهر معنى جديدا للفظ ، ويعزو ذلك إلى المتقدمين ،  
 فيقول - مثلا - : (ولكن جعلوا كالمواضعة فيما بينهم - يريد العلماء  
 السابقين - أن يقولوا اللفظ ، وهم يريدون الصورة التي تحدث في المعنى ، والخاصة  
 التي تحدث فيه<sup>(٤)</sup> ) .

وستبسط القول - بمشيئة الله - في هذه المسألة عندما يفضى بنا الحديث  
 إلى الشيخ عبد القاهر .

\* \* \*

(١) من شرح التصريح ، وحاشيته يس : ج ١ ص ١٩ و ٢٠ .

(٢) فنون الأدب : ص ٤ . تأليف هـ . ن تشارلتن . تعريب الأستاذ زكي نجيب محمود .

(٣) المصدر السابق : ص ٨ . (٤) المصدر السابق : ص ٤٩ .

## ٢ - المعني

المعني علي وزن مفعّل ، وهو مشتق من الفعل (عني) (من باب ضرب) قال العلوي في الطراز : (والمعني مفعّل ، واشتقاقه من قولهم عناه امر كذا ، إذا أهمله ، وقيل لما نفهم من الكلام معني لأنه يعني القلب ويؤله ، وهو اسم ، والمصدر منه عناية ، يقال : عناه الأمر عناية<sup>(١)</sup>).

وقد جاء في الهامش في التعليق علي هذا الكلام : (هذا كلام من لا يدري ، والصواب أنه مشتق من عنيت الأمر كرميت إذا كنت قاصداً له ، فمعني الكلام مقصده ، كتبه سيد المرصفي).

ولا يلبث العلوي أن يصرح بالمعني المشهور لهذا اللفظ ، فهو يقول في نهاية هذه الصفحة : (المفهوم من قولنا علم المعاني أنها المقاصد المفهومة من جهة الألفاظ المركبة ، لا من جهة إعرابها).

فالتفسير المشهور للفظ (المعني) وهو المقصود من الكلام - لا خلاف فيه ، وإنما الخلاف في فعل هذا اللفظ ، فصاحب الطراز يرى أنه من الفعل عني بمعني أهم ، والمرصفي يرى أنه من الفعل عني الأمر إذا قصدته .

وعبارات المعاجم تؤيد رأي المرصفي ، فصاحب القاموس يقول - بعد أن ذكر بعض معاني عني - : (وبالقول كذا : أراد . ومعني الكلام ومعنيه ومعناته ومعنيته واحد).

وفي لسان العرب : (وقال بعض أهل اللغة : لا يقال : عنيت بحاجتك الاعلي قصدتها ، من قولك : عنيت الشيء أعنيه إذا كنت قاصداً له . وعن عائشة - رضي الله عنها كان النبي ﷺ إذا اشتكي آتاه جبريل ، فقال : بسم الله

(١) الطراز : ج ١ ص ١٠ .

أرقيك ، من كل داء يعنيك ، من شر كل حاسد ، و من شر كل عين . قوله :  
يعنيك أي يشغلك . وقيل : معني قول جبريل يعنيك أي يقصدك . يقال :  
عنيت فلانا عنياً أي قصدته ، ومن تعني بقولك ، أي من تقصد ، وعناني أمرك :  
أي قصدني ، ومعني كل كلام ومعناته ومعنيته : مقصده .

وفي أساس البلاغة للزمخشري : ( عنيت بكلامي كذا أي أردته وقصدته )  
وربما كان للعلوي بعض ما يسوغ له هذا التفسير ، إذ ما يقصده الإنسان يهمله ،  
وإن كانت كلمة ( يؤله ) زائدة .

ويؤخذ من كلام البلاغيين أن المعاني أنواع :

المعني الأول . والمعني الثاني ، والمعني الثالث .

فالأول : هو المعني الحقيقي للفظ ، والثاني : هو لازم المعني الأول  
أو ملزومه ، وهذان ظاهران في المجاز والكتابة ، أما المعني الثالث : فيكون مع  
التعريض إذا كان عن طريق المجاز والكناية .

مثلاً : قول النبي ﷺ : المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده .  
معناه الأول انحصار الإسلام فيمن يكف عن الناس لسانه ويده ، ومعناه  
الثاني اللازم لهذا نفي الإسلام عن المؤذي مطلقاً ، ومعناه الثالث معني  
تعريضاً ، إذا أردت به الإشارة إلي شخص معين ، وهو نفي الإسلام عن هذا  
الشخص المعين .

ومثال آخر : قولك : آذيتني فستعرف ، إذا أردت به المخاطب كان  
كناية ، فإذا عرضت بشخص آخر مع المخاطب كان لك معني ثالث هو المعني  
التعريض (١) .

وللشيخ عبد القاهر عبارة مشهورة : ( ههنا عبارة مختصرة ، وهي أن  
نقول : المعني ، ومعني المعني فنعني بالمعني المفهوم من ظاهر اللفظ ، وهو الذي

(١) انظر حاشية السيد علي المطول : ص ٤١٤ ، ٤١٥ .

يفهم منه بغير واسطة ، وبمعني المعني أن يفهم من اللفظ معني ، ثم يفيد ذلك المعني معني آخر (١).

وقد اختلف نظر أصحاب الشروح والحواشي - بعد عبد القاهر - في تحديد المعني الأول والمعني الثاني فسعد الدين التفتازاني يري أن المعني الأول - وينسب ذلك للشيخ عبد القاهر - هو موضع المزية في الكلام ، وأن المعني الثاني هو المشاع المشترك بين الناس ، وفي ذلك يقول : ( فهناك ألفاظ ومعان أول ، ومعان ثوان ، فالشيخ يطلق علي المعاني الأول ، بل علي ترتيبها في النفس ، ثم علي ترتيب الألفاظ في النطق علي حذوها اسم (النظم) و ( الصور) و( الخواص) و (المزايا) و (الكيفيات) ، ونحو ذلك ، ويحكم قطعاً بأن الفصاحة من الأوصاف الراجعة إليها ، وأن الفضيلة التي بها يستحق الكلام أن يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة ، وما شاكل ذلك إنما هي فيها ، لا في الألفاظ المنطوقة التي هي الأصوات والحروف ، ولا في المعاني الثواني التي هي الأغراض ، التي يريد المتكلم إثباتها أو نفيها . فحيث يثبت أنها من صفات الألفاظ أو المعاني يريد بهما تلك المعاني الأول ، وحيث ينفي أن تكون من صفاتهما يريد بالألفاظ الألفاظ المنطوقة ، وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق ، وسوي فيها بين الخاصة والعامه (٢).

ويتجاهل السعد دلالة الألفاظ علي معانيها اللغوية ، وكأنه لا ينظر إليها في هذا التخريج لكلام الشيخ عبد القاهر .

ومن العلماء من يري أن المعني الأول هو معني مجرد ، وأن المعني الثاني هو موضع المزية جاء في حاشية الدسوقي علي مختصر السعد : ( وأعلم أن ما ذكرناه من أن المعني الأول هو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه ، وأن المعني الثاني الذي يكون الكلام باعتباره بليغاً ، ويصاغ لاجله هو مقتضي الحال ، أعني الخصوصيات والمزايا . هو ما أفاده ابن قاسم ، وابن يعقوب ، والشيخ يس ، وكذلك هو في تجريد شيخنا الحفني ، وقرره أستاذنا العدوي).

(١) دلائل الإعجاز : ص ٢٠٣ .

(٢) المطول : ص ٢٩ .

ثم يعود فينقل عن بعض العلماء أن المعني الأول (غير مجرد). وأنه يشمل (الخصوصيات)، بل إن هذه الخصوصيات من (دلالة اللفظ)، وفي ذلك يقول: (والذي ذكره عبد الحكيم، وبعض حواشي المطول أن المعني الأول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب، وهو أصل المعني مع الخصوصيات، من تعريف وتنكير، وتقديم وتأخير، وحذف وإضمار، والمعني الثاني: الأغراض التي يقصدها المتكلم، ويصوغ الكلام لأجل إفادتها، وهي أحوال المخاطب التي يورد المتكلم الخصوصيات لأجلها، من إشارة لمعهود، وتعظيم، وتحقير، وضجر ومحبوبة، وغير ذلك).

(هذا بالنسبة لعلم المعاني، وأما بالنسبة لعلم البيان فالمعاني الأول هي المدلولات المطابقة، مع رعاية مقتضى الحال، والمعاني الثواني هي المعاني المجازية أو الكنائية<sup>(١)</sup>).

والذي تفيدُه عبارة (الشيخ) التي قدمناها هو ما فهمه الفريق الأول من العلماء الذين ذكرهم (الدسوقي)، وما جعله هذا الفريق الثاني (بالنسبة لعلم البيان) أما ما قاله السعد في المطول، وما رده (عبد الحكيم) و (بعض حواشي المطول) فقد يكون مأخوذاً من صنيع الشيخ عبد القاهر - في الجملة - ولا تنافي بين المسلكين، فإن للشيخ عبد القاهر - كما سنقول إن شاء الله - نظرتين، إحداهما كلية، تتعلق بالنظم، ويدخل فيه الصور البيانية من المجاز والاستعارة والكناية والتشبيه والتمثيل، ونظرة جزئية خاصة بهذه الصور، والمعني الأول يختلف باعتبار كل من النظرتين، علي نحو ما ذكره عبد الحكيم.

وكلام الفخر الرازي يفيد أنه اقتصر علي ناحية واحدة، تلك التي صرح فيها الشيخ بأن ههنا معنيين، المعني، ومعني المعني، وهو يردد ذلك عند بحثه في الكناية، وبما يدل علي أن الفخر الرازي وقف عند هذا الموضع قوله: (دلالة اللفظ علي المعني تارة تكون وضعية، وتارة تكون عقلية معنوية، وأن المعنوية

(١) شروح التلخيص: ج ١ ص ١٣٥، ١٣٦. (٢) نهاية الإيجاز: ص ١٧.



ليست دلالة نفس الصيغة علي معناها ، بل دلالة معناها علي معني آخر ، وقد ذكرنا أن الكناية والمجاز داخله في القسم الثاني) .

ومما يؤيد أن المعني قد يراد به (الغرض) قول الشيخ عبد القاهر في بعض كلام الأوائل : (ولا يغرنك قول الناس : أتي بالمعني بعينه ، وأخذ معني فلان فأداه علي وجهه ، فإنه تسامح منهم ، والمراد أنه أدي الغرض<sup>(١)</sup>) .

وقوله - في موضع آخر - : (لا يكون لإحدي العبارتين مزية علي الاخري حتي يكون لها في المعني تأثير لا يكون لصاحبيتها . فإن قلت : فإذا أفادت هذه ما لا تفيد تلك ، فليستا عبارتين عن معني واحد ، بل هما عباراتان عن معنيين اثنين . قيل : إن قولنا (المعني) في مثل هذا يراد به (الغرض) ، والذي أراد المتكلم أن يشبهه أو ينفيه ، نحو أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد فتقول : زيد كالأسد ، ثم تريد هذا المعني بعينه ، فتقول : كأن زيدا الأسد ، فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد ، إلا أنك تزيد في معني تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول ، وهي أن تجعله من فرط شجاعته ، وقوة قلبه ، وأنه لا يروعه شيء بحيث لا يتميز عن الأسد<sup>(٢)</sup>) .

ويوضح عبد القاهر - بعد قليل - معني قوله إن قصد تشبيهك زيدا بالأسد ، هو الغرض من الكلام ، وهو المعني ، فبعد أن يوضح أن الكلام علي ضربين ، ضرب تصل فيه إلي الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وهو الحقيقة ، وضرب لا تصل فيه بدلالة اللفظ وحده ، بل يدلك اللفظ علي معناه اللغوي ، ثم تجد لذلك المعني دلالة ثانية تصل بها إلي الغرض ، ومدار هذا الامر علي الكناية والاستعارة والتمثيل ، بعد ذلك يقول : (يدل اللفظ علي معناه الذي يوجبه ظاهره ، ثم يعقل السامع من ذلك المعني - علي سبيل الاستدلال - معني ثانيا ، هو غرضك ، كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف ، ومن طويل النجاد أنه طويل القامة ، ومن نؤوم الضحي في المرأة أنها مترفة مخدومة ، لها من يكفيها

(٢) المصدر السابق: ص ١٩٩ .

(١) دلائل الإعجاز: ص ٢٠٢ .

أمرها، وكذا إذا قال: رأيت أسدا - وذلك الحال علي أنه لم يرد السبع - علمت أنه أراد التشبيه ، إلا أنه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميز عن الأسد في شجاعته ، وكذلك تعلم من قولك : بلغني أنك تقدم رجلا ، وتؤخر أخري، أنه أراد التردد في أمر البيعة ، واختلاف العزم في الفعل وتركه (١).

وهنا نصل إلي المعني اللغوي (للمعني) ، ونري أن عبد القاهر أطلق عليه (الغرض) وأن تقييد (عبد الحكيم) الأغراض بأنها (أحوال المخاطب) فيه قصور، فليست الأغراض هي أحوال المخاطب وحدها ، وإنما هي أيضاً (المعاني) التي تقوم بذهن المتكلم ، فيريد إثباتها أو نفيها .

ويفهم من كلام (ابن قتيبة) في مقدمة الشعر والشعراء أنه يراد بالمعني تارة المعني العام، فهو يقول: هذا الشعر لم يقل أحد في الهيبة أحسن منه، أو لم يقل أحد في الكبر أحسن منه ، وتارة يراد المعني الخاص ، فهو يذكر قول الأعشي :

يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا

ويشرح الشطر الثاني بقوله : (إن كل شارب يشرب بكفه ، وهذا ليس ببخيل فيشرب بكف من بخل ) ، ثم يقول : وهو معني لطيف .

وهو يذكر قول النابغة الذبياني للنعمان :

خطاطيف حجن في جبال متينة تمد بها أيد إليك نوازع

ويقول: أراد : أنت في قدرتك علي كخطاطيف عقف ، وأنا كدلو تمد بتلك الخطاطيف) ويذكر أنه رأي العلماء يستجيدون معناه ، ثم يقول : وعلي أنني لست أري المعني حسنا .

وهذا المعني الأخير (للمعني) هو الشائع في كتاب (ابن قتيبة) ، فهو مراده حينما يذكر للشاعر معني سبق إليه ، وأخذ منه ، فإنه يجئ بالبيتين أو بالآيات تتفق في جملة المعاني الجزئية .

\* \* \*

(١) دلائل الإعجاز: ص ٢٠٢ و ٢٠٣.

## ٣- الأسلوب

يتردد هذا اللفظ كثيرا في كتب النقد والبلاغة ، ولا سيما الكتب الحديثة منها ، وقد ألف بعض <sup>(١)</sup> الباحثين المعاصرين كتابا بهذا العنوان ، تعرض فيه لكل ما يختص بالأسلوب ، والذي يعيننا في هذه الكلمة إنما هو تعريف الأسلوب ، وبيان المراد منه عند النقاد ، وعلماء البلاغة .

جاء في القاموس المحيط : ( والأسلوب : الطريق ) ، وهذه عبارة موجزة ، ولكن يبدو أن هذا المعنى للأسلوب هو الأصل لكل المعاني التي ذكرت له ، سواء كانت حسية أم معنوية .

ففي لسان العرب : ( ويقال للسطر من النخل أسلوب ، كل طريق ممتد فهو أسلوب ، والأسلوب الطريق والوجه والمذهب . يقال : انتم في أسلوب سوء ، ويجمع علي أساليب ، والأسلوب الطريق تأخذ فيه ، والأسلوب الفن . يقال : أخذ فلان في أساليب من القول ، أي أفانين منه ) .

وبعض هذه المعاني حسية ، وبعضها عقلي . ثم نتجاوز كتب اللغة إلي كتب البلاغة فنجد عبد القاهر الجرجاني يعرفه بقوله : ( والأسلوب : الضرب من النظم ، والطريقة فيه <sup>(٢)</sup> ) ، وإن كان عبد القاهر يري ذلك معنى من المعاني ، ويحمل عليه كلام الأوائل ، ويعيب علي معاصريه الذين يعتبرون الأسلوب لفظيا ، فهو يقول إن الأسلوب ضرب من النظم ، وهو ليس إلا توخي معاني النحو في الكلم ، والأسلوب والنظم كلاهما - عنده - نوع من المعني .

ويدخل هنا ( الصورة ) وهي - فيما يفهم من كلامه - تعبير آخر عن الأسلوب ، ثم يعنف مع الذين يجعلون هذه الصورة ( لفظا ) ، بل هي - عنده - وهو يفسر كلام الأوائل - معني : ( ففي هذا دليل لمن عقل أنهم - يعني الأوائل - لا يعنون بحسن العبارة مجرد اللفظ ، ولكن صورة وخصوصية تحدث في المعني ، وشيئا طريق معرفته علي الجملة العقل دون السمع <sup>(٣)</sup> ) ، والأوائل تواضعوا أن يقولوا ( اللفظ ) وهم يعنون ( الصورة ) التي تحدث في المعني .

(١) هو الأستاذ أحمد الشايب الأستاذ السابق بكلية الآداب بجامعة القاهرة .

(٢) دلائل الإعجاز : ص ٣٦١ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٧٢ .

والصورة - في الأصل - مأخوذة من التصور ، وهو كما عرفه الفخر الرازي :  
(وثالثها - الألفاظ التي ترادف العلم - التصور : إذا حصل وقوف القوة العاقلة  
علي المعني ، وأدركه بتمامه فذلك هو التصور . واعلم أن التصور لفظ اشتق من  
الصورة ، ولفظ الصورة حيث وضع ، وإنما وضع للهيئة الجسمانية ، الحاصلة في  
الجسم المتشكل ، إلا أن الناس لما تخيلوا أن حقائق المعلومات تصير حالة في القوة  
العاقلة ، كما أن الشكل والهيئة يحلان في المادة الجسمانية أطلقوا لفظ التصور  
عليه ، بهذا التأويل).

فالصورة - إذن - حسية ، ولكن الإمام عبد القاهر يأبي إلا أن يجعلها  
( شيئاً طريق معرفته العقل لا السمع ) .

وعنده أن معاني النحو من تقديم وتنكير وحذف فاعل وغيرها تشبه  
الأصباغ التي تعمل منها الصور ، وأن الحدق في الاهتداء إلي المقادير والمواقع ،  
وكيفية المزج (١) .

والكلام بمنزلة التصوير والصبغة ، أما المعني الذي يعبر عنه فبمنزلة الشيء  
الذي يقع فيه الصوغ ، والحدق إنما يكون في الصنعة ، وليس في مادة  
الصبغة (٢) .

فالصورة - في كل حال - إنما هي نتاج التخير والتدبر في معاني النحو ،  
والمعني قد ينتقل من صورة إلي صورة ، وتكون إحدهما أجود من الأخرى ،  
أو يكونان كلاهما جيدين (٣) .

أما المحدثون فيفرون بين الصورة والفكرة ، والعاطفة ، ويجعلون الأسلوب  
شاملاً لها جميعها ، يقول الأستاذ الزيات ( فالأسلوب - إذن - هو طريقة خلق  
الفكرة وتوليدها ، وإبرازها في الصورة اللفظية المناسبة ..... الأسلوب ليس هو  
المعني وحده ، ولا اللفظ وحده ، وإنما هو مركب فني من عناصر مختلفة ،  
يستمدّها الفنان من ذهنه ، ومن نفسه ، ومن ذوقه . تلك العناصر هي الأفكار

(٢) المصدر السابق: ص ١٩٦ .

(١) المصدر السابق: ص ٧٠ .

(٣) المصدر السابق: ص ٣٨٥ .

والصور ، والعواطف ، ثم الألفاظ المركبة ، والمحسنات المختلفة . والمراد بالصورة إبراز المعنى العقلي أو الحسي في صورة محسنة ، وبالعاطفة تحريك النفس لتميل إلي المعنى ، المعبر عنه ، أو لتنفرد منه <sup>(١)</sup> .

أما صاحب كتاب (الأسلوب) فهو يعتد بالشكل ، اعتدادا كليا ، فعنده أن الأسلوب في الأصل صورة ذهنية ، علي مثالها تتألف العبارات الظاهرة التي اعتدنا أن نسميها أسلوبا ، وهذه الصورة الذهنية ليست معاني جزئية ، بل طريقة من طرق التعبير ، وهو يقول : (والذي يعيننا هنا أن الأسلوب - منذ القدم - كان يلحظ في معناه ناحية شكلية خاصة هي طريقة الأداء ، أو طريقة التعبير التي يسلكها الأديب لتصوير ما في نفسه . . . . ولا يزال هذا هو تعريف الأسلوب إلي اليوم <sup>(٢)</sup> .

وقد شاع علي السنة نقادنا المحدثين نقلا عن النقاد الغربيين أن الأسلوب هو الرجل ، يريدون أن الأسلوب جزء من صاحبه ، تظهر فيه أخلاقه ، وعاداته ، وانفعالاته ، وطبيعته ، ويخطئ الأستاذ الزيات هذا القول ، فيقول إن (بوفون) لم يقل : إن الأسلوب هو الرجل ، وإنما قال : إن الأسلوب من الرجل نفسه ، ولم يرد يقوله : إن الأسلوب ينم عن خلق الكاتب ، ويكشف عن طبعه ، وإنما أراد أن الأسلوب هو طابع الكاتب ، وإمضاؤه علي الفكرة <sup>(٣)</sup> .

ولعل أوسع ما كتب عن الأسلوب عند المتقدمين ، هو ما كتبه (ابن خلدون) في المقدمة ، فهو يري أنه (المنوال الذي تنسج فيه التراكيب) ، وليس مرجعه إلي صناعة الإعراب ، ولا إلي البلاغة ، ولا إلي العروض ، وإنما يرجع إلي (صورة ذهنية للتراكيب) تتكون في الذهن من النظر في تراكيب العرب الصحيحة الفصيحة ، ولكل فن من فنون القول أساليب خاصة ، وقد ساق (سؤال الطلول) مثلا ، وحصر الأنحاء التي جاء عليها في الشعر العربي ، ثم رتب علي ذلك نتيجتين خطيرتين :

(١) دفاع عن البلاغة : ص ٦٢ و ٦٣ .

(٢) الأسلوب : ص ٤٣ و ٤٤ .

(٣) دفاع عن البلاغة : ص ٦٧ .

**الأولي :** أن الشاعر ملزم بالتقييد بهذه الأنحاء ، وليس له أن يخرج عليها .  
**الثانية :** أن الشعراء الذين لم يلتزموا بها لا يعدون في شعراء العربية قال :  
(وبهذا الاعتبار كان الكثير ممن لقيناه من شيوخنا في هذه الصناعة الأدبية يرون  
أن نظم المتنبي والمعري ليس هو من الشعر في شيء ، لأنهما لم يجريا علي  
أساليب العرب (١) .

ولعل ابن خلدون حين دوّن النتيجة الأولى تأثر بما جاء في مقدمة الشعر  
والشعراء لابن قتيبة حيث حذر علي متأخر الشعراء أن يخرج عن مذاهب  
المتقدمين (٢) .

ولعله تأثر بابن رشيق ، وقد كان ابن خلدون شديد الإعجاب بكتاب  
(العمدة) ، فقد أثني عليه أكثر من مرة في مقدمته ، ومن رأي ابن رشيق أن  
للشعراء وللكتاب ألفاظاً معروفة ، وأمثلة مألوفة لا يسوغ للشاعر ولا للكاتب أن  
يخرج عن تلك ، ولا عن هذه .

والأسلوب عند ابن خلدون يرجع إلي معني الكلام ، وإلي صورته ، فهو -  
مثلاً- يري أن بكاء الاطلال لا يخرج عن هذه المعاني ، ولا عن هذه الصور من  
سؤالها ، والدعاء لها بالسقيا ، وبالاستفهام عن الجواب ... إلي آخر ما قال .

والراجح أنه لم يطلع علي شيء من كتب عبد القاهر ، فليس في كلامه أي  
أثر لما كتبه هذا الإمام ولعل من أقوى الأدلة علي ذلك أنه لم يشر إليه أية إشارة  
عندما أرخ لعلم البيان في مقدمته ونسب وضع البلاغة إلي السكاكي - كما  
أسلفنا- .

وقد نسب ابن خلدون تعريفه للأسلوب إلي أهل صناعة الشعر ، ولكنه لم  
يشر إلي مرجع واحد ، ولا إلي مؤلف واحد .

\* \* \*

(١) المقدمة: ص ٥٧٠ .

(٢) ص ١٥ .

## ٤- القالب

من الألفاظ المشهورة في وصف البليغ : ألفاظه قوالب لمعانيه . وتعزي هذه الكلمة - للعباس بن حسن العلوي ، وكان معروفاً بالفصاحة ، وتزوي علي وجه آخر : معانيه قوالب لألفاظه (١) .

والقالب - بفتح اللام وكسرها - هو (الشيء الذي تفرغ فيه الجواهر ، ليكون مثالا لما يصاغ منها ، وكذلك قالب الخف ، ونحوه) . هكذا جاء في (لسان العرب) .

وفي العمدة لابن رشيق : (والقالب يكون وعاء ، كالذي تفرغ فيه الأواني ، ويعمل به اللبن والآجر ، وقد يكون قدرا للوعاء ، كالذي تقام به اللوائك ، وتصلح عليه الأخفاف ، ويكون مثالا كالذي تحذي عليه النعال ، وتفصل عليه القلائس ، فلهذا احتتمل القالب أن يكون لفظاً مرة ، ومعني مرة (٢) .

والقالب بكل هذه المعاني مستعمل في لغتنا المصرية الدارجة ، وهو - كما يقول ابن رشيق - يكون وعاء مرة تصب فيه الأشياء ، كالإناء يصب فيه الماء ، ويكون مصمماً مرة أخرى ، والأشياء التي تحذي مجوفة يدخل هو فيها .

فالقالب - في العبارة الأولى - (ألفاظه قوالب) أشبه بالوعاء ، تصب فيها المعاني ، وفي العبارة الثانية أشبه بالمثال الذي تفصل عليه القلائس ، فتظرف المعاني - أيضاً - في الألفاظ .

ويري ابن رشيق أن العبارة الأولى هي الأعراف ، وهي كذلك ؛ فإنها التي تتردد كثيراً في كتب الأدب والبلاغة .

ويفهم من هذا أن الألفاظ تعد أولاً ، ثم تحذي عليها المعاني ، ولكن ابن رشيق نفسه ينقل عن بعض الخذاق قوله : المعني مثال ، واللفظ حدو ، والحدو يتبع المثال ، فيتغير بتغيره ، ويثبت بثباته .

وهذا ما يتفق مع رأي الشيخ عبد القاهر الذي يجعل ترتيب المعني أولاً ، ثم ترتب الألفاظ في النطق علي حسب ترتيب المعاني في الذهن .

\* \* \*

(١) العمدة : ج١ ص ١٢٧ . (٢) المصدر السابق : ص ١٢٨ .

## ٥- النظم

قد رأينا هذه الكلمة - فيما سبق - مرادفة لكلمة (الأسلوب) ، ويبدو أن أول من استعملها في المسائل العلمية إبراهيم بن سيار النظام ، فإنه كان يري أن القرآن معجز بما فيه من الأخبار عن الغيوب ، وبصرف العرب عنه ، قال : ( أما التأليف والنظم والأسلوب فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله صرفهم عن الإتيان بمثله ) (١) .

وظاهر هذه العبارة يفيد أن التأليف والنظم والأسلوب واحد ؛ بدليل عود الضمير عليها مفردا في قوله ( يقدر عليه ) .

ثم شاعت الكلمة ، وأكثر الجاحظ من ترددها ، فقد كان يري إعجاز القرآن في (نظمه) ، وفي ذلك يقول : (إن الرسول تحدي البلغاء والخطباء والشعراء بنظمه وتأليفه) (٢) ، ويقول - مرة أخرى - بعد أن تحدث عن أنواع من صرف الله سبحانه وتعالى البشر عن أشياء كانت في مقدورهم : (ومثل ذلك ما رفع من أوهام العرب ، وصرف نفوسهم عن المعارضة للقرآن ، بعد أن تحداهم الرسول بنظمه) (٣) .

وثالثة يقول : (وفي كتابنا المنزل الذي يدلنا علي أنه حق نظمه البديع الذي لا يقدر علي مثله العباد ، مع ما سوي ذلك من الدلائل التي جاء بها من جاء به) (٤) .

واقنع الجاحظ بهذا الرأي اقتناعا كاملا ، حتي ألف كتابا سماه : (نظم القرآن) ، وقال عنه في رسالة بعث بها إلي الفتح بن خاقان : (.... فكتبت لك كتابا، أجهدت فيه نفسي ، وبلغت فيه أقصى ما يمكن مثلي في الاحتجاج

(٢) هامش الكامل: ج ٢ . ص ١٠٣ .

(١) مقالات الإسلاميين : ص ٢٢٥ .

(٤) المصدر السابق : ج ٤ ص ٩٠ .

(٣) الحيوان : ج ٢ ص ٣٠ . طبعة ساسي .



للقرآن ، والرد على الطعان ، فلم أَدع فيه مسألة لرافضي ، ولا لحديثي ، ولا لحشوي ، ولا لكافر مباد ، ولا لمنافق مقموع ، ولا لأصحاب النظام ، ولمن نجم بعد النظام ، ممن يزعم أن القرآن حق ، وليس تأليفه بحجة ، وأنه تنزيل ، وليس ببرهان ولا دلالة .

فلما ظننت أنني بلغت أقصى محبتك ، وأتيت على معنى صفتك ، أتاني كتابك يذكر أنك لم ترد الاحتجاج لنظم القرآن ، وإنما أردت الاحتجاج لخلق القرآن<sup>(١)</sup> .

وكل عبارات الجاحظ تشير إلى أنه يريد (بالنظم) التأليف ، كما في هذه العبارة القريبة ؛ فهو يذكر أنه يرد في الكتاب على من يزعم أن (تأليفه) ليس بحجة ، ثم يذكر أخيراً أنه وضع الكتاب ليحتج (لنظم القرآن) . ويقول في أول عبارة نقلناها هنا أن الرسول تحدى بنظم القرآن وتأليفه ، ويبدو أن اللفظتين مترادفتان ، وهي طريقة معروفة عند الجاحظ ، أن يكثر من المترادفات .

وهو يريد بالنظم التأليف اللفظي ، ويرى أنه موضع الإعجاز ، وذلك حيث يقول - بعد أن أشار إلى أن الرسول تحدى العرب بعشر سور ، ولو مفتريات - : (فما بال القرآن ، وقد جمع إلى النظام الرائع المعاني الفائقة<sup>(٢)</sup>) .

فهو إما يريد بالنظام (النظم) ، ويجعله - هنا - مقابلاً للمعاني الفائقة . نعم . ورد في عبارات الجاحظ ما يوهم أن (النظم) ، للمعاني ، وذلك حيث يقول : في صفة الرسول : (في إذا رأيت مكانه الشعراء ، وفهمته الخطباء ، ومن تعبد للمعاني ، وتعود نظمها ، وتنضيدها ، وتأليفها وتنسيقها ، واستخراجها من مدافنها ، وإثارتها من أماكنها علموا أنهم لا يبلغون بجميع ما معهم ..... قليلاً مما يكون معه على البداة .....<sup>(٣)</sup>) .

ولكن ذلك لا يعدو أن يكون تصويراً من الجاحظ للنظم ، وأنه نظم للمعاني في ألفاظ ، واستخراج لها ..... وسنزيد ذلك بياناً عندما نصل إلى رأي الجاحظ في (اللفظ والمعنى) .

(١) رسائل الجاحظ : ص ١٤٨ . (٢) رسائل الجاحظ (حجج النبوة) : ص ١٤٤ .

(٣) البيان والتبيين .

ولم يقع لنا استعمال الجاحظ لكلمة (أسلوب) ، علي الرغم من ورودها علي لسان أستاذه النظام ، وإنما كان يستعمل مكانها كلمة (حذو) ، فهو يقول عن العتابي الشاعر الخطيب المترسل ، الحسن البيان : (وعلي ألفاظه ، وحذوه ، ومثاله في البديع يقول جميع من يتكلف مثل ذلك من شعراء المولدين<sup>(١)</sup>).

وبعض النقاد كان يستعمل مكان الأسلوب كلمة (النهج<sup>(٢)</sup>).

ولعل كلمة (النظم) لا تذكر في البلاغة حتي يذكر معها الإمام عبد القاهر ، فهو - بلا شك - صاحب هذا المصطلح ، ومتبنيه ، وقد بني كتابه (دلائل الإعجاز) عليه .

والنظم عند عبد القاهر ، علي عكس ما عند الجاحظ ، فقد رأينا أن الجاحظ يراه مرادفاً للتأليف ، وبعده من صور اللفظ .

أما عبد القاهر - وكأثماً هيأ نفسه للرد علي الجاحظ في هذه المسألة - فالنظم عنده راجع إلي المعني ، فهو (ترتيب المعاني في النفس ، ثم النطق بالألفاظ علي حذوها<sup>(٣)</sup>) .

ولا يتصور عنده - كما أشرنا سابقاً - (أن يكون الفكر في النظم الذي يتواضعه البلغاء فكراً في نظم الألفاظ<sup>(٤)</sup>) .

وإذا كان العرف لم يجرب بنظم المعاني - لعله تجاهل كلمة الجاحظ السابقة - استعملوا فيها ما هو نظير له ، وذلك قولهم : إنه يرتب المعاني في نفسه ، ويبني بعضها علي بعض .

وفرق عبد القاهر بين (حروف منظومة) و(كلم منظومة) ، فالأول هو توالي الحروف في النطق فقط ، دون أن يكون ذلك لمعني اقتضاه ، وأما الثاني فلا بد أن يقتضي الناظم في نظمها آثار المعاني .

والنظم عند علماء البيان نظير النسيج ، والصياغة ، والبناء ، والشبي ،

(١) البيان والتبيين: ج ١ ص ٥١ . (٢) انظر الوساطة بين المتنبي وخصومه: ص ٢٤ .

(٣) دلائل الإعجاز: ص ٤١ . (٤) المصدر السابق: ص ٤٣ .

والتحبير ، مما يوجب اعتبار الأجزاء ، بعضها مع بعض ، حتي يكون لوضع كل حيث وضع علة ، تقتضى كونه هناك ، وحتى لو وضع في غير مكانه لم يصلح . هذان رأيا عالمين كبيرين ، في تفسير النظم ، وهما رأيان متقابلان ، ولا تخرج آراء الآخرين من العلماء عن هذين الرأيين ، وإن كانت كثرتهم أميل إلي تفسير الجاحظ .

أما معناه اللغوي ، فالظاهر أنه مأخوذ من نظم اللؤلؤ ، وهو تأليفه وجمعه في سلك ، وهذا المعنى يؤيد - بظاهره - تفسير الجاحظ ، وإن كان عبد القاهر احتج لتفسيره بما يرفع عنه كثيرا من الغموض .

\* \* \*

## ٦- الطبع والصنعة

كلمتان تترددان كثيراً في هذه القضية ، بل في كل قضايا النقد والأدب والبلاغة ، وقد يوصف بهما الأديب ، كما يوصف بهما الأدب ، فيقال : أديب مطبوع ، أو متصنع ، وأدب مطبوع أو مصنوع .

وكذلك يوصف بهما اللفظ ، فيقال : الفاظ مطبوعة أو مصنوعة ، كما يوصف بهما المعني ، فيقال : معانيه جاءت عن طبع واسماح ، أو عن صنعة وتعمل ... وهي معان مطبوعة ، أو مصنوعة وإن قل استعمال هذه الكلمة الأخيرة .

والطبع - علي ما هو المشهور - السجية التي طبع عليها الإنسان ، أما في الأصل فمن معانيه (المثال والصيغة) . تقول : أضربه علي طبع هذا ، والختم ، وهو التأثير في الطين ونحوه .

والصنعة - في الأصل - عمل الصانع ، والصناعة حرفته ، وهي - أيضاً - مصدر صنع الشيء أي عمله .

ومعناهما عند علماء البلاغة والنقد لا يبعد كثيراً عن هذين المعنيين ، فهم يريدون بالأدب المطبوع ما صدر عن فطرة سليمة ، وجاء عفواً دون تفكير ، أو تعمل لمعانيه وألفاظه ، وهو - بذلك - هبة من الله تعالى ، كأي ملكة نفسية أخري وهبها الله للإنسان .

وليس الطبع خاصاً بقوم دون قوم ، فهو يكون في المولدين ، كما كان في الجاهليين ، وليس كل جاهلي كان قد طبع على الشعر ، أو على الخطابة ، بل ذلك فضل الله يخص به فرداً ، ويحرم منه آخر : (وأنت تعلم أن العرب مشتركة في اللغة واللسان ، وأنها سواء في المنطق والعبارة ، وإنما تفضل القبيلة أختها بشئ من الفصاحة ، ثم تجد الرجل منها شاعراً مقلداً ، وابن عمه ، وجار جنبه ، ولصيق طنبه بكيتاً مفحماً<sup>(١)</sup> ، وتجد فيها الشاعر أشعر من الشاعر ، والخطيب أبلغ من الخطيب ، فهل ذلك؛ إلا من جهة الطبع والذكاء ، وحدة القريحة ، والفطنة ، وهذه أمور عامة في جنس البشر، لا تخصيص لها بالأعصار، ولا يتصف بها دهر ، دون دهر<sup>(٢)</sup> .

(١) البكي : من قل كلامه خلقة . وفي الحديث الشريف : نحن معاشر الأنبياء فينا بلاء ، أي قليلو الكلام . والمفحم : من لا يقدر أن يقول شعراً .

(٢) الوساطة بين المتنبئ وخصومه : ص ١٦ .

فإذا عالج إنسان الأدب كما يعالج أية صنعة من الصناعات ، فتأتي له أن ينشئ قصيدة أو رسالة أو مقالة ، فقد جاءه هذا كسبا وصناعة .

فالمراد بالصنعة أن يتهياً للعمل الأدبي ، وأن يفكر فيه ، وأن ينظر بعد أن يصوغه فينقحه ويهذبه ، كما قال عدي بن الرقاع :

وقصيدة قد بت أجمع بينها      حتي أقوم ميلها وسنادها

نظر المثقف في كعوب قناته      حتي يقيم ثقافه منآدها

وكما قال أبو تمام :

أهدي لهم مدحاً قلب يؤزره      فيما أحب لسان حائك صنع

ومن هنا نسبوا (الحوليات) لزهير ، وقال الأصمعي : زهير والنابغة من عبید الشعر ، يريد أنهما يتكلفان إصلاحه ، ويشغلان به حواسهما ، وخواطرهما ، ومن هنا - كذلك - قال ابن رشيق : ومن أصحابهما - يريد زهيراً والنابغة - في التنقيح ، وفي التثقيف ، والتحككك طفيل الغنوي . وقد قيل : إن زهيراً روي له ، وكان يسمى محبراً ، لحسن شعره (١) .

وهذا النظر عند هؤلاء وأضرابهم إنما هو في (فصاحة الكلام وجزالته وبسط المعنى وإبرازه ، وإتقان بنية الشعر ، وإحكام عقد القوافي ، وتلاحم الكلم بعضه ببعض ، حتي عدوا من فضل صنعة الخطيئة حسن نسقه الكلام بعضه علي بعض (٢) .

هذا هو المعنى العام للصنعة ، ويمكن أن نعرفه تعريفاً سلبياً ، فنقول : هو ما لم ينجئ عن عفو الخاطر ، وأول الفكرة .

وكان الصنعة خصت برسم خاص ، كما نراه في كتب النقد والبلاغة القديمة ، فهي - فيما يظهر من كلامهم - مرادفة لاستعمال البديع .

يقول القاضي الجرجاني ، بعد أن ساق بيتي امرئ القيس ، وعدي بن الرقاع في تشبيهه عيني المرأة بعيني الظبية : (وكلاهما خال من الصنعة ، بعيد عن البديع إلا ما حسن به من الاستعارة اللطيفة ، التي كسسته هذه البهجة (٣) .

ثم يقول في موضع آخر - وهو أدل على ما نري من هذا الأول - وقد ساق أبياتاً في الغزل لأبي تمام ، وهي :

(١) العمدة : ج ١ . ص ٨٧ .

(٢) المصدر السابق : ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٣) الوساطة : ص ٣٢ .

دعنى وشرب الهوى يا شارب الكأس فإننى للذى حسبته حاس  
لا يوحشك ما استعجبت من سقى فإن منزله من أحسن الناس  
من قطع أفاظه توصيل مهلكتى ووصل الحاظه تقطيع أنفاسى  
متى أعيش بتأميل الرجاء إذا ما كان قطع رجائى فى يدى ياسى  
فلم يخل بيت منها من معنى بديع ، وصنعة لطيفة : طابق ، وجانس ،  
واستعار فاحسن ، وهى معدودة فى المختار من غزله ، وحق لها ، فقد جمعت  
على قصرها - فنونا من الحسن ، وأصنافاً من البديع ، ثم فيها من الإحكام  
والمثانة والقوة ما تراه .

ولكننى ما أظنك تجد له من سورة الطرب ، وارتياح النفس ، ما تجده لقول  
بعض الأعراب [وهو الصمة بن عبد الله القشيري - كما فى ديوان الحماسة]:

أقول لصاحبي ، والعيس تهوى بنايين المنيفة فالضمار  
تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار  
الا يا حبذا نفحات نجد وريا روضه بعد القطار  
وعيشك إذ يحل الحى نجدا وأنت على زمانك غير زار  
شهور ينقضين وما شعرنا بأنصاف لهن ولا سرار  
فأما ليلهن فخير ليل وأقصر ما يكون من النهار

فهو - كما تراه - بعيد عن الصنعة ، سهل المآخذ ، قريب المتناول<sup>(١)</sup> .

فالصنعة التى نفاها الجرجاني عن أبيات (الصمة) هى الألوان البديعية التى  
لاحظها فى أبيات (أبى تمام) .

على أنى أقف قليلاً عند البيت الثالث من أبيات أبى تمام ، فلا أرى فيه  
رأى الجرجانى ، فإن تكلف الطباق قد جعله ثقيلًا ، متهافت المعنى .

والجرجانى بعد الاستعارة والتجنيس والمطابقة والتقسيم والجمع والالتفات  
أبوابا من الصنعة وكذلك يرى (ابن رشيق) يقول : (والعرب لا تنظر فى أعطاف  
شعرها بأن تجنس أو تطابق أو تقابل)<sup>(٢)</sup> .

ويقول عن مسلم بن الوليد وأبى تمام : (ولأنهما طرقا إلى الصنعة ،

(٢) العمدة : ج ١ ص ٨٣ .

(١) المصدر السابق : ص ٣٢ ، ٣٣ .

ومعرفتها ، طريقاً سابلة ، وأكثرها منها في أشعارهما تكثيراً سهلاً عند الناس ، وجسرهم عليها ، على أن مسلماً أسهل شعراً من حبيب ، وأقل تكلفاً ، وهو أول من تكلف البديع من المولدين ، وأخذ نفسه بالصنعة ، وكثر منها (١) .

والمعروف أن الذي أجده أبو تمام في الشعر إنما هو الكلف بالبديع ، وأول من فتق البديع من المحدثين - كما قالوا - بشار بن برد ، وابن هرمة ، ثم اتبعهما ، مقتدياً بهما كلثوم بن عمرو العتابي ، ومنصور النمرى ، ومسلم بن الوليد ، وأبو نواس ، واتبع هؤلاء حبيب الطائي ، والوليد البحتري ، وعبد الله بن المعتز ، فانتهى علم البديع ، والصنعة إليه ، وختم به .

والصنعة بالمعاني التي ذكرناها لا تهجن الكلام ، ولا تجعله ساقطاً رديئاً ، إذا جاءت دون قصد ، ولا تعمل ، كما في بعض الشعر الجاهلي ، أما إذا قصدت فالمرجع إلى قدرة الشاعر من جهة ، وإلى ما يكون عنده من أصل الطبع من جهة أخرى .

بل إن ابن رشيقي يحكم حكماً غريباً في هذه المسألة ، فهو يرى - ولا يدفع غيره عن هذا الرأي - أن البيت إذا وقع مطبوعاً ، في غاية الجودة ، ثم وقع في معناه بيت مصنوع ، في نهاية الحسن ، لم تؤثر فيه الكلفة ، ولا ظهر عليه التعمل ، كان المصنوع أفضلهما (٢) .

وهو حكم غريب - كما قلت - ؛ فإن المطبوع لا يعدله شيء ، في حلاوته ، ومائه . وهذا هو حكم شيخ النقاد القدامى القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني ، فهو يرى أن المتأخر لو حفظ كل ما روى من شعر ونثر ، ثم أعانه الله بأصح طبع ، وأثقب ذهن لم يستطع أن يقول بيتاً واحداً من أبيات امرئ القيس (٣) .

وكذلك يرى معاصره الآمدي ، فهو يقول : (والذي يورده الأعرابي وهو محتذ على غير مثال ، أحلى في النفوس ، وأشهى إلى الأسماع ، وأحق بالزيادة ، والاستزادة ، مما يورده المحتذى على الأمثلة (٤) ) .

ولعلهما جميعاً نظراً إلي قول الجاحظ : (ليس في الأرض كلام هو أمتع ، ولا آتق ، ولا ألد في الأسماع ، ولا أشد اتصالاً بالعقول السليمة ، من حديث الأعراب العقلاء الفصحاء ، والعلماء البلغاء (٥) ) .

(١) المصدر السابق: ص ٨٥ .

(٢) المصدر السابق: ص ٨٦ .

(٣) الوساطة: ص ١٦ .

(٤) الموازنة بين الطائيين: ص ٢٣ .

(٥) البيان والتبيين: ج ١ . ص ١٤٥ .

ورأى ابن رشيق لا يعتقده - فيما أرى - إلا الأدباء الذين غلبت عليهم الثقافة العلمية ، أما أصحاب الأذواق الأدبية الخالصة ، فلا يؤثرون على الطبع شيئاً ؛ فإن الطبع هو الجمال في كل شيء ، والمرجع في ذلك إلى الحس الصادق ، والذوق الرفيع .

ولا بأس أن أستطرد - هنا - فأتهم (ابن رشيق) في ذوقه ، ذلك أنه أورد في كتابه ثلاثة أبيات لبعض الرؤساء ، يتشوق فيها إلى أهله ، في بعض أبواب كتابه ، وقال سأحلى هذا الباب من كلام السيد أبي الحسن بحلية تكون له زينة فائقة ، واختمه بخاتمة تكسوه حلة راقية ، لاوفى بذلك بعض ما ضمنت ، وأقضى به حق ما شرطت - إن شاء الله - فمن ذلك قوله يتشوق إلى أهله :

ولى كبد مكلومة من فراقكم      أطامنها صبزا على ما أجننت  
تمنتكم شوقاً إليكم وصبوبة      عسى الله أن يدنى لها ماتمنت  
وعين جفاها النوم واعتادها البكا      إذا عن ذكر القيروان استهللت

قال : فلو أن أعرابياً تذكر نجداً ، فحنَّ به إلى الوطن ، أو تشوق فيه إلى بعض السكن ، ما حسبته يزيد على ما أتى به هذا المولد الحضري ، المتأخر العصر .

وكان ابن رشيق أحس بجوره في هذا الحكم ، وشعر بأنه سيثهم ، فاتبع ذلك بقوله : (وما انحط بهذا التمييز في هواى ، ولا أتفق بهذا القول عند مولاي ، ولا الخديعة مما تظن به ، ولا فيه ، ولكن رأيت وجه الحق فعرفته ، والحق لا يتلثم<sup>(١)</sup>).

وابن رشيق متجن هنا على شعراء العرب ، إن كان يتفق عند مولاه ، وفاسد الذوق إن كان يقول عن اعتقاد وصدق ، فقد أكثر شعراء العرب من الحنين إلى مواطنهم ، - وبخاصة نجداً - فجاءوا في ذلك بأشعار غاية في الرقة ، وحلاوة الطبع ولن يسع صاحب الذوق السليم إلا أن يشهد لهم ، ويستصغر أمام أشعارهم هذه الأبيات التي حلى بها ابن رشيق باباً من أبواب كتابه .

ولناخذ - على سبيل المثال - أبياتاً من قصيدة الصمة بن عبد الله القشيري ، في الحنين إلى نجد :

(١) العمدة : ج ١ ص ٨٧ .



قفا ودعا نجداً ومن حل بالحمى      وقيل لنجد عندنا أن يودعا  
 بنفسى تلك الأرض ما أطيب الربا      وما أحسن المصططاف والمتربعا  
 بكت عيني اليسرى فلما زجرتها      عن الجهل بعد الحلم أسبلتا معا  
 وأذكر أيام الحمى ثم أنثنى      على كبدي من خشية أن تصدعا  
 فأين أبيات (السيد الحسن) مولى ابن رشيق ، من هذه الأبيات الساذجة ،  
 من هذا الشعر الرائع المطبوع ؟ .

كبدته مجروحة من فراق الأحبة ، وقد تمننتهم شوقاً إليهم ، عسى الله أن  
 يحقق لها أمنيتها ، وعينه جفاها النوم ، واعتادها البكا ، وإذا حضر ذكر القيروان  
 استهلته .

إن كل هذه المعانى المتداولة لا تعدل معني بيت واحد من أبيات الصنعة ،  
 وأين استهلال العين بالبكاء إذا ذكرت القيروان مما أبدع به الصنعة في بيته  
 الأخير؟ .

\* \* \*

فالصنعة - إذن - لا تجعل الكلام ساقطاً ، وإنما يسقطه الإلحاح فيها ،  
 فالشاعر الذى يثقل شعره باللون البديع ، ويتكلف له أنواع التحسين ، ويولع  
 بطلبها ، يزرى بشعره ، ويذهب ماءه ، والشاعر الذى يخفى صنعته ، ويتلطف  
 لها ، ويحاول ألا يظهر فيها أثر جهده ومعاناته ، يحتفظ بروق الشعر ، ويبقى  
 على بهائه ومائه .

وقد قال المرحبانى على بن عبد العزيز فى أبى تمام : (إنه حاول من بين  
 المحدثين الاقتداء بالاولئ فى كثير من الفاظه ، فحصل منه على توعير اللفظ ،  
 فقبح فى غير موضع من شعره ... فتعسف ما أمكن ، وتغلغل فى التصعب  
 كيف قدر ، ثم لم يرض بذلك حتى أضاف إليه طلب البديع ، فتحمله من كل  
 وجه ، وتوصل إليه بكل سبب ..... وتلك حال لا تهشَّن فيها النفس  
 للاستمتاع بحسن ، أو الالتذاذ بمستظرف ، وهذه جريرة التكلف<sup>(١)</sup> .

وجمهرة النقاد يفرقون بين الطبع والصنعة ، ويعتبرونهما شيئين منفصلين ،  
 ويرون أن الطبع هو الفطرة .

(١) الوساطة: ص ١٩ .

ولكن ابن خلدون - وتبعه بعض الباحثين المحدثين - يرى أن الصواب للعربي ، في الإعراب والبلاغة ليس عن طبع ، وإنما اللغة عنده ملكة صناعية .  
ويفسر ذلك بأن المتكلم من العرب يسمع كلام أهل جيله ، وأساليبيهم في مخاطباتهم ، وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم ، فتحصل له - أولاً - صفة ، ثم تتكرر فتكون (حالاً) ، ومعنى الحال أنها صفة غير راسخة ، ثم يزيد التكرار فتكون (ملكة) أي صفة راسخة (١) .

وإذا تكونت عند واحد ملكة عربية سليمة ، لا يحدد في نطقه ، ولا في بلاغته عن طرائق العرب ، وإن سمع تركيباً خارجاً على نهجهم نبا عنه سمعه بأدنى فكر ، بل بغير فكر .

وإذا استقرت الملكة ، ورسخت ، ظهرت كأنها طبيعة وجبلة . قال :  
ولذلك يظن كثير من المغفلين ، ممن لم يعرف شان الملكات أن الصواب للعرب في لغتهم إعراباً وبلاغة أمر طبيعي ، ويقول (أي هذا المغفل - في رأى ابن خلدون) كانت العرب تنطق بالطبع ، وليس كذلك ، وإنما هي ملكة لسانية في نظم الكلام ، تمكنت ورسخت ، فظهرت - في بادئ الرأى - أنها جبلة وطبع ، وأن هذه الملكة - أو هذا الطبع في الظاهر - يكون لمن نشأ بعد جيل العرب ، إذا أخذ نفسه بحفظ كلامهم ، وأشعارهم ، وخطبهم ، وداوم على ذلك (٢) .

فليس - في نظر ابن خلدون - شئ اسمه الطبع على الحقيقة ، وإنما هناك ملكة وصناعة ، وليس هناك فرق بين الناشئ في جيل العرب ، والناشئ بعد جيلهم إذا عمل على تكوين ملكة تامة .  
وهو يجعل مرجع البلاغة إلى تمام هذه الملكة أو نقصانها ، وإنما تتم أو تنقص بكثرة ما تحفظ ، وبنوع ما تحفظ .

وهذا العلامة الذى ينكر (الطبع) ، ويجعل القائل به في الإعراب والبلاغة من (المغفلين) يعول عليه عند كلامه على العروض ، فيقول في فصل : (صناعة الشعر) هكذا (صناعة) : (ويراعى فيه اتفاق القصيدة كلها في الوزن الواحد ، حذراً من أن يتساهل (الطبع) في الخروج من وزن إلى وزن يقاربه ، فقد يخفى ذلك من أجل المقارنة ، على كثير من الناس (٣) .

ويقول في نفس الموضع : (وليس كل وزن يتفق فى (الطبع) استعملته العرب فى هذا الفن ، وإنما هى أوزان يسميها أهل هذه الصناعة البحور) .

ولا نظن أنه يريد بالطبع هنا (الملكة) ، لأن الملكة - عنده - تمج ما لم يكن على نهج كلام العرب في منظومهم ومنثورهم . ولو رام صاحب الملكة - كما يقول - حيدا عن هذه السبل المعينة ، والتراكيب المخصوصة ، لما قدر عليه ، ولا وافقه عليه لسانه ، لأنه لا يعتاده ، ولا تهديه إليه ملكته ، الراسخة عنده<sup>(١)</sup> .

ويبدو أن الأمر اختلاف في التقدير ، وفي تعريف الصناعة ، فالعربي الناشئ في جيل العرب تنشأ عنده ملكة من كثرة سماعه لأحاديث قومه الأعراب الخالص ، ثم يصدر عن هذه الملكة عندما ينشئ قصيدة أو خطبة ، دون أن يلجأ إلى أدوات أخرى يسعف بها ملكته ، كما يلجأ كل أصحاب الصناعة . ابن خلدون يسمي هذا العمل صناعة ، وإن بدا كأنه ناشئ عن طبع ، وغيره من جمهور الباحثين والنقاد يسميه طبعاً ، فالاختلاف في النظر .

\* \* \*

على أن بعض الكاتبين المحدثين ينحى باللائمة على كل من يقول إن الشعر صناعة مكسوبة . يقول : ( وفي رأى الناس من قديم أن الشعر الأصيل صناعة مكسوبة ، فإذا كان رأى الصق بالباطل من لصوق الباطل بنفسه ، فهو هذا الرأى القديم المردود ، فالصناعة على اختلاف شكولها حالة منعزلة عن فطرة صاحبها<sup>(٢)</sup> ) .

وفي هذا الكلام حق وباطل . أما حقه ، فإن كل من يقول إن الشعر كله مكسوب ملوم ، وأما باطله فإن الصناعة غير منعزلة عن الفطرة ، فقد يكون الشاعر مطبوعاً ، ويدخل الصنعة في شعره كالبحتري مثلاً ، كما أن التعميم في قوله ( رأى الناس ) غير صحيح ، فإن كثيرين من العلماء والنقاد القدامى يجعلون في الشعر مطبوعاً ومصنوعاً ، ولو قال ( فى رأى بعض الناس ) كان صواباً .

وأيضاً فإن الشعر الذي دخلته الصنعة ليس باطلاً كله ، وإنما يكون منه الجيد ، ومنه الرديء ، وإن كان الشعر المطبوع أعذب وأحلى - كما قلنا -

وخطأ الكاتب جاءه من أنه لم يفرق بين الصنعة والتكلف ، فإن الأولى منها المحمود ، ومنها المذموم ، أما التكلف فكله مذموم .

قلت إن الحس الصادق هو الحكم الفيصل في تمييز الشعر المطبوع من الشعر المصنوع ، ولكن تكاد تجمع كلمة النقاد على أن الأول سهل المأخذ ، حلو

(٢) الطبع والصنعة في الشعر: ص ١٣ .

(١) المقدمة : ص ٥٦٢ .

اللفظ، واضح المعاني، وأن الثاني فيه كرازة ، وغلظة ، واضطراب في لفظه أو في معناه ، أو أن الألوان البديعية بارزة فيه .

وهم يضربون أمثلة كثيرة بجماعة من الشعراء أصحاب الطبع، وأصحاب الصنعة ، وإذا كنت علي ذكر مما نقلناه عن الجرجاني في تكلف أبي تمام ، فإننا نشير إلى حديثه عن طبع البحترى ، حيث يقول : ( ومتى أردت أن تعرف ذلك عياناً ، وتستثبته مواجهة ، فتعرف فرق ما بين المصنوع والمطبوع ، وفضل ما بين السمع المنقاد ، والعصى المستكره ، فاعمد إلى شعر البحترى ..... وعليك بما قاله عن عفو خاطره ، وأول فكرته (١) .

فأبو تمام صاحب صنعة ، والبحترى مطبوع ، والفرق بين شعريهما مشهور معروف لكل من شدا من الأدب العربي شيئاً .

ويفرق الجاحظ بين المطبوعين ، وأصحاب الصنعة ، فيقول - بعد أن ساق قول الأصمعي في زهير والخطيئة وأشباههما : أنهم عبيد الشعر - : ( وكذلك كل من جود في جميع شعره ، ووقف عند كل بيت قاله ، وأعاد فيه النظر ، حتى يخرج أبيات القصيدة كلها مستوية في الجودة . وكان يقال : لولا أن الشعر كان استعبدهم ، واستفرغ مجهودهم ، حتى أدخلهم في باب التكلف ، وأصحاب الصنعة ، ومن يلتمس قهر الكلام ، واغتصاب الألفاظ ، لذهبوا مذهب المطبوعين الذين تاتيهم المعاني سهوا ورهوا ، وتنثال عليهم الألفاظ انثيالاً (٢) .

ومن ذلك ما نقله (المرزباني) في حديثه عن (العتابي) ، فقد أورد كلاماً ليحيى بن المنجم يفضل فيه العباس بن الأحنف على العتابي ومنه (ولم أر أحداً من العلماء بالشعر قط مثل بين العباس والعتابي ، فضلاً عن تقديم العتابي عليه ؛ لتباينهما في المذهب ؛ وذلك أن العتابي متكلف ، والعباس يتدفق طبعاً ، وكلام هذا سهل عذب ، وكلام ذلك متعقد ، كز ، ولشعر هذا ماء ورقة وحلاوة ، وفي شعر ذلك غلظة وجساوة (٣) .

ويزيد ابن قتيبة أموراً محددة في أوصاف الشعر المطبوع ، والشعر المصنوع ، فالشاعر المطبوع من سميح بالشعر ، واقتدر على القوافي ، وأراك في صدر البيت عجزه ، وفي فاتحته قافيته ، وتبينت على شعره رونق الطبع ، ووشى الغريزة ، أما الشعر المتكلف فيتبين الناقد فيه ما نزل بصاحبه من طول الفكر ، وشدة العناء ،

(٢) البيان والتبيين : ج ٢ ص ١٣ .

(١) الوساطة : ص ٢٥ .

(٣) الموشح : ص ٢٩٣ .

ورشح الجبين ، وكثرة الضرورات ، وحذف ما بالمعاني حاجة إليه ، وإثبات ما بالمعاني غنى عنه . قال : وتبين التكلف فى الشعر بأن ترى البيت مقرونا بغير جاره ، ومضموماً إلى غير لفته (١) .

وسبيل الظفر بالشعر المطبوع - عند المرزوقى - أن يخلى الطبع المهذب بالرواية، المدرب فى الدراسة، لاختياره ، فيسترسل غير محمول عليه، ولا ممنوع مما يميل إليه ، وحينئذ يودى من لطافة المعنى ، وحلاوة اللفظ ما يكون صفوا بلا كدر ، وعفوا بلا جهد (٢) .

أما ابن قتيبة فيقول إن للشعر أوقاتاً ، يسرع فيها آتية ، ويسمح فيها أبيه ، وللشعر دواع تحث البطئ ، وتبعث المتكلف ، وله أمكنة ومناظر ، تسهل أريضه، وتسرع بالشاعر إلى أحسنه . منها الرباع المحيلة ، والرياض المعشبة ، ويقال : ما استدعى شارد الشعر بمثل الماء الجارى ، والشرف العالى ، والمكان الخالى (٣) . . . وبكل هذه تختلف أشعار الشاعر ، ورسائل الكاتب .

هذا كله بعد أن يتوفر للشاعر الطبع ، الذى هو هبة إلهية يهبها الله سبحانه لمن يشاء .

والصنعة والطبع ، فى الشعر والخطب والرسائل ، وفى سائر فنون الأدب من أهم ما يتميز به قائل عن قائل ، فلكل قائل (مذاق) فيما ينشئ من أدب ، والناقد البصير يستطيع - إذا كان صاحب دربه وتمرس بدراسة دواوين الشعراء ، ورسائل الكتاب - أن يميز أدبا عن أدب ، وأديباً عن أديب ، وفى وسعه أن يقول : هذا شعر فلان ، وتلك رسالة فلان ، وإن لم يكن عليه توقيع الشاعر ، ولا الكاتب . وعلى قدر صحة ذهن الناقد ، وصفاء طبعه ، وطول معاناته ودرسه يكون قربه أو بعده عن إصابة الحق ، وحسن التمييز .

وربما أوتى بعض ذوى المواهب قدرة فائقة على تقليد غيره من الشعراء والكتاب ، فهو يعرف بعمق ، وبصدق حس ، مذاهبهم المختلفة فى الكلام ، وطرائقهم الجليلة والدقيقة فى القول ، ثم ينحل أحدهم الشعر أو الخطبة ، فتشبهه على عامة النقاد ، ولا يكاد يدركها إلا الجهد البصير .

(١) مقدمة الشعر والشعراء : ص ٢٢ - ٢٤ .

(٢) مقدمة شرح ديوان الحماسة : ص ١٢ . (٣) مقدمة الشعر والشعراء : ص ١٨ .

قال ابن الأعرابي : سمعت المفضل الضبي يقول : قد سلط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده ، فلا يصلح أبداً ، فقليل له : وكيف ذلك ؟ أيخطئ في روايته ، أو يلحن ؟ قال : ليته كان كذلك ؛ فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب ، ولكنه رجل عالم بلغات العرب ، وأشعارها ومذاهب الشعراء ، ومعانيهم ، فلا يزال يقول الشعر ، يشبه به مذهب رجل ، ويدخله في شعره ، ويحمل ذلك عنه في الآفاق ، فتختلط أشعار القدماء ، ولا يتميز الصحيح إلا عند عالم ، ناقد ، وأين ذلك (١) ؟ .

والمفضل الضبي كان ثقة ، يحب الصدق ، ويؤثر الصواب والحق ، ولذلك هالته هذه الجرأة من حماد ، فبالغ في أثر صنيعه ، حتى جاءت منه هذه الكلمة الياثسة : ( فلا يصلح أبداً ) وبدرت منه الكلمة الأخيرة : ( إلا عند عالم ناقد . وأين ذلك ) .

فالحق أن صنيع حماد ، وعشرات من أمثاله ، لا تترك الشعر فاسداً إلى الأبد ، فإنه إذا خفى صنيعه على كثير من الناس فلا يخفى على الناقدين الأفاذا ؛ فإن من اليسير عليهم أن يزيغوه ويبهرجوه ، ويضعوا أيديهم على مكان الحجية والدليل منه ، على بطلانه ، وإذا خفى ذلك على أهل جيله ، فلا يخفى على النقاد في أجيال تالية ، وقد كان ، فأدرك المتأخرون ما أضيف إلى القدماء من شعر منحول . بل لقد حدث في عهد حماد ، وفيما قبل عهده أن رد النقاد والرواة بعض ما أضيف من شعر إلى شعراء جاهليين أو إسلاميين ؛ وأمر ذلك مشهور .

من ذلك - مثلاً - ما روى أن جريراً مر بذي الرمة ، وقد عمل قصيدته التي أولها :

نبت عيناك عن طلل بحزوى	عفته الريح ، وامتنح القطارا
فقال : الا أنجذك بأبيات تزيد فيها ؟ قال : نعم . فقال جرير :	
يعد الناسون إلى تميم	بيوت المجد أربعة كبارا
يعدون الرباب ، وآل تميم	وسعدا ، ثم حنظلة الخيارا
ويذهب بينها المرثى لغوا	كما أغيت في الدية الحوارا

(١) معجم الأدباء : ج ١٩ ص ١٦٥ .

فوضعها ذو الرمة في قصيدته ، ثم مر به الفرزوق ، فسأله عما أحدث من الشعر ، فأنشده القصيدة ، فلما بلغ هذه قال (الفرزوق) : ليس هذا من بحرك مضيفها أشد لحين منك .

قيل : فاستدركها بطبعه ، وفطن لها بلطف ذهنه (١) .

وإنما استدركها لأن على الشعر مسحة غير مسحة ذى الرمة ، وعليه (توقيع) لشاعر أكبر .

ومن ذلك أنه ورد على الحجاج بن يوسف كتاب من يزيد بن المهلب بن أبي صفرة فيه شيء من الغريب ، فلما قرأه ، قال : ما يزيد بأبي عذر هذا الكلام . فقيل له : إن معه يحيى بن يعمر (٢) .

ولا شك أن المعنيين بالأدب الحديث من أبناء جيلنا ، والذين حصلت لهم فيه أذواق فنية رفيعة ، لا يخفى عليهم أسلوب من أساليب كتابنا البارزين ، ولا ديباجة شاعر من كبار شعرائنا . والمقلدون كثير ، ولكن لا يبلغ التقليد مهما دق وأحكم مبلغ الأصل .

ولا أظن أنه يشتهر على النقاد الجهابذة شعر يضاف إلى شوقي ، أو مقالة تضاف إلى طه حسين ، أو إلى الزيات . . . . أو إلى غيرهما من أعيان الكتاب الذين عرفوا بأساليب خاصة في هذا العصر .

وآيات التفرقة بين أسلوب وأسلوب ، وبين شعر وشعر كثيرة ، ولكن أهمها - كما قلت - الطبع والصنعة .

\* \* \*

(١) بيان إعجاز القرآن للخطابي : ص ٢٢ .

(٢) البيان والتبيين : ج ١ . ص ٣٧٨ .

## ٧- الجزالة والرقعة

فى القاموس المحيط : (الجزل الخطب اليابس ، أو العظيم منه . وخلاف الركيك من الالفاظ) ، وهذا تعريف غير دقيق ؛ لانه أحال على معرفة الركيك ، فإذا رجعنا إلى مادته لم نجد عرف الركيك من الكلام ، وإنما عرفه بأنه (الفسل الضعيف فى عقله) ، وإذا أخذنا تعريف الركيك من الكلام من هنا قلنا إنه الضعيف فيؤول الأمر إلى أن الجزل من الكلام هو القوى .

وهكذا عرفه العلماء ، قال رشيد الدين الوطواط : (الجزالة بمعنى التمام ، والامتلاء ، والشعراء يصفون الشعر بالجزالة إذا كانت ألفاظه قوية محكمة<sup>(١)</sup>) .

ويعرفه أبو هلال العسكري فيقول : وأما الجزل المختار فهو الذى تعرفه العامة ولا تستعمله فى محاوراتها ، وهو تعريف ناقص ، لا غناء فيه ، وقد وضحه قليلاً بذكر أمثلة له ، ولكن لا يزال تصوره غامضاً .

وعنده جزل ، وأجزل ، والجزالة تجتمع مع السهولة - فى رواية - ، قال : (وأجود الكلام ما يكون جزلاً سهلاً ، لا ينغلق معناه ، ولا يستبهم مغزاه ... ويكون بريئاً من الغثاثة<sup>(٢)</sup>) . وعنده جزل ردى فج ، وجزل بغيض جلف ، فاسد النسج ، قبيح الرصف ، وجزل مطبوع .

وابن الأثير يعنى بالجزل ما كان متيناً على عدوبته فى الفم ، ولذاذته فى السمع كما يعنى بالرقيق إلا يكون ركيكاً سفسفاً ، بل يكون لطيفاً ، رقيق الحاشية ، ناعم الملمس ، وهو يذكر مواضع استعمال كل منهما ، فالجزل يستعمل فى وصف مواقع الحرب ، وفى قوارع التهديد والتخويف ، والرقيق يستعمل فى وصف الأشواق ، وذكر أيام البعاد ، وفى استجلاب المودات ، وملاينات الاستعطاف ، ويذكر لكل منهما أمثلة من القرآن الكريم ، ومن كلام العرب ، ثم يقرب تصورهما بأن الالفاظ الجزلة تتخيل فى السمع كأشخاص عليها مهابة ووقار ، والألفاظ الرقيقة تتخيل كأشخاص ذوى دماثة ولين أخلاق ، ولطافة مزاج<sup>(٣)</sup> .

(١) حدائق السحر فى حقائق الشعر: ص ١٩٣ . (٢) الصناعتين: ص ٦٤ ، ٦٧ .

(٣) المثل السائر: ج ١ ص ١٦٨ ، وما بعدها .



ولعل الأصل فى هذه التفاسير ما فسر به ثعلب (الجزالة) وذلك حيث يقول: (فأما جزالة اللفظ فما لم يكن بالمغرب البدوى ، ولا السفساف العامى ، ولكن ما اشتد أسره ، وسهل لفظه، ونأى واستعصب على غير المطبوعين مرامه ، وتوهم إمكانه<sup>(١)</sup>).

والجزالة والرقعة توصف بهما الألفاظ ، وهذا هو الشائع فى عبارات العلماء لكن المرزوقى يصف المعانى بالجزالة ، وهو يتحدث عن أصحاب الميل إلى المعنى ، فيقول: (فطلبوا المعانى المعجبة من خواص أماكنها ، وانتزعوها جزلة عذبة ، حكيمة ظريفة<sup>(٢)</sup>).

ومما يرادف الرقعة عندهم السلاسة ، فالشعراء يقصدون بالشعر السلس الشعر الطبع ، المتدفق الطبع ، ويقولون : إن آفة الجزالة التعسف ، وآفة السلاسة الركاكة .

وقريب من الشعر السلس ما يسمونه (السهل الممتنع) وهو - عندهم - ما يبدو سهلاً يسيراً ، فإذا حاوله غير ذى طبع ، ظاناً أنه يقول مثله ، وجده صعباً عنسيراً<sup>(٣)</sup>.

وما أصدق كلمة أبى هلال العسكري : وتمييز الألفاظ شديد<sup>(٤)</sup> ، فإن إدراك الفوارق بين هذه الأنواع من الكلمات والأساليب ليس ميسوراً عن طريق التعريفات والخصائص التى لم يكن البيان عنها وافية ، ولا مرجع لذلك - كما أسلفنا - إلا الذوق والحاسة الفنية المرهفة .

\* \* \*

(٢) مقدمة شرح الحماسة: ص ٧ .

(٤) الصناعتين : ص ٦٨ .

(١) قواعد الشعر : ص ٥٩ .

(٣) حدائق السحر : ص ١٩٣ .

## ٨ - البديع

في القاموس المحيط : (البديع : المبتدع ، والمبتدع (اسم فاعل واسم مفعول) ، وحبل ابتدئ فتله ، ولم يكن حبلاً فنكث ، ثم غزل ، ثم أعيد فتله .... والبديع بالكسر الأمر الذي يجيء أولاً ... وأبدع ابتداءً ، والشاعر أتى بالبديع).

فالمادة كلها تدور حول الابتداء بشئ من غير أن تكون له سابقة ، وهكذا قصد منه أول ما استعمل في المعنى الذي اصطلح عليه الأدباء في القرن الثاني الهجري ، ويقال إن أول من أطلق هذه الكلمة مسلم بن الوليد المتوفى سنة ٢٠٨هـ ، وكان قبله يعرف باللطيف .

وقد فرق ابن رشيقي بين الاختراع والإبداع - وإن كان معناها في العربية واحداً - بأن الاختراع خلق المعاني التي لم يسبق إليها ، والإبداع إتيان الشاعر بالمعنى المستظرف ، والذي لم تجر العادة بمثله ، ثم لزمته هذه التسمية ، وإن كثر وتكرر ، فصار الاختراع للمعنى والإبداع للفظ<sup>(١)</sup>.

وسنصحب هذا المصطلح طويلاً في رحلتنا هذه إن شاء الله ، وسنكشف عن المراد منه أولاً ، ثم نبين ما طرأ على مدلوله في مختلف الدراسات .

\* \* \*

---

(١) العملة : ج ١ ص ٢٦٥ .

## الباب الثاني

### الأصول الأولى للقضية

- قضية الإعجاز .
- بين يدي القضية (آراء بلاغية) .



## الفصل الأول

### الأصول الأولى للقضية

حيثما وجد الفن يوجد النقد . هذه قضية لا مجال للشك فيها .

فعندما ينشد الشاعر قصيدة ، مطبوعة أو مصنوعة ، وعندما يلقي الخطيب خطبة مرتجلة أو محبرة ، وعندما يعزف الموسيقى مقطوعة ، رفيعة الأداء ، أو ناشرة النغمات ... عند كل ذلك يوجد من تنبسط أسارير وجهه ، ومن يقطب جبينه ، ويقارب بين حاجبيه ، ويزم شفثيه .

ثم تترجم هذه الانفعالات ، المرتسمة على الجوارح ، بعبارات تؤديها ، كاملة أو ناقصة ، واضحة أو غامضة ، فيعبر هذا عن سر ضيقه وتبرمه ، ويصور ما يبدو في وجهه من كراهية واشمئزاز ، ويعبر ذاك عن سر غبطته ، وانشراح صدره ... وهذا ما يسمونه النقد .

فإذا كان هذا النقد للفن القولي سموه : (النقد الأدبي) . فالتنقد الأدبي - دون شك - ملازم للفن القولي ، منذ وجد . كان في العصر الجاهلي ، بل في العصور السحيقة ، الممتدة في أعماق التاريخ .

فعندما حدا العربي الأول ناقته ، وعندما غنى ، وهو يمتح الماء من البئر ، أو يسقى نعمه وشاءه من عين الماء ... عند ذلك طربت الناقة أو انزعجت ، وهشت النعم أو تخوفت .

والإنسان العاقل ذو الطبع الصافي في فهم اللغة ، وذو الوجدان الرفيع ، أحق من الناقة باهتزاز جوارحه ، طربا أو ضيقا ، بذاك الحداء ، وهذا الغناء .

وقد أنعم الله عليه بلسان معبر قوال . فهو لا يكاد يحس دبيب الانفعال في نفسه حتى يصوره بكلمات من لغته ، بل الحق أنه لا يطبق أن يبقى هذا الإحساس حبيسا في صدره ، دون أن يعبر عنه ، ليزيد بذلك في رضاه أو سخطه ، ولينفس عن وجدانه ، فيما أحب وما كره .

\* \* \*

وقد وصلتنا كلمات فى النقد تنسب لبعض الجاهليين ، وليس هناك ما يدعوننا إلى الشك فى نسبتها إليهم ، وإثارة علامات التعجب حولها ، إلا بمقدار ما يبدو فيها من منطق علمى ، ليس له ما يسند له فى ذلك العصر ، أو من تفنن أدبى لم تكن أذهان القوم قد تهيات له بعد .

فالأصل صحيح ، ولا ريب ، وليس فى وروده غرابة ، بل إن الذى يدعو إلى الغرابة والتأمل هو قلة ما وصلنا من هذا النقد . ولولا أننا نؤمن بما قاله أبو عمرو ابن العلاء : ( ما وصل إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم ، وخير كثير ) . كما نؤمن - كذلك - بقول الجاحظ : ( وإن شيئاً هذا الذى بأيدينا جزء منه ، لبالمقدار الذى لا يعلمه إلا من أحاط بقطر السحاب ، وعدد التراب ، وهو الله الذى يحيط بما كان ، والعالم بما سيكون <sup>(١)</sup> ) .

أقول لولا أننا نؤمن بذلك لاتهمنا العرب فى أذواقهم ، بل لاتهمنا النوع الإنسانى ، الذى يسمع ما يطرب أو يغضب ، فلا يزيد عن البشر به ، أو التكره له .

والحق أن هناك مئات الشواهد التى تدلنا على صدق ما قاله أبو العلاء ، وما قاله الجاحظ ، ومن ذلك هذه القصة التى ذكرها ابن قتيبة فى مقدمة كتابه ( الشعر والشعراء ) قال : ( جاء فتيان إلى (أبى ضمضم) بعد العشاء ، فقال لهم : ما جاء بكم يا خبيثاء ؟ قالوا : جئنا نتحدث . قال : كذبتم . بل قلتكم كبر الشيخ ، وتبلغته السن <sup>(٢)</sup> ، عسى أن نأخذ عليه سقطه ، فأنشدهم لمائة شاعر ، كلهم اسمه عمرو . قال الأصمعى : فعددت ، وخلف الأحمر ، فلم نقدر على أكثر من ثلاثين . هذا ما حفظه (أبو ضمضم) ، ولم يكن ياروى الناس ، وما أبعد أن يكون من لا يعرفه من المسمين بهذا الإسم أكثر من عرفه ) .

وقد قدم ابن قتيبة لهذه القصة بقوله : ( والشعراء المعروفون بالشعر فى قبائلهم وعشائرهم فى الجاهلية والإسلام أكثر من أن يحيط بهم محيط ، أو يقف من وراء عددهم واقف ، ولو أنفذ عمره فى التنقيب عنهم ، واستفرغ مجهوده فى البحث والسؤال ، ولا أحسب أحداً من علمائنا ، استفرق شعر قبيلة ، حتى لم يفته منها شاعر إلا عرفه ، ولا قصيدة إلا رواها ) .

(١) البيان والتبيين : ج ٣ ، ص ٢٩ . (٢) تبلغته السن : أجهده الكبر .

فلا غرو إذا كان قد فاتنا علم وخير كثير ، ولو قدرنا نسبة ما وصل إلينا من النقد إلى نسبة ما وصل إلينا من الشعر لرجح عندنا أنه كان للجاهليين قدر من النقد يتناسب مع بيانهم .

ويا ليته جاءنا. وافرأ ، إذن لاستطعنا أن نتبين ما كان يعنيه من مذاهب القول ، وما كان يعجبهم ، وما كانت تأباه أذواقهم من طريق أصرح وأوضح وأدق . وإن كنا نستطيع أن نستخلص من هذا القدر الضئيل الذي سلم من الضياع بعض ملامح النقد عندهم ، وبخاصة ما يتصل بموضوعنا ( اللفظ والمعنى ) .

نعم . عرفنا ، وما زلنا نستخرج من ماثور بيانهم ما كانوا يؤثرونه في اللفظ ، وفي المعنى ، ولكن النقد يرشدنا إلى إدراكهم هم ، وكيفية تعبيرهم عن هذا الإدراك . وهذا الذي هو أفاد منه علماء البلاغة - فيما بعد - حين دونوا قواعد هذه العلوم .

ومن أقدم ما روى من نقد الجاهليين تلك الكلمات التي حكمت بها ( أم جندب ) بين زوجها ( امرئ القيس ) و ( علقمة الفحل ) الذي خلف امرأ القيس عليها حين طلقها لما رأى من انحيازها في الحكم ، وإيثارها شعر علقمة على شعره ، مما ظنه كرهاً فيه ، وحبا لهذا الزوج المأمول .

وقد وردت قصة هذا التحكيم بروايات عدة ، ساق بعضاً منها أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني ، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ، في كتابه : ( الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء ) ومن سبقوا ( المرزباني ) برواية هذه القصة محمد بن يزيد المعروف بالمبرد ، وعبد الله بن المعتز ، وقد ذكرها فيما أنكر من شعر امرئ القيس .

وهذه بعض رواياتها : ( كتب إلى أحمد بن عبد العزيز الجوهري ، أخبرنا عمر بن شبة قال : تنازع امرؤ القيس ، وعلقمة بن عبدة ، وهو علقمة الفحل في الشعر ، أيهما أشعر ، فقال كل واحد منهما : أنا أشعر منك ، فقال علقمة : قد رضيت بامراتك أم جندب حكماً بيني وبينك ، فحكماها ، فقالت أم جندب لهما : قولاً شعراً تصفان فيه فرسيكما ، على قافية واحدة ، وروى واحد . فقال امرؤ القيس :

خليلى مرا بهى على أم جندب      نقض لبانات الفؤاد المعذب

وقال علقمة :

ذهبت من الهجران فى كل مذهب ولم يك حقاً طول هذا التجنب  
فانشدها جميعاً القصيدتين ، فقالت لامرئ القيس : علقمة أشعر منك .  
قال : وكيف ؟ قالت : لأنك قلت :

فللسوط الهوب ، وللساق درة وللزجر منه وقع أخرج مهذب (١)  
- الأخرج : ذكر النعام ، والخرج : بياض فى سواد ، وبه سمي - فجهدت  
فرسك بسوطك فى زجرك ، ومريته ، فأتعبته بساقتك . وقال علقمة :

فأدر كهن ثانياً من عنانه يمر كسمر الرائح المتحلب (٢)  
فأدرك فرسه ثانياً من عنانه، لم يضره ، ولم يتعبه . فقال : ما هو بأشعر منى ،  
ولكنك له عاشقة ، وطلقها ، فخلف عليها علقمة ، فسمى الفحل لذلك .

وقد أنكر بعض الباحثين من المحدثين هذه القصة ، بحجة أن امرأة أعرابية  
فرقت فى قولها بين الروى والقافية ، وأنها استندت فى حكمها إلى ثلاثة أشياء :  
وحدة القافية ، ووحدة الغرض ، ووحدة الروى ، وأن هذه فكرة على شئ من  
الدقة لا تتلاءم مع الروح الجاهلى (٣) .

وهذا لا ينفى (أصل القصة) لا سيما أنها وردت بروايات أخرى ، ليس  
فيها أن هذه المرأة طلبت منهما شيئاً ، ففى بعض الروايات أن امرأ القيس هو  
الذى طلب ، وفى بعضها الآخر أن الطالب هو علقمة ، وأنه لم يكن فى طلبهما  
شئ مما نسب إلى هذه المرأة ، فامرؤ القيس قال : انعت ناقتك وفرسك ، وانعت  
ناقتى وفرسى ، وعلقمة قال : قل شعراً ، وانعت الصيد ، وهذه الحكم بينى  
وبينك ، يعنى أم جندب (٤) .

وفى الرواية ما يؤكد أن امرأ القيس اتهم زوجه بالتحيز لعلقمة ، فلا يقال :  
إن الناقدة لم تعمم نظرتها للقصيدتين ، وأن امرأ القيس مشهور بوصف الخيل  
والصيد .

(١) مهذب : من الأهداب . وهو الإسراع فى العدو .

(٢) الرائح : السحاب . المتحلب : المتساقط المتتابع .

(٣) تاريخ النقد الأدبى عند العرب : ص ٢٢ .

(٤) كل هذه الروايات فى كتاب الموشع : ص ٢٨ وما بعدها .



والذى يعنينا من هذه القصة - بعد إيماننا بصحتها - أن النقد فيها تعلق بالمعنى ، وهذا واضح ، فأم جندب لم تزد على أن فضلت معنى على معنى ، ولكن محمد بن طباطبا العلوى يقول : (ومن الأبيات التى قصر فيها أصحابها عن الغايات التى أجزوا إليها ، ولم يسدوا الخلل الواقع فيها معنى ولفظاً ، قول امرئ القيس: (فللساق الهوب ..... البيت<sup>(١)</sup>). فقيل له : إن فرساً يحتاج إلى أن يستعان عليه بهذه الأشياء لغير جواد<sup>(٢)</sup>).

وليس فى العبارة التى حكاها ما يدل على نقد للفظ من ألفاظ البيت ، ولا لجملته ، لذلك أرجح أن هذا الحكم الذى أورده هو رأيه ، ولم يحكه - على الأقل - عن قصة أم جندب .

ثم ذكر بعده قول المسيب بن علس ، على أن فيه خلافاً فى اللفظ والمعنى : وقد أتناسى الهم عند احتضاره بناج عليه الصيعرية مكدم<sup>(٣)</sup> وحكى قول طرفة حين سمعه : استنوق الجمل . ذلك أن الصيعرية من سمات النوق .

وقد عدّه بعض المحدثين من نقد اللفظ ، قال بعد أن ساق كلمة طرفة : وهذا نقد توجه منه إلى المسيب فى ناحية الألفاظ ؛ إذ الصيعرية سمة حمراء تعلق فى عنق الناقة لا الجمل ، وهذا من استعمال الألفاظ فى غير مواضعها<sup>(٤)</sup> . وواضح أن ملاحظة طرفة نقد للمعنى ؛ إذ أن المسيب نسب للجمل ما هو من سمات النوق ، وإعطاء صفة شئ لشيء آخر إنما هو خطأ فى المعنى . والصيعرية كلمة استعملت فى معناها ، وهو السمة الحمراء ، فليس فى النطق بها خطأ ، ولا فى مجيئها فى الأسلوب وإنما الخطأ فى وصف الجمل بما تدل عليه ، وهو أمر معنوى .

ومن قصص النقد الجاهلى المعروفة المشهورة قصة نقد النابغة الذبياني لحسان بن ثابت وهى قصة قيل فيها كلام كثير ، ولكننا سنسوقها برواية نظن أنها الرواية الصحيحة لهذه القصة .

(١) معنى الهوب : أنه الهب جريه حين زجره . ومعنى : وللساق درة : أى إذا غمز در بالجرى .

(٢) عيار الشعر: ص ٩٦ . (٣) المكدم : الصلب .

(٤) تاريخ القصة والنقد فى الأدب العربى : ص ١٠٦ .

قال : الحسن بن عبد الله بن سعد : أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، قال : أخبرنا الرياشي عن الأصمعي ، عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : كان النابغة الذبياني تضرب له قبة من آدم بسوق عكاظ ، فنتأته الشعراء تعرض عليه أشعارها ، فاتاه الأعشى فأنشده أول من أنشد ، ثم أنشده حسان :  
لنا الجففات الفريلمعن بالضحي وأسيافنا يقطرن من نجدة دما  
ولدنا بني العنقاء ، وابني محرق فأكرم بنا خالا ، وأكرم بنا ابنا  
قال النابغة : أنت شاعر ، ولكنك أقللت جفانك وسيوفك ، وفخرت بمن ولدت ، ولم تفخر بمن ولدك <sup>(١)</sup> .

وقد أورد هذه القصة أبو عبد الله المرزباني بمثل هذا في رواية ، وبأزيد منه في رواية أخرى ، وذكر ثناء الصولي على هذا النقد ، وحكى شرحه للمراد منه ، ثم أشار إلى احتجاج بعض الناس لحسان في الشطر الأول من النقد ، وعقب بقوله : (فأما قوله : فخرت بمن ولدت ، ولم تفخر بمن ولدك ، فلا عذر عندي فيه على مذهب نقاد الشعر <sup>(٢)</sup>).

ولعل المرزباني يريد بمن احتج لحسان (قدامة بن جعفر) ، فقد عرض هذا النقد النابغة ، وأخذ يرد عليه ، ولكن يبدو أن قدامة شك في القصة ، فهو يقول : (وعلى أن من أنعم النظر علم أن هذا الرد على حسان ، من النابغة - كان أو من غيره - خطأ ، وأن حسان مصيب <sup>(٣)</sup>) ، ويقول : (وأما قول النابغة أو من قال <sup>(٤)</sup>) .  
ولكننا نلاحظ أن قدامة تناول القصة ، وأشار إلى شكه فيها ، وفيها الزيادات التي لا يكاد أحد يقرها ، ولكن بعض المحدثين لا يصحح من القصة إلا أن النابغة فضل الأعشى والخنساء على حسان ، ويستبعد ما عدا ذلك ، قال : لأن المصطلحات العلمية من جمع القلة ، وجمع الكثرة - وقد ورد ذلك في بعض الروايات - لم تكن معروفة على عهد النابغة .

ولكن الشيء الذي نسيه هذا الباحث الأريب <sup>(٥)</sup> أن النابغة لم يقل جمع

(١) المصون في الأدب : ص ٣ و ٤ . (٢) الموشح : ص ٥٣ .

(٣) نقد الشعر : ص ٥٤ . (٤) المصدر السابق : ص ٥٥ .

(٥) هو المرحوم الأستاذ طه إبراهيم في كتابه : تاريخ النقد الأدبي عند العرب :

قلة ، وجمع كثرة وإنما قال : ( أقللت أسيافك ) فجاء النقاد - ومنهم الصولي ، كما ذكر المرزباني - فصرحوا بالاصطلاح ، ومما لا شك فيه أن العربي يدرك بسليقته الفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة ، وإن لم ينطق بهذه الألفاظ ، وهل يغيب عن النابغة ، أو عن أى عربي أصيل ، التفرقة بين أسياف وسيوف ، واللغة لغتهم ، وهم يدركون حق الإدراك أسرارها ، والفوارق بين الصيغ المختلفة فى كلماتها ؟

ونحن إنما نلج فى القول بصحة هذه القصة ؛ لأننا - أولاً - لا نراها بدعا من القول ، ولأننا - ثانياً - نريد أن نبني عليها حكمنا من أن هذا النقد كان - كذلك - نقدا للمعاني ، لا للألفاظ .

لا أريد أن أطيل فى ضرب الأمثلة من النقد الجاهلى ، ولكن الذى أريد أن أقوله إن هذا النقد اتجه إلى المعانى ، فى الأعم الأغلب ، ولم يتجه إلى الألفاظ إلا فى حالات جد نادرة ، بل إنه لم يتجه إلى اللفظ فى صفة من صفاته ، وإنما اتجه إلى موسيقاه ، وتحضرنى من النقد الجاهلى - فى هذا الشأن - قصتان ، تشيران إلى اختلاف حركة الروى .

إحداهما قصة النابغة مع أهل المدينة ، وكان يقوى فى شعره ، ولم يقو أحد من الطبقة الأولى ، ومن قاربهم غيره ، كما قال محمد بن سلام الجمحى .  
قدم النابغة المدينة ، فعيب عليه الإقواء ، فلم يابِه لهذا العيب ، حتى أسمعه إياه فى غناء ، فقد أمروا جارية أن تغنى فى بيتيه :

من آل مية رائح أو مغتدى عجلان ذا زاد ، وغير مزود

زعم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغراب الأسود

وقالوا لها : إذا صرت إلى القافية فرتلى ، فلما فعلت علم فانتبه ، فلم يعد فيه ، وقال : ( وردت يثرب ، وفى شعرى بعض العهدة ، فصدرت ، وأنا أشعر العرب<sup>(١)</sup> ) .

قالوا : وقد غير الشطر الأخير من البيت الثانى بقوله : ( وبذاك تنعاب

(١) الموشح ص ٢٨ ، وما بعدها .

الغراب الأسود) أما القصة الأخرى ، فهي نقد سواده بن أبي خازم الاسدى لآخيه  
بشر الشاعر : ( قيل لأبى عمرو بن العلاء : هل أقوى أحد من فحول شعراء  
الجاهلية ، كما أقوى النابغة ؟ قال : نعم . بشر بن أبي خازم . قال :

ألم تر أن طول الدهر يسلى وينسى مثل ما نسيت جذام  
وكانوا قومنا فبغوا علينا فسقناهم إلى البلد الشأمى

فأما النابغة فدخل يثرب ، فغنى شعره ، ففطن ، فلم يعد إلى اقواء ،  
وأما بشر فقال له سواده أخوه : إنك تقوى ، فقال له : وما الاقواء ؟ فأنشده بيتيه ،  
ففطن بشر فلم يعد (١) .

قلت : قد أوردنا رأيين عن ورود الاقواء فى شعر الفحول من الجاهليين ،  
أحدهما رأى الجمحى ، والثانى رأى أبى عمرو بن العلاء . الذى يضيف إلى  
النابغة بشر بن أبى خازم . وهناك رأى ثالث ذكره ابن جنى فى قوله : ( وأما  
أبو الحسن فكان يرى ، ويعتقد أن العرب لا تستنكر الاقواء ، ويقول : ما قلت  
قصيدة إلا وفيها الاقواء ، ويعتل لذلك بأن يقول : إن كل بيت منها شعر قائم  
برأسه (٢) .

ولا شك أن الاقواء يضعف من موسيقى الشعر ، ويعوق انسجامه اللفظى ،  
والضيق به ، واعتباره عيباً كان مدرك كثير من العرب ، فاهل المدينة يحتفلون له ،  
ويعملون على أن ينبهوا النابغة إلى مكانه من شعره ، والنابغة نفسه يعترف بأن  
الاقواء (عهدة) وفى رواية (عاهة) ، ومما يدل على أنه كان يعتبره نقصاً فى  
الشعر أنه أسرع بتغيير الشطر الذى وقع فيه حتى يستقيم اعراب القوافى ، أما  
حكم أبى الحسن بأن العرب لم تكن تستنكره فيبدو أنه قول انفرد به ، ولذلك  
نحس فى عبارة ابن جنى عدم الرضا بهذا الحكم ، لأنه بنى الفصل الذى جاءت  
فيه كلمة أبى الحسن على أن العرب كانوا أحفياى بلغتهم ، وكان الواحد منهم  
يحاول - جهده - أن يتخلص مما يعد عليه ، وفى هذا السياق أورد قصة النابغة .

\* \* \*

ولكن لم كان العربى يخطئ فى المعنى ، ولا يكاد يخطئ فى اللفظ ؟ ربما

(٢) الخصائص : ج ١ . ص ٢٥٠ .

(١) الموشح : ص ٥٩ .

كانت الإجابة القريبة من الصواب على هذا السؤال أن العربي صادر في الفاظه عن طبع ، أو عن ملكة - كما يقول ابن خلدون - أما في معانيه فهو يحتفل لها .  
والعرب قد تختلف قبائلها في فرع من الفروع، مثل أعمال (ما) وإهمالها،  
فأما الأصول، وما عليه العامة والجمهور ، فلا خلاف فيه ، ولا مذهب للطاعن به .  
يروى ابن جنى الذى أكد هذا الذى نقلته آنفا أنه أراد بعض الأعراب على أن ينطق بغير لغته ، فأبى ، ومن ذلك قوله : (وسألت ابن الشجرى يوماً ،  
فقلت : يا أبا عبد الله . كيف تقول : ضربت أخاك ؟ فقال : كذاك . فقلت :  
أفتقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول : أخوك أبداً ، قلت : فكيف تقول  
ضربنى أخوك ؟ فقال : كذاك . فقلت : أأنت زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً ؟  
فقال : أيش ذا ؟ اختلفت جهتا الكلام <sup>(١)</sup> .

وقد أشار إلى ذلك الجاحظ فقال : (وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول  
القائل منا (مكره أخاك لا بطل) و (إذا عز أخاك فهن) ومن لم يفهم هذا لم  
يفهم قولهم : ذهب إلى أبو زيد ، ورأيت أبى عمرو . ومتى وجد النحويون  
أعرابياً يفهم هذا وأشباهه بهرجوه ، ولم يسمعوا منه ؛ لأن ذلك يدل على طول  
إقامته فى الدار التى تفسد اللغة وتنقص البيان <sup>(٢)</sup> .

وقد صرح ابن هشام بأن العرب معصومون فى الألفاظ ، دون المعانى ،  
فكانت هذه شهادة من عالم كبير من علماء العربية ، كان يقال فيه : إنه أنحى  
من سيبويه ، بأن العرب يخطئون فى المعانى .

أورد فى الكلام على (ما) هذا البيت :

منا الذى هو ما إن طُرَّ شاربهُ والعانسون ، ومنا المرد والشيب

وقال : إن الأولى فى البيت تقدير (ما) نافية ؛ لأن زيادة (إن) حينئذ  
قياسية ولأن فيه سلامة من الأخبار بالزمان عن الجثة .... ثم قال : (والبيت  
عندى فاسد التقسيم .... ألا ترى أن العانسين ، وهم الذين لم يتزوجوا ،  
لا يناسبون بقية الأقسام . وإنما العرب محميون من الخطأ فى الألفاظ دون  
المعانى <sup>(٣)</sup> .

(١) المصدر السابق : ج ١ . ص ٢٦ . (٢) البيان والتبيين : ج ١ ص ١٦٢ .

(٣) معنى اللبيب عن كتب الأعراب : ج ٢ ص ٧ .

أما عدم الخطأ في الألفاظ ، وهو الذي تدل عليه هذه العبارة أيضاً ، فهو مذهب عامة علمائنا السابقين ، وإذا جاء شيء على خلاف المعهود قيل : إنه لغة . وقد عاب أحد النحاة على أعرابي - هو عمار الكلبي - بيتا من شعره ، فقال قصيدة يسخر فيها من النحويين ، ويعتد بمنطقه ، وصوابه ، فيعجب لما لقيه من المستعربين ، ومن قياس نحوهم الذي ابتدعوه ، ومن اتهامهم له باللحن إذا جاء بقافية بكر على خلاف قياسهم ثم يقول :

كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وبين قوم على أعرابهم طبعوا  
ما كل قولي مشروحاً لكم فخذوا ما تعرفون ، وما لم تعرفوا فدعوا (١)

وقصة (الفرزدق) مع (عبد الله الحضرمي) معروفة مشهورة ، فقد ضجر الفرزدق من نقد هذا النحوي الكبير له ، حتى قال : (على أن أقول ، وعليكم أن تحتجوا) .

هذا كله معروف ، غير منكر ، ولكن ناقداً من كبار نقادنا السابقين يخرج على هذا الإجماع ، فيرى أن العرب الجاهليين يخطئون في الألفاظ ، وفي المعاني ، ذلكم هو القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني . يقول : (وأي عالم سمعت به ، ولم يزل يغلط ؟ أو شاعر انتهى إليك ذكره لم يهف ، ولم يسقط . ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية ، فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر ، لا يمكن لعائب القدح فيه ، أما في لفظه ونظمه ، أو في ترتيبه وتقسيمه ، أو معناه أو إعرابه ؟ . ولولا أن أهل الجاهلية جدوا بالتقدم ، واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة والأعلام والحجة لوجدت كثيراً من أشعارهم معيبة مسترذلة ، ومردودة منفية .

لكن هذا الظن الجميل ، والاعتقاد الحسن ، ستر عليهم ، ونفى الظنة عنهم ، فذهبت الخواطر في الذب عنهم كل مذهب ، وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام (٢) .

ثم أورد أبياتا لامرئ القيس وللبيد وغيرهما ، وبين وجه الخطأ فيها ، وهي

(٢) الوساطة : ص ٤ .

(١) الخصائص : ج ١ ص ٢٤٩ .

معروفة ، وقد احتج لها النحاة ، ولكنه يرى أن هذه الاحتجاجات من المعاذير  
المتحملة ، والمرامى البعيدة .

فهل فرط حب هذا القاضى للمتنبى هو الذى حمّله على أن ينسب الخطأ  
للعرب حتى يعتذر عن صاحبه ، أو هى عقيدة بلغت به هذا الحد فى الطعن على  
شعر العرب ، حتى لا تخلو قصيدة من بيت يمكن الطعن فيه ، فى لفظه ونظمه ،  
وتقسيمه ، أو فى معناه وإعرابه .

نعم كان للجرجاني سلف فى الطعن على العرب : الحضرمى ، وعيسى بن  
عمر (١) ، ولكن ما أظن أنهما بلغا فى الطعن ما بلغه القاضى .

وأيا ما كان ، فسواء كان الجاهليون ، والرواة من بعدهم يحسون إحساساً  
فطرياً بأن شعراءهم وخطباءهم لا يخطئون فى الألفاظ لغتهم ، أم كان ذلك  
الإحساس ناشئاً عن تعظيمهم ، والاعتقاد الحسن فيهم ، فالنتيجة واحدة وهى  
أن النقد الجاهلى لم يتجه إلى الألفاظ إلا فى القليل النادر .

فلما جاء الإسلام ، وبدأ اختلاط العرب بغيرهم ، وبدأ وفود شعرائهم على  
الحواضر ، رأينا الألسنة تميل بعض الميل ، فجاء النقد مخالفاً بعض الشيء لنقد  
الجاهليين ، أو بعبارة أدق جاء أوسع من النقد الجاهلى ، فتناول المعانى فى الكثير  
الغالب ، وتناول الألفاظ تناولاً ، وإن يكن قليلاً بالنسبة لتناوله المعانى كان كثيراً  
بالنسبة لما روى من تناوله للألفاظ عندهم .

ولعل أول نقد اتجه إلى اللفظ والمعنى ما تشير إليه هذه القصة التى كانت  
بعد مبعث النبى ﷺ ، وإن كان رجالها لم يسلموا بعد .

قالوا : اجتمع رهط من شعراء تميم فى مجلس شراب ، وهم الزبرقان بن  
بدر ، والنخيل السعدى ، وعبدة بن الطبيب ، وعمرو بن الأهتم ، وتذاكروا  
أشعارهم ، وقال بعضهم لبعض : لو أن قوماً طاروا من جودة أشعارهم لطرنا .  
فتحاكموا إلى أول من يطلع عليهم ، فطلع عليهم ربيعة بن حذار الأسدى ،  
أو غيره ، وقالوا له : أخبرنا أينما أشعر ، فقال : أما عمرو فشعره برود يمنية ،  
تطوى وتنشر ، وأما أنت يا زبرقان ، فكأنك رجل أتى جزوراً قد نحررت فأخذ من  
أطابيحها ، وخلطه بغير ذلك ، أو قال له : شعرك كلحم لم ينضج فيؤكل ،

(١) انظر الموشح : ص ٤١ .

ولا ترك نيقاً فينتفع به ، وأما أنت يا مخبل ، فشعرك شهب من الله يلقيها على من يشاء من عباده ، وأما أنت يا عبدة فشعرك كمزادة أحكم خرزها فليس يقطر منها شيء (١) .

فهذا النقد - إن صح - يشير إلى الألفاظ والمعاني ، وإن كان أكثره - كما هو ظاهره - يتعلق بالألفاظ ، ومع ذلك فهو غامض في تحديد المراد منه .

وأصرح من هذا النقد في تناول الألفاظ والمعاني كلمة سيدنا عمر - رضى الله عنه - في زهير بن أبي سلمى ، فقد كان يقدمه ، ويعلل ذلك بأنه : كان لا يعاقل في المنطق ، ولا يتتبع الغريب الحوشى ، ولا يقول إلا ما يعرف ، ولم يمدح أحداً إلا بما فيه .

فبعض هذا النقد يرجع إلى اللفظ ، وهو ترك الحوشى ، أى الغريب ، الذى يقل دورانه على الألسنة ، وبعضه يرجع إلى المعنى ، وهو وقوف زهير عند علمه ، وبعده عن المبالغة ، وإثاره الصدق فى المدح .

أما المعازلة ، فقد اختلف العلماء فى تفسيرها - وهى فى الأصل مداخلة الشئ فى الشئ ، يقال : تعازلت الجرادتان ، إذا ركبت إحداهما الأخرى - ففسرها قدامة بن جعفر بمداخلة بعض الكلام فيما يشبهه من وجهه ، أو فيما كان من جنسه ، وهذا ليس بمنكر ، وإنما المنكر - عنده - هو أن يدخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه ، وما هو غير اللائق به . قال : (وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة ، مثل قول أوس :

وذات هدم عار نواشرها      تصمت بالماء تولبا جدعا

فسمى الصبى تولبا ، وهو ولد الحمار ، فإن ما جرى هذا المجرى من الاستعارة قبيح ، لا عذر فيه ، وقد استعمل كثير من الشعراء الفحول المجيدين أشياء من الاستعارة ليس فيها شناعة كهذه وفيها لهم معاذير ؛ إذ كان مخرجها مخرج التشبيه (٢) .

ويفهم من كلام قدامة أن من المعازلة ما هو فاحش، وهو ما لم يعرف له

(١) تاريخ النقد الأدبى عند العرب : ص ١٤ .

(٢) نقد الشعر : ص ١٧٤ ، ١٧٥ . والهدم - بكسر الهاء - الثوب الخلق . والتولب :

الجحش . والنواشر : عصب الذراع من داخل وخارج . وجدع : أى ساء غذاؤه .



مجاز ، وكان منافراً للعادة ، بعيداً مما يستعمل الناس مثله ، ومنها ما هو أخف وأسهل، وهو ما كان له مجاز، ويريد بالمجاز أن يكون له فى الأصل تشبيه يرجع إليه .

وقد جعل قدامة (المعازلة) من عيوب اللفظ ، وإن كان عيب التشبيه يرجع فى الحقيقة إلى المعنى .

وفسر غير قدامة المعازلة بتفسير آخر ، وعابوا على قدامة تفسيره هذا ، ومن هؤلاء الأمدى والعسكرى ، وابن سنان الخفاجى ، وابن الأثير ، وهى - على تفسيراتهم - من عيوب اللفظ .

وأول من نبه على غلط قدامة الأمدى ، والمعازلة - عنده - أن يداخل الشاعر لفظة من أجل لفظة أخرى تشبهها أو تجانسها ، وإن أخل ذلك بالمعنى ، ثم ضرب أمثلة من شعر أبى تمام وخلاصة رأيه أن المعازلة هى المداخلة ، وهى عيب ، لأنها قد تؤدى إلى استعارة غير محمودة أو إلى تعقيد فى المعنى ، أو استكراه فى الألفاظ ، فهى ليست الاستعارة القبيحة ، ولا المعنى المعقد ، وإنما هى المداخلة بين الألفاظ ، التى قد ينشأ عنها مثل هذين .

أما العسكرى فى الصناعتين ، فقد كانت شواهد من النوع الذى يسميه علماء البلاغة المتأخرون (التعقيد اللفظى) .

وقد استطردت فى هذا الموضوع ، وأطلت بعض الشئ لأبين أثراً من آثار النقد ، وبالتالي من آثار حديث اللفظ والمعنى فى مسألة بلاغية ، لا تزال موضع نظر النقاد إلى اليوم ثم نعود إلى ما كنا فيه .

وفى هذا العصر عرف جماعة من وجوه القوم بجودة النقد ، ومن هؤلاء عبد الملك بن مروان ، والحجاج بن يوسف ، وسكينة بنت الحسين ، كما رأينا شعراء هذا العهد ينقد بعضهم بعضاً .

ولناخذ - مثلاً - عبد الملك بن مروان ، فإننا نجد الكثير الغالب فى نقده ينحو ناحية المعاني .

فهو يشيد بقصيدته (معن بن أوس) فى العطف على الأقارب، التى مطلعها :  
وذى رحم قلمت أظفار ضغننه بحلمى عنه ، وهو ليس له حلم

ويعتدها أحسن ما سمع من الشعر ، ويعتبر (معنا) أشعر من امرئ القيس وطرفة والأعشى ، كل ذلك لما فيها من معان أخلاقية .

وهو يعيب على عبد الله بن قيس الرقيات حين مدحه بقوله :

يعتدل التاج فوق مفرقه على جبين كأنه الذهب

ويود لو مدحه كما مدح مصعب بن الزبير في قوله :

إنما مصعب شهاب من الد - تجلت عن وجهه الظلماء

ملكه ملك عسرة ليس فيه جبروت منه ولا كبرياء

لما في هذا المدح من خصال سامية ، وما يدل عليه من مكانة عالية

للممدوح .

وهو يعجب أشد الإعجاب ، ويطرب كل الطرب ، حين يسمع قول جرير

في مدحه وقومه :

أستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

لما في هذا المدح من سني الخصال ، وإن كنت ألمح أن ديباجة جرير في هذا

البيت لها أثر كبير في استحسان عبد الملك .

وقد وقع من عبد الملك نقد لجرير في مطلع هذه القصيدة كان فيما بعد

بين يدي علماء البلاغة - ولا شك - حين عرفوا البلاغة بأنها مطابقة الكلام

لمقتضى الحال .

ذلك أن جريراً ابتداء قصيدته بقوله :

أتصحو أم فؤادك غير صاح عشية هم صحبتك بالرواح

فغضب عبد الملك ، وقال لجرير : بل فؤادك أنت .

وكان عبد الملك استقبح أن يواجه الشاعر الخليفة بمثل هذا الخطاب ، وإن

كان لا يخفى على عبد الملك - وهو العالم والأديب - أن جريراً إنما يخاطب

نفسه على عادة الشعراء .

والأمثلة كثيرة من نقد عبد الملك لمعاني الشعر ، أما نقده للفظ ، فكان -

كما قلت - قليلاً ، على أنه لم يكن نقداً جوهرياً ، وإنما كان خفيفاً هيناً ، وإن

دل على معرفة ، وذوق رفيع .

سمع قصيدة ابن قيس الرقيات التي يقول فيها :

إن الحوادث بالمدينة قد أوجعني ، وقرعن مروتيه

وجبينى جب السنام ولم يتركن ريشاً في مقاديمه

فقال له : أحسنت ، لولا أنك خنثت في قوافيك ، فعبد الملك لم تعجبه

هذه القوافي المعنة في الليونة ، ولا شك أنه كان يفضل عليها قوافي متماسكة .

ولا يشفع للشاعر ما ذكره من أنه ما عدا كتاب الله في قوله : ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِي \* هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّة ﴾ [ الحاقة : ٢٨ ، ٢٩ ] ذلك أن ( الفرق جسيم بين أواخر هذه الفواصل في النغم والروح وبين قوافي ابن الرقيات ، وهو - وإن أراد إن يحتذى القرآن - إلا أنه لم يكن موفقاً في ذلك الاحتذاء <sup>(١)</sup> .

وهذا الرد إنما هو إحالة على الذوق ، ولا أذكر أن أحداً من العلماء فرق تفریقاً علمياً بين فواصل الآيات ، وبين قوافي ابن قيس ، ويبدو لي - والله أعلم - أن وجود الألف قبل الفواصل أعطى للفاصلة قوة ، وهي قبل الحرف الأخير بحرفين ، ولذلك لا تشبهها قافية ابن قيس (مقادميه) لأن الألف بعيدة عن القافية ، ولعل مما يؤيد ذلك أن القافية الأولى (مروتية) ألين وأخث من القافية الثانية (مقادميه) لمكان الألف في هذه ، ولانسحاق اللسان دون حاجز في تلك ، فإن الألف تبدو كالفصلة بين الحركات الأولى والحركات الأخيرة لما يكون في اللسان من الارتفاع عند نطقها ، وهذا ما أبعد فواصل الآيات عن الليونة الزائدة التي عابها عبد الملك علي قوافي ابن قيس .

وهذا النقد - ولا شك - يتصل بالألفاظ ، فلو أن الشاعر قال : ( وقرعن مروتى ) و ( فى مقادمى ) فسكنت القافية ، وانساق اللسان مع مدتها لم يتوجه النقد إليها .

\* \* \*

وهذا التخث في الألفاظ غير التخث في المعاني التي تدل عليها بعض العبارات ، فقد يكون اللفظ في نفسه قوياً ، ولكن دورانه في مجالات خاصة ، وحكايته لمعنى بالذات يفضى عليه لونا من الظلال يجعله خثا .

ومن أمثلة ذلك ما وقع من نقد فى شعر للأعشى ، وآخر للنابغة ، فقد رواها أن ربعياً ، ومضرباً تناظراً ، فقال المضربى للربعى : شاعركم - يريد الأعشى - أخث الناس حين يقول :

قالت هريرة لما جئت زائرها ويلي عليك ، وويلي منك يا رجل  
فقال الربعى أفعلى صاحبكم - يريد النابغة - تعول ، حيث يقول :

سقط النصيف ولم ترد إسقاطه فتناولته واتقتنا بالسيد  
لا والله ، ما أحسن هذه الإشارة إلا مخث .

(١) تاريخ النقد الأدبي عند العرب : ص ٣٦ .

(وعندنا أن بيت النابغة اللفظ في هذا المعنى، فإنه تناول إشارة وحركة يصحبها - في الغالب - كلام من كلام النساء في مثل هذه الأحوال، أما الأعشى فذكر «ويلا» وكلاماً ما تفعله مواجن النساء، وربما لا يتصل بهذا النوع المحبوب في المرأة من الحياء والخفر، ولا يزال دل الفعل، وحركات الجوارح أعشق للمتغزلين من خنث الكلام) (١).

وربما حق لنا أن نقول: إن النابغة لم يزد على أن وصف منظراً رآه، وهذه حركات كثيراً ما تقع من النساء المحجبات حين يسقط عنهن الخمار، وهن مرغمت كارهات، فكان من دقة الوصف أن يذكر النابغة هذا المنظر، وليس من الحتم أن يكون قد وقع من امرأة ماجنة.

وإذا صح أن القصيدة التي منها بيت النابغة قيلت في وصف امرأة النعمان، وهي متجردة - كما أراد النعمان على ذلك - كان للنابغة عذره في تسجيل هذا الجزء من حركات تلك المرأة وأوصافها، أما الأعشى فكان في حل من ترك الالفاظ التي يتماجن بها النساء.

ولقد أعجبتني سخرية رجل من عائب قال له: هل علمت أن النابغة كان مخنثاً؟ فقال الرجل: هل رأيته؟ قال: لا، قال: فحدثك من رآه؟ قال: لا، قال: فاني علمت ذلك؟ قال: من قوله: (سقط النصف .... البيت)، والله ما عرف هذه المعاني إلا عن تفكك.

فالحق أن بيت النابغة لا يفيد هذا الذي عيب به البتة.

والرواة المتأخرون يعدون التخنث في الكلام أن يبلغ الغاية في الليونة.

روى الأصمعي، قال: قال هرون (يريد هرون الرشيد) يوماً لجلسائه - وأنا فيهم - أيكم يعرف بيت شعر. أول المصراع منه أعرابي في شملة، والثاني مخنث يتفكك، فازم القوم، فقال هرون: قول جميل:

الا أيها التوام ويحكم هبوا

(١) الأدب العربي وتاريخه: ص ١١١ للأستاذ المرحوم محمد هاشم عطية، وانظر:

الموشح ص ٥١.

فهذا أعرابي في شملة، ثم قال :

أسائلكم هل يقتل الرجل الحب

فهذا مخنث يتفكك .

قال الأصمعي فقلت له : يا أمير المؤمنين : قول مادحك : ( يا زائرنا من الخيام ) أعرابي في شملة . ( حياكما الله بالسلام ) مخنث في يده دف، فسر بذلك، إذ كان قد مدح بهذا الشعر (١) .

وقد أورد ابن قتيبة في مقدمة الشعر والشعراء نقد هذا البيت الأول، ونسبه للمفضل الضبي في حضرة الرشيد، وقد وصف المفضل الشطر الأول بأنه أعرابي في شملته، هاب من نومته، فيه عنجهية البدو، وتعجرف الشدو .

ووصف الشطر الثاني بأنه مدني رقيق، غذى بماء العقيق .

ثم ذكر ابن قتيبة أن الرشيد أورد عليه بيتاً وصف أوله بأنه أكثم بين صيفي في أصالة الرأي، ونبل العظمة، وآخره بأنه ( بقراط ) لمعرفته بالداء والدواء . وهو بيت أبي نواس :

دع عنك لومي فإن اللوم إغراء وداووني بالتي كانت هي الداء  
ولا يخفى ما في هذه النظرات من نقد يتصل باللفظ، أو يتصل بالمعنى .

\* \* \*

ومن نقد عبد الملك للفظ، وهو نقد دقيق لطيف وقوفه عند كلمة لابن قيس الرقيات في شعر يمدحه به، وهو :

اسمع أمير المؤمنين لمدحتي وثنائها  
أنت ابن معتلج البطاح كديها وكدائها  
ولبطن عائشة التي فضلت أروم نساها

فإنه لم تعجبه كلمة ( بطن ) وآثر عليها كلمة ( نسل ) . وإنما اعتبرت هذا نقداً لفظياً لأن عبد الملك لم يعترض على معناها، وهو أن تكون أمه عائشة، ولكن اعتراضه كان على أداء هذا المعنى بهذا اللفظ بالذات، وهو لا يحسن لأدائه في هذا المقام .

(١) الموشح : ص ١٩٩ .

على أن النقد في ذلك الوقت لم يكن وقفاً على علية القوم وساداتهم، وإنما كان يصدر من أناس لا شأن لهم، وهو نقد - كذلك - أغلبه متصل بالمعاني.

روى أن امرأة عرضت لكثير عزة، فقالت له: أنت قائل:

فما روضة بالحزن طيبة الثرى يمج الندى جشائها وعراها

بأطيب من أردان عزة موهنا وقد أوقدت بالمندل الرطب نارها

قال: نعم، قالت: فض الله فاك، أرايت لو أن زنجية بخرت أردانها بالمندل الرطب أما كانت تطيب. إلا قلت كما قال امرؤ القيس:

ألم ترأني كلما جئت زائراً وجدت بها طيباً وإن لم تطيب<sup>(١)</sup>

فهذه المرأة ذات الذوق المرهف قد اهتمت إلى وجه النقص في معنى (كثير)، وزادت فأذكرته بالوجه المقبول لهذا المعنى.

\* \* \*

وفي هذا العهد ابتداء اللحن، ولكن الشعراء والخطباء كانوا يتحرزون منه أشد التحرز، ولذلك نجد النقد به جد قليل.

ومن أمارات وجود اللحن قولهم إن أربعة لم يلحنوا قط في جد ولا هزل، وقولهم إن الوليد بن عبد الملك كان لحناً، وروايتهم قول عبد الملك: شغلنا حيناً للوليد عن تأديبه.

حتى الشعراء الذين قضوا حياتهم في البادية تطرق اللحن إلى السننهم بسبب نزولهم الحاضرة أحياناً، لحنوا، مع شدة تحفظهم.

قال الأصمعي: ما أقل ما تقول العرب الفصحاء: فلانة زوجة فلان، إنما يقولون: فلانة زوج فلان، فليل له: أليس قد قال ذو الرمة:

أذا زوجة بالمصر، أم ذا خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويًا

فقال: إن ذا الرمة قد أكل البقل والمملوح في حوانيت البقالين حتى

بشم<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) الموشح: ص ٢٣٩، ط. نهضة مصر. الجشجات والعرار: نبتان من نبات البادية طيباً

الرائحة. والمندل: عود الطيب الذي يتبخر به. (٢) المصدر السابق: ص ٢٨٤.

ويسلمنا حديث الأصمعي هذا إلى أثر طائفة من النقاد في تدوين أصول البلاغة المتعلقة باللفظ والمعنى، تلك هي طائفة اللغويين والنحاة. أولئك الذين عاشوا في القرن الثاني الهجري، أى قبل أن تدون البلاغة، وقبل أن تدون - بالذات - قضية اللفظ والمعنى.

ولست أعنى هذا النقد الذى يتصل بالخطأ فى الإعراب، أو بالخطأ فى المعانى اللغوية للكلمات.

فإن ذلك، وإن أفاد منه علماء البلاغة عند تدوينهم شروط فصاحة المفردات، وفصاحة التراكيب، فليس جل اعتمادهم على نقد هؤلاء اللغويين، وإنما اعتمدوا على أصل مقرر، وهو أن أول شرط فى فصاحة أى كلام أن يكون صحيحاً، سواء من جهة المعنى اللغوى، أو من جهة التركيب الإعرابى، ولم يشذ عن هذا الأصل إلا نفر قليل، منهم ابن خلدون الذى كان يرى أن الإعراب لا مدخل له فى البلاغة، وقد بناه على أن الأذواق تستعذب الكلام (الملحون) ولا تمجه، ولكنه غفل عن أن هذه الأذواق ليست هي الأذواق العربية السليمة، فهذه لا يتصور أن تستجيد من الكلام إلا ما كان صحيح التاليف.

لست أعنى هذا، وإنما أعنى هذا النقد الفنى الذى يعتمد على الذوق، ويتصل ببلاغة العبارة، أو سلامتها مما يهجنها.

وهؤلاء اللغويون، وهؤلاء النحاة كانوا على علم واسع بأشعار العرب وخطبها، وكانت لهم نظرات نافذة فيما يروونه ويتدارسونه من أدب، وكانت أحكامهم خالصة - فى الأعم الأغلب - من الهوى والعصبية، إلا ما كان من تعصب أكثرهم للقديم، فقد كان ذلك ربما حملهم على أن يهجنوا الحسن، ويحسنوا القبيح.

كان الأصمعي ثقة دينا، قال فيه أحد العلماء: (ما رأيت أحداً قط أعلم بالشعر من الأصمعي، ولا أحفظ لجيده، ولا أحضر جواباً منه، ولو قلت: إنه لم يك مثله ما خفت كذباً) (١).

وقد روى أنه كان يحفظ ستة عشر ألف أرجوزة (٢).

(١) المروغ: ص ٢٩٧.

(٢) وفيات الاعيان: ج ٢. ص ٣٤٤.

هذا العالم الراوية كانت له عناية بنقد الشعر، ولعلنا حين نفتش عن الماثور من النقد الأدبي في ذاك العصر لا نجد عالماً آخر - على كثرة علمائه - أثرى النقد، كما أثره الأصمعي، ولا نجد من أضرايه من عني بالنقد الفني - بجانب النقد اللغوي - عنايته، ولذلك رأيت أن أورد أمثلة من نقده، مما كان تمهيدا لقضيتنا، مع التأكيد بأن هناك أمثلة أخرى لعلماء آخرين كان لها - أيضاً - نفس الأثر، ولكننا ندل بالأمموزج على عامة المذاهب .

أنشد إسحق الموصلي الأصمعي قوله في غضب المأمون عليه :

يا سرحة الماء قد سدت موارده      أما إليك طريق غير مسدود  
لحمام حمام حتى لا حيام له      محلاً من طريق الماء مطرود

فقال الأصمعي : أحسنت في الشعر، غير أن هذه الحمامات لو اجتمعت في آية الكرسي لعابتها .

وهذا نقد فني دقيق، ينبىء عن حس مرهف، وعن ذوق أدبي أصيل، ولا شك أن كل من أسهم في قضية اللفظ والمعنى نظر إلى مثل هذا النقد، ولا شك كذلك أن علماء البلاغة حين قالوا إن تتابع الحروف أو تكرار حرف يخل بفصاحة الكلام كانوا ناظرين إلى هذا النقد وأشباهه .

ومن الواضح أن هذا النقد يتصل باللفظ، وأما نقد الأصمعي للمعاني فمن مثل نقده لرجل أنشده بيتين لمالك بن أسماء الفزاري، وهما :

وإذا الدر زان حسن وجوه      كان للدر حسن وجهك زينا  
وتزيدين طيب الطيب طيباً      إن تمسيه . أين مثلك أينا

وكان الرجل معجباً بالبيتين، فقال له الأصمعي : لا تعجب بهما، فما يساويان لقعة ببعرة، وأجود الشعر ما صدق فيه، وانتظم المعنى، كقول امرئ القيس :

الم تر أني كلمسا جمت طارقاً      وجدت بها طيباً وإن لم تطيب

فالأصمعي يعيب المبالغة، ويرى أنها لا تساوي شيئاً، وإنما جودة الشعر في صدقه، والقصد في معانيه .



وليس فضل هؤلاء الرواة على النقد، وبالتالي على قضيتنا اللفظ والمعنى، مقصوراً على ما قالوه من نقد، بل إنهم ربما فسروا لنا ما يروونه من نقد السابقين عليهم، وربما عللوا تفضيل من سبقوهم، بعض الشعراء على بعض.

من ذلك مثلاً أن جريراً سئل عن شعر ذى الرمة، فقال: نقط عروس، وأبعار طباء. وقد فسر الأصمعي هذه العبارة الموجزة بأن شعر ذى الرمة حلو أول ما تسمعه، فإذا كثرت إنشاده ضعف، ولم يكن له حسن؛ لأن أبعار الأطباء أول ما تشم يوجد لها رائحة ما أكلت الأطباء من الشيح والقيصوم والجشجات والنبت الطيب الريح، فإذا أدمت شمه ذهب تلك الرائحة، ونقط العروس إذا غسلتها ذهب (١).

وعلى كثرة ما دارت كلمة جرير هذه على السنة الرواة لم يبينوا لنا: هل هذه الصفة فى شعر ذى الرمة راجعة إلى الألفاظ التى تخدع ببيرقها، عند ما تسمع لأول مرة، ثم تذهب روعتها إذا أعيد إنشادها، أو إلى المعانى التى تبدو لأول وهلة رائعة، فإذا تأملها المتلقى لم يجد لها من الروعة ما كان وجده عند أول إدراكها. ولكنهم اتفقوا على أن ذا الرمة كان يجيد التشبيه حتى قال أحدهم: إنه لا يحسن غير التشبيه.

فهل أراد جرير أن تشبيهات ذى الرمة تبدو رائعة، فإذا فتش عما وراءها لم يكن شيء. فالنقد حينئذ للمعاني؟

كما أن ذا الرمة كان يكثر من (الغريب) فى شعره، فيبدو عند إنشاده لأول مرة سامقاً، حافلاً بالمعاني الرائعة، فإذا تأمله السامع لم يجد وراءه معنى يتناسب مع ألفاظه، وهو نقد للمعاني كذلك.

فكان جريراً على كل من التفسيرين يحكم على معانى ذى الرمة بالضعف، فى حين يحكم على ألفاظه بأنها بارعة خادعة.

والذى يعيننا من مثل هذا النقد أن كبار الشعراء، وكبار الرواة كانوا يرون أن الشعر الذى يرتفع بصاحبه هو ما جمع بين اللفظ الشريف، والمعنى الشريف؛

(١) الموشح: ص ١٧٠، ١٧١.

فإننا نجدهم لا يعدون ذا الرمة فى الفحول، بل يقول الأصمعى نفسه: إن شعر ذى الرمة لا يشبه شعر العرب.

وربما كان ذلك لأن ذا الرمة كان يستكره الشعر، أى إنه لم يكن من المطبوعين فى رأى الأصمعى وكان هذا يقول: لو أدركت ذا الرمة لأشرت عليه أن يدع كثيراً من شعره.

ولكن يبدو أن شعراء عصره ونقاده كانوا يدفعونه عن مكانة الفحول لأنه لم يقل فى الأغراض التى كان يقول فيها عامة الشعراء من مدح وهجاء وفخر، وإنما قصر شعره على بكاء الدمن، ونعت النوق والصحارى، وبمثل ذلك أجابه الفرزدق حين سأله ذو الرمة: ما لى لا أعد فى الفحول؟

\* \* \*

تلك لمحات من النقد الأدبى فى الجاهلية والإسلام، تناولت كثيراً من صفات الألفاظ والمعانى، وهناك كثير من أمثلة النقد وبخاصة فى العصر الأموى لم نرد أن نطيل بذكرها، وإن كنا نعتبرها (الأصول الأولى) التى نهضت عليها قضية اللفظ والمعنى فى الناحية الأدبية.

وقد وقفنا بهذه اللمحات عند نهاية القرن الثانى الهجرى؛ لأن ذلك الوقت هو الذى بدأ فيه العلماء يدونون ملاحظاتهم فى البلاغة، وعلى وجه خاص يدونون رأيهم فى هذه القضية، مهتدين بكل ما وصل إلى علمهم من آراء النقاد الذين سبقوهم. ومهتدين بأمر آخر لعله أخطر من هذا الذى قدمنا.

ذلك هو القول فى إعجاز القرآن.

\* \* \*

## الفصل الثاني

### قضية الإعجاز

هذه القضية جزء من قضيتنا الكبرى، قضية اللفظ والمعنى. ذلك أن الأخيرة تبحث اللفظ والمعنى، وتفاضل بينهما في كل اثر أدبي، سواء كان شعراً أم نثراً، وسواء كان النثر خطبة أم رسالة أم مقالة أم قصة. أما قضية الإعجاز فهي ترتبط - كما هو معروف - باثر خاص، هو القرآن الكريم.

ولكن إذا كانت قضية الإعجاز جزءاً من قضية اللفظ والمعنى، فإنها - في الحقيقة، وفي واقع تاريخ البلاغة العربية - أقوى دافع إلى البحث في وجوه البلاغة، وأهم باعث على تدوينها، بل كانت قضية الإعجاز السبب الأول والأهم في تدوين مسائل البلاغة بعامة.

\* \* \*

جاء القرآن الكريم هادياً ومرشداً، وكان - كذلك - الحجّة الأولى على نبوة محمد عليه الصلاة والسلام.

وقد كان العرب أرباب الفصاحة واللسن، وكان الكلام سيد عملهم، يصدرون فيه عن بديهة وطبع، وفيهم الخطباء المحيّدون، والشعراء المبرزون، وأصحاب الحكمة الرفيعة، فكان طبيعياً - سنة الله في خليقته - أن تكون معجزة نبيه الذي أرسله فيهم - وهو من أنفسهم - نوعاً من جنس كلامهم، حتى إذا عجزوا عن الإتيان بمثله - وهو يتحداهم - قامت الحجّة عليهم، وعلى من بعدهم، وثبت صدق النبي، وأنه مرسل حقاً من قبل الله تعالى، بشيراً ونذيراً.

وكان القرآن عربياً مبيناً، الفاظه الفاظهم، وتراكيبه على نظام تراكيبهم:  
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ . [إبراهيم: ٤] .

وكانوا يسمعونه فيفهمونه، ويتلونه فلا يستعصى عليهم منه شيء: ﴿ نَزَلَ  
بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ \* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ \* بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾  
[الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥] . ﴿ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ، لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ  
أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ [النحل: ١٠٣] .

فكونه عربياً هو الصفة الأولى للقرآن، والإبانة هي الصفة الثانية، فليس  
القرآن بلسان غير لسانهم، وليس القرآن غامضاً يحار في فهمه أحد من أصحاب  
اللغة التي نزل بها .

والمعاندون من العرب لم ينكروا أن القرآن عربي مبين، ولكنهم أرادوا أن  
يصرفوا عنه من هم على يقين من أنه سيعجب بالقرآن، من كهولهم، ومن  
شبابهم . فقالوا إن القرآن خرافات وأباطيل نقلها محمد عن قوم آخرين: ﴿ وَقَالُوا  
أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفرقان: ٥] .

ولم ترق لهم هذه التهمة؛ لأن قومهم يعرفون محمداً حق المعرفة، ويعرفون  
أنه صادق أمين، أمي، لم يجلس إلى معلم، ولم يأخذ عن كتاب .

قالوا إنه شعر، يستلب القلوب، ويجتذب النفوس، وفيه طبيعة الشعر من  
الخلابة والكذب، ومحاولة خداع الحواس، ولكنهم - أيضاً - لا يجهلون، ولا  
يجهل قومهم الفارق الكبير بين نظم القرآن، ونظم الشعر .

قالوا إن محمداً كاهن، وإن ما يأتي به هو الكهانة بعينها، ولكن هذه  
التهمة - أيضاً - لم تثبت للنظر والتأمل والتحصيل .

ذلك أنهم خالطوا الكهان، وسمعوا كلامهم، وعرفوا أن الصفة الأولى في  
هذا الكلام وهي الغموض الشديد لا اثر لها في القرآن، فهو عربي مبين .

وقد حجهم القرآن في هاتين المقاتلتين، في بساطة ويسر، لأن الأمر من  
الوضوح بحيث لا يحتاج إلى أكثر من توجيه النظر: ﴿ فَلَا أَقْسَمُ بِمَا تُبْصِرُونَ \*  
وَمَا لَا تُبْصِرُونَ \* إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ \* وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ، قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ \*  
وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ، قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ \* تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الحاقة: ٣٨ - ٤٣] .

بكل ذلك اتهموا القرآن، ولكن يبدو أن التهمة التي راقت لهم، واطمأنت لها نفوسهم وظنوا أنهم بالغون بها ما يريدون من صد الناس عن القرآن، وعن الدعوة، وهي وصفه بأنه (سحري يؤثر).

وواضح من تأريخ نزول سور القرآن أن هذه التهمة كانت أول تهمة للقرآن، فقد جاءت في سورة (المدثر)، وترتيبها في النزول الرابعة، ولم يسبق هذه التهمة إلا رمى الرسول - ﷺ - بالجنون، هذه السبة التي ذكرت في سورة (القلم): ﴿ن ، وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ \* مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾، [الآية: ١، ٢] وكانت سورة القلم هي الثانية في النزول، فقد نزلت بعد سورة (العلق) على ما هو المشهور في ترتيب نزول سور القرآن.

وقد حاء وصف القرآن بالسحر على لسان كبير من كبراء قريش، وقد جمع نفسه، وأحكم تفكيره، وأطال النظر والتفكير، ثم اهتدى إلى رمى القرآن بهذه الباقعة.

أخرج الحاكم وصححه، والبيهقي في دلائل النبوة، عن ابن عباس قال: إن الوليد بن المغيرة جاء إلى النبي - ﷺ - فقرأ عليه القرآن، فكانه رق له، فبلغ ذلك أبا جهل، فاتاه فقال: يا عم. إن قومك يريدون أن يجمعوا لك مالا ليعطوكه، فإنك أتيت محمداً لتعرض لما قبله. قال: قد علمت قريش أني من أكثرها مالا. قال: فقل فيه قولاً يبلغ قومك أنك منكر له. قال: وماذا أقول؟ قوالله ما فيكم رجل أعلم بالشعر مني، لا برجزه، ولا بقصيده، ولا بأشعار الجن. والله. ما يشبه هذا الذي يقول شيعاً من هذا، والله إن لقوله الذي يقول للحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو وما يعلى عليه، وإنه ليحطم ما تحته.

قال (أبو جهل): والله ما يرضى منك قومك حتى تقول فيه. قال: فدعنى أفكر، فلما فكر قال: هذا سحري يؤثر. يآثره عن غيره.

وقد وصف القرآن هذا الرجل - الوليد بن المغيرة - القائل لهذه الفرية الشنعاء، وصف رجل يتأهب ليحجىء بأبدة من أوابد الدهر: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ

وَقَدَّرَ \* فَقُتِلَ ، كَيْفَ قَدَّرَ \* ثُمَّ قُتِلَ ، كَيْفَ قَدَّرَ \* ثُمَّ نَظَرَ \* ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ \* ثُمَّ أَدْبَرَ  
وَاسْتَكْبَرَ \* فَقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ \* إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴿ [المدثر: ١٨ - ٢٥] .

وقد ( أجمعوا على أن المراد هنا الوليد بن المغيرة ) (١) .

ثم يتكرر وصف العرب للقرآن بأنه سحر، وقد سجله القرآن عليهم في بعض السور المكية ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ (٢) .

بل إن القرآن الكريم يخبر أنهم كانوا مصرين على وصف القرآن بأنه سحر، وكان هذا الوصف هو آخر ما استقر رأيهم عليه، وأروع ما راق في قلوبهم ومشاعرهم: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ (٣) .

و ( يقال للرجل ساحر لخلابته، وحسن بيانه، ولطف مكائده، وجودة مداراته، وتجيبه ) (٤) .

وكل هذه الأوصاف التي وصفوا بها القرآن، وأرادوا بها تنقصه، والنيل منه، ناطقة بأنه حسن البيان، يخلب الالباب، ويسحر العقول .

وكلمة ( الوليد ) المنصفة، وهي مشهورة معروفة تشهد للقرآن شهادة حق وصدق بما يحسه كل ذواقه للكلام من حلاوته، وما يراه كل متأمل من طلاوته، وليس من شك أن هذين الوصفين: ( الحلاوة والطلاوة ) توصف بهما الألفاظ دون المعاني .

وهكذا نجد أن أعداء الدعوة، وهم أصحاب ملكة البيان واللسان أعجبوا بالألفاظ القرآن، ونظمه، ولعل مما يدل على ذلك قول الوليد: إن القرآن لا يشبه شيئاً من كلام العرب، إنسههم وجنهم، ولا يشبه الرجز ولا القصيد، حتى وصفهم له بأنه سحر نوع من إعجابهم به .

(١) تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب) : ج ٣٠ ص ١٩٨ .

(٢) الآية ٢ من سورة يونس . (٣) الآية ٧ من سورة الانعام .

(٤) رسالة حجج النبوة : ص ٨٢ . ج ٢ هامش الكامل .

فهل سحرهم القرآن بلفظه، أو بمعناه أو بهما جميعاً؟ جواب هذا السؤال هو الذي كان الباعث على جميع ما كتب في الإعجاز.

وتحدى القرآن العرب أن يأتوا بمثله أو بشيء من مثله، وبالغ في تقييدهم، فعجزوا وآمن من آمن اعترافاً بأن القرآن فوق قدر البشر، وجحد من جحد منهم، مع اعترافهم عملياً بالعجز وادعائهم - بأفواههم - أنهم يستطيعون أن يجيئوا بمثله: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا، إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (١).

وهذا - في الحقيقة - تنفج كان السكوت أكرم منه، وما يسخر الساخر من رجل بأكثر من أن يشير له إلى استطالة لسانه، وضعف قدرته عن تحقيق ما يدعيه لسانه.

ولولا أن القوم كان يعتر بهم - في بعض الأحيان - ما يشبه هذيان الحمى، لربأوا بأنفسهم أن يقفوا هذا الموقف، فيدعوا القدرة، وهم بحيث لا يخالجهم شك في عجزهم عما قرع أسماعهم.

وإذن فقد ثبتت الشهادة للقرآن بأنه أفصح كلام وأبلغه، وإن البشر عاجزون عن الإتيان بمثله، بل يمثل أقصر سورة منه، ولو كانت مفتراة.

ثبتت هذه الشهادة بإيمان من آمن، وبإعراض من أعرض؛ لأنهم دعوا إلى أمر لو كان ميسوراً لهم لما خاطروا بمهجم وأبنائهم في حرب لا يعرفون على من ستكون الدائرة فيها.

ومضت الأمة على ذلك حقبة من الدهر، كان يتصارع فيها كثير من القوى حول أمور من السياسة، وقبائل من الرأي، ولكن عقيدتهم في القرآن قد استقرت على ما ابتدا عليه أمره، معجزة للنبي، حجة على صدق دعوته، قد تحدى العرب وأعجزهم.

كان ذلك إلى أن نجحت ناجمة، دخلت في الإسلام كارهة، أو كائدة، وكان أكثر هؤلاء من أبناء الأمم المغلوبة، وبخاصة الأمة الفارسية.

(١) الآية ٣١ من سورة الأنفال.

كانت هذه الناجمة تبغض العرب ولغتهم وقرآنهم، وقد لقيت من تعصب الدولة للعرب أموراً تخرج الصدور، وتدمى القلوب، فكان من تديبها إفساد أمر الإسلام، وأول ذلك أن تطعن على كتابه، وأن تشكك فيه.

وكان من ذلك أن صرح (الجعد بن درهم) مؤدب مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية. - وكان زنديقاً، فاحش الرأي واللسان - بأن فصاحة القرآن غير معجزة، وأن الناس يقدرون على مثلها، وعلى أحسن منها، وهو أول من صرح بالإنكار على القرآن، وجحد أشياء مما فيه (١).

وما كادت تقوم الدولة العباسية بسيف الفرس، حتى طمع هؤلاء في إعادة مجدهم، فكان منهم من يكد للإسلام، رغبة في تقويض ملك العرب، ومنهم من يتزندق راغباً في الزندقة، وقد كثر هؤلاء في عهد الخليفة المهدي العباسي (١٥٨ - ١٦٩ هـ).

وكانوا أفراداً وفرقاً، وكلهم قد اتخذ القرآن هدفاً، ويشكك في متشابهه، وينفى إعجازه، ويدعى عليه التناقض في أحكامه، والضعف في ألفاظه وتراكيبه.

وجاء إبراهيم بن سيار النظام فتبنى فكرة الجعد بن درهم، وإن لم يكن على عقيدته وسلوكه، وقد نقلنا عبارة النظام فيما سبق، وخلاصتها أن القرآن معجز لما فيه من الإخبار عن الغيوب، أما التأليف والنظم فقد كان في مقدور العرب لولا أن الله صرفهم، وعرف هذا المذهب بمذهب (الصرفة).

ولم يكن النظام - وحده - صاحب هذا المذهب، بل تبعه فيه فريق من العلماء، قال به الجاحظ، وقال به ابن حزم الظاهري... وآخرون.

ولم يكد هذا المذهب يبرز في بيعة المتكلمين حتى نشطت العقول تدافع عنه، أو تحاربه، وقد استعانت كلها بالنظر في القرآن، وفي فصاحته التي تتعلق بلفظه ومعناه وأسلوبه.

وقامت بجوار هذا المذهب مذاهب أخرى في إعجاز القرآن لم تكن أقل منه دفعاً للعقول والأفهام أن تنشط وتقول وتحتج.

(١) إعجاز القرآن (للمرافعي) : ص ١٨٥.



قال قائلون إن السر في إعجاز القرآن هو كونه خارجاً عن جنس كلام العرب من النظم والنثر والخطب والشعر، فهو قبيل غير قبيل كلامهم، وجنس آخر متميز عن أجناس خطابهم.

ورد هذا القول بأن ابتداء أسلوب لا يمنع من الإتيان بأسلوب مثله، وبذلك تكون معارضة القرآن ممكنة، لأن الإتيان بأسلوب يماثله سهل ويسير على كل أحد (١).

ومع أن هذا المذهب لم يثبت للنقد منذ العهود الأولى للقول به، نجد من كتابنا من لا يزال يعتنقه، يقول الدكتور طه حسين: (ولكنكم تعلمون أن القرآن ليس نثراً، كما أنه ليس شعراً، إنما هو قرآن، ولا يمكن أن يسمى بغير هذا. كان وحيداً في بابيه، ولم يكن قبله ولم يكن بعده مثله) (٢).

ورأى قوم أن إعجاز القرآن في فصاحة ألفاظه، ورأى آخرون أنه في جودة معانيه، ورد الرأيان بأن ألفاظ القرآن هي ألفاظ العرب، وبأن كثيراً من معانيه في الكتب المتقدمة (وإنه لفي زبر الأولين) [الشعر: ١٩٦].

ومنذ قديم ظهر القول بأن إعجاز القرآن في (نظمه) قال بذلك أبو مسلم الأصبهاني من المعتزلة، وقال به الجاحظ، فهو يقول في موضع من رسالة حجج النبوة، بعد أن ذكر أن الصحابة - رضوان الله عليهم - جمعوا الناس على قراءة زيد بن ثابت، وهي القراءة المعروفة المشهورة عندهم، وهذا مبالغة منهم في تحصيل القرآن؛ لأن الحرف والحرفين الشاذين لا يخفيان، قال: (لأن رجلاً من العرب لو قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة واحدة، طويلة أو قصيرة لتبين له في نظامها ومخرجها وفي لفظها وطبعها أنه عاجز عن مثلها، ولو تحدى بها أبلغ العرب لظهر عجزه عنها) (٣).

وكلمة (طبعها) في عبارة الجاحظ جيدة، فإن فيها السر كل السر في إعجاز القرآن.

(٢) من حديث الشعر والنثر: ص ٣١.

(١) الطراز: ج ٣ ص ٣٩٦.

(٣) هامش الكامل: ص ٢٩١ ج ١.

وقد أشرنا في فصل سبق إلى أن للجاحظ كتاباً يحتاج فيه لنظم القرآن، وعبارته التي وصف بها هذا الكتاب والتي نقلناها أيضاً تبعتها عن الحرب العنيفة التي كانت تشنها طوائف من الناس على نظم القرآن، لأن الجاحظ لم يترك في كتابه شبهة لأصحاب النظام، ولمن نجم بعد النظام، ولا لرافضي ولا لحديثي ولا لحشوي، ولا لكافر أو منافق إلا دحضها، فكل هؤلاء كانوا يقولون أقوالاً، ويحتجون حججاً، في نظم القرآن لم يرضها الجاحظ، ورد عليها. ولو أن هذا الكتاب وصل إلينا لعرفنا هذه الأقوال، وتلك الحجج، وهذه الشبهات التي نهض الجاحظ لدحضها والتي سبقت زمنه أو عاصرتة هي التي نهض علماء كثيرون غيره للنظر فيها، فتكلموا في فصاحة القرآن وبلاغته، وفي لفظه ومعناه كلاماً مهد الطريق لوضع القواعد والأصول في البلاغة والبيان، وكان تمهيداً كذلك لقضية اللفظ والمعنى، بل ربما كان حديثاً في صميمها.

\* \* \*

وقد نشأ جدل حول صفة من صفات الألفاظ، كان الدافع إليها النظر في ألفاظ القرآن، فقد كان فريق من الشعراء والمتكلمين يرون أن بلاغة الكلام تتحقق بمقدار ما يكون فيه من غريب الألفاظ، وقد ظن أناس، إما لزيغ في قلوبهم، وإما لجهل استولى عليهم أن بعض ألفاظ القرآن التي يتوقف العلماء في فهم معناها من قبيل (الغريب) الذي ينبغي أن يتنزه عنه الكلام البليغ. فوقف بعضهم عند حد التساؤل، والرغبة في جواب يثلج صدره، ويبدد من نفسه الشبهة، ويذيقه برد اليقين.

وتجاوز بعضهم مرحلة التوقف إلى الطعن على القرآن، ورميه بمباعدة الفصاحة في هذه الألفاظ التي عدها غريبة، وضربوا لذلك أمثلة وأوردوا كلمات، وذكروا قصة سيدنا أبي بكر، وقد سئل عن كلمة (الأب) في قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهِةً وَأَبًا﴾ [عبس: ٣١] فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني إن قلت في كتاب الله ما لا أعلم.

فكان كل ذلك دافعاً للعلماء أن ينهضوا للدفاع عن كتاب الله أولاً، وعن لغة العرب ثانياً، فوضعوا كتباً في (غريب القرآن) وكتباً في (تاويل مشكل

القرآن) ثم وضعوا القواعد التي تحدد معنى الغرابة، وحتى يوصف اللفظ بها، وخلصوا من كل ذلك إلى أنه ليس في القرآن حرف واحد يوصف بهذا العيب من عيوب اللفظ.

وقد عدد ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن) وجوهاً من طعن الطاعنين على القرآن، ثم قال: (وقد ذكرت الحجة عليهم في جميع ما ذكروا وغيره مما تركوا، وهو يشبه ما أنكروا... وأفردت للغريب كتاباً كى لا يطول هذا الكتاب، وليكون مقصوراً على معناه، خفيفاً على من قرأه، إن شاء الله تعالى) (١).

ومن عبارة ابن قتيبة يتضح أن الوصف بالغرابة كان من المطاعن على القرآن، ولعل ذلك هو ما دعا العلماء السابقين، والأدباء إلى أن يتناولوا موضوع الغريب بالنظر والدراسة.

ويؤكد لنا النظر أن من الشعراء والنقاد، واللغويين الذي سبقوا عصر التدوين من كان يشتط في طلبه الغريب، ويعتز بهذا اللون من الكلام، ولكن الشغف بالغريب على ما يبدو ازداد في القرن الثاني الهجري، وكان هذا الوقت هو مبدأ النظر في أساليب القرآن وألفاظه، والحديث عن إعجازه، فاختلطت - في هذا الوقت - النظرات الأدبية، بالنظرات في القرآن الكريم، فكانت هذه الكلمات المتناثرة عن الغريب، والتي انتهت بأن كانت مسألة صغيرة في قضية اللفظ والمعنى، ثم كانت قاعدة صغيرة أيضاً في كتب البلاغة.

\* \* \*

كان بعض الشعراء لا يرضى بما يجيئه من سهل الألفاظ، وقريبها، وفي ذلك يقول الكميت بن يزيد المتوفى سنة ١٢٦ هـ: (إذا قلت الشعر فجاءنى أمر مستو لم أعبا به حتى يجيء فيه عويص فاستعمله) (٢).

بل كان بعض الشعراء يتتبع الغريب من أفواه الأعراب، ويسأل عنه الرجاز،

(٢) الموشح: ص ١٩٣.

(١) ص ٢٥.

وطالما سخر الرواة والنقاد من هؤلاء المتشدقين باستعمال الغريب .  
انشد شاعر يلقب بالغريبي ابن الاعرابي قصيدة كلها من الغريب فقال له  
ابن الاعرابي : إن كنت جاداً فحسيبك الله (١) .

أما القائلون في الإعجاز فقد شددوا النكير على استعمال الغريب، ومن  
أولهم الجاحظ الذي بالغ في تنقصه والزراية عليه، وسنقول في ذلك إن شاء الله  
عندما ينتهي بنا القول إلى رأى الجاحظ في البيان .

وينفى الخطابي أن يكون في القرآن كلمة واحدة غريبة ( وإنما يكثر الغريب  
في كلام الاوحاش من الناس، والأجلاف من جفاة الاعراب الذين يذهبون مذاهب  
العنجهية، ولا يعرفون تقطيع الكلام، وتنزيله، والتخير له ) (٢) .

وما من كتاب ألف في الإعجاز، منذ بدأ التأليف فيه إلا كان فيه صدى  
قوى لهذه الآراء التي تردت في بيئة المتكلمين في القرن الثاني الهجري .

وفي جو القرآن الكريم بدأ الكلام في فن من أوسع فنون البلاغة، وقد ظل  
زمننا طويلاً يعد نوعاً من أنواع البديع، ويختلف الرأى فيه بين أن يكون من قبيل  
اللفظ أو من قبيل المعنى، وإن انتهى الرأى أخيراً عند عبد القاهر إلى أن جماله  
كامن في معناه .

سأل إبراهيم بن إسماعيل من كتاب الوزير الفضل بن الربيع ، ومن  
جلسائه أبا عبيدة معمر بن المثنى عن قول الله تعالى : ﴿ طَلَعَهَا كَأَنَّه رُؤُوسُ  
الشَّيَاطِينِ ﴾ (٣) : كيف وقع هذا التشبيه، والمشبه به غير معروف، وإنما يقع الوعد  
والإيعاد بما عرف مثله؟ فقال أبو عبيدة : إنما كلم الله العرب على قدر كلامهم، أما  
سمعت قول امرئ القيس :

أُيَقْتَلْنِي وَالْمَشْرِفِي مَضَاجِعِي وَمَسْنُوبَةَ زُرْقِ كَانِيَابِ أَعْوَالِي

وهم لم يروا الغول قط، ولكنهم لما كان أمر الغول يهولهم أو عدوا به . وعزم  
أبو عبيدة منذ ذلك الحين أن يضع كتاباً في القرآن، في أشباه هذا، وما يحتاج

(١) نقد الشعر : ص ١٧٢ .

(٢) بيان إعجاز القرآن : ص ٣٣ .

(٣) الآية ٦٥ من سورة الصافات والضمير في طلوعها يعود على شجرة الزقوم .

إليه من علمه (١) . ثم وضع كتابه «المجاز» فكان - ولو أن الغالب عليه التفسير - أول كتاب جمع مسائل كثيرة من مسائل البلاغة .

وإذا كان القول في الإعجاز أحد الروافد الشرة التي أمدت قضيتنا بفيض غزير، فقد كان كذلك الدافع الأول - وإلى زمن غير قصير - للأبحاث البلاغية بعامة، حتى لا نكاد نجد كتاباً قديماً ألف في البلاغة، إلا جعل الهدف الأول منه معرفة سر إعجاز القرآن، بل جعل ابن خلدون الغاية الوحيدة من دراسة علوم البيان معرفة سر الإعجاز، وذلك حيث يقول: (واعلم أن ثمرة هذا الفن - يريد البيان - إنما هو في فهم إعجاز القرآن) (٢) .

\* \* \*

---

(١) انظر معجم الأدباء : ج ١٩ ص ١٨٥ .

(٢) المقدمة : ص ٥٥٢ .

## الفصل الثالث

### بين يدي القضية ( آراء بلاغية )

كل ما أمكن أن نستخلصه من الفصلين السابقين : فصل النقد الأدبي، وفصل قضية الإعجاز أن قضية اللفظ والمعنى كانت في العصور السابقة لعصر التدوين وليدا تبدو ملامحه وراء غطاء وإن يكن شفافاً إلا أنه لا يكاد يثبتها إلا من يطيل التأمل فيها ، أما من يمر بها عابراً فإنه لا يرى منها إلا المعالم البارزة الواضحة .

ولم نظفر في هذين المجالين بحكم يشبه القاعدة، أو يقاربها، وإنما ظفرنا بمادة يمكن أن تجول إلى قاعدة، أو قواعد، وقد حولت بالفعل فيما ولى من العصور .

لكننا نتقحم مجالاً ثالثاً فنرى فيه جديداً في هذه القضية، ذلك هو عالم الكتاب الذين أصلوا قواعد الكتابة العربية، وأهدوا لغيرهم من الشادين في هذه الصناعة أحكم النصائح، وأنفع الوصايا، ومجال العلماء والخلفاء والوزراء الذين أفصحوا عن آرائهم في البلاغة .

وقد كان من الكتاب الشاعر الرقيق، والخطيب المبرز، والعالم المتبحر، وفيهم يقول الجاحظ: ( طلبت علم الشعر عند الأصمعي فوجدته لا يحسن إلا غريبه، فرجعت إلى الأخفش فوجدته لا يتقن إلا إعرابه، فعطفت على أبي عبيدة فوجدته لا ينقل إلا ما اتصل بالأخبار، وتعلق بالأيام والأنساب، فلم أظفر بما أردت إلا عند أدباء الكتاب كالحسن بن وهب، ومحمد بن عبد الملك الزيات .

قال صاحب - على أثر هذه الحكاية - : قاله أبو عثمان ، فلقد غاص على سر الشعر، واستخرج أرق من السحر ( ١ ) .

وربما وقع في وهم واهم أن الجاحظ والصاحب صدرا عن عصبية لاهل صنعتهما، ولكن يرد ذلك أن دراسة تواريخ هؤلاء الكتاب، الذين ذكر الجاحظ اثنين منهم، وآثارهم تؤيد هذا الحكم الذي أنصف فيه الجاحظ، فهم - بحق - دهاقين الكلام، والعلماء بالشعر .

وإذا كان في حكومة الجاحظ بعض الجور، فهو في شطرها الأول، فليس صحيحاً أن هؤلاء الرواة لا يحسنون نقد الكلام، ولا يعرفون علم الشعر؛ إلا من الجهات التي ذكرها الجاحظ، وأبان عن فضلهم فيها .

وقد كان لبعض هؤلاء الكتاب ، وهو جعفر بن يحيى البرمكي ، وأمثاله إملاء في علوم البيان وإن كان غير واف ، قال ابن خلدون ، وهو يؤرخ لعلم البيان ، ( وكتب فيها جعفر بن يحيى والجاحظ وقدامة وأمثالهم إملاءات غير وافية فيها ) (١) .

كان هؤلاء يجودون كتبهم ورسائلهم، ويتخيرون ألفاظهم، ومعانيهم، وهم (أرق الناس في الشعر طبعاً، وأملحهم تصنيفاً، وأحلامهم لفظاً، والطفهم معاني، وأقدرهم على تصرف، وأبعدهم من تكلف) (٢) .  
ولهم - مع ذلك - النصائح المستنيرة، والكلمات الواعية، التي تهدي إلى الطريق وترشد إلى القصد .

ويعنينا من هذه الكلمات ما يتصل بقضيتنا، وما نعهده تمهيداً واضحاً لما وضعه العلماء من قواعد البلاغة في هذا الباب .

وإذا كنا نجد النقاد سواء كانوا من الشعراء أم من العلماء باللغة والنحو، أم من هواة الأدب، لا يتجاوزون أن يقولوا: فلان حلو اللفظ، رقيق حواشي الكلام، أو فاخر الكلام، حر اللفظ، ويقولون - في ضد ذلك - : شعر فلان سكر لا حلاوة له أو هو ثقیل اللفظ، ضعيف المعنى، وما أشبه ذلك .

إذا كنا نرى النقاد - غير الكتاب - كذلك، فإننا نجد هؤلاء الكتاب، يصيبون شاكلة الصواب، ويطرطسون الهدف، ويرسلون أحكاماً إلا تكن شاملة، فإنها دقيقة .

(١) المقدمة : ص ٥٥٢ . (٢) ابن رشيق - في العمدة : ج ٢ ص ١٠٦ .

يقول عبد الحميد الكاتب (١) - وهو أقدم من رأينا له كلمة في هذا الذي نريد - : (خير الكلام ما كان لفظه فحلا، ومعناه بكرا) (٢) . ويقول : (العلم شجرة، ثمرتها الألفاظ، والفكر بحر لؤلؤه الحكمة) (٣) .

ومعنى هذا أن أبلغ الكلام عند هذا الكاتب الذي كان إماماً في كل فن من العلم والأدب (٤) ، ما جمع بين جودة اللفظ، وجودة المعنى، وجودة اللفظ عنده في فحولته، أما جودة المعنى ففي أن يكون بكرا .

ونحن نفهم أن المعنى البكر هو المعنى المخترع، الذي سبق إليه صاحبه، وكان عبد الحميد لا يرى في تكرار المعاني مهما حسنت صياغتها ما يرفع من قدرها، أما فحولة اللفظ، فهي كلمة تكاد تكون مبهمة ، ولو أننا نستطيع، بمساندة المعنى اللغوي للكلمة، أن نفهم أن عبد الحميد يعجبه من الألفاظ ما كان قويا جزلا، لا ليونة فيه، ولا ضعف، بل فيه الفخامة والرنين، وقوة الأسر . وقد يفسر لنا هذا - أيضاً - ما قاله أحمد بن يوسف الكاتب : في رسائل عبد الحميد ألفاظ محكمة، وتجارب محكمة .

كما يفسره لنا ما نعرفه في آثار عبد الحميد من عنايته بالألفاظ القوية ، وغوصه على المعاني واستقصائها ، واستخراجه منها ما لم يسبقه أحد إليه، ولذلك قيل : بدئت الكتابة بعبد الحميد .

أما كلمته الثانية فهي وإن كانت مثل غيرها من كلمات النقاد التي لا توصل حكما واضحا إلا أننا نلاحظ فيها أولا أن عبد الحميد وقف بالبلاغة عند اللفظ والمعنى ، فالقلم البليغ هو الذي يخلق الألفاظ الجيدة ، والفكر المستنير الواسع الأفق هو الذي يبتكر المعاني الشريفة، وأعلى هذه المعاني هي الحكمة .

وثانيا نلاحظ أن عبد الحميد لا يعدل بالحكمة معنى من المعاني ، ولعل هذا أثر من آثار الثقافة الفارسية ، هذه الثقافة التي كان يفخر بها ، ويحض الكتاب على أن يتقفوا أنفسهم بها ، ومن طبيعة الثقافة العلمية أن تبعد عن الخيال، وترى الحكمة أفضل ما يحل به القول .

(١) توفى عبد الحميد سنة ١٣٢ هـ . (٢) وفيات الأعيان : ج ٢ ص ٣٩٥ .

(٤) المصدر السابق : ص ٣٩٤ .



وثالثا نلاحظ أمرا غريبا ؛ ذلك أن عبد الحميد يرى أن الكاتب البليغ هو الذى يصنع ألفاظه على عينه، وكأنه يشير بذلك إلى حسن الاختيار، وإلى جميل التصرف فى اللغة حتى يأخذ الكاتب منها ويدع، وحتى يكون ما يأخذه لمعانيه كأنما هو الذى أوجده .

على أنه يبدو لنا أن ليس المراد بالحكمة فى قول عبد الحميد ما تعارفه الناس أخيراً فى مفهومها، من أنها كلمة مسلمة نشأت عن تجربة صحيحة صادقة، وإنما يخيل إلينا أنه أراد بها كل معنى بديع لا ينكره العقل، ولا ينتكره الحق، ولا تسف به المبالغة الجامحة، ولا يزينه الخيال الكاذب، بل يكون قصداً معتدلاً، يعرف ولا ينتكر .

\* \* \*

ويقول (ابن المقفع) فى وصية لأحد الكتاب : (إياك والمتبع لوحشى الكلام طمعا فى نيل البلاغة، فإن ذلك هو العى الأكبر) ويقول لآخر: (عليك بما سهل من الألفاظ، مع التجنب لألفاظ السفلة) .

هاتان العبارتان، وما أشبههما، تمثل رأى ابن المقفع فى البلاغة، ذلك أنه يرى أن البلاغة فى الوضوح، ولكن لا ينبغى أن يكون هذا الوضوح مسوغا لاستعمال الألفاظ المتبذلة، فهذه شين للبلاغة، وكأنه يطلب (الوسط)، فلا التوعر يحقق لصاحبه البلاغة، ولا السهولة التى تتحوج إلى ألفاظ السفلة تحقق ذلك، وإنما يحقق البلاغة استعمال الألفاظ التى لا تكدر الخاطر، ولا يحسنها كل إنسان، ولعل مما يدل على ذلك قوله - أيضاً - وقد سئل عن البلاغة: (هى التى إذا سمعها الجاهل ظن أنه يحسن مثلها) .

وليس ذلك إلا لما يجده من وضوح المعنى بسبب إبرازه بالألفاظ واضحة، خالية من التعقيد، بعيدة عن التوعر، فيخيل إليه أنها فى متناول يده، فما هو إلا أن يمد يده إليها، واثقا من قدرته على اقتطاف ثمرها، حتى يراها أبعد من الثريا . وإنما يظن ذلك لجهله بدلالات الألفاظ، وبالمواقع التى يحسن فيها كل لفظ، ولظنه أن البلاغة أمر هين ميسور، يستطيعه كل من أراد .

وكلمة ابن المقفع هذه هى التى فسروا بها ما سموه (السهل الممتنع) .

وليس فى عباراته تفضيل للفظ على المعنى، ولا التزام بضرورة الجمع فى البلاغة بين لفظ حسن، ومعنى شريف، وإنما هى تجذير من الألفاظ الغربية الحوشية، وحث على استعمال الألفاظ السهلة الكريمة .

وصنيعه وإن خلا من التفضيل إلا أنه يدلنا على أن اللفظ المختار هو عمود البلاغة عنده، نعم . له كلمات آخر تشير إلى أن من البلاغة مراعاة مقتضى الحال، ومنها أن يكون فى صدر الكلام ما يدل على عجزه . ( كما أن خير أبيات الشعر البيت الذى إذا سمعت صدره عرفت قافيته ) (١) .

أما الأول فقد جعلوه فيما بعد أساس علم المعانى، وأما الثانى فقد جعلوه نوعاً من البديع وكلاهما داخل فى قضيتنا، ولكننا هنا نشير إلى المعالجة المباشرة لهذه القضية .

وكلمات ابن المقفع، وإن لم يكن فيها فصل محدد فى قضية اللفظ والمعنى إلا أنها كانت ذات أثر فى تدوين البلاغة، حين أخذ علماءها يضعون قوانين للألفاظ الفصيحة والحدود الفصاحة والبلاغة ، وحين أخذ بعضهم يفرق بين الألفاظ الجزلة والألفاظ الرقيقة، وبين الغريب والمألوف والمبتذل، بل حين أخذوا يتكلمون عن الأصوات والحروف . وسيجىء لكل ذلك موضع هو أليق به .

وقد كان ابن المقفع شديد التخيير لألفاظه، لا يستعمل اللفظة إلا بعد أن يقرأها طبعه، وتسكن إليها نحيزته، مع علم واسع باللغة، ودراسة واعية لأدبها، وقد سئل عن توقفه عن الكتابة فى بعض المواقف، فقال : ( إن الكلام يزدهم فى صدرى، فيقف قلمي لتخيره ) ولهذه الأناة، ولسعة علمه باستعمالات الألفاظ لم تؤخذ عليه زلة .

ومن أناته، وإبائه أن ينسب إليه شىء لا يرضى عنه، ولا يكون فى غاية الجودة، قوله، وقد سئل لم لا يقول الشعر؟ فقال : ( الذى أرضاه لا يجيئنى، والذى يجيئنى لا أرضاه ) (٢) .

والعصر الذى عاش فيه ابن المقفع كان عصر شباب اللغة، والأدب، وهو العصر الذى عاش فيه عبد الحميد، أعنى النصف الأول من القرن الثانى، يوم كانت الحواضر العربية تموج بالعلماء والشعراء والخطباء والكتاب، وكانت البادية لا تزال على عهدھا تمنح الحياة النابغين من أبنائها .

(١) البيان والتبيين : ج ١ ص ١١٥ . (٢) البيان والتبيين : ج ١ ص ٢٠٨ .

والبيئة بيئة الكتاب والسادة، أولئك الذين يصنعون الحياة الأدبية والعقلية، على نحو جديد، وليس عربيا خالصا، وليس أجنبيا محضا، ولكنه مزيج من مزاجين، مزاج فارسي يبعث في الحياة الجديدة أحسن ما فيه، ومزاج عربي خالص - وهو الغالب - يعطى الحياة كل ما فيه، وهو كله جيد .

ومع ذلك نجد في الطرف الآخر، في بيئة أخرى تقابل هذه البيئة التي عاش فيها ابن المقفع، وهذه البيئة التي عاش فيها عبد الحميد، في بيئة الزهاد (العابدين، الذين يقضون حياتهم بين حلقات العلم في المساجد، نجد عالما لم ينغمس في الحياة التي يحيها هؤلاء، ولم يكن كاتباً مترسلاً، ولا شاعراً مفتتاً، وإنما كان مشغولاً بالزهد، مشغولاً بالعلم، ومع ذلك نرى رأى هذا الرجل - وهو في الغالب رأى الكثير من أمثاله - لا يختلف في شيء عن رأى أولئك الكتاب .

ذلك هو عمرو بن عبيد، الواعظ، الزاهد، المتكلم على مذهب المعتزلة، وقد كان من المكانة بين الناس بحيث رثاه الخليفة أبو جعفر المنصور، ولم يسمع بخليفة رثى من دونه في الجاه سواه، ولما مات هو وابن أبي ليلى - وهذا من كبار الفقهاء - قال المنصور: ما بقى أحد يستحيا منه <sup>(١)</sup>، كان هذا الرجل ذا بيان وصاحب قرآن .

سأله حفص بن سالم - وكانت له دالة عليه - : ما البلاغة؟ قال: ما بلغ بك الجنة، وعدل بك عن النار، وما بصرك مواقع رشدك، وعواقب فيك. قال له حفص: ليس هذا أريد، فأجابه عمرو إجابة تبعد عن غرضه أيضا، وما زال حفص يراجع أستاذه، حتى قال له: (فكأنك إنما تريد تخير اللفظ في حسن الإفهام. قال: نعم. قال: إنك إن أوتيت تقرير حجة الله في عقول المكلفين، وتخفيف المؤونة على المستمعين، وتزيين تلك المعاني في قلوب المريدين، بالألفاظ المستحسنة في الأذان، المقبولة عند الأذهان، رغبة في سرعة استجابتهم، ونفى الشواغل عن قلوبهم، بالموعظة الحسنة، على الكتاب والسنة، كنت قد أوتيت فصل الخطاب، واستوجبت على الله جزيل الثواب) <sup>(٢)</sup> .

(١) المصدر السابق: ج ٣ ص ٩٤ . (٢) المصدر السابق: ج ١ ص ١١٥ .

فالبلاغة عند هذا العالم ترجع إلى اللفظ الذي يتخيره القائل، دقيقا، واضحا، يكشف جليا عن معناه، فلا يرهق السامع، ولا يكدر قريحته، واللفظ الذي تستحسنه الأذن، ولا تمجه، ويقبله الذهن ولا ينفر منه، ليزين المعاني التي يتناولها، ولكن يقف هذا العالم عند معاني خاصة، هي تلك التي تنفي الشواغل عن قلوب الناس بالموعظة الحسنة .

وإذا كانت عنايته بالمعنى على هذا الوجه ترجع إلى أمر ديني، فإن عنايته باللفظ ترجع إلى ذوق فني . والرجل صاحب قرآن، وصاحب بيان، ولمعالجة المعنى الديني يستوجب البليغ جزيل الثواب، ولتخير اللفظ المزين لهذا المعنى أوتي فصل الخطاب .

والتأمل يهدينا إلى أن هذا العالم ، صاحب البيان يوجه كل اهتمامه للألفاظ، فهي الكاشفة عن المعاني، وهي المزيّنة لها، وهي المقررة حجة الله في عقول المكلفين .

وعمر بن عبد، وإن كان تلقى سائله بغير ما ينتظر، في الفقرات التي لم نحب الإطالة بذكرها، وقف هذا السائل على أمور تعين على حسن البيان، وعلى صحة التخير، فمن أراد أن يحسن القول فعليه أن يحسن الاستماع، ولا وسيلة لحسن الاستماع إلا إحسان السكوت، فعلى الرجل أن يكون قليل الكلام، فإن إكثار القول يشين بلاغة البليغ: إذ يكون - حينئذ - عرضة لعثرات اللسان، وإذا طال الكلام عرضت للمتكلم أسباب التكلف، ولا خير في شيء يأتيك به التكلف .

فكان هذا الإمام لم يجب سائله بغير ما يتوقع لمجرد أن يصرفه إلى ما هو أهم، ولكن ليوضح له - أيضاً - الوسائل التي تعين على حسن البيان .

ومن البلغاء الذين كان لهم كلام في اللفظ والمعنى، وكان لهم إملاء في البلاغة جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي، الذي يقول فيه ثمامة بن أشرس: لم أر أنطق من جعفر بن يحيى (١) .

سئل جعفر. ما البيان؟ قال: ( أن يكون الاسم يحيط بمعناك، ويجلي عن مغزاك، وتخرجه عن الشركة، ولا تستعين عليه بالفكرة، والذي لا بد منه أن

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ١١٥ .

يكون سليماً من التكلف ، بعيداً عن الصنعة ، بريئاً من التعقيد ، غنياً عن التاويل (١) .

وقد شرح الجاحظ كلمة جعفر هذه فقال بعد أن أوردها : وهذا تأويل قول الأصمعي : البليغ من طبق المفصل ، وأغناك عن المفسر .

وجعفر يريد بالاسم (اللفظ) ، وقول الأصمعي ، وإن كان يؤدي معنى كلام جعفر إنما يؤديه في الجملة ، فما زالت في كلمات جعفر قضايا تعيننا .

فسلامة الألفاظ من التكلف ، وبعدها عن الصنعة ، وبراءتها من التعقيد ، كل هذه شروط لحسن البيان ، وقد جعلها جعفر كلها من صفات اللفظ ، لأنه بنى الكلام أولاً عليه ، وهي احتياطات لها دلالاتها في الوقت الذي عاش فيه جعفر (٢) .

عاش في أيامه بشار بن برد ، ومسلم بن الوليد ، وكثوم بن عمرو العتابي ، وهذا الذي يقول فيه الجاحظ - كما سبق - : وعلى ألفاظه وحذوه ومثاله في البديع يقول جميع من يتكلف مثل ذلك من شعراء المولدين .

ففي عهد جعفر كانت نشأة مذهب البديع ، وظهور التكلف عند بعض من عالجوا هذا البديع ، فكان جعفر يقول : ليست البلاغة في هذا البديع ، الذي يدعو إلى التكلف والتصنع والتعقيد .

واشترط جعفر أن يكون اللفظ غنياً عن التاويل غير قوله : (وتخرجه عن الشركة) - كما قد يظن لأول وهلة - فإن طريقة جعفر في الكلام تأتي ذلك ، وهو الذي يقول لكتابه : (إن استطعتم أن يكون كلامكم كله مثل التوقيعات فافعلوا) (٣) .

فيبدو أن الإخراج من الشركة يكون في (الاسم) أي في المفرد ، ومعنى ذلك ألا يستعمل البليغ لفظاً له معنيان أو أكثر دون أن يكون في الكلام ما يدل دلالة قاطعة على المعنى المراد ، أما الإغناء عن التاويل فيكون في المركب ومعناه

(١) المصدر السابق : ج ١ ص ١٠٦ ، وعيون الأخبار : ج ١ ص ١٧٣ .

(٢) توفي جعفر اليرمكي في سنة ١٨٧ هـ . (٣) البيان والتبيين : ج ١ ص ١١٥ .

الا تكون العبارة محتملة لأكثر من معنى، فلا يفهم المراد منها مباشرة ، بل لابد من نظر وتأمل والتماس أنسب المعانى الذى ينبغى أن يحمل عليه الكلام .

\* \* \*

وكما تحدث الكتاب والعلماء فى اللفظ والمعنى على هذا النحو مما يشبه أن يكون تبكيرا بوضع مصطلحات علمية فى هذه القضية، نجد لبعض الخلفاء كلمات قريبة من كلمات أولئك، قالوها، أو قيلت أمامهم من بعض العلماء .

روى أن معاوية بن أبى سفيان قال لصحار العبدى - وكان خطيبا بليغا - ما تعدون البلاغة فيكم؟ - يريد فى قبيلة عبد القيس - فقال صحار: الإيجاز. قال له معاوية: وما الإيجاز؟ قال صحار: ان نجيب فلا تبطىء، وتقول فلا تخطىء. فقال له معاوية: أو كذلك تقول يا صحار؟ قال صحار: أقلنى، يا أمير المؤمنين. الا تبطىء ولا تخطىء (١) .

فمعاوية يسأل عن البلاغة - وهو لا يعنى طبعاً المعنى الاصطلاحى لهذه الكلمة، وإنما يعنى حسن البيان وجمال القول - وصحار يجيبه بأنها الإيجاز، ثم يشرح الإيجاز بكلمتين، فيهما بعض ما يستغنى عنه لاداء المعنى، ويلحظ معاوية ذلك، فينكر على صحار، أو لعله يريد أن يستثير تعجبه من صنيعه فى مخالفة (التطبيق للقاعدة) ، ويتنبه صحار، ويحذف الفضول من كلامه، ويجيب إجابة لا يمكن اختصارها .

وسبب ذلك، أن كلمة (لا تبطىء) تتضمن كلمة (تجيب) وكلمة (لا تخطىء) تتضمن كلمة (تقول) فالكلمتان الاوليان مستغنى عنهما فى العبارة .

هذا ما ارتآه معاوية، ووافقه عليه صحار البليغ، ولكن الجاحظ لا يقرهما على هذا الفهم، إذ أن الكلمة الثانية لا تنبئ عن الاولى فى كل من الجملتين، قال الجاحظ: (فلو أن سألنا سالك عن الإيجاز، فقلت: لا تخطىء، ولا تبطىء، وبحضرتك خالد بن صفوان ، لما عرف بالبديهة ، وعند أول وهلة أن قولك: (لا تخطىء) متضمن (بالقول) وقولك (لا تبطىء) متضمن (بالجواب) . وهذا حديث - كما ترى - آثروه ورضوه (٢) .

(٢) الحيوان : ج ١ ص ٩١ .

(١) المصدر السابق : ج ١ ص ٩٦ .

وكان الجاحظ يتهيب القطع بأن لا تخطيء ليس متضمنا بالقول ، فهو لا يفهم بالبدئية، وكأنه يفهم عند التأمل، وإمعان النظر، إلا أن تكون بدئية خالد - وهو الخطيب البليغ - فوق تأمل الكثير من الأبيناء .

وربما كان نقد الجاحظ لصنيع معاوية وصحار ناشئا عن رأيه في الإيجاز، فقد كان له موقف مشابه من أستاذه النظام .

فقد عرف النظام الإيجاز تعريفا يكاد يكون مأخوذا من صنيع صحار، فقد سئل: ما الاختصار؟ فقال: الذي اختصاره فساد .

ولكن الجاحظ لا يعجبه هذا التعريف من أستاذه، فبعد أن يسوى بين الإيجاز والاختصار يقول: (والإيجاز ليس يعنى به قلة عدد الحروف واللفظ، وقد يكون الباب من الكلام من أتى عليه فيما يسع بطن طومار، فقد أوجز، وكذلك الإطالة ، وإنما ينبغى أن يحذف ما لا يكون سببا لإغلاقه، ولا يردده وهو يكتفى فى الإفهام بشطره، فما فضل عن المقدار فهو الخطل) (١) .

وأمس من ذلك بموضوعنا هذا إجابة عمرو بن العاص لمعاوية وقد سألته هذا: من أبلغ الناس؟ فقال عمرو: أقلهم لفظا، وأسهلهم معنى، وأحسنهم بدئية) (٢) .

وقد اتفقت إجابة عمرو مع إجابة صحار العبدى فى إثارة الإيجاز، وأنه قلة الألفاظ، ويبدو أن إجابة عمرو أرضت معاوية، فإن الرواة لم يذكروا أنه عارضه فيها، ولكن الجديد فى كلمة عمرو قوله: (أسهلهم معنى) فإن وصف المعنى بالسهولة غير معروف - وعمرو من أبيناء العرب . قال الذهبى: وكان عمرو من أفراد الدهر دهاء وجلادة وحزما ورأيا وفصاحة . ذكر محمد بن سلام الجمحى: أن عمر بن الخطاب كان إذا رأى رجلا يتلجلج فى كلامه يقول: خالق هذا وخالق عمرو بن العاص واحد . ونقل الذهبى أن قبيصة بن جابر قال فى كلام له: وصحبت عمرو بن العاص، فما رأيت أبين، أو قال أنصح ظرفا منه (٣) - فماذا

(١) الحيوان : ج ١ ص ٩١ . والطومار : الصحيفة .

(٢) مجانى الأدب : ج ٣ ص ١٤١ . ط . بيروت .

(٣) التنجوم الزاهرة : ج ١ ص ٦٤ .

أراد عمرو (بسهولة المعنى) ؟ هل أراد وضوحه . وإبانة اللفظ عنه؟ هل أراد قربه واعتياده، وكثرة تداوله بين الناس؟ فالمعنى الذى يغمض فهمه من اللفظ، والمعنى النادر الغريب الذى لم يألّفه الناس لا يدخلان فى باب البلاغة عند ابن العاص .

لا أذكر أنى وقفت على عالم أو بليغ آخر وصف المعنى بالسهولة، فهذه الصفة من صفات الألفاظ، ولكن عمرا رجل عربى صميم، وهو من البيان والفصاحة على ما ذكروا، فينبغى أن نتلقى قوله بالقبول، وإن لم يتضح لنا - بصورة حاسمة - مراده من سهولة المعنى .

\* \* \*

وروى ابن خلكان فى ترجمة عمرو بن مسعدة الكاتب أن المأمون أطال النظر فى رسالة وصلت منه، وقال بعد أن رفع وجهه عنها، أنه تذكر بها ما كان قد سمعه من أبيه الرشيد: (البلاغة التباعد عن الإطالة، والتقرب من معنى البغية، والدلالة بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى) .

قال المأمون: وما كنت أتوهم أن أحدا يقدر على المبالغة فى هذا المعنى، حتى قرأت هذا الكتاب، وفيه: (كتابى إلى أمير المؤمنين، ومن قبلى من قواده، وسائر أجناده، فى الانقياد والطاعة على أحسن ما تكون عليه طاعة جند تأخرت أرزاقهم، وانقياد كفاءة تراخت أعطياتهم، واختلت لذلك أحوالهم، والتأثت معه أمورهم) . ثم قال المأمون: إن استحسانى إياه بعثنى أن أمرت للجند قبله بعطائهم لسبعة أشهر وأنا على مجازاة الكاتب بما يستحقه من حل محله فى صناعته) (١) .

فالذى راع المأمون من هذا الكتاب هو حسن تصرف الكاتب، وحسن احتياله على إبلاغ المأمون شكوى الجند . بالطرف عبارة، وأقل لفظ، وهذا هو ما يتفق مع كلمة الرشيد: التقريب من معنى البغية بالقليل من اللفظ .

والكتاب الذى أعجب به المأمون يؤيد رأى الجاحظ فى الإيجاز، فهو ليس بتقليل اللفظ فقط، وإنما هو تقليده مع الوفاء بالمعنى، فى وضوح، وإلا فلو كان

(١) وفيات الاعيان : ج ٣ ص ١٤٨ .



الأمر كما قال صحار العبدى، وكما قال النظام، لوجب أن تحذف من هذا الكتاب بعض الكلمات التى تبدو كأنها مترادفة (١). ولكن كان لكل كلمة دلالتها فى الغرض الذى أزداد الكتاب أن يجسسه فى ذهن المأمون، والصورة التى أراد أن يضعها بين عينيه، وكأنه يندره - أيضاً - بأن هؤلاء الجند، وهؤلاء القادة الكفاة على وشك أن يخرجوا عن طاعته لما أهمهم من اختلال أحوالهم، والتيات أمورهم.

\* \* \*

وكلمة معاوية نفسه، تدل على عنايتهم باللفظ، وأنه من مفاخر العرب، دخل عليه الأحنف بن قيس، فتصرف تصرفاً أعجب به معاوية، ولما سأل عنه أجاب بكلام رائع حكاه عن قيس بن عاصم، كان من وصية أوصى بها ولده، فقال معاوية: (لقد أوتيت تميم الحكمة، مع رقة حواشى الكلم) فرقة الحاشية دليل الدماثة، والتهديب والحلاوة.

وإنما لم نحمل (الحكمة) هنا على معنى الكلام، فيكون معاوية قد ذكر فضل تميم فى جلال المعانى، وحسن الألفاظ، لأن مراده بالحكمة هنا حسن تصرف الأحنف، لا ما ورد فى كلامه من معان.

\* \* \*

ثم نثنى عنان القلم إلى مجال آخر كان القول فيه سابقاً لمرحلة تدوين هذه القضية، ذلك هو الصحف التى وردت بعض أنبائها، فإننا نجد فيها بعض ما يتصل بهذه القضية.

تناقلت كتب الأدب صحيفتين، ويبدو أن أول من سجلهما الجاحظ (٢)، أو على وجه الدقة هذا مبلغ علمنا.

الأولى الصحيفة الهندية، والثانية صحيفة بشر بن المعتمر: والأولى ترجمت فى وقت مبكر، فى عهد وزارة يحيى بن خالد البرمكى، وزير الرشيد،

(١) مثل كلمة (الطاعة) وعبارة (الثالث أمورهم).

(٢) البيان والتبيين: ج ١ ص ٩٢، ٩٣.

وقد توفي يحيى هذا فى سنة ١٩٠ هـ ، وكان قد استقدم أطباء من الهند، وفى هذه الأيام سأل أحد علماء المعتزلة - وهو أبو الأشعث معمر بن عباد السلمى - رجلا من الهند يقال له: (بهلة) عن البلاغة عند الهند، فقال بهلة: عندنا فى ذلك صحيفة مكتوبة، ولكن لا أحسن ترجمتها، ولم أعالج هذه الصناعة فائق من نفسى بالقيام بخصائصها، وتلخيص لطائف معانيها، فدفع أبو الأشعث الصحيفة إلى الترجمة، فنقلوها إلى العربية، وإذا فيها حديث عما يجب أن يكون عليه الخطيب من رباطة الجأش، وسكون الجوارح، وفيها حديث عن اللفظ والمعنى: فينبغى أن يكون اللفظ متخيراً، وعلى البليغ أن يخاطب كل قوم بما يناسبهم، وألا يبالغ فى تنقيح الألفاظ وتصفيتها، وأن يكون اللفظ موقفاً، غير مشترك، ولا مضمن .

أما المعانى فلا ينبغى تدقيقها كل التدقيق، كما لا يجب أن يصفى المعنى كل التصفية، إلا إذا صادف حكيماً، أو فيلسوفاً عليماً، ومن حق المعنى - كذلك - أن يكون اللفظ له طبقا، وتلك الحال له وفقاً، ويكون اللفظ خاصاً به، لا فاضلاً ولا مفضولاً .

ومدار الأمر - كما جاء فى الصحيفة - على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم ، والحمل عليهم على أقدار منازلهم، وأن تواتى البليغ آتاه، وتتصرف معه أدواته . وقد أورد أبو هلال العسكري ترجمة لهذه الصحيفة (١) ، وفيها بعض المغايرة لترجمة الجاحظ، ثم شرحها شرحاً مسهباً، وقرن شرحه بالأمثلة الموضحة، وأحال فى شرح بعض الكلمات على فصول أخرى .

ومما قاله فى شرح تنقيح اللفظ الذى جاء فى الصحيفة النهى عن المبالغة فيه: تنقيح اللفظ أن يبنى منه بناء لا يكثُر فى الاستعمال، كما قال بعضهم لأجد الوزراء: أحسن الله إبانتك . قال العسكري: ويدخل فى تنقيح اللفظ استعمال وحشيه، وترك سلسه وسهله .

وهذا الشرح لا نراه يوفى بالمراد، ففى عبارة الصحيفة تنقيح، ومبالغة فى

(١) الصناعتين : ص ١٩ .

التنقيح، فإن كان العسكري يريد بشرحه (المبالغة في التنقيح) فتكون استعمال بناء لم يكثر في الاستعمال، واستعمال وحشى اللفظ لعبارة قاصرة، وإن كان يريد بذلك أصل التنقيح فقد خالف المفهوم من عبارة الصحيفة، فإن النهي فيها عن المبالغة في التنقيح، أما أصل التنقيح فهو غير منهي عنه، إذا فهمنا العبارة فهما أدبيا .

أما تصفية اللفظ وتهذيبه، فقد جاء في الترجمة التي أوردها الجاحظ عقب أداة النفي، أما في الترجمة التي أوردها أبو هلال، فقد يمكن أن يكونا في سياق النفي أيضا، حيث يقول: (ولا ينقح الألفاظ كل التنقيح، ويصفيها كل التصفية) لكنه حين شرح اقتصر على صيغة الإثبات، ولم يشرح التصفية منفية، مما يدلنا على أنه فهم من الترجمة أن تصفية الألفاظ كل التصفية مرغوب فيها لا عنها، وتصفية اللفظ عنده معناها تعريته من الوحشى، ونفى الشواغل عنه، وتهذيبه تبرئته من الردئ المرذول، والسوقى المرذود، ثم أورد أمثلة للكلام المهذب الصافي، ولم يورد مثالا واحدا لكلام مصفى كل التصفية، فيكون معيبا .

وشرح (المشترك) الوارد في هذه الصحيفة، كما شرح الكلمة التي نقلناها آنفا عن جعفر بن يحيى: (وتخرجه من الشركة) فقال: هو أن يريد الإبانة عن معنى بالفاظ، لا تدل عليه خاصة، بل تشترك معه فيها معان أخرى، فلا يعرف السامع أيها أراد، ثم ضرب أمثلة للمشترك ليست كلها مسلمة له (١) .

وشرح (وحق المعنى أن يكون له الاسم طبقا) بأن يكون غير زائد عليه، ولا ناقص عنه .

أما التضمن فقد فسره تفسيرين: الأول أن يكون الفصل الأول مفتقرا إلى الفصل الثاني، والبيت الأول محتاجا إلى الأخير، وهذا عيب من عيوب الكلام عند علماء البلاغة من متقدمين ومن متأخرين، وكذلك عند نقاد الشعر من العرب إذ كانوا يعتبرون الوحدة في القصيدة هي البيت .

والتفسير الثاني: استعارة الأبيات، أو انصافها من شعر آخر، وإدخالها في أثناء القصيدة، ولكنه حكم على هذا بأنه (حسن) ، فكانه يعترض على الصحيفة الهندية أو كأنه يجعل التفسير الأول للتضمن هو المراد فيها .

(١) للمصدر السابق: ص ٣٣ .

وقال في تدقيق المعانى أن الغاية فيها سبيل إلى تعمية المعنى، وتعميته  
لكنه، وإغلاق، يدل على العجز والقصور (١).

والواضح من هذه الصحيفة - وإن تناولت اللفظ والمعنى - أن جانب اللفظ  
هو المنظور إليه والمعنى به، لغاية نبيلة هي توضيح المعنى، وليس في الصحيفة  
ما يشير إلى أن فضل الكلام في روعة معناه، ولا حتى إشارة إلى أن روعة المعنى  
ركن في جودة الكلام .

\* \* \*

أما الصحيفة الثانية، فقد كانت موضع عناية كثير من الناظرين في تاريخ  
البلاغة العربية، بل لقد اعتمد عليها المرحوم الأستاذ أحمد أمين في القول بأن  
منشعها بشر بن المعتمر هو واضع علوم البلاغة. قال: لأنه تعرض فيها لأمر  
أساسية في البلاغة لم يرها لأحد من قبله (٢).

وربما كان بشر قد نظر في الصحيفة الهندية، فإن بين الصحيفتين توافقا في  
بعض المسائل، وإلا فهو من وقوع الحافظ على الحافظ، والتقاء خاطر بال خاطر .

قال الجاحظ: مر بشر بن المعتمر بإبراهيم بن جبلة بن مخزومة السكوني  
الخطيب، وهو يعلم فتیانهم الخطابة، فوقف بشر، فظن إبراهيم أنه وقف  
ليستفيد، أو ليكون رجلا من النظارة، فقال بشر: اضربوا عما قال صفحا، واطووا  
عنه كشحا، ثم دفع إليهم صحيفة من تحبيره وتنميجه .

فإبراهيم كان يعلم الفتیان الخطابة، وهذا أمر له دلالتة، فبعد أن كانت  
الخطابة طبعا ونحيزة أصبحت كاية صناعة من الصناعات يتعلمها الناشئة، ويبدو  
أن أسلوب هذا التعليم كان قوليا، أعنى أن إبراهيم لم يكن يخطب أمامهم  
ليحتذوه، وإنما كان يشرح لهم ما ينبغى أن يلتزمه الخطيب حتى يكون بليغا  
ولهذا قال لهم بشر، اضربوا عما قال صفحا، كأنه لم تعجبه القوانين التي كان  
(يقنتها) لفن الخطابة، كما يبدو أن هذه القوانين كانت من جنس الأصول التي

(١) المصدر السابق: ص ٢٩ .

(٢) ضحى الإسلام: ج ٣ ص ١٤١ . وكان بشر ذا مكانة في أيام الرشيد، وتوفى

تضمنتها الصحيفة، ولذلك قال إبراهيم - بعد أن قرأها - : أنا أحوج إلى هذا منهم . كأنه كان يتطلبه ، فلا يهتدى إليه .

أشارت الصحيفة - أولا - إلى الحال التي ينبغي أن يكون عليها من يريد أن يحبر خطبة ، ثم حذرت من تطلب الحوشى من الألفاظ : ( وإياك والتوعر ، فإن التوعر يسلمك إلى التعقيد ، والتعقيد هو الذى يستهلك معانيك ، ويشين ألفاظك ) .

فبشر لم يخرج عن سنة القائلين قبله، البلاغة عنده فى توضيح المعانى، ثم يرى أن اللفظ يجب أن يوافق المعنى، رفعة وضعة فالمعنى الكريم له اللفظ الكريم، ولكن ما المعنى الكريم وما اللفظ الشريف ؟ لم يفسر لنا بشر هذين اللفظين، ولو فعل لعرفنا أى الألفاظ، وأى المعانى هى اللاتقة بالبلاغة عنده .

وعاد فقال : إن البلاغة فى أن يكون اللفظ رشيقا عذبا، وفخما سهلا، وأن يكون معناه ظاهرا مكشوفاً وقريبا معروفا، أما عند الخاصة إن كان القصد إلى الخاصة، وأما عند العامة، إن كان القصد إلى العامة .

وهذه ألفاظ غير محددة - أيضاً - . فما الرشاقة ، وما العذوبة، وما الفخامة ؟ ربما كان إدراك معانى هذه الكلمات بالذوق ، وربما أمكن أن ندرك بعضها إدراكا سلبيا ، فقد سبق أن حذر من ( التوعر ) ، فإذا نفينا عن الكلام ( التوعر ) ضمنا له السهولة ، أما الرشاقة والفخامة فأمران مرجعهما إلى الحسن . وربما فهمنا من ( الفخامة ) الجزالة ، ومن ( الرشاقة ) الرقة، فيكون الجمع بينهما - حينئذ - غير ميسور .

ورأى بشر فى المعنى أن يكون قريبا معروفا، وليس بهم أن يكون من معانى الخاصة، أو من معانى العامة، فالمعنى - كما يقول - : ليس يشرف بأن يكون من معانى الخاصة ، وكذلك ليس يتضح بأن يكون من معانى العامة . قال : وإنما مدار الشرف على الصواب ، وإحراز المنفعة ، مع موافقة الحال ، وما يجب لكل مقام من المقال .

والأمر - كذلك - فى اللفظ ، فليس يشرف بأن يكون من ألفاظ الخاصة، وليس يتضح بأن يكون من ألفاظ العامة .

فقط . يريد أن تكون الألفاظ واسطة، لا تعلق على مدارك العامة، ولا تجفو عن الأكفاء، وإذا استطاع إنسان بقدرته، ولطف مداخلة أن يفهم العامة معاني الخاصة بهذه الألفاظ الواسطة، فهو البليغ التام .

وقد نستطيع أن نقول: إن هذا أول حكم بلاغي مدون عن مكان اللفظ والمعنى من البلاغة ويبدو فيه واضحا ترجيح جانب اللفظ .

ثم يستمر بشرى يؤكد عنايته باللفظ؛ فينصح بان يكون كل لفظ واقعا موقعه، مستقرا في مكانه، وأن تكون القافية حالة في موضعها المناسب، ومتصلة بشكلها، ويحذر من أن تغتصب اغتصابا وتكره على النزول في غير وطنها، فتجىء قلقة نائرة .

وخير لمن لم يواته الطبع، ولم تسغفه القدرة بعد إجماله الفكرة، وبعد المعاودة في أوقات النشاط والفراغ، وبعد أن يتحقق أنه ليست له طبيعة، وأنه لم يجر في الصناعة على عرق، خير لهذا أن يتحول عن صناعة الأدب، وقد أشرت إلى ذلك فيما سبق .

ثم عاد بشرى إلى المعاني، فطلب أن تعرف أقدارها، ويوازن بينها، وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات .

كما عاد إلى الألفاظ فأوجب مناسبتها للمخاطبين، وللموضوع الذي يعالجه الخطيب، فلا يصح أن يستعمل ألفاظ المتكلمين إلا إذا عبر عن شيء من صناعة الكلام (١) . وهكذا .

وقد عاصر الجاحظ أديب، شاعر، مؤلف، راوية للأخبار، وأيام العرب، هو محمد بن عبد الله العتبي، ومن تأليفه كتابان أحدهما أشعار الأعراب، والثاني أشعار بعض النساء (٢) .

وقد أثر عنه قوله في أبيات لجرير سنعرض لها - فيما بعد - عند الحديث عن (ابن قتيبة) أنها تستحسن لجودة لفظها، وليس لها كبير معنى (٣) .

---

(١) البيان والتبيين : ج ١ ص ١٣٥ ، ١٣٩ ، والصناعتين : ص ١٣٤ ، ١٣٥ . مع

اختلاف يسير .

(٢) وفيات الأعيان : ج ٤ ص ٣١ . توفي العتبي سنة ٢٢٨ هـ .

(٣) الصناعتين : ص ٤ .

وليس يعنينا - الآن - التعرض لهذا الحكم، فقد تعرض له كثير من النقاد، ولكن الذى يعنينا أن شاعرا، حكم، وفرق فى الحكم بين اللفظ والمعنى، فامتدح أبيات جرير بأن ألفاظها حسنة، وذمها بأنها خالية من معنى كبير، بل هو - فى الحقيقة - لم يذمها، وإنما ذكر أن الناس يستحسنونها لجودة ألفاظها فحسب .  
وكأنه يريد أن يقول إنه قد يستحسن الشعر ويستجاد، وإن لم يكن فيه معنى رائع، مادام لفظه جيدا، وقد مهد بذلك للقضاء الذى قضى به الجاحظ فى اللفظ والمعنى، ثم ظل من بعده أزمنة طويلة يورق النقاد، وعلماء البلاغة .

\* \* \*





## الباب الثالث

### مدرسة الجاحظ

- المعانى مطروحة فى الطريق (قضاء الجاحظ) .
- أصالة البلاغة العربية .
- الشعر أربعة أضرب (ابن قتيبة الناقد) .
- أبيات كثير .
- القديم والجديد... مذهب المبرد فى اللفظ والمعنى .



## الفصل الأول

### المعاني مطروحة في الطريق

#### (قضاء الجاحظ)

أرجح أن الجاحظ أول من قضى قضاء واضحاً، لا لبس فيه، ولا غموض، بين اللفظ والمعنى. ففضل أحدهما على الآخر.

وقد كانت كل كلمة سبقت تتصل باللفظ والمعنى تمهيداً لهذا الحكم، سواء في مجال النقد الأدبي، أم في مجال الجدل الكلامي حول إعجاز القرآن.

ولم يفصح أحد من القائلين قبل الجاحظ - فيما وصلت إليه - بتفضيل أحد الركنين على الآخر، وما نسبته إلى واحد منهم إنما كان استنباطاً من كلامه.

\* \* \*

عاش الجاحظ في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، والنصف الأول من القرن الثالث. وكانت ولادته في سنة (١٥٩ هـ)، ووفاته في سنة (٢٥٥ هـ). وكانت حياته بمدينة البصرة، وهي - حينذاك - تروج بالوان كثيرة ومختلفة من الدراسات الأدبية والعلمية والفلسفية، وكان الرجل نادرة في الشغف بالعلم والدرس، والتأليف، وقد هضم ثقافات عصره، وألف في أكثر فروعها. وكان كثير من مؤلفاته صدى لما تحفل به بيئته العلمية والأدبية.

وكان تلميذاً للمتكلم الكبير إبراهيم بن سيار النظام، شديد الإعجاب به، كثير الثناء عليه، وكان النظام قوى الحجّة، ساطع البرهان، خبيراً بمسالك الجدل، فكثير أتباعه، بل كان الناس يتحولون من حلقات العلماء إلى حلقتة، ويعتنقون مذهبه.

وقد أسلفنا أن النظام اعتقد رأياً خاصاً في سر إعجاز القرآن، وعرف هذا الرأي به؛ لمبالغته في الدفاع عنه، فأوقع الشبهة في نفوس كثير من طلاب المعرفة.

وقد وجد هذا المذهب له أنصاراً من الشعوبية، والزنادقة أعداء الإسلام، بل وقع من نفوسهم موقع الماء من ذى الغلة الصادى، فاتخذوه - وغيره - وسائل للطعن فى الإسلام.

والشعوبيون - فى ذلك العصر - عرفوا بعداوتهم للإسلام وللعرب ولغتهم وسلطانهم. أما الزنادقة، وزنادقة الكتاب - بخاصة - فكانوا ما يكاد احدهم يحفظ شيئاً من الكلام، ويشدو يسيراً من العلم، ويروى قليلاً من الأدب، حتى يظن نفسه صاحب علم ورأى: (فيكون أول بدوه الطعن على القرآن فى تأليفه، والقضاء عليه بتناقضه، ثم يظهر فيه ظرفه بتكذيب الأخبار وتهجين من نقل الآثار) (١).

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الجاحظ - أيضاً - عند احتجاجه للتشبيه فى قوله تعالى عن شجرة الزقوم: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ (٢) فقد قال: (فقال أهل الطعن والخلاف: كيف يجوز أن يضرب المثل بشيء لم نره فنتوهمه، ولا وصفت لنا صورته فى كتاب ناطق، أو خبير صادق ..... وعلى أن أكثر الناس من هذه الأمم التى لم تعايش أهل الكتابين، وحملة القرآن من المسلمين، ولم تسمع الاختلاف، لا يتوهمون ذلك، ولا يقفون عليه، ولا يفرعون منه، فكيف يكون ذلك وعيداً عاماً) (٣).

وكان من هؤلاء من لا يتورع عن الاستخفاف بالقرآن، والتهوين من شأنه، روى بشار بن برد قال: بلغنى أن رجلاً كان يقرأ القرآن، وحماد (يريد حماد عجرد) ينشده الشعر، فاجتمع الناس على القارئ، فقال حماد: علام تجتمعون؟ فوالله لما أقول أحسن مما يقول (٤).

وروى أن عبد الكريم بن أبى العوجاء - وزندقته أشهر من أن توصف - رأى عدلاً عليه آية الكرسي، فقال لصاحبه: لم كتبت هذا عليه؟ فقال: لئلا يسرق. فقال قد رأينا مضحفاً سرق (٥).

هذه واحدة .

(١) ثلاث رسائل للجاحظ : ص ٤٢ . وضحى الإسلام : ج ١ ص ١٥٢ .

(٢) الآية : ٦٥ من سورة الصافات . (٣) كتاب الحيوان : ج ٦ ص ١١٢ .

(٤) أمالى المرتضى : ج ١ ص ٩٣ . ط . أولى . (٥) المصدر السابق : ج ١ ص ٩٥ .

أما الثانية، فقد كانت البصرة، والخواضر الإسلامية - بعامة - تموج بعلماء  
أعلام، قد انحرفت أذواقهم الأدبية . فى رأى الجاحظ .

فمنهم من كان يعنى بالغريب، ويتبجح بروايته، وربما استعمله فى كلامه،  
فعمسى بن عمر المتوفى سنة ( ١٤٩ هـ ) كان صاحب تقعير فى كلامه، واستعمال  
للغريب فيه، وفى قراءته، والنضر بن شميل كان صاحب غريب، وكذلك كان  
ابن كنانة الكوفى المتوفى سنة ( ٢٠٧ هـ ) . أما أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى  
سنة ( ٢١١ هـ )، فكان الغريب أغلب عليه، وكان يبغض العرب، وقد ألف  
كتاباً فى مثالبها .

وخلف الأحمر ( ١٢٣ - ٢١٣ هـ ) كان راوية، وعالماً بالغريب، وأبو زيد  
الانصارى كانت اللغات والنوادير فى الغريب أغلب عليه، وأبو مهديّة كان  
أعرابياً، صاحب غريب (١) .

وكان هؤلاء وغيرهم من أمثالهم يديرون فى كتبهم ألفاظاً من الغريب،  
يقول الجاحظ عنها، إن الأصمعى لو خوطب بمثل هذا لظننت أنه سيجهل  
بعض ذلك .

ومنهم من كان يستحسن الشعر الردى، ويدخله فى بعض ما يختار، يقول  
الجاحظ : ( ولقد رأيت أبا عمرو الشيبانى يكتب أشعاراً من أفواه جلسائه،  
ليدخلها فى باب التحفظ والتذكر، وربما خيل إلى أن أبناء أولئك الشعراء  
لا يستطيعون أبداً أن يقولوا شعراً جيداً لمكان أعرافهم من أولئك الآباء .....  
ولولا أن أكون عياباً، ثم للعلماء خاصة، لصورت لك بعض ما سمعت من  
أبى عبيدة، ومن هو أبعد فى وهمك من أبى عبيدة ) (٢) .

ومنهم - بل أكثرهم - من كانوا يتعصبون على الشعراء المحدثين،  
فيبهرجون أشعارهم، ويحكمون على ألفاظهم بالسخف، وعلى معانيهم بأنها  
مأخوذة من معانى السابقين، فالمعانى المتخلفة من عندهم، والمعانى الجيدة من  
السابقين أخذوها .

ثم تثور الخصومة بين الرواة والشعراء .

(١) المعارف لابن قتيبة : ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٢) البيان والتبيين : ج ٤ ص ٢٤ .

سئل أبو نواس عن جرير والفرزدق والاختل، ففضل جريرا، فقيل له: إن أبا عبيدة لا يوافقك على هذا . فقال: ليس هذا من علم أبي عبيدة، فإتما يعرفه من دفع إلى مضايق الشعر (١) .

وقابل الرواة العلماء تحديا بتحد مثله . فأخذوا يتمادحون . فأبو عبيدة يمتدح خلفا الأحمر بأنه معلم أهل البصرة ، والأخفش يقول: لم أدرك أحدا أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعي (٢) ، وأبو زيد الأنصاري يقول: وكان يونس - يعنى بن حبيب النجوى - عالما بالشعر، نافذ البصر فى تمييز جيده من رديئه ، عارفا بطبقات الشعراء، حافظا لأشعارهم، يرجع إليه فى ذلك (٣) .

ويحكى ابن سلام الجمحى أن قائلا قال لخلف الأحمر: إذا سمعت أنا بالشعر، واسحسنته، فما أبالى ما قلت فيه أنت وأصحابك . فقال له خلف إذا أخذت أنت درهما فاستحسنته، فقال لك الصراف: إنه ردىء . هل ينفعك استحسانك له (٤) ؟

فالرواة العلماء كانوا يعدون أنفسهم صيارفة الشعر، والكتاب والشعراء كانوا يعتقدون أنهم أعرف بنقد الشعر .

\* \* \*

فى هذه الأجواء التى أشرنا إليها: جو المتكلمين من النظام وأصحابه وخصومه، وجو الطاعنين على القرآن، وعلى العربية، وجو العلماء الذين يستحسنون ما ليس بحسن من الشعر، وجو هذه الخصومة بين الرواة العلماء، وجهابذة القول من كتاب وشعراء، وعلى ضوء المعارف الخاصة التى أشرنا إليها فى الفصول السابقة .

أقول: فى هذه الأجواء كلها كتب الجاحظ بيانه فى البيان . وكانت القضية الأولى التى صدر عنها فى كل أقواله (قضية اللفظ والمعنى) فأرسل فيها حكما،

(٢) معجم الأدباء: ج ١١ ص ٦ .

(١) العمدة: ج ٢ ص ١٠٤ .

(٤) طبقات فحول الشعراء: ص ٦ .

(٣) المصدر السابق: ج ٢٠ ص ٦٥ .

ورتب على الحكم نتائج. وهذا ما نحن شارعون في كشفه وتحقيقه بعون الله تعالى .

\* \* \*

قال الجاحظ بعد أن اتهم من يبهرج أشعار المولدين بأنه غير بصير بجوهر ما يروى: (وأنا رأيت أبا عمرو الشيباني، وقد بلغ من استجاداته لهذين البيتين، ونحن في المسجد، يوم الجمعة، أن كلف رجلا حتى أحضره دواة وقرطاسا، حتى كتبهما له، وأنا أزعم أن صاحب هذين البيتين لا يقول شعرا أبدا .  
ولولا أن أدخل في الحكم بعض الفتك<sup>(١)</sup>، لزعمت أن ابنه لا يقول شعرا أبدا، وهما قوله:

لا تحسبن الموت موت البلى      فإنما الموت سؤال الرجال  
كلاهما موت ولكن ذا      أشد من ذاك على كل حال

وذهب الشيخ إلى استحسان المعاني و (المعاني مطروحة في الطريق)، يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع، وجودة السبك؛ فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسيج، وجنس من التصوير<sup>(٢)</sup> .

وقد أورد الجاحظ هذه الكلمة في كتاب (الحيوان) ، وهو سابق على كتاب (البيان والتبيين) لأنه أشار في هذا إلى كتاب الحيوان . فكل ما كتبه في كتاب (البيان) ، راجع إلى هذا الحكم ، فأرى هذا هو الأساس لكل ما قاله بعد ذلك، مما يتعلق باللفظ والمعنى، وبخاصة إنا لم نجد له رأيا مخالفا .

وكذلك يتفق هذا الحكم مع رأي الجاحظ في إعجاز القرآن، فالمشهور عنه أنه كان يرى هذا الإعجاز في (نظم القرآن وتأليفه) ، وقد نقلت فيما سبق ما يثبت هذا الرأي له .

ونزيد - هنا - أن من العلماء المؤلفين في علم الكلام من أسند هذا الرأي للجاحظ قال صاحب (المواقف) في كتاب (النبوات) وهو يتحدث عن إعجاز

(٢) الحيوان : ج ٣ ص ١٣١ ، ٣٣٢ .

(١) الفتك : المحجون .

القرآن: (وقيل كونه في الدرجة العليا من البلاغة التي لم يعهد مثلها، وعليه الجاحظ).

بل إن الجاحظ كان يرى أن العرب لا يمكنهم أن يساموا النبي - ﷺ - في فصاحته، وأن يجاروه في بلاغته - فضلا عن أن يساموا القرآن ويجاروه فيهما - قال: (فإذا رأيت مكانه - يريد النبي - الشعراء، وفهمته الخطباء، ومن قد تعبد للمعاني، وتعود نظمها، وتنضيدها، وتأليفها، وتنسيقها واستخراجها من مدافنها، وإثارته من أماكنها، علموا أنهم لا يبلغون بجمع ما معهم، مما قد استفرغهم، واستغرق مجهودهم، وبكثير مما خولوه قليلا مما يكون معه على البداة، والفجاءة، من غير تقدم في طلبه، واختلاف إلى أهله) (١).

\* \* \*

وقد حكى الإمام عبد القاهر رأى الجاحظ في تفضيل اللفظ على المعنى، وأن المعاني لا يكون بها تفاضل، فبعد أن ذكر أن الداء الدوي هو غلط من قدم الشعر بمعناه، وأقل الاحتفال باللفظ وقال إنه لا يرى متقدما في علم البلاغة، ميرزا في شأنها، إلا وهو ينكر هذا الرأي، ولست تنظر في كتاب صنف في شأن البلاغة، وكلام جاء عن القدماء، إلا وجدته يدل على فساد هذا المذهب، ورأيتهم يتشددون في إنكاره، وعيبه، والعيب به. ثم قال: (وإذا نظرت في كتب الجاحظ وجدته يبلغ في ذلك كل مبلغ، ويتشدد غاية التشدد، وقد انتهى في ذلك إلى أن جعل العلم بالمعاني مشتركا، وسوى فيه بين الخاصة والعامه) (٢).

ثم ذكر القصة التي عاب فيها الجاحظ أبا عمرو الشيباني، والتي أثبتناها آنفا، وعلل تشدد العلماء في إنكار هذا المذهب (تفضيل الشعر بمعناه، وقلة الاحتفال باللفظ) بأن (الخطأ فيه عظيم، وأنه يفضي بصاحبه إلى أن ينكر الإعجاز، ويبطل التحدي من حيث لا يشعر) (٣).

\* \* \*

(١) إعجاز القرآن (للمرافعي): ص ٣٩٧. ط. ثالثة.

(٢) دلائل الإعجاز: ص ١٩٧. (٣) المصدر السابق: ص ١٩٨.



وهذا الرأي الذى ذهب إليه الجاحظ فى القرن الثالث الهجرى، هو الذى يردده الآن كثير من الكتاب الغربيين، يقول أحد كتابهم الكبار: (لا بد أن تكون الكلمات، وطرق ترتيبها، وتواشجها، هى المصدر الأكبر المباشر لكل ما تتضمنه الفنون المكتوبة، أو المحكية من تأثير، فالكلمات هى التى تلد المعانى) (١).

ويقول آخر: (إن الأفكار والحوادث والمكتشفات شركة بين الناس، ولكن الأسلوب من الرجل) (٢).

\* \* \*

### ● غاية البيان :

مذهب الجاحظ فى اللفظ والمعنى -- بل مذهب كل قائل فى نقد الأدب -- مرتبط أوثق الارتباط بالغاية من البيان؛ لأنها الهدف الذى يقصد القائل بلوغه، والباعث الذى يحمل الشاعر والكاتب والخطيب، على أن يحبروا القول، ويزينوه، وينمقوه ويوشوه.

وقد عقد الجاحظ فى أوائل كتابه (البيان والتبيين) بابا فى (البيان)، وقال: وكان فى الحق أن يكون هذا الباب فى أول هذا الكتاب، ولكننا أخرناه لبعض التدبير.

وفى هذا الباب ذكر أن المعانى مستورة خفية، ومحجوبة مكنونة، لا يظهرها إلا الإخبار عنها، وعلى قدر وضوح الدلالة، وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل يكون إظهار المعنى، ونفعه، ثم قال: (والدلالة الظاهرة على المعنى الخفى هو البيان الذى سمعت الله عز وجل يمدحه، ويدعو إليه، ويحث عليه. وبذلك نطق القرآن، وبذلك تفاخرت العرب، وتفاضلت أصناف العجم) (٣).

والبيان اسم جامع لكل شئ كشف لك قناع المعنى: (لأن مدار الأمر، والغاية التى يجرى إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام).

(١) انظر كتاب (النقد الأدبي) تأليف ستانلى هايمن، وترجمة الدكتورين عباس

ونجم: ج ٢ ص ١٠.

(٢) دفاع عن البلاغة: ص ١٦. (٣) البيان والتبيين: ج ١ ص ٧٥.

والجاحظ بذلك يعمم في معنى كلمة (البيان) حتى يشمل اللفظ، وغير اللفظ، ولكن الذى يعيننا هنا هو الدلالة اللفظية على المعانى التى فى الصدور . وهو لذلك يختار من تعاريف البلاغة ما يتضمن هذا المعنى . فقد ذكر قولاً فى البلاغة للإمام إبراهيم بن محمد بن على بن عبد الله بن عباس، وهو: (يكفى من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع) ، ثم قال - أعنى الجاحظ - (أما أنا فأستحسن هذا القول جداً) (١) .

وإنما استحسنه (جدا) لأنه وافق مذهبه فى (الغاية من البيان) ، فالإمام يجعل البلاغة فى حسن الإفهام، وحسن الفهم، فلا يكون تكلف القائل وتعقيد سبباً فى مؤنة على السامع، ولا يضطر سوء فهم السامع قريحة القائل إلى أن تبالغ فى تفهيمه، وتطلب الألفاظ النازلة والسوقية .

وكما استحسن هذا القول، ذكر تعريفاً للبلاغة، وقال عنه إنه (من أحسن ما اجتنيناه ودوناه) ، وهو قول بعضهم: (لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك، أسبق من معناه إلى قلبك) (٢) .

والذى نفهمه من هذا التعريف أنه يعنى ما يردده الجاحظ كثيراً من ضرورة أن يكون اللفظ واضحاً، والمعنى قريباً، لا إغراب فيه ، ولا إبعاد، وكما يقول: (لا ينبغي لكتب الأدب أن يحمل أصحابها على الجد الصرف ، وعلى المعانى الصعبة ، التى تستكد النفوس، وتستفرغ الجهود، وللصبر غاية، وللإحتمال نهاية) (٣) .

وكما يقول - أيضاً - : (وليس الكتاب إلى شىء أحوج منه إلى إفهام معانيه، حتى لا يحتاج السامع لما فيه من الروية، ويحتاج من اللفظ إلى مقدار يرتفع به عن ألفاظ السفلة والحشوة، ويحطه من غريب الإغراب، ووحشى الكلام، وليس له أن يهذب جداً، وينقحه ويصفيه ويروقه، حتى لا ينطق إلا بلب اللب، وباللفظ الذى قد حذف فضوله، وأسقط زوائده، حتى عاد خالصاً

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ٨٧ . (٢) المصدر السابق: ج ١ ص ١١٥ .

(٣) رسائل الجاحظ (هامش الكامل): ج ١ ص ١٥٥ .

لا شوب فيه، فإنه إن فعل ذلك، لم يفهم عنه إلا بان يجدد لهم إفهاماً مراراً وتكراراً، لأن الناس كلهم قد تعودوا المبسوط من الكلام) (١).

ولا يقال إن جعل الغاية من البيان (الإفهام) يقتضى أن يكون كل كلام مفهم كانت درجته من الجمال (بليغاً) مادام صاحبه قد أفهمنا الذى يريد، لأن الجاحظ لا يقصد ذلك، بل يقصد الإفهام بالأسلوب والألفاظ التى تواضع عليها العرب، ومما يدل على ذلك أنه حين ذكر تعريف العتابى للبلاغة، وهو: (كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حيسة ولا استعانة فهو بليغ) علق عليه بقوله: (والعتابى حين زعم أن كل من أفهمك حاجته فهو بليغ لم يعن أن كل من أفهمنا من معاشر المولدين والبلديين، قصده ومعناه بالكلام الملحون، والمعدول عن جهته، والمصروف عن حقه، أنه محكوم له بالبلاغة، كيف كان بعد أن نكون قد فهمنا عنه، فمن زعم أن البلاغة أن يكون السامع يفهم معنى القائل جعل الفصاحة، واللكنة، والخطأ والصواب، والإغلاق، والإبانة، والملحون والمعرب كله سواء، وكله بيانا. وإنما عنى العتابى: إفهامك حاجته على مجارى كلام العرب الفصحاء) (٢).

وقد أشار الجاحظ فى اعتراضه على أبى عمرو الشيبانى، وفى توضيحه الغاية من البيان إلى أمور هى قوام البلاغة وعمادها، أشار إلى: إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وصحة الطبع، وجودة السبك، ووضوح الدلالة، وحسن الاختصار، وقد تناول كل هذه الصفات فى كتبه، حتى يؤكد مذهبه فى إثبات اللفظ، والاحتفال به. فمن المحتم أن نلقى عليها أضواء مستمدين لها من كلام الجاحظ نفسه.

\* \* \*

سمات اللفظ البليغ:

● اللفظ المختار:

على القائل أن يختار اللفظ المناسب للسامع، الخفيف على اللسان، العذب فى الأسماع، (وكلام الناس طبقات، كما أن الناس أنفسهم فى طبقات، فمن

(٢) البيان: ج ١ ص ١٦١، ١٦٢.

(١) كتاب الحيوان: ج ١ ص ٩٠.

الكلام الجزل والسخيف، والملح والحسن، والقبیح والسمح، والخفيف والثقيل، وكله عربى، وبكل قد تكلموا، وبكل قد تمارحوا وتعابوا (١).

فمن أراد البلاغة فعليه أن يختار الوسط من الألفاظ (فكما لا ينبغي أن يكون اللفظ عامياً، وساقطاً سوقياً، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريباً وحشياً، إلا أن يكون المتكلم بدوياً أعرابياً، فإن الوحشى من الكلام يفهمه الوحشى من الناس) (٢).

ومن خفة اللفظ أن يتركب من حروف خفيفة متلائمة، وقد بين الجاحظ أن من الحروف ما لا يجتمع بعضه مع بعض، كالجيم والطاء، والطاء والغين. ثم يقول: وهذا باب كبير، وقد يكتفى فيه بذكر القليل حتى يستدل به على الغاية التى يجرى إليها.

ويكرر الجاحظ كثيراً وصف الألفاظ بما يجعلها خفيفة على اللسان، موفية على الغاية. ينقل عنه ياقوت الحموى كلمة خلاصتها: أن اللفظ متى طابق معناه، وأعرب عنه، ووافق الحال، وخرج عن التكلف والاستكراه، ومتى كان كريماً متخيلاً، وسليماً من الفضول، بريئاً من التعقيد، حبيب إلى النفوس، وخف على السن الرواة، وشاع فى الآفاق ذكره (٣).

وموافقة الحال التى ذكرها الجاحظ معناها أن يستعمل اللفظ عند القوم الذين يالفونه، ويجرى فى مخاطباتهم، فإن لكل صنف من الناس كلمات حظيت عندهم، فللكتاب ألفاظ، وللشعراء ألفاظ، ولطوائف من الناس ألفاظ هى أمس بهم، وأقرب إليهم، فعلى البليغ أن يتجنب الألفاظ التى لا تناسب المستمعين، فإن كان الخطيب متكلماً تجنب ألفاظ المتكلمين، كما أنه إن عبر عن شىء من صناعة الكلام كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين.

قال الجاحظ: (وقد تحسن ألفاظ المتكلمين فى مثل شعر أبى نواس، وفى كل ما قالوه على وجه التطرف والتملح) (٤).

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ١٤٤ . (٢) الموضع السابق .

(٣) معجم الأدباء: ج ١٦ ص ٩٥ . وانظر (البيان): ج ٢ ص ٨ .

(٤) البيان: ج ١ ص ١٤١ .

والجاحظ يزعم أن سخييف الالفاظ مشاكل لسخييف المعانى، وأنه قد يحتاج إلى السخييف فى بعض المواضع، وربما أمتع باكثر من إمتاع الجزل الفخم من الالفاظ، والشريف الكريم من المعانى .

قال: ومتى سمعت - حفظك الله - بنادرة من كلام الاعراب، فإياك أن تحكيها إلا مع إعرابها، ومخارج الفاظها، فإنك إن غيرتها بان تلحن فى إعرابها، وأخرجتها مخارج كلام المولدين والبلديين، خرجت من تلك الحكاية، وعليك فضل كبير، وكذلك إذا سمعت بنادرة من نواذر العوام، وملحة من ملح الحشوة والطغام، فإياك أن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها لفظا حسنا، أو تجعل لها من فيك مخرجا سريا، فإن ذلك يفسد الامتاع بها (١) .

ونلاحظ هنا أن الجاحظ جعل للبيان غاية أخرى وراء الإفهام، هى الإمتاع، فلا يظن ظان أن الجاحظ أخطأ حين قصر غاية البيان على الإفهام .

ولذلك - أيضاً - كان يستملح اللحن من الجوارى الطراف، ومن الشواب الملاح، ومن ذوات الخدور، ما لم تكن واحدة منهن صاحبة تكلف .

وقد ذكر الجاحظ الفاظاً كانت مكروهة من طريق الرواة من ذلك ما روى عن رسول الله ﷺ : ( لا يقولن أحدكم خبثت نفسى، ولكن ليقل لقسى نفسى )، كأنه كره ﷺ أن يضيف المؤمن الطاهر إلى نفسه الخبث والفساد بوجه من الوجوه .

وجاء عن عمر ومجاهد وغيرهما النهى عن قول القائل: استأثر الله بفلان، بل يقال: مات فلان. ويقال: استأثر الله بعلم الغيب (٢) .

وكره مجاهد أن يقولوا مسيجد ومصيحف، للمسجد القليل الذرع. والمصحف القليل الورق. قال الجاحظ: ورب اسم إذا صغرته كان أملاً للصدر، مثل قولك أبى عبيد الله هو أكبر فى السماع من أبى عبد الله، وكعب بن جعيل هو أفخم من كعب بن جعل .

وكانوا يكرهون ألا تكون الالفاظ قريبة الدلالة على معانيها. سمع عمر - رضى الله عنه - رجلا يدعو، ويقول: اللهم اجعلنى من الأقلين. قال: ما هذا

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ١٤٥ . (٢) الحيوان: ج ١ ص ٣٣٥ .

الدعاء ؟ قال : إني سمعت الله عز وجل يقول : ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ ﴾ [سبا : ١٣] وقال : ﴿ مَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [هود : ٤٠] . قال عمر : عليك من الدعاء بما يعرف (١) .

ثم أورد الجاحظ ألفاظا كثيرة كرهها الصحابة ومن بعدهم ، ونقل السرفى كراهة بعضها ، ولم يقف عليه فى كراهة بعضها الآخر .

وقد أشرت فى بعض ما نقلت عن الجاحظ إلى أنه كان يكره أن تهذب الألفاظ حتى لا يكون إلا ( لب اللب ) ، وإلى سر ذلك عنده ، وهذه حقيقة فالجاحظ مع عنايته باختيار اللفظ كان يكره المبالغة فى التهذيب ، ويدعو إلى الاقتصاد فى ذلك ، ويكفى أن ينظر البليغ فى مواقع الألفاظ ، وأين استعملها العرب (٢) ، ويذكر قول رسول الله ﷺ : ( لا خلافة ) ، ويذكر كلمة لبعض الربانيين من أهل المعزة بما يعترى الإنسان من الفتنة بحسن ما يقول . هذه الكلمة تحذر من حسن الألفاظ ، وحلاوة مخارج الكلام ، لأن الألفاظ تزين للعانى ، وتمنحها دلا متعشقا ، فتصير فى القلب أحلى : ( والقلب ضعيف ، وسلطان الهوى قوى ، ومدخل خدع الشيطان خفى ) (٣) .

والجاحظ يوافق هذا الربانى ، وينصح بأن يكون هذا الباب على ذكر منا دائما ، والألفاظ ، وقد أصبحه بقصة تشير إلى بعض التدبير فى ذلك . قال : إن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - احتبس الأحنف بن قيس حولا كاملا - وهو أبين العرب والعجم قاطبة - كما يقول الجاحظ - ليبالغ فى تصفح حاله ، ثم قال له بعد ذلك : ( إن رسول الله ﷺ قد كان خوفا كل منافق عليم ، وقد خفت أن تكون منهم ) قال الجاحظ : وما قال له ذلك إلا لما كان راعه من حسن منطقه ، ومال إليه لما رأى من رفقه ، وقلة تكلفه ، ولذلك قال رسول الله ﷺ : إن من البيان لسحرا .

وكان كلمات هذا الربانى ، وكلمات الجاحظ معه ، ومن قبلها كلمة رسول الله : ( لا خلافة ) ذهبت جميعا إلى أن أحسن البيان قد يكون وسيلة إلى الشر ،

(١) المصدر السابق : ج ١ ص ٣٣٨ . (٢) الحيوان : ج ٣ ص ٣٤٣ . ط . ساسى .

(٣) البيان : ج ١ ص ٢٥٤ .

وقد يجعل الحق باطلا، والباطل حقا، ومما يشير إلى ذلك قول مالك بن دينار: ما رأيت أحداً أبين من الحجاج، إن كان ليرقى المنبر، فيذكر إحسانه إلى أهل العراق، وصفحه عنهم، وإساءتهم إليه، حتى أقول في نفسي: إني لأحسبه صادقاً، وإني لأظنهم ظالمين له (١).

وقد يقال: إن هذه النظرة من الجاحظ نظرة دينية، فلا ينبغي أن تعد مقياساً سليماً في الأدب. وهذا فيه بعض الحق، أما بعضه الآخر فإن لكل ناقد أن يشرع ما يشاء للنقد، والجاحظ يرى أن الأدب ينبغي أن يظل في حدود الدين..

ومن ضرر التعلق باللفظ - عند الجاحظ - الحيف على المعنى، وفي ذلك يقول: (وشر البلغاء من هيا رسم المعنى قبل أن يهيم المعنى، عشقاً لذلك اللفظ، وشغفاً بذلك الاسم، حتى صار يجر المعنى جراً، ويلزقه به إلزاقاً) (٢).

وأشق ما يلقاه الأديب في تخير اللفظ أن يضع كل لفظ في موقعه اللائق به، وبهذا يتفاضل البلغاء، وقد ذكر الجاحظ أن القرآن الكريم يستعمل ألفاظاً دون ألفاظ ترادفها، فمثلاً لم يستعمل المطر إلا في موضع الانتقام، ولم يستعمل الجوع إلا في موضع العقاب... وهكذا.

### ● الغريب:

ضاق الجاحظ كل الضيق باستعمال الغريب، فهو لا يتفق مع مذهبه في (تخير اللفظ) ولا في غاية البيان، ولا في الوضوح الذي هو صفة كل كلام بليغ.

وقد قدمت أنه قرأ وسمع أشياء من هذا الغريب، وعرف صنيع قوم ممن يتعاطون هذا الغريب في أقوالهم أو في كتبهم.

فسخر منهم، وقال - بعد أن ذكر طائفة من مروياتهم - : (فإن كانوا إنما رروا هذا الكلام؛ لأنه يدل على فصاحة، فقد باعده الله من صفة البلاغة والفصاحة، وإن كانوا إنما دونوه في الكتب، وتذاكروه في المجالس لأنه غريب، فأبيات من شعر العجاج، وشعر الطرماح، وأشعار هذيل تأتي لهم - مع حسن الرصف - على أكثر من ذلك) (٣).

(١) البيان: ج ٢ ص ٢٦٨. (٢) رسالة المعلمين (هامش الكامل): ج ١ ص ١٧.

(٣) البيان والتبيين: ج ١ ص ٣٧٨.

ثم وصف الغريب بأنه (ليس من أخلاق الكتاب، ولا من آدابهم) ، وبعد أن ذكر نماذج من الغريب ، وذكر فيها كلا ما ليحيى بن يعمر ، قال : (وليس في كلام يحيى بن يعمر شيء من الدنيا إلا أنه غريب ، وهو - أيضاً - من الغريب بغيض) (١) .

ولقد وقفت طويلاً عند هذا الوصف من الجاحظ ، وعجبت له تبلغ به كراهيته للغريب أن يجرده من كل صفة تكون في الدنيا إلا أنه غريب، وإن كان قد وصفه - بعد ذلك - بأنه بغيض، فهل تراه لا يرى ذلك الوصف من الدنيا !؟ كما استوقفني قوله في الغريب: إنه ليس من أخلاق الكتاب ، ولا من آدابهم . فهل تنبه هذا الكاتب الكبير إلى أن للأسلوب ، وللألفاظ التي تستعمل صلة بأخلاق الكاتب ، بل هو يرى أن الأسلوب يكون من أخلاق الكاتب، ولا يكون من أخلاقه ، فإن صح أنه تنبه لذلك ، فإنه يكون قد سبق أولئك النقاد الغربيين الذين يقولون إن أسلوب الرجل من الرجل .

وبسبيل من الغريب - عنده - التكلف، وقد ذمه، وأطال في ذمه في الكلام وفي غيره، ويذكر في هذا الموضع قول الله لنبيه، قل يا محمد: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ [سورة ص: ٨٦] ، والنبي - ﷺ - لا يمكن أن يتكلف، وقد عاب التشدق، وجانب أصحاب التعكير، وهجر الغريب والحوشى، وقد جنح الله لكلام نبيه المهابة والحلاوة، وحسن الإفهام: (ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعا، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين فحوى، من كلامه ﷺ) (٢) .

\* \* \*

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ٣٨٠ .

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ١٧، ١٨ .



## ● التناسف :

يحدد الجاحظ أجود الشعر بأنه ما كان متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، وردئ الشعر بأنه ما كان مستكرها، لا يقع بعض ألفاظه ملائما لبعض، فإن ذلك يكد اللسان عند النطق به، وقد مثل في هذا الموضوع بقول محمد بن يسير الرياشي :

لم يضرها والحمد لله شيء واثنت نحو عزف نفس ذهول  
ثم قال : فتفقد النصف الأخير من هذا البيت، فإنك ستجد بعض ألفاظه  
يتمراً من بعض (١) .  
وقد حكى الجاحظ تنبه الأصمعي إلى هذا النوع من الشعر الذي يكد  
اللسان .

قال - يريد الأصمعي - : ومن ألفاظ العرب ألفاظ تتنافر ، وإن كانت  
مجموعة في بيت لم يستطع المنشد إنشادها إلا ببعض الاستكراه، فمن ذلك  
قول الشاعر:

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

قال الجاحظ : ولما رأى من لا علم له أن أحداً لا يستطيع أن ينشد هذا  
البيت ثلاث مرات في نسق واحد، فلا يتتبع، ولا يتلجلج، وقيل لهم : إن ذلك  
إنما اعتراه إذ كان من أشعار الجن صدقوا ذلك (٢) .

والجاحظ - هنا - يتنبه إلى ضرورة ملاءمة حروف الكلمة بعضها لبعض،  
كما ينبه إلى ضرورة ملاءمة الكلمات بعضها لبعض ، قال : (وكذلك حروف  
الكلمات ، وأجزاء البيت من الشعر ، تراها متفقة ملسا ، ولينة المعاطف سهلة،  
تراها مختلفة متباينة ، ومتنافرة مستكرها ، تشق على اللسان وتكده ، والأخرى  
تراها سهلة لينة ، ورطبة مواتية ، سلسلة النظام ، خفيفة على اللسان ، حتى كان  
البيت بأسره كلمة واحدة ، وحتى كان الكلمة بأسرها حرف واحد) (٣) .

ويبدو أن التنافر كان ثقيلاً على أسمع المتذوقين للشعر، ولذلك نجدهم قد  
تنبهوا له من قديم ، وسخروا منه أشد السخرية .

(١) البيان : ج ١ ص ٦٦ .

(٢) البيان : ج ١ ص ٦٥ والحيوان : ج ٦ ص ٢٠٧ .

(٣) البيان : ج ١ ص ٦٧ .

ومن أمثلة ذلك أن رجلا جاء إلى خلف الأحمر، فقال: إني قد قلت شعرا،  
أحببت أن أعرضه عليك لتصدقني عنه. قال: هات. فأنشده:

رقد النوى حتى إذا انتبه الهوى      بعث النوى بالبين والترحال  
ما للنوى، جد النوى، قطع النوى      بالوصل بين ميامن وشمال  
فقال له خلف: دع قولى، واحذر الشاة، فوالله لئن ظفرت بهذا البيت  
لتجعلنه بعرا، على أنى ما ظننت بك هذا كله (١).

وهذا الشعر فى ذاته خفيف، ولكن ذكر كلمة واحدة فيه خمس مرات  
جعله مستكرها. ومثل ذلك ما روى أن إسحق الموصلى أنشد الأصمعى قوله فى  
غضب المأمون عليه:

ياسرحة الماء قد سدت موارده      أما إليك طريق غير مسدود  
لحائم حام حتى لاحتام له      محلا عن طريق الماء مطرود  
فقال الأصمعى: أحسنت فى الشعر، غير أن هذه الحاءات لو اجتمعت فى  
آية الكرسي لعابتها (٢).

### ● القرآن :

وهذا التلازم بين الكلمات هو الذى يشيد به الجاحظ فى كثير مما كتب،  
فهو يمثل للشعر الذى لا تتباين ألفاظه، ولا تتنافر أجزاءه، بأبيات منها قول  
الثقفى:

من كان ذا عضد يدرك ظلامته      إن الدليل الذى ليست له عضد  
تنبو يدها إذا ما قل ناصره      ويأنف الضيم إن أثرى له عدد  
ومنها (وهى لأبى حية النميرى):  
رمتنى وستر الله بينى وبينها      عشية آرام الكناس رميم  
رميم التى قالت لجارات بيتها      ضمنت لكم ألا يزال يهيم  
ألا رب يوم لورمتنى رميمتها      ولكن عهدى بالنضال قديم (٣)

(١) الموشح: ص ٣٦٦. توفى خلف فى حدود سنة ١٨٠ هـ.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٠٠. (٣) البيان: ج ١ ص ٦٧.

فهذا الشعر فى نظر الجاحظ هو أجود الشعر، وكأنه قد أفرغ إفرأغا واحدا، وسبك سبكا واحدا، وهو ىجرى على اللسان فى سهولة ويسر .

أما الكلمات فى الشعر المتنافر التى لا تقع الكلمة فيه إلى جنب أختها موقعا مرضيا موافقا، فهى (أولاد علة) <sup>(١)</sup> والشعر نفسه (كيعر الكبش) ، ويعر الكبش - كما يقول الجاحظ - يقع متفرقا ، غير مؤتلف ، ولا متجاور ، ويذكر قول بنت الخطيبة للخطيبة : (تركت قوما كراما ، ونزلت فى بنى كليب بعر الكبيش) فعابتهم بتفرق بيوتهم .

وكلمة (قران) التى استعملها الجاحظ ، فى الشعر المتلاحم الأجزاء كلمة قديمة ، وردت فى شعر أنشده ابن الأعرابى ، وهو :

وبات يدرس شعرا لاقران له . قد كان نقحه حولا فما زادا

كما وردت فى جواب رؤية بن العجاج لرجل قال له إن عقيقة ابنك أنشدنى رجزا أعجبنى ، فقال رؤية : (إنه يقول ، لو كان لشعره قران) <sup>(٢)</sup> والقران التشابه والموافقة .

\* \* \*

### ● الإيجاز :

أشار الجاحظ إلى الإيجاز فى باب (البيان) حين جعل يبين أسباب وضوح الدلالة التى هى البيان، فذكر منها (حسن الاختصار) . ثم أكثر فى كتبه من الحديث عنه .

ومن المناسبات التى تحدث فيها عن الإيجاز روايته لكلمة سيدنا على - كرم الله وجهه - : (قيمة كل امرئ ما يحسن) ، فقد بالغ فى امتداحها، ثم قال : (وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره، ومعناه فى ظاهر لفظه) ثم يقول فى نفس الموضع : (فإذا كان المعنى شريفا، واللفظ بليغا، صحيح الطبع عن الاستكراه، ومنزها عن الاختلال، مصونا عن التكلف، صنع فى القلوب صنيع الغيث فى التربة الكريمة) <sup>(٣)</sup> .

(١) أولاد العلة : بنو رجل واحد من أمهات شتى .

(٢) البيان : ج ١ ص ٨٣ .

(٣) البيان : ج ١ ص ٦٨ .

كل هذه أوصاف لكلمة سيدنا على هذه (الموجزة)، بل الجاحظ يبلغ في امتداحها حدا لا يبلغ مداه، فهو يقول: (فلو لم نقف من هذا الكتاب إلا على هذه الكلمة لوجدناها شافية كافية، ومجزئة مغنية، بل لوجدناها فاضلة عن الكفاية، وغير مقصرة عن الغاية).

والجاحظ لا يمتدح (الإيجاز) إلا إذا كان مغنيا، والإغناء أن يكون المعنى واضحا، ولذلك عاب في موضع آخر الإيجاز في كلمة (صحار العبدى) - كما قدمت في فصل سبق - ، وفي تعقيب الجاحظ ما يدل على حرصه البالغ على وضوح المعاني، وهذا حق، فالجاحظ يكره المعاني الغامضة، من ذلك - مثلا - عيبه كتب أبى الحسن الأخفش، ورميه بأنه يقدم فيها بعض العويص، ويؤخر بعض المفهوم، ويقول إنه سأل الأخفش في ذلك فأجاب: بأنه لم يكتب كتبه لله، وإنما قصد منها المنالة، وإنه لو وضعها كلها مفهومة لقلت حاجة الناس إليها، وإنما وضع بعضها مفهوما (لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى فهم ما لم يفهموا) (١).

وبعد أن يتكلم عن ضرورة الإفهام، يقول: (ولالإطالة موضع، وليس ذلك بخطل، وللإقلال موضع، وليس ذلك من عجز).

ولكنه يحذر من التطويل الذي يزيد عن المقدار الواجب للكلام: (قيل لإياس - يقصد إياس بن معاوية - : ما فيك عيب إلا كثرة الكلام. قال: فتسمعون صوابا أم خطأ؟ قالوا: لا. بل صوابا. قال: فالزيادة من الخير خير). قال الجاحظ تعليقا على هذه الإجابة: (وليس كما قال؛ للكلام غاية، ولنشاط السامعين نهاية، وما فضل عن قدر الاحتمال، ودعا إلى الاستثقال والملال، فذلك الفاضل هو الهدر، وهو الخطل، وهو الإسهاب، الذي سمعت الحكماء يعيبنه) (٢).

وللجاحظ كتاب جمع فيه آيات من القرآن يعرف بها - كما قيل - فصل ما بين الإيجاز والحذف قال: (فإذا قرأتها رأيت فضلها في الإيجاز، والجمع للمعاني الكثيرة بالالفاظ القليلة) ثم ذكر آيتين من هذه الآيات: قوله تعالى في وصف خمر الجنة: ﴿لَا يَصَدُّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنَزِفُونَ﴾ [الواقعة: ١٩] قال: وهاتان الكلمتان قد جمعنا جميع عيوب خمر أهل الدنيا.

(٢) البيان: ج ١ ص ٩٩.

(١) الحيوان: ج ١ ص ٩٢.

وقوله عز وجل حين ذكر فاكهة أهل الجنة: ﴿لَا مَقْطُوعَةٌ وَلَا مَمْنُونَةٌ﴾ [الواقعة : ٣٣] قال الجاحظ - بعد إيراد الآية - : جمع بهاتين الكلمتين جميع تلك المعانى .

وللجاحظ شواهد كثيرة أوردها فى كتبه (١) .

ولمحات الجاحظ فى الإيجاز كانت أساساً لباب كبير فى البلاغة العربية هو باب الإيجاز والإطناب والمساواة، والتقسيم الذى وقفت عنده البلاغة من تقسيم الإيجاز إلى إيجاز قصر وإيجاز حذف مصدره كتب الجاحظ، أو على الأقل هى من أهم مصادره .

\* \* \*

### ● بين القديم والجديد :

رأى الجاحظ كثيراً من الرواة يبهرجون أشعار المولدين، فاتهمهم بأنهم غير بصراء بجوهر الشعر، ولو كان لهم بصر لعرفوا موضع الجيد ممن كان، وفى أى زمان كان .

وفى هذه العبارة الأخيرة - وهى من عبارات الجاحظ - إشارة إلى أن الجاحظ لا يهضم أحداً حقه ، وأنه يختار، ويحكم للجيد بالجودة ، قديماً كان أم حديثاً .

والخصومة بين القديم والجديد تقوم أساساً على قضية اللفظ والمعنى، وقد أخرجت الحديث فى هذه القضية، ولكن لا بأس أن نوجز القول هنا لنتعرف رأى الجاحظ فيها من جهة، ولنتبين صلة هذا الرأى بحكومته فى قضية اللفظ والمعنى من جهة أخرى .

القدماء والأعراب أصحاب الفاظ فخمة، واضحة، حسنة، أو كما يقول الجاحظ فى وصف بيانهم: (ونحن - أبقاك الله - إذا ادعينا للعرب أصناف البلاغة من القصيد والأرجاز، ومن المنثور والأسجاع، ومن المزدوج وما لا يزدوج، فمعنا العلم أن ذلك لهم شاهد صدق من الديباجة الكريمة، والرونق العجيب، والسبك والتحت، الذى لا يستطيع أشعر الناس اليوم، ولا أرفعهم فى البيان أن يقول مثل ذلك إلا فى اليسير، والنبد القليل) (٢) .

(١) انظر البيان : ج ١ ص ١٤٩ وما بعدها، ج ٣ ص ٣٣ ، والحيوان : ج ٣ ص ٨٦ .

(٢) البيان : ج ٣ ص ٢٩ .

وهذه كلها صفات ترجع إلى ( اللفظ ) ، وأشعر الناس اليوم لا يستطيع أن يقول مثل ما كان يقول العرب ، فطبيعي أن يفضل الجاحظ القديم على الجديد ، وقد كان ذلك ، فهو يقول : ( وبالقضية التي لا أحشم منها ، ولا أهاب الخصومة فيها ، أن عامة العرب والأعراب والبدو والحضر من سائر العرب ، أشعر من عامة شعراء الأمصار والقرى ، من المولدة والناتئة ، وليس ذلك بواجب لهم في كل ما قالوه ) (١) .

فهواه مع العرب والأعراب ، ولكنه ينصف فيرى أن ذلك ليس واجبا لهم ( في كل ما قالوه ) هذه خلاصة رأيه .

ولكن الرواة يبهرجون أشعار المولدين جملة ، ويستسقطون من رواها ، ولا يرون في شعر القدماء عيباً ، ويتعصبون لهم تعصبا يعيب الأساءة .

ها هو ذا واحد منهم يعتب على صديق له أنه تأخر عن زيارته أياما ، فيعتذر صديقه بأنه كان متشاغلا باختيار شعر امرئ القيس ، فيغضب العاتب ، وينكر على صاحبه قوله هذا ، ويقول له : أما تستحيى من هذا القول ؟ وأي مردول في شعر امرئ القيس حتى تحتاج إلى اختياره ؟ .

فلا يمنع الجاحظ حبه للقديم ، وإعجابه به - وهو العالم المنصف - من أن ينصف المحدثين ويعطيهم حقهم . فيقف عند الجيد من أشعارهم ، ويمتدحه ، ويدعو إلى الإعجاب به .

روى رجزا لأبي نواس ، في صفة كلاب الصيد ، ثم قال : ( هذا مع جودة الطبع ، وجودة السبك ، والحذق في الصنعة . وإن تأملت شعره فضلته ، إلا أن تعترض عليك فيه العصبية ، أو ترى أن أهل البدو أبدا أشعر ، وأن المولدين لا يقاربونهم في شيء ، فإن اعترض هذا الباب عليك فإنك لا تبصر الحق من الباطل ، مادمت مغلوبا ) (٢) .

هكذا انتصف الجاحظ للمولدين ، ولكنه لا يزال يفضلهم للصفات التي يفضل بها شعر العرب ( جودة الطبع ، وجودة السبك ، والحذق بالصنعة ) .

(١) الحيوان : ج ٣ ص ١٣٠ ، ويريد بالناتئة : الطارئين .

(٢) الحيوان : ج ٢ ص ٢٧ .

وقد بنى كلامه على أن أبا نواس استقصى في أراجيزه صفات الكلاب، لأنه عرف منها ما لم تعرفه الأعراب، فقد كان عالماً راوية، ولعب بالكلاب زماناً، فأى فضيلة تطلب عند القدماء ولا توجد في شعر هذا المولد .

والذى يقف عنده الدارس أن الجاحظ فى هذا الموضوع لم يطلب فى المعانى إلا أن تكون مستقصاة وأن تكون صحيحة . أما الألفاظ فقد أشار إلى أنبه صفاتها .

لم يكن الجاحظ يفضل المولدين لمعانيهم، التى يغوصون لاستخراجها، فلم تؤثر له كلمة فى ذلك، ولعل أكبر دليل على هذا أنه كانه تجاهل أبا تمام، مع أنه معاصر، مات والجاحظ لا يزال على قيد الحياة، ولا شك أنه أدرك الخصومة حول شعره، ومع ذلك لا نجد لأبى تمام فى كتاب الحيوان إلا بيتين أو ثلاثة. مع أنه اختار لبشار وأبى نواس ومسلم، وكل ذلك يدل على أن ذوق الجاحظ كان يميل إلى تفضيل اللفظ، كما حكم بذلك فى غير لبس ولا غموض .

كان ذوقه مع القديم، وسر جودة القديم الذى تقدم به امرؤ القيس والنابعة والأعشى هو حلاوة الكلام وطلاوته، مع البعد عن السخف والركاكة (١) .  
فإذا فضل الجاحظ شعراً من شعر المحدثين فلا جرم يكون فيه هذا السر الذى تقدم به القدماء. وليس فى لفظ أبى تمام المفرق فى البديع هذه الحلاوة، ولا تلك الطلاوة .

\* \* \*

### • البديع :

ربما كان أجلى مظهر لرأى الجاحظ فى هذه القضية هو حديثه عن (البديع) ، فقد تكرر هذا الحديث فى كتبه، وكان البديع نفسه فصلاً فى قضية اللفظ والمعنى، كما سيتضح ذلك إن شاء الله .

ولم يكن الجاحظ أول من استعمل هذا اللفظ، بل كان اللفظ معروفاً قبله، كما لم يكن أول من فضل شاعراً على غيره، لما فى شعره من البديع .

(١) العمدة : ج ١ ص ٩٣ .

فقد سئل الأصمعي عن بشار بن برد، ومروان بن أبي حفصة. أيهما أشعر؟  
فاجاب: بشار أشعرهما. فلما سئل عن سبب تفضيله بشارا، قال: لأن مروان  
سلك طريقا كثر سلاكه فلم يلحق بمن تقدمه، وإن بشارا سلك طريقاً لم يسلكه  
أحد فأنفرد به، وأحسن فيه، وهو أكثر فنون شعر، وأقوى على التصرف، وأغزر،  
وأكثر بديعا، ومروان آخذ بمسالك الأوائل (١).

وهذا الحكم - في الحقيقة - غريب من الأصمعي، أن يفضل بشارا لأنه لم  
يسلك مسلك الأوائل على مروان الذي سلك مسلكهم، وأشد غرابة أنه قال في  
تفضيل بشار: (أكثرهم بديعا). ولم يقل (أحسنهم بديعا)، فكثرة البديع هي  
التي أسقطت أبا تمام في نظر الرواة من أمثال الأصمعي، وفي نظر النقاد المعجبين  
بقديم الشعر.

ولكن يبدو أنه يريد أن من يسلك مسلك الأوائل، ولا يحسن إحسانهم،  
يتخلف عن منفرد بطريقة ويحسن فيها.

وبكثرة البديع عند بشار الكثرة النسبية، لا الكثرة المجاوزة، المسرفة، كما  
فعل أبو تمام فيما بعد. وأن البديع - في ذاته - كان حسنا إلى عهد الأصمعي،  
فكثرت كثرته في الإحسان، ثم تحول في شعر أبي تمام إلى نوع من التكلف،  
والإغراب في الصنعة.

وكذلك وردت كلمة (البديع) في حكم أدبي للعتابي، سذكره قريبا.

وقد قدمنا ما قيل من أن أول من أطلق هذا اللقب مسلم بن الوليد، المتوفى  
سنة ٢٠٨ هـ، وكان قبله يعرف (باللطيف) (٢).

ومسلم: (هو أول من وسع البديع، لأن بشار بن برد أول من جاء به، ثم  
جاء مسلم فحشا به شعره، ثم جاء أبو تمام فأفرط فيه، وتجاوز المقدار) (٣).

وقد عدد الجاحظ جماعة من شعراء البديع، وذهب إلى أن البديع مقصور  
على العرب، وأحيانا يأتي بأمثلة لهذا البديع.

ولكن ما المراد بالبديع عند الجاحظ؟

(١) الموشح: ص ٢٥١. (٢) مقدمة ناشر البديع لابن المعتز: ص ٨.

(٣) طبقات الشعراء لابن المعتز: ص ٢٣٥.



يرى بعض الكتّاب أن المراد بالبديع عند الجاحظ: ( فنون التعبير المختلفة من مجاز وتشبيه وكناية، وغيرها ) (١) .

ويرى باحث آخر أن الجاحظ كان يريد بالبديع الكلام الذي يتضمن المثل - وتدخل في ذلك الأمثال - ثم يلاحظ أن الأبيات التي يستحسنها الجاحظ تشتمل على نكت بلاغية أخرى كالتجنيس والطباق والسجع والازدواج، والتشبيه والإطناب (٢) .

وثالث يرى أن البديع عند الجاحظ وصف للمعاني والصور الغريبة الظريفة، كالاستعارة والتشبيه، وغيرهما من الصور البلاغية الأخرى (٣) .

ويزيد الكاتب الأول من هؤلاء الثلاثة رأيه إيضاحاً، فيقول: أطلق الرواة اسم البديع لذلك العهد إطلاقاً عاماً على المستحدث من الألوان البلاغية، من تشبيه ومجاز، وما إليهما، من أنواع التفنن في الأداء والمحسنات البديعية (٤) .

وهو وإن لم ينسب هذا الرأي للجاحظ جعل هذا التفسير للبديع هو مدلوله في ذلك العهد، أي عهد الجاحظ، وكان الجاحظ حين يقول: وهذا الذي تسميه الرواة البديع، يقصد ما كانوا يقصدونه من تشبيه ومجاز وما إليهما من أنواع التفنن في الأداء، والمحسنات البديعية .

وهو كلام واسع (أنواع التفنن في الأداء والمحسنات البديعية)، وما أظن أحداً يظن أن الرواة كانوا يطلقون البديع على هذا المعنى الشامل الواسع، ولو قال: (المحسنات البديعية التي عرفت في زمانهم) لكان قد قارب .

ولعل هؤلاء اغتروا بما قاله القدماء في البديع مثل ابن المعتز، وقدامة، وأبي هلال ولكن الذي يمعن النظر في صنيع الجاحظ لا يجد ما يؤيد ما ذهبوا إليه، فكل الأمثلة التي ذكرها وقرن بها كلمة البديع لا تؤيد أن الجاحظ كان يفهم البديع على نحو ما كان يفهمه غيره ممن ألفوا في البديع بعده بقليل، أو من باحثينا المعاصرين .

(١) البلاغة العربية في دور نشأتها: ص ٥١ . (٢) بلاغة أرسطو: ص ٨٧ .

(٣) بلاغة السكاكي، للدكتور أحمد مطلوب: ص ٨٥ .

(٤) البلاغة العربية في دور نشأتها: ص ١٦٠ .

روى الجاحظ هذه الأبيات لسودة بن رملة :

إن الألى حانت بفلج دماؤهم      هم القوم كل القوم يأأم خالد  
هم ساعد الدهر الذى يتقى به      وما خير كف لا تنوء بساعد  
أسود شرى لاقت أسود خفية      تساقوا على حرد دماء الأساود  
ثم علق عليها : قوله : ( هم ساعد الدهر ) إنما هو مثل ، وهذا الذى تسميه  
الرواة ( البديع ) وقد قال الراعى :

هم كاهل الدهر الذى يتقى به      ومنكبه إن كان للدهر منكب  
وقد جاء فى الحديث ( موسى الله أحد ، وساعد الله أشد ) (١) .  
وذكر فى موضع آخر قول الراجز فى ( البديع المحمود ) - على حد قوله :  
قد كنت إذ حبل صباك مدمش      وإذ أهاضيب الشباب تبغش (٢)  
قال : ومن هذا ( البديع المستحسن ) قول حجر بن خالد بن مرشد :

سمعت بفعل الفاعلين فلم أجد

كفعل أبى قابوس حزما ونائلا

يسناق الغمام الغر من كل بلدة

إليك فاضحى حول بيتك نازلا

فأصبح منه كل واد حللتاه

وإن كان قد خوى المربيع - سائلا

فإن أنت تهلك يهلك الباع والندى

وتضحى قلوب الحمد جرباء حائلا

فلا ملك ما يبلغنك ساعيه

ولا سرقة ما يمدحنك باطلا (٣)

(١) البيان : ج ٤ ص ٥٥ .

(٢) الحيوان : ج ٣ ص ٥٨ ( مدمش : أصلها مدمج بمعنى محكم ، وقد أبدل الشين عن الجيم لمكان الروى - كما فى اللسان - والبغشة : المطرة الضعيفة وقد بغشت السماء كمنع ، والصبى يبغش وذلك إذا أجهش إليك - كما فى القاموس ) .

(٣) أبو قابوس : هو النعمان بن المنذر . خوى : سقط . المربيع : النجوم التى يكون بها المطر . والمراد : لو نزلت مكانا محروما من الغيث لأفضت عليه الخير . الباع : الشرف . القلوب : الناقة الشابة .

هذه هي النصوص - فيما وقفت عليه من كتب الجاحظ - التي أوردها  
مقترنة باسم البديع ، باستثناء نص واحد لا يختلف عن هذه في موضع  
الشاهد منه .

وفي هذه النصوص نلاحظ أن نظر الجاحظ كان متوجها إلى نوع خاص من  
فنون البيان، هو الذى يمثل له بمثل : (ساعد الدهر) . (موسى الله) . (ساعد  
الله) . (كاهل الدهر) . (جبل الصبا) . (أهاضيب الشباب) . (قلوص الحمد)  
وفي رواية ديوان الحماسة لأبى تمام : (قلوص الحرب) .

وكل هذه الأساليب يطلق عليها عند علماء البيان اصطلاح واحد، هو  
(الاستعارة المكنية) .

فهل كان الجاحظ يفهم أن البديع يطلق على هذا النوع بخاصة ؟  
إن عبارته التي علق بها على الشاهد الأول : (وهذا الذى تسميه الرواة  
البديع) تحملنا على أن نجيب عن هذا السؤال (بنعم) .

ويؤيد إجابتنا هذه ما وجدناه من الأمثلة السابقة للجاحظ :  
عن أحمد بن خالد عن أبيه ، قال : قال لى العتابي - وتجاربنا البديع من  
شعره، وقول أبى نواس - :

لما بدا ثعلب الصدود لنا أرسلت كلب الوصال فى طلبه  
جاء به والجليل يعتله منقلبا رأسه على ذنيه

فقال : والله، إنه لشاعر، ولكن تمادى به حب البديع، حتى أغرق فيه (١) .  
فالعتابى يرى صنيع أبى نواس فى هذين البيتين إغراقاً منه فى البديع، إذ أنه  
جاء باستعارتين غير سائغتين : (ثعلب الصدود) و (كلب الوصال) .

وربما صح أن نفهم هنا نوعاً آخر من البديع، وهو الطباق - وإذا شعنا قلنا  
المقابلة - بين (ثعلب الصدود، و كلب الوصال) والطباق بين (الرأس والذنب) ،  
ولكن الشئ المؤكد هو الاستعارة المكنية .

أما عبارة الأصمعى التي ذكرناها فى المفاضلة بين بشار ومروان، والتي تجعل

(١) الموشح : ص ٢٨٦ .

بشارا مبتدعا ومروان متبعا للأوائل، فإنها لم تحدد نوع الابتداء في شعر بشار، فإن كان الأمر على قياس ما رأينا عند العتابي والجاحظ فإن ابتداء بشار - حينئذ - يكون في هذين النوعين من التصوير الأدبي، وإن كنا نعرف أنهما قديمان في الشعر العربي .

وقد روى عن حذيفة بن محمد الطائي الكوفي - وكان من العلماء - قوله: أبو تمام يريد البديع فيخرج إلى المحال (١) .

والذي نفهمه من هذه العبارة أن المراد بالبديع هو أيضاً الاستعارة المكنية لأميرين:

أولاً: أن أبا تمام - فعلاً - أسرف في استخراج كثير من أساليب هذه الاستعارة، وهي التي كانت عند النقاد القدماء موضع ذمه، أما الجناس والتطبيق فقد بالغ فيهما، ولكن لم يكونا موضع ذم كما كانت الاستعارة المكنية .  
ثانياً: أن الإحالة التي ذكرها (الكوفي) إنما تكون في المعاني، ويبعد أن تكون في التجنيس أو المطابقة .

\* \* \*

وقد سمي الجاحظ هذه العبارة: (هم ساعد الدهر) سماها (المثل)، وجعل (المثل) هو البديع، ولو تتبعنا كلمة (مثل) في كتب الجاحظ لوجدناه يقصد منها (المجاز) في مثل قوله عن (نار الحرب) إنها نار على طريق (المثل) لا على طريق الحقيقة (٢) .

فمقابلة (المثل) (بالحقيقة) يشعر بأنه يريد به (المجاز)، والكلمة محتملة لأن تكون من قبيل الاستعارة المكنية، وهو الظاهر، ولأن تكون من قبيل الاستعارة التصريحية، إذا كان يريد تشبيه شدة الحرب بالنار، وإطلاق المثل على الاستعارة التصريحية ليس غريباً على الجاحظ، ومن ذلك قوله من رسالة في استعجاز الوعد: (قد شاع الخبر، وسار المثل بقولهم: اطلبوا الحاجات من حسان الوجوه، فإن كان الوجه إنما وقع على الوجه الذي فيه الناظر والسامع والشام

(١) المصدر السابق: ص ٣٠٤ . (٢) الحيوان: ج ٥ ص ٧٤ . ط . ساسي .

والذائق، إذا كان حسنا جميلا، وعتيقاً بهيا، فوجهك الذى لا يحيل على أحد كماله، ولا يخطيء حواله. وإن كان ذكر الوجه إنما يقع على حسن وجه المطلب وجماله، على جهة الرغبة، وإن كان ذلك طريق المثل، وعلى سبيل اللفظ المشتق من اللفظ، والفرع المأخوذ من الأصل، فوجه المطلب إليك أفضل الوجوه وأسناها، وأصوبها وأرضاها، وهو المنهج الفسيح، والمتجر الربيع، وجماله ظاهر، ونفعه حاضر، وخيره غامر<sup>(١)</sup>.

فسر الوجه - هنا - بالمطلب، على جهة (المثل)، كانه يقول: إن استعمال الوجه فى مكان المطلب استعارة تصريحية - على ما اصطاح عليه المتأخرون - .

فمن الممكن أن نلحق هذه الاستعارة باختها المكنية، ونجعلها بعض المراد من البديع عند الجاحظ .

وهناك لون آخر من المجاز، وهو ما سماه المتأخرون (المجاز المرسل) يمكن أن نجعله نوعاً ثالثاً من البديع، ذلك أن الجاحظ حين ذكره فى قوله تعالى عن النحل: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ﴾<sup>(٢)</sup>، فقال: فالعسل ليس بشراب، وإنما يحول بالماء شراباً، أو بالماء نبيذاً، فسماه - كما ترى - شراباً؛ إذ كان يجيء منه شراب. وقد جاء فى كلام العرب أن يقولوا: جاءت السماء اليوم بأمر عظيم، وقد قال الشاعر:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضاباً

فزعموا أنهم يرعون السماء، وأن السماء تسقط .

حين ذكر الجاحظ ذلك أتبعه بقوله: (وهذا الباب هو مفخر العرب فى لغتهم، وبه وبأشباهه اتسعت)<sup>(٣)</sup>.

وهذه الكلمات تشبه كل الشبه كلماته فى امتداح البديع، الذى فاقت لغة العرب به غيرها، فلا غرو كان هذا المجاز - عند الجاحظ - أحد أنواع البديع، وإن لم يعده أحد بعده من البديع .

(١) رسائل الجاحظ (هامش الكامل): ج ٢ ص ٢٢٠، ٢٢١ .

(٢) الآية ٦٩ من سورة النحل . (٣) الحيوان: ج ٥ ص ٤٢٥، ٤٢٦ .

وكلمة الجاحظ : (وبه وبأشباهاه اتسعت) يدل على أنه يعرف للمجاز فنونا ، منها هذا النوع ، وله أشباه ، سر اتساع لغة العرب ، وموضع فخرها .

وفن رابع من فنون البيان أطلق عليه الجاحظ لفظ (المثل) ، ذلك هو «التشبيه» . فقد قال في قوله تعالى : ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبِعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الضَّالِّينَ \* وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ ، إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثُ ، ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ (١) .

وقد ذكرها ليدل على فضيلة علم الكلام . ذلك أنه لا ينفع في باب من القول رجل ليس له علم بالكلام ، ولو كان أعلم الناس باللغة ... هكذا يقول . ودلل على ذلك بأن معترضين اعترضوا على هذه الآية : (فزعموا أن هذا (المثل) لا يجوز أن يضرب لهذا المذكور في صدر هذا الكلام ، فما يشبه حال من أعطى شيئا فلم يقبله بالكلب الذي إن حملت عليه نبیح وولى ذاهبا ، وإن تركته شد عليك ونبیح) (٢) .

فلا اعتراض هنا على التشبيه ، وقد سماه الجاحظ المثل ، فالقياس يصحح لنا أن الجاحظ كان يعد التشبيه فنا من فنون البديع .

وربما وقع في وهم واهم أن الجاحظ يطلق لفظ (المثل) على هذا النوع الخاص من التشبيه وهو الذي شبه فيه حال بحال ، ولكن الحقيقة أن الجاحظ يطلق (المثل) على أسلوب التشبيه بعامه ، فقد ذكر قوله تعالى : ﴿ طَلَعَهَا كَأَنَّه رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ وذكر - معه اعتراضا ، وهو قولهم : كيف يضرب المثل بشيء لم نره فنتوهمه ؟ وقد أشرنا - فيما سبق - إلى هذا الاعتراض من أهل الطعن والخلاف .

(١) الآيتان ١٧٥ ، ١٧٦ من سورة الاعراف .

(٢) الحيوان : ج ٢ ص ٢١٣ . وقد أجاب الجاحظ هناك عن هذا الزعم بما يبطله . وخلاصته : أن وصفهم بالتكذيب يدل على أن ذلك كان منهم مرارا . وليس ببعض أن يشبه الذي أوتى الآيات في بدء حرصه عليها بالكلب في حرصه وطلبه ، ورفضه لها بالكلب إذا رجع ينبیح بعد إطرائك له .

فخلص لنا أن الجاحظ يريد بالبديع - على ما أرجح - الاستعارة بنوعيتها،  
والجهاز المرسل والتشبيه، وإن شئنا قلنا: يقصد به الجواز والتشبيه .

وقد كانت هذه الآية التي أشرنا هنا وفيما سبق إلى الطعن فيها السبب في  
وضع أبي عبيدة كتابه (المجاز) ، فنذكر - هنا - قياما بحقتها - رد الجاحظ على  
أهل الطعن والخلاف:

يجيب الجاحظ : ( قلنا وإن كنا نحن لم نر شيطاناً قط، ولا صور رءوسها لنا  
صادق بيده . . . . . ففى إجماع المسلمين والعرب، وكل من لقيناه على ضرب المثل  
يقبح الشيطان دليل فى الحقيقة على أنه أقبح من كل قبيح . والكتاب إنما نزل  
على هؤلاء الذين قد ثبت فى طبائعهم بغاية التثبیت ) (١) .

وقد ذكر هذا الجواب فى موضع آخر، وزاد فيه : ( ولكن لما كان الله تعالى  
قد جعل فى طبائع جميع الأمم استقباح صور الشياطين، واستسماجه وكرهته  
(هكذا) ، وأجرى على السنة جميعهم ضرب المثل فى ذلك - رجوع بالإيحاش  
والتنفير، وبالإخافة والتفريع إلى ما قد جعله الله فى طبائع الاولين والآخرين،  
وعند جميع الامم ) (٢) .

ونلاحظ أن الجاحظ فى رده كرر كلمة (المثل) مما يدل على أن إطلاقه على  
التشبيه أمر مستقر فى خاطره .

أما ما ذهب إليه كتابنا المعاصرون من أن الجاحظ كان يطلق البديع على  
المحسنات البديعية، وتخصيصهم (الجناس والطباق) بالذات، فمع أنه ليس فى  
عبارات الجاحظ التى قدمناها ما يدل على هذا الإطلاق نرى أن ذلك لا يتفق مع  
قول الجاحظ إن البديع مقصور على العربية، وأنه سر تفوقها على اللغات، فهل  
فاقت العربية غيرها بالجناس والطباق، والمذهب الكلامى الذى وصفه ابن المعتز  
بأنه تكلف ؟ .

ثم . لو كان الجاحظ يفهم البديع على هذا الوجه لكان معنى ذلك أن  
المحسنات البديعية كانت شائعة فى العربية، مع أن تسمية الرواة لها بديعا يشعر  
بأنها طارئة، وذلك ما يؤيدة قول ابن المعتز - كما سيجىء - ( وإنما كان يقول  
الشاعر من هذا الفن البيت والبيتين فى القصيدة ، وربما قرئت من شعر أحدهم

(٢) المصدر السابق : ج ٤ ص ٣٩ .

(١) الحيوان : ج ٦ ص ٢١٣ .

قصائد من غير أن يوجد فيها بيت بديع، وكان يستحسن ذلك منهم إذا أتى نادراً (١).

فكيف يكون مفخر لغة العرب ، وتفوق به غيرها ، وهو إنما يستحسن إذا أتى نادراً ؟

استطيع أن أؤكد - استناداً إلى هذه النصوص - أن بديع ابن المعتز غير بديع الجاحظ، وإلا كان لنا أن نحمل كلام أحدهما على المبالغة، والاتساع في الدعوى.

\* \* \*

والجاحظ حين يفيض في ذكر صور المجاز والتشبيه، وغيرهما من ألوان الاتساع في الكلام لا ينسى مذهبه في بلاغة الكلام ، تلك البلاغة التي يجعلها في (الصناعة) ، ولذلك لا نعد مبعدين عن قضيتنا إذا تتبعنا الجاحظ في نظراته البيانية.

\* \* \*

أكثر الجاحظ من أمثلة المجاز، وفرق بينه وبين التشبيه - في الغالب - فهو يعرض للمجاز في كلمة (الأكل)، فبعد ما ذكر أن نار المصباح تاكل الدهن، قال: (وقد يقولون ذلك - أيضاً - على سبيل المثل، وعلى الاشتقاق، وعلى التشبيه)، ثم يذكر أمثلة بعد ذلك للاستعارة التصريحية من مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿أَكَالُونَ لِلسُّحْتِ﴾ (٣) ويقول: وقد يقال لهم ذلك وإن شربوا بتلك الأموال الأنبذة، وليسوا الحلل، وركبوا الدواب، ولم ينفقوا منها درهما واحداً في سبيل الأكل (٤).

وبعد شواهد واضحة ينتقل إلى المجاز في كلمة (الدوق) (٥). فيذكر قول الله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (٦)، وقول يزيد بن الصعق: وان الله ذاق حلوم قيس فلما ذاق خفتها قلاها

(٢) الآية ١٠ من سورة النساء .

(٤) الحيوان : ج ٥ ص ٢٥ .

(٦) الآية ٤٩ من سورة الدخان .

(١) كتاب البديع : ص ١٦ .

(٣) الآية ٤٢ من سورة المائدة .

(٥) الحيوان : ج ٥ ص ٢٨ ، وما بعدها .



ثم يقول : ( وللعرب إقدام على الكلام ثقة بفهم أصحابهم عنهم ) .

والذي يمكن أن نأخذه على الجاحظ - هنا - أنه وقف في سبيل القياس على مجازات العرب ، وحتم أن نلتزم ما التزموا : ليس هذا مما يطرد لنا أن نقيسه - يريد مجازات الكلام - وإنما نقدم على ما أقدموا، ونحجم عما أحجموا، وننتهي إلى حيث انتهوا) (١) .

كما أكثر من أمثلة التشبيه، وإنه ليتنبه إلى لطائف فيه، فهو يرى أنه حقيقة، ولا يشبه المجاز في المبالغة. يقول إن الشعراء والبلغاء والعلماء يشبهون الإنسان بالقمر وبالشمس ، وبأشياء أخرى ، ولكنهم ( لا يخرجونه بهذه المعاني ... إلى هذه الحدود، وهذه الأسماء) (٢) .

لكنه قد يخلط بين التشبيه والاستعارة، يقول: (وكذلك النمام ..... يشبه بالقنفذ، لخروجه بالليل، دون النهار، ولاحتياله للأفاعى. قال عبدة بن الطيب :

اعصوا الذي يلقي القنafd بينكم متنصحا ، وهو السمام الأنقع (٣)

وكانه يشير إلى أن التشبيه أصل الاستعارة، وأكثر التشبيهات التي يوردها مذكرة الأداة. وقد صرح الجاحظ بلفظ (الاستعارة)، ولكن ورود الكلمة في كتبه قليل .

ومن ذلك ما جاء عند كلامه على باب (الذباب) ، فقد ذكر أن للذبان يعاسيب، ولكن ليس لها قائد، ولا أمير، ثم قال: (وكل قائد فهو يعسوب ذلك الجنس المقود، وهذا الاسم مستعار من فحل النحل) ثم ذكر شاهدا من كلام سيدنا علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - في صلاح الزمان وفساده، وهو قوله: (فإذا كان ذلك ضرب يعسوب الدين بذنبه) (٤) وقال في الموضع نفسه: (وعلى ذلك المعنى قال حين مر بعبد الرحمن بن عتاب بن أسيد قتيلا يوم الجمل: لهفي عليك يعسوب قریش، جدعت أنفي، وشفيت نفسي) .

(١) الحيوان : ج ١ ص ٢١٢ .

(٢) الحيوان : ج ١ ص ٢١١ .

(٣) الحيوان : ج ٤ ص ١٦٦ .

(٤) الحيوان : ج ٣ ص ٣٢٩ . والعبارة مشروحة في اللسان .

وكذلك جاء لفظ الاستعارة، والإشارة إلى تعريفها في موضع آخر. ذكر هذه الأبيات :

يادار قد غـيرها بلاها      كأنما بقلم محاها  
أخربها عمران من بناها      وكرّمسأها على مغناها  
وظفت سحابة تغشاها      تبكى على عراسها عيناها

ثم أخذ في تفسير الشطر الأول من البيت الثاني، ووقف عند إسناد إخراب الدار إلى عمران بانيها، وأخذ يورد الشواهد على أن هذا الاستعمال كثير في لغة العرب، وفي القرآن، أن يوضع الشيء موضع ضده، ومن شواهد قول الله تعالى: ﴿ هَذَا نُزْلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الواقعة : ٥٦] قال: (والعذاب لا يكون نزلاً، ولكن لما قام العذاب لهم مقام النعيم لغيرهم سمي باسمه) ثم بعد أن شرح البيت الثالث قال: (وجعل المطر بكاء من السحاب على طريق الاستعارة، وتسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه) (١).

وقد مر الجاحظ - هنا - بالمجاز العقلي، ولم يفتن له، أو على الأقل لم ينبه إليه، ففي البيت الثاني إسناد الفعل (أخرّب) إلى الزمن (كرّمسأها)، ولكنه اكتفى بقوله: (لأن الأيام مؤثرة في الأشياء بالنقص والبلى)، ولا أعتقد أن الجاحظ يرى أن هذا التأثير على الحقيقة .

\* \* \*

هل البديع متعلق باللفظ ؟

لا نجد مشقة في الإجابة عن هذا السؤال بنعم، إذا سلمنا هذا القياس، والجاحظ يرى مزية الكلام في لفظه، ويرى أن لغة العرب فاقت بالبديع كل لغة سواها، فالنتيجة الحتمية أن البديع كله من باب الحسن في العبارة .

لكن قد ذكر عبد الله بن المعتز في كتابه (البديع) النوع الخامس منه، وقال: (وهو مذهب سماه الجاحظ عمرو بن بحر (المذهب الكلامي) . وهذا باب ما أعلم أتى وجدت في القرآن منه شيئاً، وهو ينسب إلى التكلف تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً) (٢).

(٢) البديع : ص ١٠١ .

(١) البيان : ج ١ ص ١٥٣ .

والعبارة الأخيرة تحتمل أن تكون من كلام الجاحظ، وأن تكون من عبارات ابن المعتز. (والتهانوي) يسندها إلى الجاحظ، إذ يقول: (وزعم الجاحظ أن المذهب الكلامي لم يجيء في القرآن) (١).

وإدعى السيوطي أن (ابن أبي الإصبع) نسب هذه الكلمة إلى الجاحظ، قال: (وقال ابن أبي الإصبع: زعم الجاحظ أن المذهب الكلامي لا يوجد منه شيء في القرآن) (٢).

ولكن ابن أبي الإصبع نسب العبارة إلى (ابن المعتز) حيث قال: (وهو الذي نسبت تسميته إلى الجاحظ، وزعم ابن المعتز أنه لا يوجد في الكتاب العزيز، وهو محشو منه) (٣).

وكذلك نسب أبو هلال العسكري (هذه العبارة) إلى ابن المعتز قال: (جعل عبد الله بن المعتز الباب الخامس من البديع، وقال: ما أعلم أني وجدت شيئاً منه في القرآن، وهو ينسب إلى التكلف، فنسبه إلى التكلف وجعله من البديع) (٤).

وسواء كانت هذه العبارة من قول الجاحظ، أم من قول عبد الله بن المعتز، فإنه يبعد أن يجعل المذهب الكلامي من البديع، على ما فهمه ابن المعتز من معنى هذا المذهب، فالجاحظ يغالي بقيمة البديع، فلا يجعل منه ما يغمض به الكلام.

يبدو أن ابن المعتز فهم منه أنه إيراد حجة للمطلوب على طريقة المتكلمين، ولهذا نسبه إلى التكلف، لكن نجم الدين الطوفي قال في جدل القرآن إن المذهب الكلامي إيراد الحجج والبراهين على عادة العرب دون دقائق طرق المتكلمين. فإذا كان كذلك فقد يكون هذا من بديع الجاحظ.

وكلمة أبي هلال: (فنسبه إلى التكلف وجعله من البديع) تدل على أنه ينكر أن يكون من بديع الجاحظ على هذا الفهم فيه.

(١) كشف اصطلاحات الفنون : ج ١ ص ٥١١ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن : ج ٢ ص ١٣٥ . ط . أولى .

(٣) تحرير التعبير : ص ١١٩ . (٤) الصناعتين : ص ٤١٠ .

ولكن الذى لاحظته أن أحداً ممن ذكروا هذا المذهب لم يبين لنا أين قال الجاحظ بهذا المذهب الكلامى، ويبدو أنه إلى الآن لم يعرف باحث موضع هذا النوع من كتب الجاحظ، والعسكرى نفسه الذى كان معنياً بكتب الجاحظ لم يذكر اسم الجاحظ مع هذا المذهب .

\* \* \*

بقى نوع من البديع جاء فى البيتين اللذين ذكرهما الجاحظ، وهو يتحدث عن البديع هذا النوع هو (رد أعجاز الكلام على ما تقدمها) وهو يظهر فى البيت الأول :

هم ساعد الدهر الذى يتقى به ومنكبه إن كان للدهر منكب  
فى تكرار كلمتى (ساعد) فى البيت الأول، و (منكب) فى البيت الثانى .  
كان من حق هذا النوع من البديع أن ينسب إلى الجاحظ، ولكن كان هذا النوع من الجاحظ على طرف الشام، فلو تنبه له لنبه عليه .

\* \* \*

هذا . وقد عرض الجاحظ لألوان أخرى من البيان أخذها المتأخرون عنه، وإن لم يفصح هو عنها، من ذلك ما سماه علماء البلاغة (الاحتراس)، وسماه الجاحظ (إصابة المقدار)، قال : وقال طرفة فى المقدار وإصابته :

فسقى ديارك - غير مفسدها - صوب الربيع ، وديمة تهمنى  
طلب الغيث على قدر الحاجة ؛ لأن الفاضل ضار، وقال عليه السلام فى دعائه :  
« اللهم اسقنا سقياً نافعاً . لأن المطر ربما جاء فى غير إبان الزراعات ، وربما جاء  
والتمر فى الجرن ، والطعام فى البيادر ، وربما كان فى الكثرة مجاوزاً لمقدار  
الحاجة (٢) »

● موقف الجاحظ من المعنى :

لقد قال : إن المعانى مطروحة فى الطريق، فهل كان يستهين بها، ويجعلها من المتاع ؟

(١) البيان : ج ١ ص ٢٢٨ .

الجواب بالنفي، فالجاحظ لم يغفل شأن المعنى، فهو وإن كان يعنى باللفظ عناية فائقة حتى ليقول: (ربما خرج الكتاب من تحت يدي محصفاً، كأنه متن حجر أملس، ومعان لطيفة محكمة، وألفاظ شريفة فصيحة) (١). يقرون في بعض الأحيان تحسينه الألفاظ بالمعاني اللطيفة المحكمة، كما في هذه العبارة.

وقد أشار كثيراً إلى (المعنى الشريف) مع اللفظ الشريف، وإلى أن الأثر الجيد من الكلام يتم بهما معاً، ومن ذلك قوله: (إن المتكلم لا يكون بليغاً حتى يعطى اللفظ حقه من البيان، ويحقق حظه من المعنى، ويضع جميعها مواضعها).

غير أن الجاحظ - مع عباراته السابقة - كان يرى المبالغة مفسدة لكل شيء، فالمبالغة في تهذيب الألفاظ ممقوتة، وكذلك المبالغة في طلب المعاني الغريبة ممقوتة: (ولا تجعل همك في تهذيب الألفاظ، وشغلك في التخلص إلى غرائب المعاني) (٢).

وإذن . فما حقيقة موقف الجاحظ من المعاني ؟

تقدير جودة الكلام عند الجاحظ لا تتوقف على وجود معنى غريب مخترع، وإن كان هذا المعنى - إذا وجد - يزيد الكلام شرفاً، ولكن ليس معنى ذلك أن الكلام الجيد يخلو من معنى، وإلا كان أجوف فارغاً .

والسر كله في القدرة على الصياغة الجميلة، فإذا استطاع المتكلم أن يصوغ المعاني الساذجة صياغة رائعة، وقدر على أن يبرزها في أسلوب عذب، خالص من الشوائب كان عند الجاحظ بليغاً .

وتحقيق حظ الكلام من المعنى ليس يتطلب حتماً معاني بديعة مخترعة، وإنما يكفي أن يكون المعنى صحيحاً، وأن يكون مؤدياً للغرض .

وربما كان اللفظ تعبير عن رأى الجاحظ في هذا الشأن ما قاله شاعر معاصر من شعراء المهجر الأمريكي :

ألا إن خير الشعر ما ساغ لفظه      وما كان مما يسبق اللفظ معناه  
إذا جاءني المعنى الغريب فمرحباً      وإن لم يجيء لآرد غريته الله

\* \* \*

(٢) البيان : ج ١ ص ٢٥٥ .

(١) مجموعة رسائل الجاحظ : ص ١٠٩ .

وفى رأى الجاحظ أن البليغ يستطيع أن يكسو المعنى الوسط عبارة تجعله رائعاً، وأن المعنى الوسط تسمو منزلته إذا زين وزخرف، ولعله نظر فى ذلك إلى قول الاصمعي، وقد سئل: من أشعر الناس؟ فقال: (الذى يجعل المعنى الخسيس بلفظه كبيراً، وينقضي كلامه قبل القافية، فإذا احتاج إليها أفاد بها معنى) (١).

فالمعاني المخترعة ليست ركناً جوهرياً فى جودة الكلام، وإن كان يحكم له بغاية الجودة إذا ظفر بها البليغ، ولكن يحكم له - أيضاً - بغاية الجودة إذا حسنت الصياغة، وجاد التصوير، وإن كانت المعانى وسطاً، أو مسبوقةً إليها.

وربما كان بعض ما دعا الجاحظ إلى هذا مذهبه فى إعجاز القرآن، فهو يعلم أن بعض المعانى الواردة فى القرآن كانت فى الصحف الأولى، صحف إبراهيم وموسى، وبعضها كان فى زبر الأولين، ومع ذلك لا يفارقها الإعجاز، وهو يعلم أن معانى كثيرة فى القرآن جاءت فى التوراة والإنجيل، ومع ذلك فالقرآن معجز، وهذان الكتابان غير معجزين.

وهو يعلم أخيراً إن آيات فى القرآن خلت من معنى يعجز البشر عنه، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ ، وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ (٢). فإنها أسماء رجال فقط، ولا وجه للإعجاز فى هذه الآية إلا ما يراه الجاحظ فى نظامها ومخرجها ولفظها وطبعها.

\* \* \*

### ● المراد بالمعنى عند الجاحظ :

ذهب بعض الكتابين إلى أن المراد بالمعنى - عند الجاحظ - هو المعنى العام. قال : وهذه هى المعانى التى يقدر عليها الناس جميعاً، من مثل الامتداح بالشجاعة أو بالكرم؛ أو ما أشبه ذلك.

وإنما ذهب إلى ذلك التفسير لينفى عن الجاحظ الغفلة، أو الرأى الفطير، إذ أنه من غير الممكن - فى رأيه - أن يعتقد الجاحظ أن كل إنسان، عربى أو أعجمى قادر على أن يجيء بالمعنى الغريب المبتدع.

(١) العمدة : ج ٢ ص ٤٦ . ط . أولى . (٢) الآية ١٦٣ من سورة النساء .

ولكن الذى يعنى النظر فى كلام الجاحظ فى مواضع كثيرة من كتبه يجده يريد بالمعنى (المعنى الخاص) . من تشبيه مصيب ، أو حكمة مسلمة ، أو معنى لطيف ، أو معنى وسط يمكن أن تحدث فيه صنعة ، وأن المعانى الخاصة موضع سرقة ، وأنها بعد أن يوردها مخترعوها يمكن أن يأخذها من بعدهم : (ولا يعلم فى الأرض شاعر تقدم فى تشبيه مصيب تام ، أو فى معنى غريب عجيب ، أو فى معنى شريف كريم ، أو فى بديع مخترع ، إلا وكل من جاء من الشعراء من بعده أو معه إن هو لم يعد على لفظه فيسرق بعضه ، أو يدعيه بأسره ، فإنه لا يدع أن يستعين بالمعنى ، ويجعل نفسه شريكاً فيه) (١) .

على أن بين أيدينا الدليل على أن الجاحظ إنما يريد بالمعنى (المعنى الخاص) . هذا المعنى الذى استحسنته أبو عمرو الشيباني ، فدعا الجاحظ إلى أن يتهكم به (معنى خاص) . والجاحظ يقول كلمته : (والمعاني مطروحة فى الطريق) بعد أن ذكرا استحسان الشيخ لمعنى البيتين .

وهنا نتساءل : ماذا عاب الجاحظ من لفظ البيتين ؟

يبدو أنه لم يعجبه نسجهما (ولكن ذا أشنع من ذا) ، كما لم تعجبه بعض العبارات التى تشبه أن تكون سوقية (على كل حال) . وقد قدمنا أنه ينصح بأن يتجنب الأديب الألفاظ السوقية .

\* \* \*

#### ● مراده باللفظ :

أما مراده باللفظ فيتضح - أيضاً - من مراجعة كلمات فى كتبه ، فهو تارة يريد الألفاظ المفردة ، وتارة يريد الأسلوب كما فى عبارته المشهورة : وإنما الشعر صناعة ، وضرب من النسج ، وجنس من التصوير .

\* \* \*

والجاحظ لا يغفل فى كل ما يكتب عن غرض أصيل عنده ، ذلك أنه رجل عاش فى بيئة المتكلمين ، وكان البحث فى إعجاز القرآن من أكبر المسائل التى

(١) الحيوان : ج ٣ ص ٣١١ .

يجرى الكلام حولها في هذه البيعة، ولذلك نجد - مثلاً - حين يتعرض لبيان كثير من مجازات القرآن، يكشف عن قصد نبيل. فهو يرى أن للعرب أمثالا، واشتقاقات، وأبنية، وموضع كلام يدل عندهم على معانيهم وإرادتهم، ولتلك الألفاظ مواضع أخرى، ولها حينئذ دلالات أخرى، فمن لم يعرفها جهل الكتاب والسنة، والشاهد والمثل، فإذا نظر في الكلام، وفي ضروب من العلم، وليس هو من أهل هذا الشأن هلك وأهلك (١).

وقد قدمنا أن الجاحظ يرى أن القرآن معجز بنظمه، ولكن كيف يتفق هذا الرأي مع قوله بالصرفة، وهذا المذهب يقتضى فيما هو الشائع المعروف أن العرب كانوا قادرين على معارضة القرآن، لولا أن الله صرفهم، فنظمه ليس خارقاً للعادة، وليس فوق قدر البشر، وقد كان مقتضى ذلك أن يجعل الجاحظ الإعجاز في معاني القرآن، حتى يعجز العرب عنه، أو في إخباره عن الغيوب - كما قال أستاذه النظام - أما أن يقول إن النظم معجز، ثم يقول إن العرب كانوا قادرين عليه، فهو تناقض، يبعد أن يقع من الجاحظ.

لقد عرض المرحوم مصطفى صادق الرافعي في كتابه (إعجاز القرآن) لهذه المشكلة، وعلل صنيع الجاحظ بكثرة الاضطراب، قال: (أما الجاحظ فإن رأيه في الإعجاز كراى أهل العربية، وهو أن القرآن في الدرجة العليا من البلاغة التي لم يعهد مثلها، وله في ذلك أقوال نشير إلى بعضها في موضعه).

غير أن الرجل كثير الاضطراب؛ فإن هؤلاء المتكلمين كأنما كانوا من عصرهم في منخل... ولذلك لم يسلم هو - أيضاً - من القول بالصرفة، وإن كان قد أخفاها، وأوما إليها عن عرض. فقد سرد في موضع من كتاب (الحيوان) طائفة من أنواع العجز، وردّها في العلة إلى أن الله صرف أوهام الناس عنها، ورفع ذلك القصد من صدورهم، ثم عد منها: ما رفع من أوهام العرب، وصرف نفوسهم عن المعارضة لقرآنه، بعد أن تحداهم الرسول بنظمه، وقد يكون استرسل بهذه العبارة لما في نفسه من أثر أستاذه، وهو شيء ينزل على حكم الملايسة، ويعتري أكثر الناس إلا من تنبه له، أو نبه عليه، أو هو يكون ناقلاً، ولا ندرى (٢).

(٢) إعجاز القرآن: ص ١٩٠. ط. ثالثة.

(١) الحيوان: ج ١ ص ١٥٣.



والنفس لا تستريح لهذا التعليل الذى ارتآه الرافعى؛ فإن الجاحظ لم يكن من الغفلة بحيث يطيل فى الدفاع عن مذهب، وينسبه لنفسه، وهو يدعو لمذهب آخر يناقضه .

وهذه العبارات جاءت فى كتاب الحيوان، وهو كتاب ألفه الجاحظ فى أخريات حياته (١) .

لذلك يبعد أن يكون الجاحظ (استرسل بهذه العبارة لما فى نفسه من أثر أستاذه، أو يكون ناقلاً) وبخاصة أنه كرر الكلام فى هذا المذهب .

ثم أنه ألف كتاب (الحيوان) بعد تأليف كتاب (نظم القرآن) بدليل ما جاء فى مقدمة كتاب الحيوان يخاطب من عاب كتبه: (وعبت كتابى فى خلق القرآن ... كما عبت كتابى فى الاحتجاج لنظم القرآن، وغريب تأليفه، وبديع تركيبه ..... كما عبت كتاب الحجة فى تثبيت النبوة (٢) .

وكتاب حجج النبوة الذى تفيد هذه العبارة أنه سبق كتاب الحيوان يذهب فيه الجاحظ إلى أن القرآن معجز بنظمه، كمذهبه فى كل كتبه .

فمذهب الرجل فى الإعجاز كان معروفاً عنه عندما ألف كتاب (الحيوان)، فقد رده كثيراً فى الكتب والرسائل التى سبقت كتاب الحيوان، والتى أشار إلى بعضها فى مقدمته، فكيف نعقل أن القول بالصرقة جرى على قلمه دون أن يلقي إليه بالآ، أو نقله عن أستاذه، ولم ينوه بالنقل مع أننا عرفنا أنه فى كتاب حجج النبوة رد كل شبه النظام، وأصحاب النظام - كما يقول - .

من الحتم - إذن - أن نفهم عباراته فى الصرقة على وجه آخر، يتفق مع رأيه الأصيل فى إعجاز القرآن، وبذلك نفسر الصرقة تفسيراً جديداً، ربما كان فيه بعض الحق .

قال الجاحظ بعد أن بسط القول، وضرب الأمثلة لصراف أوهم الناس عما يعرفونه، ومن ذلك صرفهم عن معارضة القرآن، بعد أن تحداهم الرسول بنظمه: (ولذلك لم نجد أحداً طمع فيه، ولو طمع فيه لتكلفه، ولو تكلف بعضهم ذلك فجاء بأمر فيه أدنى شبهة، لعظمت القصة على الأعراب وأشباه الأعراب، والنساء وأشباه النساء، ولألقي ذلك للمسلمين عملاً، ولطلبوا المحاكمة والتراضى ببعض

(١) انظر مقدمة طابع الكتاب : ص ٢٤ وما بعدها . ط . المعارف ،

(٢) (الحيوان : ج ١ ص ٩ .

الأعراب، ولكثر القليل والقال . . . . . فكان لله ذلك التدبير الذي لا يغلبه العباد، ولو اجتمعوا له (١) .

ويقول - مرة ثانية - : (وذكرنا صرف أوهام العرب عن محاولة معارضة القرآن، ولم يأتوا به مضطربا ولا ملفقا ولا مستكرها؛ إذ كان في ذلك لأهل الشغب متعلق) (٢) .

وقبل أن نثبت هنا تفسيرنا للصرفة عند الجاحظ نؤكد أنه يقول بالإعجاز البياني للقرآن، فقد أكثر من ترديد هذا الرأي ، وأكثر من القول بأن الله تعالى تحدى العرب بنظم القرآن ، وقد نقل عنه العلماء هذا الرأي ، ومن ذلك ما قاله السيد الشريف الجرجاني في باب النبوات من كتابه المواقف : (وقيل - أى فى إعجاز القرآن - كونه فى الدرجة العليا من البلاغة ، التى لم يعهد مثلها ، وعليه الجاحظ ) .

ومما قاله الجاحظ - أيضاً - وقد عرض لعجز العرب عن المعارضة : ( فلم يرم ذلك - يريد المعارضة - خطيب ، ولا طمع فيه شاعر ، ولو طمع فيه لتكلفه ، ولو تكلفه لظهر ذلك ، ولو ظهر لوجد من يستجيده ويحامى عليه ، ويكابى فيه ، ويزعم أنه قد عارض ، وقابل وناقض .

حتى لو أراد المعارضة ما استطاع : ( ولو أراد أنطق الناس أن يؤلف من هذا الضرب سورة واحدة ، طويلة أو قصيرة على نظم القرآن ، وطبعه وتأليفه ومخرجه لما قدر عليه ، ولو استعان بجميع قحطان وعدنان ) (٣) .

وأمر أخير على جانب من الخطر فى هذا الموضوع ، ذلك أن الجاحظ فى نفس الموضوع الذى ذكر فيه الصرفة وصف القرآن بأنه بديع النظم ، لا يقدر على مثله العباد ، وهذا يدلنا على صدقه (٤) .

كل هذا يؤكد لنا أن الجاحظ لم يرد من الصرفة المعنى الشائع ، وهو أن العرب كانوا قادرين على الإتيان بمثل القرآن بلاغة وفصاحة لولا أن الله صرفهم ،

(١) الحيوان : ج ٤ ص ٨٩ . وما بعدها . (٢) الحيوان : ج ٦ ص ٢٦٩ .

(٣) رسالة حجج النبوة ( هامش الكامل ) : ج ١ ص ٢٩١ .

(٤) الحيوان : ج ٤ ص ٩٠ .

وإنما يقصد أن الله تعالى صرف العرب - مع عدم قدرتهم - عن أن يأتوا بأية معارضة للقرآن ، لئلا يشتبه الأمر على الأعراب وأشباه الأعراب ، ويوجد من يزعم أن هذا كالقرآن في علو الطبقة ، ثم يطلبون المحاكمة ، ويثور الجدل حول كتاب الله تعالى .

فالسرف بعد العجز، وهو صرف عن المحاولة الجدية التي تكون نتيجتها أن يجيء المعارض بشيء قريب من القرآن يمكن أن يحامى عنه، ويجادل فيه .  
والسرفة بهذا المعنى ليست غريبة على علمائنا السابقين ، فإن منهم من جعلها وجها من وجوه الإعجاز ، مع وجوه أخرى للإعجاز ، منها البلاغة التي لا يقدر على مثلها العباد (١) .

وبذلك خلص أن الجاحظ يجعل فصاحة الألفاظ، وبلاغتها هي السر في جودة الكلام العربي الجيد، وهي السر في إعجاز القرآن .

\* \* \*

وخلاصة ما أدى إليه نظري في كتب الجاحظ، وما دونته في هذا الفصل أن الجاحظ يرى أن الشأن كل الشأن للصياغة، وللألفاظ التي ينبغي أن تختار بعناية لمواقعها اللائقة بها، وألا تكون وحشية ولا عامية، وأن توافق المعاني في الشرف والضعفة، فإذا ركبت وجب أن تلائم كل لفظة جارتها، وألا يكون الشعر متفرقا، لا نسب بين أبياته، كما يجب ألا تتنافر الكلمات فتثقل على اللسان .

والجاحظ يبني كل ما يعالج من شؤون البيان على رأيه هذا، وقد وجدت مظاهر كثيرة في كتبه تؤيده في إثبات اللفظ على المعنى .

فهو يرى أن إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه ، وأن العرب عجزوا عن معارضة القرآن بسبب عجزهم عن الإتيان بمثل هذا التأليف .

وهو يجعل غاية البيان (الفهم والإفهام) ، ولذلك يستحسن كل تعريف للبلاغة يتضمن تحقيق هذه الغاية، ويحتم أن تكون الكتب في غاية الوضوح .

ولذلك أيضاً يشترط في اللفظ الذي يستعمله الكاتب أو الشاعر

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ص ١٠١ .

أو الخطيب صفات خاصة ، فينبغي - عنده - أن يكون اللفظ خفيفاً على اللسان - عذباً في الأسماع ، ويتحقق هذا بأن يتركب من حروف خفيفة ، وأن يكون بريئاً من التعقيد ، موافقاً للحال ، مشاكلاً للمعنى ، مقبولاً عند المخاطبين به ، قريب الدلالة على معناه ، وألا يهذب كل التهذيب .

والجاحظ يكره الغريب من الألفاظ ، كما يكره التكلف في العبارة ، والتنافر بين الجمل ، ويعجب بتلائمها الذي سماه (القران) .

ومن وضوح الدلالة عنده أن يكون الكلام موجزاً ، لكن مع الوفاء بالمعنى ، وقد أورد كثيراً من الشواهد للإيجاز الرائع .

ومما يدل على مذهبه في اللفظ موقفه من القديم والجديد ، فهو معجب بالقديم لحسن ديباجته ، وهذا هو ما يعجبه في الجديد ، أما غموض المعاني ، وجدتها عند المحدثين فلم تكن موضع إعجاب به هذا الجديد .

ثم يمضى إلى (البديع) وهو مظهر من مظاهر رأى الجاحظ في اللفظ ، فيرى أنه مقصور على العرب ، وأن لغتهم إنما فاقت غيرها به ، ويترجح عنده أنه يريد بالبديع المجاز والتشبيه .

وقد أكثر الجاحظ من إيراد الشواهد لهذين الفنين من فنون البيان ، كما عرض لفنون أخرى أخذها المتأخرون عنه .

والجاحظ لم يكن يهدر قيمة المعنى ، بل كان يعجب به إذا جاء مخترعاً رائعاً ، ولكنه لا يجعله كل شيء في الكلام ، فالبلاغة الحقيقية في حسن الصياغة ، وجمال التصوير ، ولو كان المعنى وسطاً .

وهو يريد بالمعاني التي قال إنها مطروحة في الطريق (المعاني الخاصة) ، ويريد باللفظ المفرد تارة ، والمؤلف تارة أخرى .

ويجعل من أغراض تعرضه للصور البيانية وتحليلها أن يجعل ذلك وسيلة لتأويل القرآن والسنة ، ولفهم كلام العرب ، فإن من تعاطى التأويل وليس من أهل هذا الشأن هلك وأهلك .

وقد فسرت (الصرفة) التي نسب إلى الجاحظ القول بها ، بما يتفق ومذهبه الماثور عنه في إعجاز القرآن .

وفي أثناء أحاديث الجاحظ المتفرقة عن البيان الذي يؤثره ، عرض لفنون من علوم البلاغة . عرض للإيجاز والإطناب ، والاستعارة والتشبيه ، والمجاز المرسل ، والكناية ، والسجع والازدواج ، والتنافر والاحتراس الذي سماه : (إصابة المقدار) . وقد وصف اللفظ بأوصاف كثيرة ، منها : البلاغة ، وصحة الطبع ، والبعد عن الاستكراء ، والتنزه عن الاختلال ، والصون عن التكلف ، والشرف والجزالة ، والفخامة ، واعتدال الوزن ، واستواء النظم ، وحسن الموقع ، وجمال المذهب ، والقصد ، وسهولة المخرج ، والمهابة ، والحلاوة ، وكرم الديباجة ، والرونق والسبك والنحت ، وتلاحم الأجزاء ، وكثرة الماء .

وفي ضد ذلك وصفه بالعامية والسوقية ، والوحشية والغرابة ، والسخف والاستكراء ، والتنافر ، وبأنه يكد اللسان ، ويشق على النطق .  
أما المعانى فمن أوصافها - عنده - الشرف ، والكرم ، والفصاحة ، والحلاوة ، واللفظ ، والإحكام ، والغرابة ، والاختراع .

\* \* \*

## الفصل الثاني

### أصالة البلاغة العربية

أشرت فيما سبق إلى أن النقد الأدبي الذي كان يعتمد اعتماداً كلياً على صفات في اللفظ ، وعلى صفات في المعنى ، قديم ، قدم الفن الأدبي نفسه .

وقد وضح من الفصول التي قدمناها أن قضية اللفظ والمعنى لاحت - أولاً - في ثنايا الأحكام الأدبية ، ثم تميزت بعض الشيء في عبارات صدرت عن البلغاء ، وإن لم يفصحوا عنها إفصاحاً كاملاً - وأخيراً وفي بيان الجاحظ بالذات - جاء أول حكم فيها .

وفي كل هذه الأطوار كانت تصحبها لمحات بلاغية كانت أصولاً لعلوم البلاغة ، حين بدئ في تدوينها ، وصوغها في قواعد وقوانين .

ولم يكن ما وصلنا عن العرب - بطبيعة الحال - هو أول حديث في هذه القضية ، فالمعارف الإنسانية قديمة ، وقد حفظ لنا التاريخ بعض ما قيل .

نقل الدارسون أن ( لأرسطو ) الفيلسوف اليوناني ، قولاً في اللفظ والمعنى ، واختلف الناقلون عنه ، فبعضهم نقل ما يفيد أنه يرى جمال الكلام في لفظه ، وذلك حيث يقول : ( إذا أخطأ الشاعر في قوة التعبير فخطؤه فني ، أما إذا أخطأ جهله بمسألة طبيعية أو فنية فلا لوم عليه ؛ لأن المطلوب منه هو التعبير الفني ، لا التدقيق العلمي <sup>(١)</sup> ) ، وبعضهم ينقل أنه كان يرى أن ميزة الأدب في معناه : ( ولو برع المرء في تأليف أقوال تكشف عن الأخلاق ، وتمتاز بفخامة العبارة ، وجلال الفكرة ، لما بلغ المراد من : المساسة ، إنما يبلغه حقاً بمساسة أضعف عبارة

(١) روز غريب : ( النقد الجمالي ) ص ١٨ .

وفكرة ، لكنها ذات خرافة ، وتركيب أفعال . أضف إلى ذلك أن مصدر اللذة الحقيقي لنفس المشاهد للمأساة إنما هو في أجزاء الخرافة ، أعني التحولات والتصرفات<sup>(١)</sup> .

ونقل ثالث عن (أرسطو) أنه يجعل الميزة في اللفظ أو في المعنى : (جمال الكلمة وقبحها يأتي إما من ناحية الجرس ، أو من ناحية المعنى)<sup>(٢)</sup> .

ولما كان لأرسطو كتابان في (البلاغة) هما : (الخطابة) و (الشعر) ، وقد ترجما إلى العربية ، خيل لبعض الباحثين أن البلاغة العربية مدينة لبلاغة أرسطو في أكثر قضاياها ، ولا سيما قضيتنا .

وربما كان هذا أمراً طبيعياً من المستشرقين الذين تضيق صدور أكثرهم بكل فضل للعرب ، فتحملهم العصبية المقيتة ، والبغض الدفين في نفوسهم للعرب ، والعربية ، على أن يردوا كل عمل عقلي جليل إلى غير العرب ، ولكن ذلك ليس طبيعياً من قوم ، مجد العرب مجدهم .

وربما تذرعوا بأن الحق وحده ، كان رائدهم ، وهذا شيء جميل - ولا شك - ، ولكن الباحث عن الحق أيضاً لا يعتسف الدليل اعتسافاً ، ولا يعمم في الحكم حين لا يمكن التعميم بحال .

ويبدو أن أول من نادى بهذا الرأي هو الدكتور طه حسين في بحث كتبه باللغة الفرنسية ، ثم نقل إلى العربية وجعل تمهيداً لكتاب (نقد النثر) . ثم تبعه كثير من الباحثين .

يرى الدكتور طه أن (أرسطو ليس المعلم الأول للمسلمين في الفلسفة فحسب ولكنه إلى جانب ذلك معلمهم الأول في علم البيان)<sup>(٣)</sup> .

ويرى أن متكلمي المعتزلة الذين كانوا جهابذة الفصاحة العربية ، وكانوا بتضلعهم من الفلسفة اليونانية ، مؤسسي البيان العربي حقاً تأثروا بالهيلينية ، نعم هو لا يستطيع أن يقطع (بأنهم كانوا مطلعين على البيان اليوناني لعهدهم ، ولكن لا شك أن تفكيرهم الفلسفي أعدهم لأن يتصوروا صناعة الكلام كما كان يتصورها اليونان من بعض الوجوه)<sup>(٤)</sup> .

(١) دكتور عبد الرحمن بدوي (فن الشعر) : ص ٢١ . (٢) بلاغة أرسطو : ص ٢٦٥ .

(٣) البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر (مقدمة نقد النثر) : ص ٣١ .

(٤) المصدر السابق : ص ٨ .

وأنه - أي الدكتور طه - لم يطلع على كتاب (البديع) لابن المعتز، ولكن الذي نقل عنه، إذا قورن بما جاء في كتاب (قدامة بن جعفر)، أمكن أن يلحظ فيه - لا محالة - أثراً بيناً للفصل الثالث من كتاب (الخطابة)، وبعبارة أدق للقسم الأول من الفصل الثالث، وهو الذي يبحث في العبارة (١).

وأن المؤلفين من العرب (تحاشوا أن ينقلوا عن المعلم الأول جميع الأمثلة التي كان يمثل بها، لا لشيء أكثر من أنهم لم يفهموا هذه الأمثلة) لكن مثالا واحدا فهموه فأخذوه من المعلم الأول.

يقول: (كر هذا أسداً) فيضعون هذا المثال في كل كتاب من كتب البيان العربي، ولا فرق إلا أنهم وضعوا (زيدا) مكان (أخيل) الذي كان يتحدث عنه (هومبروس): قال الدكتور طه: (وإذا فقد فهم العرب هذا المثال) (٢).

ولكن الواقع - كما يقول - (إن علماء البيان من العرب برغم سخطهم على (كتاب الخطابة) لم يكفوا عن أن يعنوا به، ويحرصوا عليه أشد الحرص).

أما عبد القاهر الجرجاني الذي وضع كتاب (أسرار البلاغة) المعتبر غرة كتب البيان العربي، فلم يكن إلا (فيلسوفاً يجيد شرح أرسطو، والتعليق عليه) (٣).

فالعرب فهموا حق الفهم القسم الخاص بالعبارة من كتاب الخطابة، أما كتاب (الشعر) فلم يفهمه أحد على الإطلاق، لا أدباء العرب، ولا فلاسفتهم.

ومع ذلك فإن فصولاً في نقد النثر تخلو من الابتكار وليست في الواقع إلا (مجرد احتذاء) لبعض فصول كتاب الشعر، الذي لم يفهمه أحد!

بل إن كتاب نقد النثر كله يستمد غذاءه من خطابة أرسطو وشعره، بجانب استمداده من الأدب العربي.

ثم يعود الدكتور إلى عبد القاهر فيقرر أنه تعمق في دراسة المجاز والتشبيه تعمقاً لم يسبق إليه: (ولكن من غير أن يخرج بحال من الحدود التي رسمها أرسطو) (٤).

(٢) المصدر السابق: ص ١٣.

(٤) ص ٢٩.

(١) المصدر السابق: ص ١٢.

(٣) ص ١٤.



وأنه - يعنى عبد القادر- أنفق جهداً صادقاً خصباً ( فى التأليف بين قواعد النحو العربى، وآراء أرسطو العامة فى الجملة والأسلوب والفصول ) (١) .

لقد حرصت على أن ألخص آراء الدكتور طه بكل دقة حتى يستطيع كل من يطالعها، ويكون على صلة وثيقة بالبيان العربى أن يتبين فيها مدى الجور على علماء البيان من العرب .

ومع ذلك سنسير مع صاحب هذه الآراء لنبين أن المنطق القويم يشهد بأصالة البلاغة العربية، سواء فى طور نشوئها، أم فى طور اكتمالها .

يؤكد الدكتور فى أول بحثه الذى أشرنا إليه أن الجاحظ لم يعرف شيئاً عن كتاب الخطابة لأرسطو (٢) ، قال : ومع ذلك فالعرب لم يخطئوا حين عدوا الجاحظ مؤسس البيان العربى .

وقد أوضحنا فى الفصول السابقة الأصول الأولى للبلاغة العربية ، وشرحنا بخاصة - ما وصلت إليه جهود الجاحظ فيها، ونحن نضيف إلى ذلك ما اهتمدنا إليه من جهود بلاغية سبقت الجاحظ حتى يتبين لنا أن البيان العربى إلى منتصف القرن الثالث الهجرى - وهو الوقت الذى يعترف الدكتور بأن البلاغة اليونانية لم تترجم إلا بعده - قد خطا خطوات ليست بالقصيرة ، وأن الأنواع البيانية التى ظهرت إلى هذا العهد كانت مدداً غزيراً أخذ منه كل من ألفوا فى البيان بعد الجاحظ .

ولا ننسى أننا نعنى هنا - بصفة خاصة - بقضية اللفظ والمعنى ، ولكن كما قلت إن الذين جعلوا أرسطو سلفاً للعرب فى علم البيان كان أكثر إحالتهم على باب ( العبارة ) فى كتاب الخطابة، وعلى الصلة بين اللفظ والمعنى بصفة أخص .

لقد رأينا نقد أدبيا فى العصر الجاهلى يتصل باللفظ والمعنى، وقد كان بعض هذا النقد موضع استغراب من بعض الباحثين ، ولكننا مع ذلك رأينا كلمات تتضمن مصطلحات بلاغية ، وإن لم تكن محددة التحديد الدقيق الذى وضعه المتأخرون .

(٢) المصدر السابق : ص ٣ .

(١) ص ٣٠ .

يذكر أبو هلال العسكري أن أكرم بن صيفي كان إذا كاتب ملوك الجاهلية يقول لكتابه : (افصلوا بين كل معنى منقوض، وصلوا إذا كان الكلام معجوناً بعضه ببعض) (١).

وأن الحارث بن أبي شمر الغساني كان يقول لكتابه المرقش : (إذا نزع بك الكلام إلى الابتداء بغير ما أنت فيه فافصل بينه وبين تبعته من الألفاظ، فإنك إن مذقت الألفاظ بغير ما يحسن أن تمدق به نفرت القلوب عن وعيها، وملتها الأسماع، واستثقلت الرواة) (٢).

وقد روى أن عبد الله السفاح الخليفة العباسي قال يوماً لكتابه : قف عند مقاطع الكلام وحدوده، وإياك أن تخلط المرعى بالهمل .

ومن القول بغير برهان أن ننكر مثل هذه المرويات ، فإنه لا حجر على العقول ، وليس ببعيد على العربي الذي ينطق بالكلمة الحكيمة فتكون موضع تقدير من كل من وقف عليها ، ليس ببعيد عليه إذا باشر الكتابة ، وأطال التأمل فيها ، أن يهتدى إلى موضع الفصل ، وموضع الوصل بين عباراته .

فإذا خطونا إلى أوائل زمن التدوين وجدنا مصطلحات بلاغية في كتب ذلك العهد . علق سيبويه على قول الخنساء في وصف ناقة حزينة على ولدها :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

قال : فجعلها الإقبال والإدبار مجازاً، على سعة الكلام، كقولك : نهارك صائم، وليلك قائم (٣).

وهذه هي الأمثلة التي ظلت تتداولها كتب البلاغة العربية حتى وصلت إلى عبد القاهر فاتخذها أصلاً للمجاز الحكمي، أو المجاز العقلي، ذلك المجاز الذي يرى الدكتور طه حسين أنه من ابتكارات عبد القاهر (٤).

وقد ذكر سيبويه خروج الاستغاث والاستفهام إلى الوعيد والتهديد، وتحدث عن التقديم والتأخير، وعن مراعاة حال المخاطب في بعض العبارات (٥).

(١) كتاب الصناعتين : ص ٤٤٠ . (٢) كتاب الصناعتين : ص ٤٤٠ .

(٣) الكتاب : ج ١ ص ١٦٩ . والرواية فيه (ترعى إذا نسيت حتى) .

(٤) مقدمة نقد النثر : ص ٢٩ . (٥) الكتاب : ج ١ ص ١٤ ، ٢٦ ، ٣١٨ .

وكذلك ذكر الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ بعض الأنواع البيانية، ومنها خروج الاستفهام إلى التوبيخ، والالتفات، والتقديم والتأخير، وأهم ما عنى به ونبه إليه فواصل الآى، مما سنتعرض له فى موضعه من هذه الرسالة، وكذلك أشار إلى القلب، وإلى استعمال المفرد موضع المثنى، والمثنى موضع المفرد، والمفرد موضع الجمع (١) ... وهكذا .

وأبو عبيدة معمر بن المثنى صاحب مجاز القرآن المتوفى سنة (٢١١ هـ) نبه إلى مسائل بلاغية، وإن يكن جل كتابه فى التفسير، ويكفى أنه بكتابه (المجاز) أشاع هذا الاصطلاح فى بيعة الدراسات الأدبية، والقرآنية، وهو - وإن لم يعن به المجاز الذى اصطلىح عليه علماء البيان - مال فى بعض التأويلات إلى هذا المعنى الاصطلاحى، وإن لم يقصده .

كل ذلك قبل أن يترجم شىء من بلاغة اليونان إلى العربية ، أفلا يكفى ذلك فى أن نعتبر البيان العربى نشأ خالصاً من اللوثة الهيلينية ؟ .

وابن المعتز ، صاحب كتاب البديع الذى يجعله الدكتور طه متأثراً ببحث العبارة من كتاب الخطابة يكفيننا فى الدفاع عنه تلميذ من تلامذة الدكتور طه، وهو باحث بذل جهداً كبيراً فى التوفيق بين بلاغة أرسطو والبيان العربى، ذلك هو الدكتور المرحوم إبراهيم سلامة، صاحب كتاب: (بلاغة أرسطو بين العرب واليونان) ، وإنما نكتفى بردود هذا الباحث لأنه من أشد الناس إيماناً بما كتبه الدكتور طه حسين، فقد قال بعد أن لخص البحث الذى أشرنا إليه: (ونحن نسلم بكل ما جاء فى هذا المقال من عرض واستنتاج وتقرير وتعليق) (٢) ، وإذا عقب عليه فلن يعقب بأكثر من الزيادة فيه، هكذا يقول عند تلخيصه لبحث الدكتور طه، ولكنه حين يجىء لمقابلة الأنواع البديعية التى أوردها ابن المعتز ببلاغة أرسطو لا يسعه إلا أن يقول عن ابن المعتز: أنه (دون البلاغة كما يفهمها العرب، وكما يعرضها الذوق العربى، وكما يتخيلها شعراء العرب) ، ويقول بعد أن عرض لطباق أرسطو وطباق ابن المعتز: (وإذن يكون الطباق بمعناه الشعرى

(١) أبو زكريا الفراء . مذهبه فى النحو واللغة : ص ٤٨٢ وما بعدها .

(٢) بلاغة أرسطو : ص ٦٨ .

اللغوى من استعمال العرب، وما يعرفونه من قبل أرسطو؛ لأنه متساير للذوق العربي)، ولأن نظرة أرسطو إليه نظرة تقريرية منطقية، ونظرة ابن المعتز نظرة أدبية. ويعرض للجناس عند الرجلين ثم يقول: (لا نرى اتصالاً تفكيرياً أو تقريرياً يسمح لنا بالقول بأن ابن المعتز عرف الجناس اليونانى على النحو الذى قرره أرسطو) ... وهكذا يأخذ فى العرض والتحليل والحكم، فإذا وصل إلى نهاية الفضل أعلن أن (مما لا شك فيه أن ابن المعتز أصل فى البلاغة العربية، وهذه البلاغة التى قدمها تتصف بالأصالة، والقسم الثانى الذى جمع فيه (محاسن الشعر أو الكلام) من خاصة تفكيره، وما أدى إليه استقراء شاعر يعرف الشعر، ويقدر القيم الجمالية فيه) (١)، وهو لم يرد على كتاب ابن المعتز (أية مسحة من الترجمة أو أية لوثة من العقل الهيلينى) (٢).

وإذا كان كتاب البديع - كما سنقول - أول كتاب دون فى علوم البلاغة، وأنه شمل أنواعاً من علم البيان، والوئان من علم البديع أصيلاً، فمن الإنصاف أن نعترف بأصالة البلاغة العربية فى طور من أطوارها، هو طور الشباب، بعد ما اعترفنا بأنها أصيلة فى نشأتها وطفولتها.

أما كتاب (نقد النثر) الذى أوامنا إليه، والذى اعتبره الدكتور طه من أكبر الشواهد على تأثر البلاغة العربية بالبلاغة اليونانية، فإننا - بشأنه - نعجب كيف كان هذا الكتاب احتذاء لكتاب الشعر، والدكتور طه يقول: إن أحداً من العرب لم يفهم هذا الكتاب؟.

ومن الطريف أيضاً أن صاحب كتاب (بلاغة أرسطو) يميل إلى أن أكثر ما جاء به مؤلف نقد النثر مما اتفق فيه مع أرسطو من قبيل تلاقى الأفكار بين المفكرين فى الأمم الحية، ويرجع كثيراً من آرائه إلى الجاحظ (٣).

والحق أن صاحب نقد النثر اعتمد على مفكرى العرب فى بحوثه، وهو يعترف بذلك، فيقول فى مقدمة كتابه: (وقد ذكرت فى كتابى هذا جملاً من أقسام البيان، وقررات من آداب حكماء أهل هذا اللسان، لم أسبق

(١) المصدر السابق: ص ٩١ - ١٤٥ . (٢) المصدر السابق: ص ١٤٧

(٣) بلاغة أرسطو: ص ١٨٢ .

المتقدمين إليها ، ولكنني شرحت في بعض قولي ما أجملوه ، واختصرت في بعض ذلك ما أظالوه ، وأوضحت في كثير منه ما أوعروه ، وجمعت في مواضع منه ما فرقوه ، ليخف بالاختصار حفظه، ويقرب بالجمع والإيضاح فهمه، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب ) .

وهذه عبارات حاسمة تبين لنا مصادر هذا المؤلف، ومنابع معارفه، ولا داعي لأن ندعى ( التمويه والكذب ) على الرجل، فلو أنه كان أخذ حقا عن فلاسفة اليونان) لنوه بهم في هذه العبارات، وبخاصة أن السجعة بعد الفقرة الثانية كانت مطلوبة ومناسبة .

وقد قرأنا في مقدمة ( أدب الكاتب ) لابن قتيبة أن الناس كانوا يفخرون بنظرهم في الفلسفة ، وإن كلمة ( دقيق النظر ) كانت تغرى بعضهم فنظن أنها تخرجه عن جملة الناس، وتبلغ به علم ما جهلوه .

فلو أن مؤلفاً من هؤلاء الذين يدعى عليهم بأنهم أخذوا البلاغة عن أرسطو كان كما قالوا لما أحجم عن التبجح بذلك في كتابه ، وعن التعالي به .

وليس شيئاً ذا بال أن صاحب نقد النثر ذكر عن علماء اليونان وأدبائه آراء وأمثلة ، فذلك لا يدل على أكثر من أنه عرف هذه ( البسائط ) من مطالعته، أو من سماعه ، أما أنه نظر في كتاب الشعر فلم يفهمه ، ثم احتذاه ، فذلك ما نقف عنده متعجبين .

والمرحوم الدكتور إبراهيم سلامة - مع اعتداله فيما نقلنا له في هذا الفصل - يتطرف أحياناً ، ويجمع به قلمه ، فيجىء بما لا يصح في البحث العلمي .

قلنا إن الدكتور طه أكد أن الجاحظ لم يعرف شيئاً عن كتاب الخطابة، ولكن الدكتور سلامة يرجع - مع اعترافه بضعف الرواية - أن كتاب الخطابة ترجم على عهد الجاحظ، وترجمه حنين بن إسحق ( الأب ) ، وبذلك يكون أرسطو معروفاً من غير شك عند الجاحظ عن طريق كتاب الخطابة ( ١ ) ، وآية ذلك أن كلام الجاحظ في السجع يتردد فيه صدى أرسطو .

( ١ ) بلاغة أرسطو : ص ٧٤ .

فإذا كان الراى الراجح أن كتاب الخطابية ترجم بعد الجاحظ، ترجمه إسحق ابن حنين (الابن) المتوفى سنة ٢٩٨ هـ ، إذا صح هذا فالمسألة غير معضلة عند الدكتور سلامة، فهو - أيضاً - يرجح اطلاع الجاحظ على الكتاب قبل ترجمته: (وقد رجحنا أنه - الجاحظ - إن لم يكن أدرك كتاب الخطابية لأرسطو مترجماً، فقد عرف ما فيه من أفواه النقلة الذين اعتزموا ترجمته ، والجاحظ يلقف الثقافة من الفم والعقل ، كما يلقفها من الكتب ومن أسواقها<sup>(١)</sup> ) .

(فهو فى الحاليتين ، إما أن يكون قد عرف الكتاب ، وأما أن يكون قد سمع به ، وإذن يكون قد نقل إليه شىء من اتجاهات هذا الكتاب الجديد ، الذى تتحفظ الجهود لترجمته ، إن لم يكن قد نقل عنه فعلا بعد ترجمته)<sup>(٢)</sup> .

لا أعرف فى مجال التحقيق العلمى كلاماً أشد غرابة من هذا الكلام، فإنه إذا كان هناك شىء فى الأحكام الادبية والعلم يحتاج إلى مزيد من التحفظ والحذر كان هو الحكم بأن فلانا أخذ من فلان، فإنه إذا لم يكن الدليل قاطعاً فى هذا الحكم كان ضرباً من الجور، بل كان من أشد ألوان الظلم .

هل يكبر على الجاحظ، أو يستغرب منه أن ينظر فى جودة الكلام، فيعرف الفضيلة ويردها إلى اللفظ ؟ .

هل معاصرة الجاحظ لإسحق بن حنين ، مترجم كتاب الخطابية تجعل من الحتم ، أو حتى من المرجح أن يعرف ما يتضمنه الكتاب ، وأن يذهب فيدونه فى كتابه .

وما الذى منع الجاحظ - حينئذ - أن يعزو القول إلى أرسطو ، وأن يؤيده، أو يناقشه على نحو ما وجدناه يفعل فى كتاب الحيوان ؟ .

هل كان الجاحظ من ضعف الثقة فى نفسه، وهو أحد أفضاذا الدنيا، وقد ألف كتابيه (البيان) و (الحيوان) فى أخريات حياته، أى بعد ما ذاع صيته، وأكبره الناس، خاصتهم وعامتهم، هل كان بحيث يتزيد على الناس فينسب لنفسه كلاماً أخذه من أفواه المترجمين منسوباً إلى أرسطو ؟ .

(٢) المصدر السابق : ص ٧٤ .

(١) المصدر السابق : ص ٣٩٦ .

وصنيع الدكتور سلامة مع أبي هلال العسكري لا يقل غرابة عن صنيعه مع الجاحظ : خالف أبو هلال أرسطو في بعض نواحي قضية اللفظ والمعنى، ووافقه في ناحية واحدة منها، فعلم يدل هذا عند الدكتور سلامة ؟

يدل على أن أبا هلال وافق فيما فهم من كلام أرسطو، وخالف فيما لم يفهمه . فبعد أن بسط الدكتور سلامة بعض الشيء القول في مذهب أرسطو في اللفظ والمعنى، وبعد أن تسأل : أكان العسكري عالماً بما كتبه أرسطو عن هذه المسألة في كتاب الخطابة ؟

بعد ذلك قال : ( وأبو هلال - بعد ذلك - إذا جعل للفظ قيمة يرجح أنه وقف على عبارة واحدة من عبارات أرسطو يقول فيها : إن الكلمات الجديدة بالاستعارة والمجاز هي الكلمات التي تحمل جمالها في جرسها، أو في قيمتها اللغوية، أو في معرضها، أو في أية ناحية من نواحي الحس اللغوي ) (١) .

ومع أن هذا الباحث أكد أن كتاب الخطابة كان معروفاً شائعاً في القرن الرابع الهجري الذي عاش فيه العسكري .

ولكن إذا كان أبو هلال أولى جانب اللفظ كل العناية ، وجعله يرجح جانب المعنى - وهذا ما لم يقل به أرسطو - فإن ذلك ( يجعلنا نشك في فهم أبي هلال ) (٢) .

ومعنى هذا أن أبا هلال اطلع قطعاً علي ما قاله أرسطو في اللفظ والمعنى، فما ارتآه فقد فهمه، وما تركه فإنه لم يفهمه، ولا بأس أن يقول - مع ذلك - كما قال الدكتور طه ، إن العرب فهموا ما يتعلق بباب العبارة من كتاب الخطابة فهما جيداً .

\* \* \*

وأما قدامة بن جعفر صاحب (نقد الشعر) فهو عند الدكتور طه، لم يفهم كتاب الشعر لأرسطو إن كان قد اطلع عليه ، وربما لم يكن رآه ، لأنه لا يلمح فيه أى أثر لنظرية المحاكاة المشهورة ، والتي هي جوهر (كتاب الشعر) لكنه إذا كان

(٢) المصدر السابق : ص ٢٦٥ .

(١) المصدر السابق : ص ٢٦٧ .

يجهل كتاب الشعر فقد كان على إحاطة تامة بكتاب الخطابة، وقد فهم منه كل ما يمكن أن ينتفع به، وطبق ما فهمه على الشعر العربي (١).

وقد نسي الدكتور طه أنه قال في أول بحثه إن العرب فلاسفتهم وأدباءهم لم يفهموا من كتاب الخطابة إلا الجزء المتعلق بالعبارة، وإلا أفكاراً عامة، قريبة من متناولهم، وأنهم لم يفهموا أكثر أمثلته، لكنه هنا يؤكد أن قدامة كان على إحاطة تامة بكتاب الخطابة، وأنه فهم منه كل ما يمكن أن ينتفع به.

هذا رأى الدكتور طه، أما رأى الدكتور سلامة فيقول عن قدامة: إنه (أدرك كتاب الشعر في أوائل ظهور ترجمته، فاستأثر به، وأخفاه في كفه، وأخذ يتطلع إليه من وقت لآخر، ليضع قواعد جديدة للشعر العربي) (٢).

فهذا الباحث - فوق مناقضته للدكتور طه - يتخيل أمراً عجيباً، كأن كتاب الشعر لم يترجم إلا لقدامة، وكان قدامة كان من ضعف الدين والخلق إلى هذا الحد من التمويه على الناس، وكأنه حين وضع قواعد الشعر العربي لم يستفد شيئاً ممن سبقوه من أدباء العرب وعلمائهم.

وسنزيد موقف قدامة توضيحاً عندما يفضى بنا الحديث إليه.

بقى الشيخ عبد القاهر الذي (حبسه) الدكتور طه في (سجن أرسطو)، وقد كنت على أن أؤخر الحديث عن صلته بأرسطو إلى موضعه اللائق به عند دراسة جهود عبد القاهر في اللفظ والمعنى ولكن رأيت التعجيل بهذا الحديث حتى تكتمل الصورة، وحتى نسير في بحثنا على ضوء هذا الرأى الذى آمننا به، ونحب أن يسير معنا غيرنا فى ضوء هذا الرأى، وهو أصالة البلاغة العربية، فى نشأتها وتطورها، واكتمالها، وأنها إذا كانت أخذت من بلاغة اليونان أو غيرهم فبالقدر الذى لا يمس الجوهر، وإنما يكون إشعاعاً من ثقافة المدارس على ما يكتب، وأن علماء البلاغة من العرب لم يضعوا - قط - أمامهم بلاغة أرسطو ليحتذوها، أو لينقلوها إلى العربية، وإنما كانوا ينظرون فيما بين أيديهم من تراث عربى، أدبى أو علمى، ويصدرون عنه، فإذا كان فى أذهانهم شىء من بلاغة أمم أخرى فهو شىء فى الطريق، وليس هو المصدر والمرجع بحال من الاحوال.

(٢) بلاغة أرسطو: ص ١٤٨.

(١) مقدمة نقد النشر: ص ١٧.



الدكتور طه حسين ، أرسلها كلمة حاسمة . عبد القاهر لم يخرج بحال من الحدود التي رسمها أرسطو ، والدكتور سلامة ينهيب هذا الحكم ، فعبد القاهر - عنده - يخالف أرسطو أحياناً ، وإذا اتفقا في شيء فعبد القاهر متأثر بأرسطو ، أو على الأقل هاضم لما قرأه من كلام أرسطو . ولكن يتدخل باحث ثالث في هذا الموضوع هو الدكتور محمد خلف الله ، يقول : ( وليس لدينا من دليل على أن عبد القاهر قرأ كتاب الشعر إلا ما رجحه طه حسين من أن عبد القاهر انتفع بتعريب ابن سينا لخطابة أرسطو وشعره ، ولن تعطينا النظرة السريعة التي نظرناها في كتاب الشعر لأرسطو أكثر من ترجيح أن عبد القاهر متأثر بأرسطو على العموم في منزعه النفساني في فهم ظواهر الأدب ) (١) .

وقد عقب الدكتور أحمد بدوى على هذا الرأي قائلاً : ( وإذا لم يكن هناك دليل فكيف يكون ثمت ترجيح ) (٢) .

وعند هذا الأخير أن عبد القاهر لم يتأثر أى تأثر بالثقافة الإغريقية ، بدليل أنه لم يشر إشارة واحدة إلى أنه نقل منها ، مع أنه يشير إلى مصادره العربية . ثم يرد على الأدلة التي أوردها الدكتور خلف الله .

لكن دليلاً واحداً لم يعرض له الدكتور بدوى ، وقد أحببت أن أقف معه لاهمية المسألة التي يشير إليها من جهة ، ولإبعاد كل حجة يتذرع بها من يرون أن عبد القاهر أخذ عن أرسطو من جهة أخرى .

ذكر الدكتور خلف الله رأيين أو على وجه الدقة فرضين في ترتيب التاريخ الزمني لكتابه عبد القاهر (دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة) ؛ ورجح الفرض القائل بأن الأسرار جاء متأخراً عن الدلائل ، قال : ( وقد يقال في تأييد هذا الفرض - أيضاً - أن تأثر عبد القاهر بالدراسات اليونانية أظهر في (الأسرار) منه في (الدلائل) . ومن الطبيعي والمعقول - إذن - أن تمثل الأسرار مرحلة في تفكير المؤلف متأخرة في الوجود الزمني عن مرحلة الدلائل ) (٣) .

(١) من الوجهة النفسية : ص ١١١ .

(٢) عبد القاهر الجرجاني (أعلام العرب) : ص ٣١٤ .

(٣) من الوجهة النفسية : ص ٧٤ .

والباحث الفاضل ينفي وجود نص يستطيع به أن يجزم أى الكتابين سبق أخاه في الوجود .

ولكنى اهتديت إلى نص يكاد يكون حاسماً فى أن أسرار البلاغة كان سابقاً .

روى عبد القاهر عن الأمدى أنه وازن بين بيتين أحدهما للبحترى، وهو :

فصاغ ما صاغ من تبر ومن ورق      وحاك ما حاك من شىء وديباج

والآخر لأبى تمام ، وهو :

إذا الغيث غادى نسجه خلت أنه      خلت حقب حرس له وهو حائك

وقوله فى بيت البحترى : ( صوغ الغيث ، وحوكه النبات ليس باستعارة ، بل حقيقة ) وقوله فى بيت أبى تمام ( إن لفظة حائك خاصة فى غاية الركافة ، إذا أخرج ما أخرجه عليه أبو تمام فى قوله : - وهذا قبيح جداً ، والذى قاله البحترى « وحاك ما حاك » حسن مستعمل ، فانظر ما بين الكلامين لتعلم ما بين الرجلين ) .

قال الشيخ عبد القاهر : ( قد كتبت هذا الفصل على وجهه ، والمقصود منه أن تطلق الاستعارة على الصوغ والحوك ، وقد جعلنا فعلاً للربيع ، واستدلناه على ذلك بامتناع أن يقال : وكأنه صائغ ، وكأنه حائك . اعلم أن هذا الاستدلال كاحسن ما يكون ، إلا أن الفائدة تتم بأن تبين جهته ، ومن أين كان كذلك ) (١) .

ثم يأخذ عبد القاهر فى بيان جهة استدلال الأمدى ، ومعنى ذلك أنه مؤمن بقوله ، بل هو معجب به غاية الإعجاب .

ثم نراه فى الدلائل يذكر نفس الفصل ، ولكنه يخطئ ( الأمدى ) بل يعجب من نفسه أنه ظل زمناً يعتقد صحة ما قاله هذا الناقد ، قال عبد القاهر : ( ومن ذلك أنك ترى من العلماء من تناول فى الشىء تأويلاً ، وقضى فيه بأمر ، فتمتعده اتباعاً له ، ولا ترتاب أنه على ما قضى وتناول ، وتبقى على ذلك الاعتقاد الزمان الطويل ، ثم يلوح لك ما تعلم به أن الأمر على خلاف ما قدر ) . ثم يذكر

(١) أسرار البلاغة : ص ٣١٠ .

البيتين ، ويقول الأمدى فيهما ، على نحو ما فى الأسرار ، ثم يذكر ما ذهب إليه الأمدى ، ويعقب بقوله : ( والسبب فى هذا الذى قاله أنه ذهب إلى أن غرض أبى تمام أن يقصد بخلت ) إلى الحوك ، وأنه أراد أن يقول : خلت الغيث حائكا . وذلك سهو منه ؛ لأنه لم يقصد بخلت إلى ذلك ، وإنما قصد أن يقول : إنه يظهر فى غداة يوم من حوك الغيث ونسجه بالذى ترى العيون من بدائع الأنوار ، وغرائب الأزهار ، ما يتوهم معه أن الغيث كان فى فعل ذلك ، وفى نسجه وحوكه حقبا من الدهر ، فالخيلولة واقعة على كون زمان الحوك حقبا ، لا على كون ما فعله الغيث حوكا . فاعرفه ) ( ١ ) .

فبعد القاهر كان يعتقد رأى الأمدى ، ولا يرتاب فى قضائه بالنسبة لبيت أبى تمام وقد مضى عليه فى ذلك الاعتقاد الزمان الطويل ، ثم تبين له أن الأمدى وقع فى سهو حين قضى بما قضى به .

ومعنى ذلك أن عبد القاهر ألف الأسرار أولا ، ثم مضى على ذلك زمن طويل انتهى فيه من تأليف الدلائل ، فمن العجيب أن القصة ذكرت فى آخر كل من الكتابين .

\* \* \*

يبدو لنا أن الحجج التى اعتمد عليها هؤلاء الذين يرجعون البلاغة العربية إلى الثقافة اليونانية هى السبق ، والتوافق ، والذهنية العربية التى لم تكن فى طبيعتها ذهنية علمية .

ولكن ليس معنى أن أحداً سبق برأى من الآراء أن من جاءوا بعده أخذوا منه ، ونقلوا عنه ، فإن فى ذلك حجرا على العقول ، واتهاما لذوى الالباب ، كما أن فيه تفسيراً للتاريخ من غير حجة ، والسبق ، وموافقة الخالف للسالف لا يكفیان فى الحكم بالأخذ ، بل لا بد أن تكون هناك دلائل قوية ، فإن الحافز كثيراً ما يقع على الحافز - كما كان يقول العرب - فى العلم وفى الادب ، وفى كل لون من ألوان المعارف والصناعات .

( ١ ) دلائل الإعجاز : ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

وقد تكون طبيعة الموضوع أدعى إلى إحسان الظن بالمتأخر ، فإن من مسائل البحث والاستنباط ما يقرب فيه أن تتفق الآراء ، على بعد المكان ، وعلى بعد الزمان .

وها نحن أولاء ؛ نرى العلماء فى دولتين مختلفتين يهتدون فى نوع من العلم إلى نتيجة واحدة ، مع أن كلا من الدولتين تجرى أبحاثها فى تكتم بالغ ، وتحرم بكل وسيلة أن يذيع أحد أسرار هذه الأبحاث .

وربما كانت قواعد اللغات أحق هذه الأبحاث بأن تتفق فيها النتائج ، دون أن يأخذ باحث عن باحث .

ذلك أن اللغة حاجة طبيعية للإنسان ، ومناهج اللغات فى الأداء ، وفنون القول التى تعبر عنها تكاد تكون متقاربة ، وكذلك أساليب التفكير لا تكاد تختلف فى النفس الإنسانية ، إلا بالقوة والضعف ، والعمق والسطحية .

فبدهى أن من يعنى التأمل فى أساليب لغته ، ويطيل التفكير فيما تعبر عنه - لا سيما إذا كان من أصحاب العقول الكبيرة - يمكنه أن يهتدى إلى بعض الطرائق العامة التى تشيع فيها ، بل ربما اهتدى فى نوع خاص من العلم إلى أكثر الطرائق ، كما كان من الخليل بن أحمد فى استنباط مسائل العروض من الشعر العربى .

وقد يهتدى الأول إلى الأصل ، أو إلى شىء من الفروع ، ثم يجىء من بعده فيبنون على ما أسس ، ويفرعون عليه ، أو يضيفون إلى الفرع فروعاً ثم يستخرجون القاعدة الكلية ، وبذلك ينمو العلم ، وتتسع المعارف ، وتوضع القواعد الكلية بعد استقرار المسائل الجزئية .

ونحن لا نستطيع أن نحكم بأن الثانى أخذ عن الأول إلا إذا وضع أمامنا الدليل ، فليس من يقينيات العقل أن يكون الثانى تابعاً للأول ، بل قد يهتدى الثانى فى نوع من المعرفة إلى جزئية من جزئيات العلم لم تخطر على بال السابقين له .

كل ذلك فيما اعتقد ليس موضع شك ، فإن الله - سبحانه - لم يقصر العلم والمعرفة والابتداع على أمة دون أمة ، ولا على زمن دون زمن .

وينفى ضياء الدين بن الأثير تأثر الشعراء والكتاب من العرب بالأصول التي وضعها اليونان بل ينفى تأثر اليونان أنفسهم بهذه الأصول عند نظم أشعارهم يقول في ذلك: (ولقد فاوضني بعض المتفلسفين في هذا - يريد ما ذكره علماء اليونان في حصر المعاني - وانساق الكلام إلى ذكر شيء لأبي علي بن سينا في الخطابة والشعر، وذكر ضرباً من ضروب الشعر اليوناني يسمى (اللاغوذيا) ، وقام فاحضر كتاب الشفاء لأبي علي، ووقفني علي ما ذكره، فلما وقفت عليه استجھلته، فإنه طول فيه وعرض كأنه يخاطب بعض اليونان، وكل الذي ذكره لغو لا يستفيد به صاحب الكلام العربي شيئاً .

وبعد أن يذكر أن أبا علي نفسه لم يخطر له كلام يونان ببال فيما صاغه من شعر أو كلام مسجوع يقول: بل أقول شيئاً آخر وهو أن اليونان أنفسهم لما نظموا ما نظموه من أشعارهم لم ينظموه في وقت نظمه ، وعندهم فكرة في مقدمتين ولا نتيجة ، وإنما هذه أوضاع توضع ويطول بها مصنفات كتبهم في الخطابة والشعر، وهي - كما يقال - فقاقع ليس لها طائل كأنها شعر الأبيوردى (١) .  
والذي يعيننا من هذا هنا، هو أن ابن الأثير وصف بلاغة اليونان بأنها (لغو) وبأنها (فقاقع ليس لها طائل) .

\* \* \*

والعرب كما كانوا أهل فصاحة وليس كانوا أصحاب أذواق فنية مرهفة، وإحساس أدبي رفيع، ولم يكونوا يستغنون بصحة طباعهم عن تسديدها وتقويمها، بل كانوا ينقدون، ويصفون إلى النقد، وكانوا يهشون للكلام البليغ، وينقبضون للكلام الفج الغليظ .

سمع الفرزوق رجلاً ينشد بيت لبيد :

وجلا السيول عن الطلول كأنها زبر تجمد متونها أقلامها

فسجد ، فقيل له في ذلك، فقال: أنتم تعرفون سجدة الصلاة، وأنا أعرف سجدة الشعر.

بل كانت حواسهم الفنية تفرق تفريقاً دقيقاً بين الكلمات التي كان يظن أنها مترادفة .

(١) المثل السائر: ج ١ ص ٣١١ ، ٣١٢ .

حكى عن النضر بن شميل أنه دخل على المأمون عند مقدمه (مرو) فمثل بين يديه، فقال له المأمون: اجلس. فقال: يا أمير المؤمنين. ما أنا بمضطجع فاجلس. قال: فكيف تقول؟ قال: قل: اقعد. فأمر له بجائزة.

قال أبو سليمان الخطابي: (وبيان ما قاله النضر بن شميل إنما يصح إذا اعتبرت إحدى الصفتين بالأخرى، عند المقابلة: القيام والقعود، كما تقول: الحركة والسكون، ولا نسمعهم يقولون: القيام والجلوس، وإنما يقال: قعد الرجل عن قيام، وجلس عن ضجعة واستلقاء، ونحو ذلك) (١).

وسمع الشاعر (ابن هرمة) رجلاً ينشد قوله:

بالله ربك إن دخلت فقل لها هذا ابن هرمة (قائماً) بالباب

فقال له: لم أقل: (قائماً). أكنت أتصدق (٢)؟ قال المنشد: (قاعداً)

فقال ابن هرمة: أكنت أبول؟ قال: فماذا؟ قال: (واقفاً). وليتك علمت ما بين هاتين من قدر اللفظ والمعنى.

وأنشد ابن أبي عتيق يوماً قول قيس بن الخطيم:

بين شكول النساء خلقتُها حَذُوا، فلا جَبَلَةٌ ولا قُضَف

فقال: لولا أن أبا يزيد - كنية قيس بن الخطيم - قال: «حذوا» ما درى الناس كيف يحشون هذا الموضع (٣).

وقال الجاحظ: (ويقال فلان أحمق، فإذا قالوا مائق فليس يريدون ذلك المعنى بعينه، وكذلك إذا قالوا أنوك، وكذلك إذا قالوا رقيق، ويقولون: فلان سليم الصدر، ثم يقولون: عيبى، ثم يقولون: أبله، وكذلك إذا قالوا معتوه ومساوس وأشبه ذلك.... وهذا المأخذ يجرى فى الطبقات كلها من جود ويخل، وصلاح وفساد، ونقصان ورجحان) (٤).

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن: ص ٢٨.

(٢) أتصدق: أى أطلب الصدقة.

(٣) الأغاني: ج ٣ ص ١ - ٢ والشكول: الضروب، والحذو: التقدير. والجبله: الغليظة.

والقصف: دقة اللحم. يريد أنها بين ضروب النساء وسط، لا هى بالسمينه ولا بالمهزولة.

(٤) البيان: ج ١ ص ٢٥٠.

وربما كان سبب هذا الإحساس الدقيق بالفوارق بين الكلمات المتشابهة في المعنى أن قوة العربية في الفاظها ، وأن الفاظها بطبيعتها ذات إحياءات عميقة ، وهذا ما كان السبب الأول في اتجاه نقدهم الأدبي إلى اللفظ والمعنى .

وكما كان العربي يدرك هذه الفوارق الدقيقة كان يتنبه بفطرته إلى النظم الصحيح للمعنى . سمع أعرابي رجلاً يقرأ قوله تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ، جَزَاء لِمَنْ كَانَ كُفْرًا ﴾ (١) . بيناء (كفر) للمعلوم ، فقال : لا يكون ، فأعاد القارئ الفعل مبنياً للمجهول ، فقال الأعرابي : يكون .

ولهم من أمثال ذلك الشيء الكثير ، وكلها تدل على صفاء أذهانهم ، وصحة عقولهم ، وحضور بدائهم ، وحسن معرفتهم للغتهم .

فمن مجانية الإنصاف أن نستكثر عليهم أن يهتدوا إلى القوانين التي ساروا عليها في لغتهم ، سواء من ناحية صحة التراكيب ، أم من ناحية فصاحتها وبلاغتها .

وإن من أظلم الظلم أن نسلب إنساناً فضيلة ثبتت له بيقين لمجرد شك لم ينهض عليه دليل بين ، سديد .

\* \* \*

---

(١) الآية ١٤ من سورة القمر .

## الفصل الثالث

### الشعر أربعة أضرب ( ابن قتيبة الناقد )

أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المولود سنة ٢١٣ هـ ،  
والمتوفى سنة ٢٧٦ هـ على أرجح الآراء ، كان علما من أعلام الثقافة الإسلامية،  
وقد أخذ من كل فن من فنون الثقافة في عصره بأوفى نصيب ، ما عدا علم  
الكلام، فإنه لم يتبحر فيه ؛ لسوء ظنه به، ولما كان يراه من انحراف كثير من  
علماء الكلام - في آرائه - عن جادة الشرع ، وربما عبرت كلمته هذه عن جملة  
مذهبه في علم الكلام، قال: (وأما الكلام فليس من شأننا ، ولا أرى أكثر من  
هلك إلا به ) (١) . أما رده على الجهمية في الكتاب الذي ألفه في شأنهم فلم  
يعد في أكثره - كما يقول - طريق اللغة .

وكذلك كان رأيه في المنطق، فقد عاب في مقدمة كتابه (أدب الكاتب)  
المشتغلين به، فأرفع درجات اللطيف عندهم - كما يقول - أن يطالع شيئا من  
تقويم الكواكب، وينظر في شيء من القضاء، وحد المنطق، ثم يعترض على  
كتاب الله بالطعن، وهو لا يعرف معناه، وعلى حديث رسول الله - ﷺ -  
بالتكذيب، وهو لا يدري من نقله، قد رضى عوضا من الله، وبما عنده أن يقال:  
فلان لطيف، وفلان دقيق النظر (٢) .

أما العلوم الإسلامية عدا ما تقدم، وعلوم الأدب، فقد كان مبرزا فيها؛ مع

(١) كتاب الاختلاف في اللفظ ، والرد على الجهمية : ص ١٢ .

(٢) مقدمة أدب الكاتب : ص ٣ . ط ١٣٤٦ هـ .



جودة قريحته، وصحة دين. وقد كان صديقاً وزميلاً لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. وكانا يقرآن كتب الجاحظ معاً، ويراجعان معاً ما كتبا، وقد نقل ابن قتيبة في بعض كتبه<sup>(١)</sup> عن (الكامل) للمبرد، مع أنه أسن من أبي العباس، وربما روى عن الأخفش عن المبرد.

وكان أولئك العلماء يرون أن دراسة اللغة، وآداب العرب وأخبارهم وسيلة لغاية نبيلة. هي فهم كتاب الله، وجديث رسوله.

يقول البطلبيوسى شارح أدب الكاتب، إن ابن قتيبة قصد من دراسة الأدب غرضين: أدنى وأعلى: (فالغرض الأدنى أن يحصل للمتأدب بالنظر في الأدب، والمتمهر فيه، قوة يقدر بها على النظم والنثر، والغرض الأعلى أن يحصل للمتأدب قوة على فهم كتاب الله تعالى، وكلام رسول الله - ﷺ - وصحابته، ويعلم كيف تنبئ الألفاظ الواردة في القرآن والحديث) (٢).

وكان الأدب على عهد ابن قتيبة يشمل كل علوم اللغة، ومنها النقد والبلاغة. وهذا الغرض الأعلى الذي جعله ابن قتيبة للأدب هو الذي جعله العلماء بعده أحد الأهداف السامية لدراسة علوم البلاغة.

وليس يعيننا من دراسة ابن قتيبة للأدب إلا ما يتصل بالنقد، ولا يعيننا من هذا النقد إلا ما اتصل بقضية (اللفظ والمعنى).

\* \* \*

لا شك أن ابن قتيبة شهد الجدل حول سر الجمال في الكلام، وأنه وقف على حكومة أستاذه الجاحظ فأخذ يدير رأيه، ويعمل فكره، وقد افتتح قوله في هذه القضية بعبارة (تدبرت الشعر)، وهي تشير إلى أنه لم يلق رأيه عن نظرة عابرة، ولا عن تفكير فطير، بل حكم بعد تأمل وتدبر، وإمعان نظر.

(١) عيون الأخبار: ج ٣. ط. دار الكتب.

(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ص ١٤.

قال في مقدمة كتابه ( الشعر والشعراء ) : ( تدبرت الشعر فوجدته أربعة  
أضرب : ضرب ماحسن لفظه ، وجاد معناه ، كقول القائل (١) :

في كفه خيرزان ريحه عبق من كف أروع في عرينه شمم  
يغصى حياء ، ويُفضى من مهابته فلا يكلم إلا حين يبتسم  
ولم يقل أحد في الهيبة أحسن منه .  
وكقول أوس بن حجر :

أيتها النفس أجملى جزعا إن الذي تحذرين قد وقعنا  
ولم يبتدئ أحد مرثية بأحسن منه .  
وكقول أبي ذؤيب :

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع  
حدثني الرياشي ، عن الأصمعي أنه قال : هذا أبرع بيت قالته العرب .  
وكقول ابن ثور :

أرى بصرى قد رابني بعد صحة وحسبك داء أن تصح وتسلما  
ولم يقل أحد في الكبر أحسن منه . وكقول النابغة :

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب  
ولم يبتدئ أحد من المتقدمين بأحسن منه ، ولا أعرب .

ومثل هذا الشعر كثير ، ليس للإطالة في هذا المعنى وجه ، وستراه عند  
ذكرنا أخبار الشعراء .

وضرب منه حسن لفظه وحلا ، فإذا أنت فتشته لم تجد هناك طائلا ، كقول  
القائل (٢) :

---

(١) المشهور أنه ( الفرزدق ) ، والتحقيق أنه ( الحزبن الكنانى ) . انظر ترجمة الحزبن  
الكنانى فى كتاب الأغانى ، وانظر ( بحثى ) فى مجلة الأزهر بعنوان ( مدحة على بن الحسين )  
العدد الرابع والسابع لسنة ١٣٧٨ هـ .

(٢) تنسب لكثير عزة ، وليزيد بن الطثرية ، ولعقبة بن كعب بن زهير .

ولما قضينا من مني كل حاجة . ومسح بالأركان من هو ماسح  
وشدت على حذب المهاري رحالنا . ولم ينظر الغادي الذي هو رائح  
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا . وسالت بأعناق المطى الأباطح

وهذه الألفاظ أحسن شيء مطالع ومخارج ومقاطع ، فإذا نظرت إلى  
ما تحتها وجدته : ولما قضينا أيام ( مني ) ، واستلمنا الأركان ، وعالينا إبنا  
الأنضاء ، ومضى الناس ، لا ينظر من غدا الرائح ، ابتدأنا في الحديث ، وسارت  
المطى فى الأبطح .

وهذا الصنف فى الشعر كثير . ونحو منه قول جرير :

إن الذين غدوا بلبك غادروا . وشلا بعينك لا يزال معيننا  
غِيضن من عبراتهم وقلن لى . ماذا لقيت من الهوى ولقيننا

وكقوله :

إن العيون التى فى طرفها حور . قتلننا ، ثم لم يحيين قتلانا  
يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به . وهن أضعف خلق الله أركاننا  
وضرب منه جاد معناه ، وقصرت الألفاظ عنه . كقول لبيد :

ما عاتب المرء الكريم كنفسه . والمرء يصلحه الجليس الصالح  
هذا وإن كان جيد المعنى والسبك ، فإنه قليل الماء . وكقول النابغة  
للنعمان :

خطاطيف حُجْن فى حبال متينة . تُمدُّ بها أيد إليك نوازع  
رأيت علماءنا يستجدون معناه ، ولا أرى ألفاظه مبينة لمعناه ؛ لأنه أراد:  
أنت فى قدرتك على كخطاطيف عقف ، وأنا كدلو تم بتلك الخطاطيف . وعلى  
أنى لست أرى المعنى حسنا .

وكقول الفرزدق :

والشيب ينهض فى الشباب كأنه . ليل يصيح بجانبه نهار

وضرب منه تاخر لفظه، وتاخر معناه، كقول الأعشى :

وفوه كأقاحى      غذاه دائم الهطل  
كما شيب براح بـ      ارد من عسل النحل

وكقوله :

إن محلاً وإن مُرْتَحَلاً      وإن فى السفر إذ مضوا مهلاً  
استأثر الله بالوفاء وبالحمى      د، وولى الملامة الرجلاً  
والأرض حمالة لما حمل اللد      ه، وما إن ترد ما فعلاً  
يوما تراه كشيبة أردية العص      ب، ويوما أديها نفلاً (١)

وهذا الشعر منحول ، لا أعرف فيه شيئاً يستحسن إلا قوله :

يا خير من يركب المطى ولا      يشرب كأسا بكف من بخلا

فقال : إن كل شارب يشرب بكفه، وهذا ليس ببخيل فيشرب بكف من

بخل، وهو معنى لطيف .

وكقول الخليل بن أحمد العروضى :

إن الخليط تصدع      فطر بدائك أوقع  
لولا جوار حسان      حور المدامع أربع  
أم البنين وأسما      ثم الرباب وبوزع  
لقلت للقلب : ارحل      إذا بدالك أودع

وهذا الشعر بين التكلف، ردى الصنعة، وكذلك أشعار العلماء، ليس فيها

شئ جاء عن إسماع وسهولة، كشعر الأصمعى وابن المقفع والخليل، خلا خلف  
الأحمر؛ فإنه كان أجودهم طبعاً، وأكثرهم شعراً .

ولو لم يكن فى هذا الشعر إلا (أم البنين) و (بوزع) لكفاه . وقد كان جرير

(١) السفر : جمع سافر، وهو من خرج للسفر، والمهل : التؤدة . العصب : ضرب من  
الأردية . ونقل الأديم كفرح : فسد فى الدباغ (قاموس) .

ينشد بعض الخلفاء من بنى أمية قصيدته التي أولها: (بأن الخليط برامتين فودهما)، وهو يتحفز، ويزحف إليه استحسانا لها، حتى إذا بلغ قوله:

وتقول بوزع قد دببت على العصا هلا هزيت بغيرنا يابـسـوزع  
فتر، وقال: أفسدت بهذا الاسم شعرك.

وقد يقدح في الحسن قبح اسمه، ويزيد في مهانة الرجل فظاظة اسمه، وترد عدالة الرجل بشاعة كنيته ولقبه.

ومن هذا الصنف قول الأعشى:

وقد غسدت إلى الحانوت يتبعنى شاو، مثل، شلول، شلشل، شول (١)  
وهذه الالفاظ كلها فى معنى واحد.  
وكقول المرقش:

هل بالديار أن تجيب صمم لو أن حيانطقا كلم

يأتى الشباب الأقورين ولا تغبط أخاك أن يقال حكم (٢)

والعجب عندى من الأصمعى حين أدخله فى متخيره، وهو شعر ليس بصحيح الوزن، ولا حسن اللفظ، ولا لطيف المعنى، ولا أعرف فيه شيئا يستحسن إلا قوله:

النشر مسك، والوجوه دنـ — انيره وأطراف الأكف عنم  
ويستجاد فيه قوله:

ليس على طول الحياة ندم ومن وراء المرء ما يعلم  
وكان الناس يستجيدون قول الأعشى:

وكأس شربت على لسذة وأخرى تداويت منها بها  
إلى أن قال أبو نواس:

دع عنك لومى فإن اللوم إغراء وداونى بالتي كانت هى الداء

(١) شاو: صاحب شواء. مثل: سريع الحركة فى العمل، وكذلك ما بعده.

(٢) الأقورين: يقال: لقيت منه الأقورين - بكسر الراء - والأقوريات أى الدواهى.

(قاموس).

فزاد فيه معنى اجتمع له به الحسن في صدره وفي عجزه، فللاعشى فضل  
السبق عليه، ولا بى نواس فضل الزيادة عليه .

\* \* \*

وإنما نقلت هذه الفقرة بتمامها - على طولها - لتكون الصورة كاملة لرأى  
هذا الناقد، ليتمكن الدارس والقارئ من متابعة الحديث عن اتجاه (ابن قتيبة) في  
قضية اللفظ والمعنى، والحكم على ذوقه الأدبي من خلال نظره في هذه النصوص  
الكثيرة التي استشهد بها .

ولعل أول ما يقع في خاطر المطالع لهذه الفقرات أن ابن قتيبة لم يرتض  
حكم أستاذه الجاحظ بل رآه حكماً مبتسراً قاصراً، فأستاذه - كما قدمنا - يرى  
الجمال في الصياغة والتصوير، ولا يطلب من المعنى إلا الصحة، وهذه صورة من  
صور ثلاث يرى ابن قتيبة أن فيها حسناً، فالصياغة وحدها تكفى لاستجادة  
الشعر، والمعنى - وحده - إذا جاد يضع الكلام موضع تخير الجيد، فإذا اجتمع  
للكلام اللفظ الحسن، والمعنى الجيد، جمع الحسن من جهتيه .

كما يقع في خاطر الدارس أن (ابن قتيبة) صدر عن فكر منظم، حين حكم  
في هذه القضية، فهو يحكم المنطق في القسمة العقلية، وإن لم يكن من أنصار  
التعمق في دراسته، وأن هذه مسألة فطرية، فما دام الكلام لفظاً ومعنى، وكل  
منهما وجود ويقبح، فلا جرم أن يجد الدارس المتأمل من ذلك أربع صور .

ومن صنيع ابن قتيبة هذا يتضح لنا أنه لا يفضل أحد النظيرين  
(اللفظ والمعنى) على أخيه، فلا نص صريحاً في كلامه يدلنا على أنه يفضل  
المعنى، أو يفضل اللفظ، ولكننا نميل إلى أنه يرى الشعر الحسن اللفظ، الخالي من  
المعنى الجيد، أزوع من الكلام الجيد معنى، الذي فقد الماء والرونق، بدليل أنه  
قال على النوع الأول إنه في الشعر كثير، واستشهد له بأكثر من شاهد، في حين  
أنه لم يمثل للنوع الثاني إلا بيئتين اثنتين، وقد يعترض على استجادة العلماء المعنى  
في ثانيهما، وقال إنه - أيضاً - لا يرى المعنى حسناً. والدليل أنه لا يرى أن  
الكلمة الواحدة قد تفسد الشعر، في مثل قوله عن أبيات الخليل: (ولو لم يكن  
في هذا الشعر إلا أم البنين وبوزع لكفاه) أي لكفاه رداءة صنعة، وتأخراً في

لفظه، وروايته كلمة الخليفة الأموي في قصيدة جرير التي كان يزحف إلى الشاعر استحسانا لها، هذه الكلمة التي قالها حين سمع من جرير كلمة (بوزع) في أحد أبيات القصيدة : (أفسدت بهذا الاسم شعرك) ، ثم تعقيب ابن قتيبة على هذا بما يشبه القاعدة : (وقد يقدر في الحسن قبح اسمه) .

وكل هذا يدلنا على أن هذا الناقد يولي اللفظ عناية زائدة، وهو بذلك يقرب من أستاذه الجاحظ .

وهو - كذلك - يرى أن الشعر الذي يحسن للفظه ومعناه كثير، ولكن الذي أردنا أن تستشفه من كلامه، أيهما يقدم حين لا يكون إلا أحدهما، وقد لاح لنا أنه يقدم اللفظ .

وربما كان لنا أن نأخذ على ابن قتيبة مبالغته في الحكم على بعض ما أورد من أشعار : فهذا الشعر لم يقل أحد أحسن منه في الهيبة، وذلك لم يبتدئ أحد مرثيته بأحسن منه . . . . . وهكذا .

ولو اكتفى بوصف هذا الشعر أو ذاك بأنه حسن، أو بأنه في الجودة لكان ذلك أفضل من أسلوب التفضيل الذي استعمله في حكمه، فربما كان الخلاف عليه قليلا حين يسلك الطريق الأولى، وفي حين لا يأمن كثرة المخالفين وهو يسلك الطريق الثانية، فالأذواق قد تتفق على استجادة بيت من الشعر، أو قطعة من النثر، ولكنها قلما تتفق على أن هذا البيت أحسن ما قيل في معناه .

وربما كان ابن قتيبة مأخوذا في هذا المسلك بما كان عليه نقاد الشعر قبله، من الحكم لبعض الأبيات بأنها أحسن ما قيل في معناه، بل من الحكم لشاعر بأنه أشعر من غيره، لهذا البيت أو ذاك .

والعجب منه، كيف ارتضى أن يقول، والله در القائل : أشعر الناس من أنت في شعره حتى تفرغ منه (١) .

فهذا الحكم قد يصدر من قارئ، يرسل الأحكام في ثورة إعجابه بشاعر، أما من ناقد، يوازن، ويتأمل، ويدون أحكامه، فلا يصح .

(١) مقدمة الشعر والشعراء : ص ١٩ .

وابن قتيبة - مثلاً - يوافق الأصمعي على أن بيت أبي ذؤيب : (والنفس راغبة ..... ) أبرع بيت قالته العرب . فكم في الشعر العربي قديمه وحديثه ما هو أبرع من هذا البيت .

ولكننا قد نوسع له في العذر حين يضيق دائرة الحكم، فيرى أن بيت النابغة : ( كليني لهم يا أميمة ..... ) أحسن بيت وأعربه في ابتداءات المتقدمين، فهو قد فضل البيت في موضع خاص هو الابتداء، وعند أقوام مخصوصين هم المتقدمون فكان بذلك أبعد عن المجازفة .

وقد أشار في أبيات كثيرة إلى ثلاثة أمور: المطالع، والمخرج، والمقاطع. وقد كانت هذه الأمور أبواباً في البحث البلاغي عند المتأخرين كما سنراه عندما نصل إلى أول من فصل هذه المسائل .

وقد سبق أن أشار الجاحظ إلي بعضها حين روى عن شبيب بن شيبه أنه قال : ( الناس موكلون بتفضيل جودة الابتداء ، ومدح صاحبه ، وأنا موكل بتفضيل جودة المقطع ، ومدح صاحبه ، وحظ جودة القافية ، وإن كانت كلمة واحدة، أرفع من حظ سائر البيت ) (١) .

وإلى بعضها الآخر حين تحدث عن ( وأصل بن عطاء ) ، وأنه كان اللثغ، فاحش اللثغ ، قال الجاحظ : ( وأن البيان يحتاج إلي تمييز وسياسة ، وإلى ترتيب ورياضة ، وإلى تمام الآلة ، وإحكام الصنعة ، وإلى سهولة المخرج ، وجهارة المنطق ، وتكميل الحروف ، وإقامة الوزن ، وأن حاجة المنطق إلى الحلاوة والطلاوة كحاجته إلى الجزالة والفخامة ، وأن ذلك من أكثر ما تستمال به القلوب ، وتثنى به الأعناق ، وتزين به المعاني ) (٢) .

وليس اللفظ والمعنى كل شيء في اختيار الكلام عند ابن قتيبة، فقد يختار الشعر على جهات، ولأسباب أخرى، منها أن صاحب الشعر لم يقل غيره، ومنها أن قائله نبيل، وإن كان الأصل في الاختيار والاستحسان ما يرجع إلي المعنى كالإصابة في التشبيه، أو إلى اللفظ كخفة الروي. ولذلك قدم ابن قتيبة هذين عند ذكره أسباب الاختيار. قال - أيضاً - وقد يختار ويحفظ لأنه غريب في معناه .

(٢) المصدر السابق : ص ١٤ .

(١) البيان والتبيين : ج ١ ص ١١٢ .



ولا يعنى الاختيار دائماً أن الشعر جيد، فهذا الشعر الذى اختير لأن قائله نبيل، أو لأنه لم يقل شعراً غيره، هو مجرد استطراف، فلو أن خليفة - مثلاً - قال شعراً متأخراً في لفظه ومعناه، واختاره الرواة وحفظوه لمكانة قائله، لم يكن ذلك دليلاً على جودة الشعر، فإذا كان هذا الشعر شريف اللفظ، لطيف المعنى، أو مشتملاً على أحدهما اختير واستجيد .

وقد استشهد ابن قتيبة ببيتين اختارهما الأصمعي لحفة رويهما، وهما :

ولو أرسلت من حبيك مهبوتا من الصين

لوافيتك عند الصبح أو حين تصلين

وكان ابن قتيبة يقر الأصمعي على اختياره، وسنرى أن أبا هلال العسكري عاب البيتين بدناءة اللفظ وخساسته، وخلوقه المعرض وقباحته (١) .

وأشار ابن قتيبة للطبع والصنعة حين أورد أبيات الخليل بن أحمد، وجعل رداءة الصنعة مظهراً لتخلف الشعر في لفظه ومعناه، ثم بسط القول في المطبوع والمصنوع فرأى أن المتكلف هو الذى قوم ونقح، وأعيد فيه النظر، وضرب المثل بشعر زهير والحطيئة، وأمثالهما: (لأنهم نقحوه ولم يذهبوا فيه مذهب المطبوعين) . وهذا المتكلف قد يكون جيداً محكماً، ولكن لا يخفى على ذوى العلوم ما نزل بصاحبه فيه، من طول التفكير، وشدة العناء، وشرح الجبين، وكثرة الضرورات، وحذف ما بالمعاني حاجة إليه، وإثبات ما بالمعاني غنى عنه (٢) .

(وتبين التكلف في الشعر بأن ترى البيت مقروناً بغير جاره، ومضموماً إلى غير لفظه، ولذلك قال بعضهم (٣) لآخر: أنا أشعر منك . قال: وم ذاك؟ قال: لأنى أقول البيت وأخاه، وتقول البيت وابن عمه، وقال عبد الله بن سالم لرؤبة: مت يا أبا الجحاف متى شئت . قال: وكيف ذاك؟ قال: إنى رأيت ابنك عقبه ينشد شعراً له أعجبتنى . قال: نعم، ولكن ليس لشعره قران . يريد أنه لا يقارن البيت شبهه) .

(١) فسر ابن قتيبة (المهبوت) كأنه الطير الذى يرسل قبل أن يدرج .

(٢) مقدمة الشعر والشعراء : ص ٢٢ .

(٣) هو عمر بن لجا (كما فى البيان والتبيين) : ج ١ ص ٢٠٦ .

وهذا (القران) هو الذى ذكره الجاحظ، ووقف عنده، والمراد به (التشابه  
والموافقة) ، وقد فهم بعض الباحثين المحدثين أن الجاحظ يعنى بالقران (الجناس  
والطباق) (١) . ونعتقد أن المراد به أوسع من ذلك، المراد به (التشابه والموافقة)  
وهذان اللفظان ذكرهما الجاحظ تفسيراً للقران، وربما كانت الرواية الآتية تلقى  
ضوءاً على تفسيره، وهى فى الوقت ذاته تدل على أن (القران) ليس مستحسناً  
عند كل متذوق الشعر .

قال الجاحظ : ذكر بعضهم شعر النابغة الجعدى، فقال : (مطرف بألف،  
وخمار بواف) (٢) . وكان الأصمعى يفضل من أجل ذلك . وكان يقول :  
«الخطيعة عبد الشعر» . عاب شعره حين وجده كله متخييراً منتخبا مستويا،  
لمكان الصنعة والتكلف، والقيام عليه) (٣) .

فالأصمعى يفضل الشعر المطبوع على الشعر المتكلف ، وأمارة التكلف  
عنده أن يجيء الشعر كله مستويا منتخبا ، وسر آخر فى تفضيل الأصمعى  
لشعر النابغة - كما ذكره الجاحظ فى نفس الموضوع - أن رواة الشعر كانوا  
يفضلون الأ يظل السامع فى مستوى واحد ، وأنه إذا لم يخرج من شىء إلى شىء  
لم يكن لذلك عنده موقع ، ولذلك قالوا لو أن شعر صالح بن عبد القدوس كان  
مفرقا فى أشعار كثيرة ، لصارت الأشعار أرفع مما هى عليه بطبقات ، ولصار شعره  
نوادير سائرة فى الآفاق ، ولكن القصيدة إذا كانت كلها أمثالا لم تسر ، ولم تجر  
مجرى النوادير .

والمطبوع من الشعراء - عند ابن قتيبة - هو من سمح بالشعر، واقتدر على  
القوافى، وأراك فى صدر البيت عجزه، وفى فاتحته قافيته، وتبينت على شعره  
رونق الطبع، ووشى الغريزة . وإذا امتحن لم يتلعثم .

ثم يضرب مثلا بقصيدة قيلت على البديهة، ويعلق عليها بقوله : (وهذا

(١) بلاغة أرسطو : ص ٨٨ .

(٢) المطرف - بضم الميم وكسرهما - واحد المطارف ، وهى أردية من خز، مربعة لها أعلام،  
والوافى : الدرهم الذى يزن مثقالا .

(٣) البيان : ج ١ ص ٢٠٦ .

الشعر مع إسراعه، كثير الوشى، لطيف المعانى). فابن قتيبة لا ينسى اللفظ الجيد، والمعنى الجيد، حتى عندما يقال الشعر على البديهة، ومع الإسراع.

ويبدو لنا أن ابن قتيبة يجعل الشعر المتكلف درجات، فمنه الجيد كشعر زهير والخطيبة، التكلف حينئذ يرادف الصنعة، ومنه الرديء الذى تكثر فيه الضرورات، وذلك التكلف يكون من رداءة الطبع. وهذا رأى لابن قتيبة.

فزهير - ولا شك - صاحب تنقيح وتهذيب، وصنعة، وكذلك الخطيبة، وغيره ممن سلك سبيل زهير، ومع ذلك يرى كثير من النقاد أن هؤلاء مطبوعون، فالتنقيح عندهم لا ينافى الطبع.

ومبالغة ابن قتيبة هنا أنه جعل القدرة على الارتجال أحد أوصاف المطبوعين، وليس ذلك بحتم، فقد يكون الشاعر مطبوعاً، تجيئه الالفاظ والمعانى عن أسماح وسهولة، ومع ذلك لا يقدر على الارتجال، وقد يتعذر عليه قول الشعر إذا امتحن.

وربما كان ابن قتيبة اغتر بقول الجاحظ الذى أسلفناه، من أن كل ما للعرب فهو عن بديهة وارتجال. مع أن الواقع أن ليس كل شعر ارتجال جاء حسناً، ولا كل شعر عملت فيه الأناة جاء رديئاً.

وقد يظن أن الطبع والتكلف مقياسان جديدان عند ابن قتيبة لجودة الشعر ورداءته، وربما يدوان كذلك، ولكن الحقيقة أن القول فيهما يرجع إلى القول فى اللفظ والمعنى، فالطبع والتكلف إنما يظهران فيهما، فيقال: هذا لفظ مطبوع أو متكلف، وهذا معنى بعيد فتش عنه، أو قريب يجارى الطبع.

وأثار ابن قتيبة - كما أثار الجاحظ - قضية القديم والجديد، وتحمس لها أكثر من تحمس أستاذه الجاحظ، ولذلك نراه يعرض لها فى مقدمة كتابه (الشعر والشعراء) ويعرض لها فى مقدمة كتابه (عيون الأخبار).

ونراه فيما سبق يفضل أبا نواس على الأعشى، لأن أبا نواس زاد فى المعنى شيئاً حين جاء فى صدر البيت بمعنى آخر، وهو نهى العاذل عن لومه، لأن اللوم - من طبيعته - يغرى بمعاودة الفعل.

وهذا الرأى من ابن قتيبة بعيد كل البعد من التعصب الغالى للقديم، والذى أشار إليه الجاحظ، وقال إن صاحبه لا يبصر الحق من الباطل.

يقول ابن قتيبة في مقدمة (عيون الأخبار) بعد أن يخبر أنه تَلَقَطَ أخباره من كل من وجد عنده خبراً، صغيراً كان أو كبيراً، وأخذ عن جلسائه وإخوانه، وعمن هو دونه، فإن العلم - كما يقول - ضالة المؤمن، ومن ترك أخذ الحسن من موضعه أضعاف الفرصة، يقول بعد ذلك: (وكذلك مذهبنا فيما نختاره من كلام المتأخرين، وأشعار المحدثين، إذا كان متخير اللفظ، لطيف المعنى، لم يزره عندنا تأخر قائله، كما أنه إذا كان بخلاف ذلك لم يرفعه تقدمه، فكل قديم حديث في عصره، وكل شرف فأوله خارجية) (١).

ويطعن على المتعصبين للقديم، ويرميهم بأنهم عوام، فإن تعظيم المتقدم، وغفران ذنوبه، وبخس المتأخر، والتجنى عليه من شأن عوام الناس.

ويفيض بأكثر من ذلك في مقدمة (الشعر والشعراء) حيث يقول: (ولم أقصد فيما ذكرته من شعر كل شاعر، مختاراً له سبيل من قلد واستحسن باستحسان غيره، ولا نظرت إلى المتقدم منهم بعين الجلالة لتقدمه، ولا المتأخر منهم بعين الاحتقار لتأخره، بل نظرت بعين العدل إلى الفريقين، وأعطيت كلا حقه، ووفرت عليه حظه، فإني رأيت من علمائنا من يستجيد الشعر السخيف لتقدم قائله، ويضعه في متخيره، ويرذل الشعر الرصين، ولا عيب له عنده إلا أنه قيل في زمانه، ورأى قائله) (٢).

وكنا نتمنى أن يبين لنا (ابن قتيبة) مراده (بالشعر السخيف) و (بالشعر الرصين)، حتى نعرف مرجع هذين الوصفين، إلى اللفظ، أم إلى المعنى، والذي يظهر لنا - استناداً للمعنى اللغوي للكلمتين (٣) - أنه يريد بالسخيف ضعف نسج الشعر، وبالرصانة إحكام الألفاظ، وقوة أسرها، ومثانة نسجها.

وكان ابن قتيبة يشير إلى قصة أبي عمرو الشيباني، وأمثالها، من كل نقد فيه استحسان للشعر لما فيه من معنى، أو لأنه قديم، مع ضعف الألفاظ. وما يؤيد ذلك أنه يفضل الشعر القديم بالجزالة والسلاسة، وما فيه من

(١) ج ١ . ص ن . والخارجي : من يسود بنفسه من غير أن يكون له قديم .

(٢) المقدمة : ص ٧ .

(٣) ثوب سخيف : قليل الغزل، والرصين : المحكم الثابت .

الشاهد في اللغة والنحو، ويفضل الشعر الحديث بعدوبة ألفاظه، وحلاوة معانيه،  
وشدة ارتباطه .

قال : ولم يقصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خص به  
قوماً دون قوم (١) .

وليس القديم عند ابن قتيبة هو الشعر الجاهلي، وإنما القديم ما كان بعيد  
العهد منه ، فالقديم ما سبق زمنه ، والحديث ما قيل في عصره أو قريباً منه ، وهو  
يقول عن جرير والفرزدق والاختل أنهم كانوا يعدون محدثين في زمن أبي عمرو  
ابن العلاء (ثم صار هؤلاء قدماء عندنا ، يبعد العهد منهم) .

وهو يعد العتابي والحسن بن هانيء من المحدثين، وكانت وفاة العتابي في  
(٢٢٠ هـ) وابن قتيبة في سن الثامنة، أما الحسن بن هانيء (أبو نواس) فقد  
توفي سنة (١٩٨ هـ) قبل أن يولد ابن قتيبة بنحو خمسة عشر عاماً .

ثم أكد ابن قتيبة حكمه ووضحه، وذكر نهجه وطريقته في اختيار الشعر،  
فقال بعد ما تقدم: (فكل من أتى بحسن من قول أو فعل ذكرناه له، وأثنينا عليه  
به، ولم يضعه عندنا تأخر قائله ، ولا حداثة سنه ، كما أن الرديء إذا ورد علينا  
للمتقدم أو الشريف لم يرفعه عندنا شرف صاحبه، ولا تقدمه) .

ولكن هذا الذي يحطم الحاجز الحصين بين القديم والجديد ، يقف ضيق  
الأفق من المعاني التي نهجها الأقدمون ، فيحرم على المحدثين أن يحتذوها . وإذا  
سلمنا له أنه ليس للمحدث أن يتبع المتقدم في استعمال وحشي الغريب الذي  
لم يكثر ، واستعمال اللغة القليلة في العرب ، وأن لا يسلك الأساليب التي  
لا تصح في الوزن ، ولا تحلو في الأسماع ، فلا نسلم له أن يحظر على متأخر  
الشعراء أن يخرج عن مذهب المتقدمين فيقف على منزل عامر، لأن المتقدمين  
وقفوا على المنزل الدائر، والرسم العاقبي ، أو يرد على المياه العذبة الجوارى ، لأن  
المتقدمين وردوا على الأواجن الطوامي (٢) . . . . . فذلك تحجير واسع، ولا يشبه  
ذلك إلا تحجير أستاذه الجاحظ في المجاز - على ما أشرنا إليه - .

(١) مقدمة الشعر والشعراء : ص ٧ .

(٢) مقدمة الشعر والشعراء : ص ١٥ ، ١٦ ، ٢٩ .

ولا شك أن تزمت ابن قتيبة في المعاني، وتزمت الجاحظ في (المجاز) سواء كان المجاز من قبيل اللفظ عند الجاحظ - وهو ما نرجحه - أم من قبيل المعنى، لا وجه له، ولعل ذلك كان مظهراً خفياً من حب الرجلين للقديم، استبد حيناً بتفكيرهما، على الرغم من محاولتهما انصاف المحدثين.

\* \* \*

ومسألة أخرى اشترك فيها هذان العالمان الكبيران. سبق بها الجاحظ، وتبعه ابن قتيبة دون أن يزيد عليه شيئاً ذا بال، ولكن بعض الكاتبين ينسب الفضل فيها لابن قتيبة (١).

تلك هي مسألة (ترجمة القرآن) إلى لغة أخرى غير العربية، وهي قضية نشأت عن قضية اللفظ والمعنى.

وقد بنيت القضية على أساس أن حسن الكلام راجع للصياغة، وعند الجاحظ أن من يقدر على الصياغة في لغة، لا يقدر على مثلها جودة في لغة أخرى، لأن العالم بلغتين يكون ناقصاً فيهما، والإجادة في لغة تكون بقدر النقص في اللغة الأخرى: (ولابد للترجمان أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن علمه، في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة، والمنقول عنها، حتى يكون فيهما سواء وغاية، ومتى وجدناه تكلم بلسانين علمنا أنه قد أدخل الضيم عليهما) (٢).

كان موسى بن سيار الأسواري من أعاجيب الدنيا، كانت فصاحته بالفارسية في وزن فصاحته بالعربية. قال: واللغتان إذا التقيا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة منهما الضيم على صاحبتها، إلا ما ذكرنا من لسان موسى ابن سيار الأسواري (٣).

فموسى بن سيار خروج على القاعدة، ولذلك فهو أعجوبة من أعاجيب الدنيا، وإذن فالشأن عند الجاحظ أنه لا يتوفر لأحد - في الأعم الأغلب - أن

(١) الأستاذ محمد نايل في كتابه (نظرية العلاقات أو النظم): ص ١٤، ١٥.

(٢) كتاب الحيوان: ج ١ ص ٧٦.

(٣) البيان والتبيين: ج ١ ص ٣٦٨.

يكون في لغتين على قدر واحد من المعرفة ، وقد علل ذلك بأن كل واحدة منهما تجذب الأخرى، وتأخذ منها ، وتعترض عليها (١) .

وفى الشعر الوزن - وهو معجز عند الجاحظ - ولو حولت حكمة العرب لبطل ذلك المعجز... ويعود الجاحظ هنا إلى أصله، وهو أن المعانى قدر مشاع بين الناس جميعاً ، وبين الأمم كافة، فلو أن حكمة العرب حولت إلى لغة الفرس - مثلاً - لم يوجد فى معانيها شىء لم تذكره العجم فى كتبهم ، فالعانى سواء ما كان منها فى المعاش ، وما كان فى الحكمة والفطنة ليست قصراً على العرب، ولكن : (فضيلة الشعر مقصورة على العرب، وعلى من تكلم بلسان العرب، والشعر لا يستطيع أن يترجم ، ولا يجوز عليه النقل ، ومتى حول تقطع نظمه، وبطل وزنه ، وذهب حسنه ، وسقط موضع التعجب) (٢) .

وقد كان الجاحظ فى هذا الموضوع من كتبه يفاضل بين الكتاب والشعر، ويذكر أن للكتاب فضلاً على الشعر بسبب إمكان ترجمته ، ولكنه يعود فيذكر لأنصار الشعر رداً على هذا ، وهو أن المترجم لا يستطيع أن يؤدي أبداً ما قاله الحكيم - بعنوان مؤلف الكتاب - على خصائص معانيه ، وحقائق مذهبه، ودقائق اختصاراته ، وخفيات حدوده ، وأن يوفىها حقها ، ويؤدى الأمانة فيها، إلا إذا كان عالماً بمعانيها ، واستعمال تصاريف ألفاظها ، وتأويل مخارجها ، مثل صاحبه ، فترجمة الكتاب غير مؤدية أغراض مؤلفه أيضاً .

هذا فى الكتب الحكيمة، وفى الشعر، أما فى أمور الدين، فالأمر أشد صعوبة، وأبعد منالاً؛ لأن الخطأ فى الدين أضر من الخطأ فى غيره ، وأسباب الخطأ فى ترجمة كتب الدين ، لا ترجع فقط إلى العجز، بل ترجع - مع ذلك - إلى القصور فى فهم أشياء كثيرة من خصائص الشريعة ، كالفرق - مثلاً - بين الأثر والقرآن ، وكمعرفة ما يجوز مما لا يجوز فى حق الله عز وجل ، وفى حق الناس، وكمعرفة ما هو صدق ، وما هو كذب ، وما هو ليس بصدق ولا كذب.... إلى أمور كثيرة أخرى ، عد الجاحظ بعضها ، فالذى ذكره قليل من كثير - كما يقول (٣) - .

(١) الموضوع السابق . (٢) الحيوان : ج ١ ص ٧٥ .

(٣) المصدر السابق : ج ١ ص ٧٧ ، ٧٨ .

غير أن الذى وقفت عنده هنا بخاصة إشارة الجاحظ إلى أن من أسباب الصعوبة فى ترجمة كتب الدين أن المترجم قد يجهل (المثل والبديع والوحي والكناية) ، وفصل ما بين الخطل والهذر، والمقصود والمبسوط والاختصار ، وأبنية الكلم، وعادات القوم ، وأسباب تفاهمهم) .

فهو - بذلك ينص على أن من الأسباب ذات البال فى صعوبة ترجمة كتب الدين ما فيها من (مثل وبديع) ومن طرق العرب فى تفاهمهم .

وقد عطف الجاحظ (البديع) على (المثل) ، وقد سبق أن قلنا إن الجاحظ يفسر البديع (بالمثل) ، وهو يريد من المثل ما عرف فيما بعد بالاستعارة المكنية ، والاستعارة التبعية والتشبيه ، فيبدو أن العطف هنا من باب عطف المترادفين ، ولكن الذى أرجحه أن مقصود الجاحظ (بالمثل) هنا واحد الأمثال ، التى تشبه مضاربها بمواردها ، وهى غير البديع ، ولذلك أرى أن صاحب (بلاغة أرسطو) لم يوفق حين جعل المثل بهذا المعنى هو مراد الجاحظ بالبديع ، فقد أورد بيتى إبراهيم بن العباس ، وهما :

تمر الصبا صفحا بساكنة الفضا ويصدع قلبى أن يهب هبوبها

قريبة عهد بالحبيب وإنما هوى كل نفس حيث حل حبيبها

وأخذ يرد على أبى هلال العسكري الذى عد البيت الثانى بليغا ، غير فصيح ، ومما قاله فى ذلك : ( هذا إلى أن الشطر الثانى يجرى مجرى المثل ، وهذا هو الذى سماه الرواة بالبديع ، إذا وقفنا أمام ما لحظه الجاحظ فى ذلك ) (١) .

فالرواة لم يسموا المثل بالبديع ، ولا عرفنا ذلك فى شعر شاعر منهم ، ذلك أن ضرب الأمثال قديم فى العربية ، وبشار ومن لف لفه لم يكونوا يفخرون بأنهم أتوا بالبديع أى أكثروا فى شعرهم من ضرب الأمثال ، وقد كان أبو تمام أنموذجا للإسراف فى البديع ومع ذلك لم يعبه أحد ، ولا أثنى عليه أحد بأنه يكثر فى شعره من ضرب الأمثال ، وأيضاً لا أذكر أن أحداً ممن ألفوا فى البديع اعتبر المثل نوعاً منه ، والجاحظ نفسه لم يذكر مثلاً واحداً فى الأشعار التى قرنها بلقب

(١) بلاغة أرسطو : ص ٢٦٤ .



البديع ، وإنما كان - كما قلته - يذكر منها ما اشتمل على استعارة مكنية ، أو استعارة تصريحية .

ثم نعود إلى الترجمة ، فنقول : إن ابن قتيبة وقف طويلا عند كلام الجاحظ الذى قدمناه، ولا سيما الفقرات الأخيرة، ثم حكم بأنه ليس فى القدرة ترجمة القرآن إلى لغة أخرى غير العربية، كما نقل الإنجيل والتوراة، وسائر كتب الله تعالى، إلى لغات آخر غير اللغات اللاتنى أنزلت هذه الكتب بها .

قال : فللعرب المجازات فى الكلام- ومعناها طرق القول ومذاهبه - : الاستعارة، والتمثيل، والقلب والتقديم، والتأخير، والكناية . والعجم لم تتسع فى المجازات اتساع العرب (١) .

فابن قتيبة ليس فى هذا الموضوع إلا تابعا للجاحظ، وإن لم يشر إليه بكلمة، وكل ما زاده أنه جاء بآيات من القرآن، وبين أن ترجمتها إنما تنقل معناها فقط، بالفاظ أخرى، ثم تفقد - حينئذ - خصائصها العليا التى كانت بها بليغة، ومن أمثلة ذلك قوله : ( ألا ترى أنك لو أردت أن تنقل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ [الأنفال : ٥٨] لم تستطع أن تاتى بهذه الألفاظ مؤدية عن المعنى الذى أودعته، حتى تبسط مجموعها، وتصل مقطوعها، وتظهر مستورها) (٢) .

أى إلا بأن تزيل ما فيها من إيجاز، وما تحمله الكلمات من معان مستورة، قوتها فى خفائها .

\* \* \*

ومن المباحث التى أثارها ابن قتيبة ، وكان لها فى علوم البلاغة حديث ضافى الذبول مبحث (المبالغة) ، أو كما كان يسميها فى كتاب (الشعر والشعراء) : الإفراط .

وقد كان العلماء باللغة قبله يعيبون هذه المبالغة : روى أبو بردة الثقفى قال : أدركت الناس وهم يزعمون أن أكذب بيت قالته العرب فى الجاهلية قول أعشى بنى قيس بن ثعلبة :

(١) تاويل مشكل القرآن : ص ١٦ . (٢) الموضوع السابق .

لو أسندت ميتا إلى صدرها عاش ولم ينقل إلى قابر (١)

وكان العلماء على مذهب حسان بن ثابت إذ يقول :

وان أشعر بيت أنت قائله بيت يقال إذا أنشدته صدقا

وقد روى أن رجلا أنشد الأصمعي بيتين لمالك بن أسماء ، وهما :

وإذا الدر زان حسن وجوهه كان للدر حسن وجهك زينا

وتزيدين طيب الطيب طيبا ان تمسيه ، أين مثلك أيننا

وكان الرجل معجبا بالبيتين، فقال له الأصمعي : لا تعجب بهما، فما

يساويان لقعة ببعرة، وأجود الشعر ما صدق فيه، وانتظم المعنى، كقول امرئ

القيس :

الم تر أني كلما جئت طارقاً وجدت بها طيبا وإن لم تطيب (٢)

ولكن ابن قتيبة خالف هؤلاء، ورأى أن المبالغة جائزة حسنة، فقد ذكر

بعض آيات من القرآن في باب الاستعارة، منها قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ

كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذُّكْرَ ﴾ [القلم : ٥١] وقوله سبحانه :

﴿ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ ﴾ [الاحزاب : ١٠] ، ويذكر مع الآيات أبياتا من الشعر

فيها مبالغات، ثم يقول : إن بعض أهل اللغة كان يأخذ على الشعراء أشياء من

هذا الفن، وينسبها فيه إلى الإفراط، وتجاوز المقدار، ولكنه هو يراها جائزة حسنة .

ثم يورد أبياتا كثيرة اشتهرت في كتب الادب بانها تتضمن مبالغات غير

مقبولة، ويقول بعد إيرادها إن أمثالها في الشعر كثير، ثم يقول : ( وهذا كله على

المبالغة في الوصف وينوون في جميعه : ( يكاد يفعل، وكلهم يعلم المراد منه ) ثم

يعود فيورد أبياتا أخرى، وآيات أخرى فيها أنواع من الاستعارة .

ولعل إلحاح ابن قتيبة على تأييد رأيه بالشواهد، من القرآن، وأشعار

العرب، ناشيء عن ضيقه بأن أكثر الناس مقتنعون بمذهب (بعض علماء اللغة)

قبله، ومؤمنون بأن المبالغة - لا سيما إذا أفرطت - غير مقبولة .

(١) الموشح : ص ٦٧ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٤٤ . ولقعه رماه بها .

وإذا صح له أن (أكثر ما فى القرآن من مثل هذا يأتى بكاد، فما لم يأت بكاد، ففيه إضمارها) (١).

وساغ فى نحو قوله: ﴿وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾ ، أى كادت من شدة الخوف تبلغ الخلق، فإنه لا يسوغ فى مثل قول العرب ، عندما يريدون تكثير مال إنسان: (فلان له الطم والرم) (٢) ، فكيف يسوغ أن يقال: فلان يكاد يكون له الطم والرم ؟ .

وكذلك لا تسوغ كاد فى مثل قول عنتره :

وأنا المنية فى المواطن كلها والطعن منى سابق الآجال

فمن الناحية اللفظية: التقدير فيه مجافاة. ومن ناحية المعنى لا نظن أن عنتره الذى يصف نفسه بأنه الموت يضمّر أن طعنه يكاد يسبق الآجال؛ لأن هذا الفعل (يكاد) يضعف معنى الفخر، وهذا ما لا يخطر على بال عنتره .

أما المبالغة فى الآية فمقبولة، وليست شبيهة بما فى الأشعار التى استشهد بها؛ فإن الإنسان حين يشتد خوفه يشعر بأن قلبه يوشك أن يخرج من صدره، والعامّة أنفسهم يرددون هذا المعنى، مما يدل على أنه يكاد يكون فطريا فى النفوس .

ولا شك أن ابن قتيبة لا يجعل هذه المبالغات من مذاهب العرب إلا ليرد الطعن على المبالغات التى جاءت فى القرآن الكريم، ولكن لا نظن أن مبالغات القرآن كانت تحتاج منه إلى مثل هذا الدفاع؛ فإن لفظ (كاد) يقترن بكثير منها، وكذلك الحرف (لو) ، وهما مما يقرب المبالغة إلى الحقيقة، وكل أسلوب فيه مبالغة خلا منهما يمكن ملاحظة (كاد) فيه؛ لأن مجيئها غالب مع أمثاله، وتقديرها معه سائغ مقبول .

وقد سبق الجاحظ فاستحسن بعض المبالغات، وضاقت ببعضها غاية الضيق وما عابه منها كان متصلا بالعقيدة .

(١) تأويل مشكل القرآن : ص ١٣٠ .

(٢) الطم : البحر ، والرم : الثرى قال : وهذا لا يملكه إلا الله تعالى .

أورد قول أبي نواس في أحمد بن أبي صالح، وكان صديقاً له :  
يا أحمد المرتجى في كل نائبة قم سيدى نعص جبار السموات  
ثم قال : وهذا البيت - مع كفره - مقيت جدا (١) .

\* \* \*

ثم ما حدود اللفظ الجيد ؟ وما المراد بالمعنى عند ابن قتيبة ؟ وما سر  
جودته ؟ .

كثير ممن كتبوا في النقد بعد ابن قتيبة، وبخاصة المحدثين من نقادنا حاولوا  
الإجابة عن هذه الأسئلة ، ولكن إجاباتهم - مع الأسف - كانت ناقصة، لأنها لم  
تتعد - فيما أظن - النظر في مقدمة كتابه ( الشعر والشعراء ) .

ولم يوضح ابن قتيبة ما اللفظ الجيد ، ولم يقل ما هو المعنى الذى يقصده،  
ولا ما سر جودته . وإنما يؤخذ ذلك كله من حديثه عن أقسام الشعر ، ومن  
أحكامه على الأبيات التى نشرها فى كتبه ، ومن اتجاهه فى الاختيار حين يختار فى  
أبواب الشعر المختلفة .

وقد جاءت أول إشارة إلى اللفظ عندما علق على بيت النابغة : ( كلينى  
لهم . . . . ) فقال : لم يبتدىء أحد من المتقدمين بأحسن منه ولا أعرب ، والحسن  
هو الذى نبحت عن مداه، وعن سببه، أما الإعراب فمعناه الوضوح والإفصاح عن  
المعنى ، وقد وصف بيت النابغة بشدة الوضوح ، وهذا أول وصف ذكره ابن قتيبة  
للفظ الحسن ، فهو - كما تأكد لنا من تتبع دراساته - يؤثر الوضوح ، بالعبارة،  
أو بالإشارة ، وحديثه عن المطبوع والمتكلف يشير إلى ذلك ، ومعروف أن  
المطبوع - كما كان يرى هو وغيره من النقاد الذين سبقوه - سهل عذب ، وأن  
المتكلف معقد ، كز ، وأن للأول ماء ورقة وحلاوة ، وللثانى غلظا وجساوة .

وقد ورد ( الماء والرونق ) فى حديث ابن قتيبة عن بيت لبيد : ( ما عائب  
المرء . . . . ) وهما أمران يدركهما الذوق . ثم وصف اللفظ بالفاظ بعضها ذاتى،  
وبعضها لموقعه فى الشعر ، كقوله فى أبيات : ( ولما قضينا من منى . . . . .  
الأبيات ) أنها أحسن شئ مطالع ومخارج ومقاطع . فالمراد - كما قدمنا -

(١) الحيوان : ج ٤ ص ٤٥٦ .

بالمطالع جودة الابتداء ، وبالمقاطع جودة الانتهاء، وهما أمران غير ذاتيين فى اللفظ، وإنما وصف بهما المكانة من النظم .

أما المخارج فالمراد منها مخارج الحروف من الحلق واللسان والشفيتين، وهذا نظر لحروف الكلمة :

وقد وصف الجاحظ ( ثمامة بن اشرس ) بأن أحدا لم يبلغ مبلغه فى حسن الافهام، مع قلة عدد الحروف، وسهولة المخرج، مع السلامة من التكلف، كما تكلم الجاحظ - وأطال - عن عيوب النطق التى تعترى بعض الناس فى مخارج الحروف، وعن التكلف فى النطق بالحروف، ذلك التكلف الذى يلجأ إليه بعض من يدعون البلاغة . ومن الالفاظ ما يكون متنافراً مستكرها، يشق على اللسان ويكده، ومنه ما يكون أملس مستويا، سهلا لينا، ورطباً مواتياً، يخرج من موطنه كما يخرج النفس، وقد قدمنا ذلك .

هذه المباحث - على وجازتها - كانت مقدمة لأبحاث طويلة فى مقدمات البلاغة فيما بعد، كما فى كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجى، وفى كتابى المثل السائر والجامع الكبير لضياء الدين بن الأثير، وكما نجد فى كتب الشروح والحواشى عند المتأخرين .

وقد وردت كلمة (السبك) فى كلام ابن قتيبة على بيت لبىد السابق، إذ يراه (جيد المعنى والسبك) ، ولكنه (قليل الماء والرونق) . فهذه أمور أربعة: المعنى - السبك - الماء - الرونق . أما الأخيران فقد قلنا إن الذوق وحده هو الذى يدركهما . وأما السبك فالظاهر أنه الصياغة المتقنة ، والصياغة من صفات الالفاظ ، غير أن ابن قتيبة وصف بيت لبىد هذا بأنه من الضرب الذى جاد معناه وقصرت الالفاظ عنه ، فهل يريد من الالفاظ الالفاظ المفردة ؛ لأن السبك جيد، وهل يفصل بين جودة الصياغة ، والروح التى تسرى فى الشعر؟ يبدو أن الأمر كذلك .

ولعل قول القاضى الجرجانى يفسر لنا ذلك أوضح تفسير قال : (وقد يكون الشيء متقنا محكما، ولا يكون حلوا مقبولا، ويكون جيدا وثيقا، وإن لم يكن لطيفا رشيقا) (١) .

(١) الوساطة بين المتبنى وخصومه : ص ١٠٠ .

وهذا ما نراه في الجمال البشري . نرى وجها مستكملا لشرائط الحسن في تناسب الاعضاء، ولون البشرة، ولكن تنقصه الروح التي تشيع في نفس المشاهد له الإعجاب به، وهذه الروح هي التي كان العرب يسمونها (الملاحة) . فالوجه جميل، ولكنه غير مليح، وبيت لبيد جيد السبك، ولكن لا ماء له، ولا رونق .

وإذن . نستطيع أن نقول : إن ابن قتيبة يقصد من اللفظ - تارة - ما يحسه الأديب بذوقه ، والذي يصح أن نطلق عليه الظل ، والروح ، والناظر المتأمل ( قد يجد الصورة الحسنة ، والخلاقة التامة مقلية ممقوتة ، وأخرى دونها مستحلاة موموقة )<sup>(١)</sup> . ولا تفسير لذلك إلا بثقل الروح وخفتها .

ولعل أولى الأوصاف بالاعتبار عند ابن قتيبة هو الوضوح والإبانة، فإنه يبدو من حديثه في أكثر من موضع أنه يعتبر الإبانة شرطاً أساسياً لجودة الشعر، وأنها دليل الطبع، ولذلك نجده يعيب بيت النابغة المتقدم، بأن ألفاظه غير مبينة عن معناه، ويعيب أشعار العلماء بأنها لم تجيء عن اسماح وسهولة .

ومن تمام الجودة والحسن في الشعر أن يحسن الشاعر اختيار الألفاظ، وأن يبعد عن شعره الألفاظ الفظة، يدل علي ذلك استهجانه لكلمة (بوزع) في أبيات الخليل، وحكايته استهجان الأموي لنفس الكلمة في قصيدة جرير .

ومنذ عرف النقد إلى يومنا هذا لا نجد ذا معرفة ودراية بمقادير الكلام، إلا وهو يعد (الوضوح) شرطاً أساسياً في بلاغة الكلام، ولا عبرة بمن يريدون أن يعيشوا في غيوم (الرمزية) فإنهم أبعد الناس عن فهم البلاغة العربية .

وكذلك لا نجد ناقداً، حسن التذوق، في القديم أو الحديث إلا وهو يرى أن أول أسباب الحسن في الأثر الأدبي أن تختار الألفاظ بدقة وعناية .

ومن الأوصاف الحسنة التي وصف بها ابن قتيبة (اللفظ) : الحسن والإعراب، والحلاوة، والجودة، والرقّة، والرونق، والحزالة، وكثرة الوشى .

ومن أوصاف الذم : القصور ، وعدم الإبانة ، والتأخر ، ورداءة الصنعة، والقبح ، والفظاظة ، والبشاعة .

\* \* \*

(١) الموضع السابق من الوساطة .

أما المعنى فيبدو من الشواهد التي اختارها في تقسيم الشعر أنه يريد به (الفكرة) أو (الحكمة) أو ما دل على خلق نبيل ، وقد يريد به (الكناية) . فاستجداته لمعنى (يغضى حياءً . . . .) إنما هو استجدادة لفكرة بارعة، اهتدى إليها الشاعر في وصف المدوح <sup>(١)</sup> بالحياء والمهابة ، واستجداته لبنت أبي ذؤيب السابق حتى قال فيه نقلاً عن الأصمعي إنه أبرع بيت قالته العرب استجدادة لحكمة بارعة ، تنبئ عن نوازع النفس البشرية ، وكذلك استجداته لبنت حميد بن ثور (أرى بصرى . . . البيت) إنما هي استجدادة لحكمة صادقة، مسلمة .

أما الكناية ففي بيت النابغة، فلننا نرجح أن الذي أعجب ابن قتيبة إنما هو التعبير عن طول الليل ببطء الكواكب .

وقد كان متوقفاً أن يدخل ابن قتيبة التشبيه في حيز المعنى، فيجعله مما يجود الشعر به لمعناه، لكنه أفرد التشبيه، وجعله سبباً مستقلاً من أسباب جودة الشعر، وقد أشرت إلى ذلك فيما سبق .

وابن قتيبة كثيراً ما يقف عند التشبيه، ويستحسنه، من ذلك - مثلاً - قوله في ترجمة العباس بن الأحنف ؛ ومن بديع تشبيهه قوله في المرأة إذا مشت : كأنها حين تمشى في وصائفها تخطو على البيض أو خضر القوارير وقوله :

قلبي إلى ما ضرنى داعي      يكثر أسقامي وأوجاعي  
كيف احتراسي من عدوى إذا      كان عدوى بين أضلاعي  
يعنى قلبه <sup>(٢)</sup> .

ومن هنا يتبين لنا أن ابن قتيبة يقصد بالتشبيه: الصريح منه، وما سماه المتأخرون من علماء البلاغة (التشبيه الضمني) وهي لحة دقيقة .

(١) هو سيدنا علي زين العابدين عند من ينسب البيتين للفرزدق ، أو عبد الله بن عبد الملك بن مروان، وذكر الجاحظ أنه (قثم بن العباس) . الحيوان : ج ٣ ص ١٢٣ . والشاعر الحزبن الكناني ، أو داود بن مسلم .

(٢) الشعر والشعراء : ص ٣٣٧ .

وهو يجعل التشبيه في بيت بشار :

كان مثار النقع فوق رءوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

من جيد التشبيه .

وقد أطال المتأخرون من النقاد، وعلماء البلاغة في امتداح هذا التشبيه، وأعجب به بشار نفسه، مع أن المشبه به غير واقع، على ما صور بشار .

ومن النقاد المحدثين من أكد أن ابن قتيبة لا تعجبه إلا المعاني المادية، قال أحدهم: (أما المعاني الجيدة، فهي الحيوية المادية - إن صح التعبير - والمعاني التي تحدث عن تجربة، أو أمر واقع في الحياة، فأما الناعمة المتموجة الروحية، التي تذاق ذوقاً، دون أن تمسك أو تضبط، فهي ليست بشيء) (١) .

وقال آخر: (وبمراجعة الأمثلة التي أوردتها - يريد ابن قتيبة - يظهر أنه يقصد بالمعنى إلى أحد أمرين: فكرة - معنى أخلاقي) (٢) .

وهذا كله ربما صح لو وقف نظرنا عند مقدمة كتاب الشعر والشعراء، أما حين ننظر نظرة أوسع وأشمل فإننا نفتنح بأنه استحسن كل المعاني التي يستحسنها أصحاب الأذواق الرفيعة ، فهو يستجيد معاني في الغزل ، وفي الهجاء ، وفي المديح ... وفي غيرها، ويستحسن مجرد التصوير الفني البارع، ولو لم يتضمن أى معنى محدد ، بجانب ما يستحسن من شعر الفكرة، والشعر الأخلاقي .

وقد قال في مقدمة (عيون الأخبار) إنه كان قد وضع لمعقل الأدب كتاباً في المعرفة، وتقويم اللسان عندما تبين له شمول النقص، ودروس العلم، وأنه شرط عليه حفظ عيون الحديث، ليدخلها في تضاعيف سطره، متمثلاً إذا كاتب، ويستعين بما فيها من معنى لطيف ، ولفظ خفيف حسن إذا حاور .

ثم يقول إن هذا الكتاب وإن لم يكن في شرائع الدين فإنه دال على معالي الأمور، باعث على صواب التدبير ، وليس الطريق إلى الله واحداً ، ولا كل الخير مجتمعاً في تهجد الليل ، وسرد الصيام ، وعلم الحلال والحرام .

(١) المرحوم الأستاذ طه إبراهيم في كتابه (تاريخ النقد الأدبي عند العرب) : ص ١٢٩ .

(٢) الدكتور محمد مندور في كتابه (النقد المنهجي عند العرب) : ص ٣١ . ط. نهضة مصر .



وكتابه هذا - كما يقول - لم يخل من نادرة طريفة ، وفطنة لطيفة ،  
وكلمة معجبة ، وأخرى مضحكة ، ولا من الحديث الذى يستخف ويستحسن ،  
أو يعجب منه ، أو يضحك له .

ويبلغ حدا لا أدرى كيف غفل عنه هؤلاء الفضلاء من كتاب عصرنا ،  
فيسخر من بعض المتزمتين الذين ينكرون مثل هذه الأحاديث التى ذكرها ،  
ويقول إن الكتاب لم يعمل لهم دون غيرهم ، وإنه ( لو وقع فيه توقي المتزمتين  
لذهب شطر بهائه ، وشرط مائه ) .

ويرى أن الكتاب مثل المائدة ، تختلف فيها مذاقات الطعوم لاختلاف  
شهوات الأكلين .

ونخلص من كل ذلك إلى أن ابن قتيبة لم يقصر استحسانه ، ولا اختياره ،  
ولا عيون إخباره على ما فيه فكرة . أو معنى أخلاقي ، أو فكر محدد مادي ، وإنما  
استحسن واختار من كل لون من ألوان الكلام ، من جد الكلام وهزله ، ومما  
يعجب ويضحك ، حتى من الكلام الذى فيه ذكر العورات ، بل رأى - وهذه  
كلمة ينبغى أن نتدبرها - أنه لو أخلى كتابه مما يتوقاه المتزمتون لذهب شطر  
بهائه ، وشرط مائه .

ولكنه ينصح بالآلا يجعل الدارس إرسال كلامه بالرفث هجيره ، على كل  
حال ، وديدنه فى كل مقال ، بل ( الترخص منى فيه عند حكاية تحكيها ، أو رواية  
ترويها ، تنقصها الكناية ، ويذهب بحلاوتها التعريض ، وأحببت أن تجرى فى  
القليل من هذا على عادة السلف الصالح فى إرسال النفس على السجية ، والرغبة  
بها عن لبسة الرياء والتصنع ، ولا تستشعر أن القوم قارفوا وتنزهت ، وثلموا  
دينهم وتورعت ) (١) .

فهل يمكن أن نقول إن ابن قتيبة أورد هذه الطرف من الشعر ، ومن الكلام  
المنثور ، وهو لا يستحسنها ويستجيدها . فلم - إذن - سماها - : ( عيون  
الأخبار ) ؟ (٢) .

ومن الحق أن نقول : إن الجاحظ سبق بهذا الصنيع ، فقد ابتداء الجزء الثالث

(١) الهجيري والديدين : العادة . (٢) مقدمة عيون الأخبار : ص (ك) .

من كتاب (الحيوان) بأنه إن كان أمل القارئ بالجد، وبالاحتجاجات الصحيحة، فإنه سينشطه ببعض البطالات، وسبب ذلك - عنده - أن قارئ الكتاب ينبغي أن يخرج من باب إلى باب، ومن شكل إلى شكل، حتى لا يمل القراءة، فإنه رأى - كما يقول - الأسماع تمل الأصوات المطربة، والأغاني الحسنة، والأوتار الفصيحة، إذا طال ذلك عليها.

والجاحظ يستظرف كل الاستظراف أمرين: أحدهما استماع أحاديث الأعراب، والآخر احتجاج متنازعين في الكلام، وهما لا يحسنان منه شيئاً، ثم يقول: ولو أن ذلك - الاحتجاج المذكور - لا يحل، لكان في باب اللهو والضحك، والسرور، والبطالة والتشاغل ما يجوز في كل فن (١).

وبعد أن يكتب أكثر من أربعين صفحة في هذه النوادر والطرف يقف عند الوقار المتكلف ويقول إن بعض الناس يتورعون إذا انتهوا إلى ذكر بعض الألفاظ العارية، ويحكم - هنا - حكماً غريباً، إذ يرى أن أكثر من تجده كذلك ليس معه من العفاف والكرم، والنبل والوقار إلا بمقدار هذا الشكل من التصنع، ويحتج لذلك بصنيع سيدنا عبد الله بن عباس، وسيدنا علي بن أبي طالب، ويقول: فعلى علي - رضى الله عنه - يقول: في تنزيه اللفظ، وتشريف المعاني، ثم يحتج بكلمة لسيدنا أبي بكر، ويحدث مرفوع، وينتهي - كما ابتداءً - إلى أن لكل ضرب من الحديث ضرباً من اللفظ، ولكل نوع من المعاني نوعاً من الأسماء، ويستصوب قول من قال: لكل مقام مقال (٢).

وإنما أطلت في هذا الموضوع لأدل على أن ابن قتيبة، وكثيراً من العلماء كانوا أجل من أن يتنكروا للطائف المعاني، ومحاسن الألفاظ، مهما كان الغرض الذي جاءت فيه، فمن الخطأ أن نقصر ذوق ابن قتيبة على استحسان المعاني المادية، ونحرمة من تذوق المعاني الناعمة المتموجة الروحية.

وإذا رجعنا إلى كتابه الشعر والشعراء وجدناه يستجيد كثيراً من المعاني التي ليست نتيجة فكرة، ولا هي من المعاني الأخلاقية، فهو - مثلاً - يستجيد أبيات أبي الشيبان في الغزل التي منها:

أجد الملامة في هواك لذيدة      حبسا لذكرك فليلمني اللوم

(٢) المصدر السابق: ج ٣ ص ٤٠ وما بعدها.

(١) الحيوان: ج ٣ ص ٦.

ولقد استقرت كل الشعر الذي حكم له ، أو عليه في كتابه هذا ، فما رأيتني أخالفه إلا في القليل النادر، وأكبر ظني أن أحداً من أصحاب الأذواق العربية السليمة - إذا كان منصفاً - لا يخالفه .

فليس صحيحاً أن ذوقه متخلف ، كما يرميه بذلك بعض النقاد المعاصرين<sup>(١)</sup> .

واعتقد أن الأمر كما قال ابن قتيبة نفسه حين عرض الملاحاة التي وقعت بين مسلم بن الوليد ، وأبي نواس ، وعاب كل منهما بيتا لصاحبه ، فبعد أن أورد ابن قتيبة القصة قال : والبيتان جميعا صحيحان ، لا عيب فيهما ، غير أن من طلب عيبا وجده ، أو أراد إعناتا قدر عليه ، إذا كان متحاملا متجنبيا ، غير قاصد للحق والإنصاف<sup>(٢)</sup> .

ومن الشعر الذي استحسنته النقاد، ولكن ابن قتيبة لم يرض عنه، قول أبي نواس :

اسمى لوجهك يامنى صفة فكفى بوجهك مخبرا ياسمى

لا تفجعي أمى بواحدنا لن تخلفى مثلى على أمى

قال ابن قتيبة : ولا أرى هذا حسنا . ولم يعلل هذا الحكم ، ولكن إلا نحسن الفتور والضعف في معنى البيتين والفاظهما ، وأظهر ما يكون هذا الضعف في الشطر الأخير ، وهل يقول شاعر فحل : ( لن تخلفى مثلى على أمى ) ؟ . أما البيت الأول فليس فيه أكثر من قوله إن وجهها حسن ، فهو موافق لاسمه ، وهو الحسن ، وهذا معنى ساذج لم يصله بما يقويه أو يحسنه من براعة في النظم ، أو زيادة في المعنى .

فمن الظلم أن يقول الدكتور مندور عن بعض أحكام ابن قتيبة : وهنا نرى ابن قتيبة - كعادته - يضع المبدأ ، ثم لا يحسن النظر ولا الذوق ، وكما رأيناه يقسم الشعر حسب اللفظ والمعنى ، ثم لا يجيد التطبيق ، ولا يصدق في الحس .

(١) هو الدكتور محمد مندور في (النقد المنهجي) : ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢) الشعر والشعراء : ص ٢٢١ .

ولناخذ مثلاً من خطأ ابن قتيبة في رأى الدكتور مندور لنرى أيهما  
المخطيء ؟ .

أورد ابن قتيبة في معرض الحديث عن الشعر المتكلف، وأن من خصائصه  
إثبات ما بالمعاني غنى عنه، قول الفرزدق في عمر بن هبيرة حين ولى العراق :

أوليت العراق ورافديه فزاريا أخذ يد القميص

ثم بين مراده بقوله: يريد أنه خفيف اليد بالخيانة ، فاضطرته القافية إلى  
ذكر القميص ثم قال: ورافداه: دجلة والفرات .

فمن كلامه نفهم أمرين :

الأول : أنه جعل (أخذ يد القميص) كناية عن خفة اليد بالخيانة .

الثاني : أنه جعل كلمة (القميص) زائدة .

أما الرافدان فقد شرحهما، ولم يعلق على ذكرهما بشيء .

وهذا الصنيع هو الموافق لما قاله المبرد في كتابه (الكامل)، قال: وقوله:  
أخذ يد القميص، الأحذ: خفيف اليد. قال طرفة: (وأطلع نهاض أخذ ململم)،  
وإنما نسبه بالخفة في يده إلى السرقة .

وقد جاء في (رغبة الأمل) عن ابن برى: ذهب بعض الناس إلى أن الأحذ  
المقطوع، من الحذ، وهو القطع. يريد: قصير اليد عن نيل المعالي (١) .

وكذلك شرح أبو العباس المبرد (الرافدين)، بأنهما دجلة والفرات، ولم  
يزد. ولكن الدكتور مندورا يقول: ونحن بعد لا نرى إسرافاً في اللفظ، ولا ضعفاً  
في الصياغة، في قول الفرزدق: (أوليت العراق ..... البيت) ، ويشرح كلمة  
(أخذ) التي رواها بالخاء المعجمة، والذال المنقوطة، فيقول: خذ الجرح خذيذا:  
سال صديده. ثم يقول: فالرافدان يزيدان العراق جمالاً وشعراً ونبلاً، وليساً من  
الحشوف في شيء، وإنما هو الفرزدق الشاعر، الدقيق الحس، الخبير بطبيعة الشعر،  
ولغة الشعر، قد عرف كيف يرفع من قدر العراق، ويضفى عليه جلال الشعر  
بهذين الرافدين، وعجز ابن قتيبة عن إدراك ذلك فحسبه حشواً، وهى - بعد -

ظاهرة يعرفها أجود الشعر وأخلده . فالشعر لا يقصد إلى مجرد تحديد المعنى ، حتى يقال : إن الرافدين جزء من العراق ، أو هما العراق ، فوجب حذفهما ؛ لأنهما لا يضيفان جديدا إلى المعنى ، وإنما الشعر نشر روح ، وتحريك خيال ، وبعث إحساس ، وكم فيه من صيغ جميلة ، لا تسعى إلى غير هذا .

وأما (أخذ يد القميص) فكناية جميلة، لم يفطن إلى روعتها ابن قتيبة، وهل أدل على الخيانة من أن تكنى عنها بيد قميص يقطر صديداً، وهل أقوى من هذه العبارة؟ ومع ذلك يقول ابن قتيبة: إنها حشو (١).

ولا يسع الدارس المنصف إلا أن يعجب أشد العجب من هذا الهجوم الذي لا مسوغ له، ويأسف لأن هذا الناقد المعاصر لم يوفق في أكثر ما كتب عن هذا البيت .

فابن قتيبة شرح الرافدين، ووافق على هذا الصنيع المبرد، وليس في النسخة التي بين يدي من الشعر والشعراء ، ولا في الكامل ، أن الرافدين من الحشو ، ولو فرضنا أن ابن قتيبة ادعى هذا ما استحق الأمر كل هذا التهويل في الغرض الأسمى من ذكر الرافدين، هذا الغرض الذي عجز ابن قتيبة عن إدراكه .

ونحن نستطيع أن نقول إن الناقد المعاصر لم يهتد إلى الغرض الصحيح من ذكر الرافدين .

إن المعنى الذي يتبادر إلى الذهن، والذي نظن أن ابن قتيبة والمبرد أدركاه، ورضيا عنه أن الرافدين يزيدان خيرات العراق، فكان الفرزدق يريد أن يقول للخليفة إنك وليت خائنا على بلد كله خيرات، فهو يجد مرتعا خصيبا، فكانت له في الخيانة .

أما ما هول به الناقد المعاصر من (نشر روح ، وتحريك خيال ، وبعث إحساس) فما أظن إلا أنه تضيق لدائرة الشعر .

وأما أن ابن قتيبة لم يفطن للكناية في (أخذ يد القميص) فبودى إلا أقول إن الناقد هو الذي لم يفطن للكناية العربية في هذا التعبير، وذنب ابن قتيبة أنه فهم الكلام العربي على وجهه الصحيح، وعلى وفق استعمالات العرب، فالكناية

(١) النقد المنهجي : ص ٣٨ .

عن خفة اليد ، وعن النشاط بتشميمير الساعد ، أو قطع يد القميص مشهورة في كلامهم ، ولذلك وجدناها في الكامل للمبرد ، كما وجدناها في (الشعر والشعراء) ، ولا أعرف أن العرب تكنى عن الخيانة بيد قميص يقطر صديدا .

وقد نظر ابن قتيبة للمعنى اللغوي لكلمة (أخذ) ، فالأخذ - كما في القاموس المحيط - هو الخفيف اليد، ومن هنا حكم بزيادة كلمتي (يد القميص)، وقال: إن القافية هي التي اضطرت الشاعر لذكر القميص .

وعندى أن الشاعر أراد الكناية عن خفة اليد بقطع يد القميص، وعند العالمين الكبيرين (ابن قتيبة والمبرد) . الكناية بخفة اليد، التي هي معنى كلمة (أخذ) عن السرقة، وما قلته تخريج لصنيع الشاعر، وما قاله أدق، وأمس باللغة .

\* \* \*

وقد أفضت في رد القول بأن ابن قتيبة لا يستحسن من المعاني إلا المادى منها ، وأقول حتى لو إنه كان كذلك ما دل صنيعه على فساد ذوق ، لأن الأدب فيه ما يمتع الوجدان ، وما يمتع العقل ، وقد أشرت إلى ذلك في فصل سبق .

وسأقف هنا - مرة أخرى - عند غريبة من غرائب النقد الحديث :

جاء في (الشعر والشعراء) في ترجمة (جران العود) قول المؤلف :  
ويستملح له قوله :

بان الأنيس فما للقلب معقول ولا على الجيرة الغادين تعويل

يوم ارتحلت برحلى قبل بردعتى والقلب مستوهل بالبين مشغول

ثم اغترزت على نضوى لأرفعه أثر الحمول الغوادى وهو معقول

ويفهم من قوله (يستملح) أن أرباب الأذواق السليمة، ومنهم ابن قتيبة يستملحون هذه الأبيات، والملاحظة فوق الجمال - كما سبق أن أشرت - ، ويدهى أن ملاحظتها لا ترجع إلى فكرة أو خلق حسن، وإنما ترجع إلى هذه الصورة العجيبة الطريفة التي عبر بها الشاعر عن ذهوله عند فراق الأحبة ، فهو يضع الرحل قبل البردعة ، ومن حقها أن توضع أولاً ؛ لأنها تكون أسفل الرحل، وهو يحط جسمه فوق جملة الهزيل لبيعته على النهوض والسير ، وقد نسي أنه لم يحل عقاله .

وخير ما يقال في هذه الصورة أنها مليحة، فهذه الكلمة تعبر تعبيراً دقيقاً  
عنا يحسه متذوق الشعر .

وبينما يثبت ابن قتيبة هذا في كتابه يسخر ناقد حديث من أن ابن قتيبة  
لا يقدر مثل هذه الصور الشعرية الجميلة .

قال الدكتور مندور : وهذه نظرة الفقيه ابن قتيبة، وهي - بدورها - نظرة  
ضيقة ، إذ من الواضح أن مادة الشعر ليست المعاني الأخلاقية ، كما أنها  
ليست الأفكار، وإن من أجوده ما يمكن أن يكون مجرد تصوير فني، كما أن منه  
ما لا يعدو مجرد الرمز لحالة نفسية، رمزاً بالغ الأثر في الإيحاء، لأنه عميق الصدق  
على سذاجته، ولعل خير الأمثلة على ذلك قول ذى الرمة ، الشاعر الدقيق، وقد  
حط رحاله بمنزل الحبيبة، وتفقدتها فلم يجدها :

عشية مالى حيلة غير أننى بلقط الحصى والخط فى الترب مولع  
أخط وأمحسو الخط ثم أعيسده بكفى والغربان فى الدار وقع

فأى معنى يريد ابن قتيبة من مثل هذه الصورة الجميلة الصادقة ؟ .

صورة شاعر أصابه الحزن بالذهول : فجلس إلى الأرض منهمكا يائسا، يخط  
ويمحو الخط بأصابع شرد عنها اللب ، فأخذت تعبت بالرمال ، وفي الغربان الواقعة  
بالدار ما يملأ الجو أسى ولوعة . وهل أصدق من هذا وصفاً ؟ . وهل أقوى منه  
على إيحاء ؟ ثم . من يدرينا ؟ لعل جماله فى خلوه من كل فكرة ، ولعل صدقه  
فى تناهى بساطته .

وهكذا يظهر لنا ما فى نظرة ابن قتيبة من ضيق عندما يتطلب معنى فى كل  
بيت من الشعر، كما ظهر لنا فساد رأيه فى العلاقة بين اللفظ والمعنى (١) .

\* \* \*

اعتقد أن أى منصف يقرأ هذا الكلام، ويقرأ ما نقلته عن ابن قتيبة آنفاً،  
لا يسعه إلا أن يحكم بمدى الظلم الذى يلحقه بعض نقادنا المحدثين بنقادنا

(١) المصدر السابق : ص ٣٢ .

القدامى . بل أعتقد أن هذا الناقد نفسه لو وقع نظره على حكم ابن قتيبة على أبيات (جران العود) لأعفى قلمه من السطور التي أراد أن يهون بها من شأن الرجل .

فالصورة التي أشاد بها الناقد الحديث، هي نفس الصورة التي استملحها القدماء : صورة ذاهل، لا يدري ما يفعل، وهو يقوم بأعمال تدل على شرود ليه، واضطراب عقله ، غير أن جران العود دل عليها بوضع الرجل قبل البرذعة، وبالوثوب على الجمل دون أن يفك عقاله ، وذو الرمة دل على ذهوله وحزنه بالخط فوق الرمل ، ثم محو الخط ثم إعادته ... وبوقوع الغريان على الدار .

ومن يدرينا ؟ بل هو ما نرجحه ، لعل ابن قتيبة لو عرض لبيتى ذى الرمة لاستملحهما ، كما استملح أبيات صاحبه جران العود .

ثم من قال إن ابن قتيبة يطلب معنى فى كل بيت ؟ إنه جعل من أقسام الشعر الجيد ضرباً حسن لفظه وحلا، وليس فيه كبير معنى .

\* \* \*

ثم يعود إلى مناقشة ابن قتيبة فيما أورد من شواهد، وسندع أبيات كثير عزة لأننا سنفرد لها فصلاً خاصاً .

وأما أبيات جرير: (إن الذين غدوا . . . .) و (إن العيون . . . .) فقد سبق ابن قتيبة بالقول فيهما ؛ فقد روى ابن سلام الجمحي أنه سأل الأسيدى أخا بنى سلامة عن جرير والفرزدق، فقال: بيوت الشعر أربعة، وفي كلها سبق جرير، ومثل للنسيب ببيتيه (إن العيون . . . .) . قال ابن سلام - بعد أن ذكر الأبيات الأربعة، رواية عن الأسيدى فى الفخر والمدح والهجاء والنسيب - وإلى هذا يذهب أهل البادية (١) .

وروى أبو هلال العسكري عن العتبي المتوفى سنة (٢٢٨ هـ) أنه قال عن هذه الأبيات الأربعة، إنها (من الشعر الذى يستحسن لجودة لفظه، وليس له كبير معنى) (٢) .

(١) طبقات فحول الشعراء: ص ١٤١ . ط . المحمودية . (٢) الصناعتين : ص ٤ .



فابن قتيبة تابع للعتبي ، وقد كان هذا أديباً فاضلاً ، وشاعراً مجيداً (١) .  
أما العسكري فقد علق على حكم العتبي بقوله : وأنا لا أعلم معنى أجود ،  
ولا أحسن من معنى هذا الشعر .

ومن قبل العسكري أورد محمد بن طباطبا العلوي ، المتوفى سنة ( ٣٢٢ هـ )  
البيتين ( إن الذين غدوا ..... ) مقدماً لهما بهذه العبارة : ( ومن الأبيات  
الحسنة الألفاظ المستعذبة الرائعة سماعاً ، الواهية تحصيلاً ومعنى ، وإنما يستحسن  
منها اتفاق الحالات التي وضعت لها ، وتذكر اللذات بمعانيها ، والعبارة عما كان  
في الضمير منها ، وحكايات ما جرى من حقائقها ، دون نسج الشعر وجودته ،  
وإحكام رصفه ، وإتقان معناه ) (٢) .

وقد استحسن بعض النقاد المحدثين هذين البيتين ، وذكر أن فيهما خيالاً  
بديعاً ، وتصويراً رائعاً ، وجمالاً في التعبير ، وصدقاً في الشعور ، وكل هذا حسن .  
ويبدو من صنيع ابن قتيبة أنه يجعل كل هذه المحاسن من دلالات الألفاظ ،  
وإن لم يصرح بذلك .

والحق أن القصيدة كلها التي منها هذان البيتان رائعة النسج ، حلوة  
الألفاظ ، بديعة الخيال ، ولكن المعاني الرائعة فيها قليلة .

وطبعي أن كل شعر له معنى ، وإلا كان خلفاً من القول ، وكيف يمكن أن  
يتبادر إلى الذهن أن شعراً جميلاً ، أو رديعاً قد خلا من معنى يدل عليه ، غير أن  
المعنى الذي يقف عنده ناقد كابن قتيبة معنى خاص ، له روعة ، وهذا هو الذي  
ينفيه عن مثل هذين البيتين .

وأبيات جرير تعجبنا وتروعنا ، وقد أعجب الأوائل بها ، فكانوا يذكرونها  
في معرض الإشادة بشعر جرير ، وابن سلام يقول : إن أهل البادية كانوا على ذلك .  
وقد ذكر بعض النقاد أن قول جرير : ( إن الذين ..... ) أغزل ما قالته  
العرب .

وأما بيت لبيد ، فقد ذهب فيه بعض الباحثين المحدثين مذهب ابن قتيبة ،  
فقال : قول لبيد :

ما عاتب الحر الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح

( ١ ) انظر وفيات الأعيان : ج ٤ ص ٣١ . ( ٢ ) عيار الشعر : ص ٨٣ .

يقول ابن قتيبة في هذا البيت : إنه جيد المعنى ، وقصرت الألفاظ عنه ، فهو قليل الماء والرونق عندي أن هذا البيت قد استأثر العقل به ، فكان جيد المعنى ، ولكن تعوزه العاطفة التي كانت تبعده عن أن نظما لحكمة معروفة ، وتبعث فيه خيالا جميلا ، وأسلوبا موسيقيا ، ولعلك تشعر بحاجة إلى شيء من التاويل لتصل بين الشطرين صلة ملائمة (١) .

ونحن حين نحكم الذوق المجرد نحس في هذا البيت بما أحس به ابن قتيبة ، فهو - حقا - قليل الماء والرونق .

ولكنني لست مع الباحث الفاضل في أن الوصل بين الشطرين صلة شعرية يحتاج إلى شيء من التاويل ، بل الأمر من الواضح بحيث لا يحوج إلى شيء من الفكر الزائد ، إلا إذا كان الباحث يفهم من هذا البيت غير ما يتبادر إلى أذهاننا في معناه .

يريد لبيد أن يقول : إنه لا يصلح الإنسان شيء أنفع له من نفسه ، فهي التي تحسن عتابه ، وتعرف مواطن النقص فيه ، وتصدقه إذا خلصت ، فتوجهه إلى الخير ، وتنفره من الشر ، ولكن ليس معنى ذلك قلة غناء الأصدقاء ، فالجلس الصالح يصلح الإنسان أيضا ، ولكن ليس كنفسه .

وهكذا لو تتبعنا شواهد ابن قتيبة لكانت أحكامنا كأحكامه ، أو قريبا منها ، ولا يفوتنا أن نشيد بأن ابن قتيبة - على ما أعرف - أول من نبه من أصحاب الكتب المؤلفة ، إلى قصور أشعار العلماء ، وأنها لا تجيء عن سهولة وإسماح .

وبعد قرون من وفاة ابن قتيبة جاء ابن خلدون ، فكان رأيه في أشعار العلماء هو رأى ابن قتيبة غير أنه زاد فعلة بنوع المحفوظ ؛ لأنه يرى المحفوظ له تأثير بالغ في الملكة الأدبية ، والعلماء يعنون بحفظ القوانين العلمية ، وهي بعيدة عن الأساليب الأدبية ، فتكون ملكتهم قاصرة في الأدب (٢) .

\* \* \*

(١) الأستاذ أحمد الشايب في كتابه (أصول النقد الأدبي) : ص ١١٦ . الطبعة السادسة .

(٢) انظر مقدمة ابن خلدون : ص ٥٧٨ .

عرض ابن قتيبة لكثير من الأنواع البلاغية، ولكن سبقه الجاحظ بها، عرض للمجاز والاستعارة والقلب والحذف والاختصار والإطناب، والكناية والتعريض وقد ذكر خروج الاستفهام إلى التقرير في مثل قوله تعالى: ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (١)، وخروجه إلى التوبيخ في مثل قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (٢)، وخروج الأمر إلى التهديد، في قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (٣)، وللإباحة في قول الله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (٤)، إلى أنواع لطيفة من أسرار العربية (٥).

وقد عرض كثيراً للتشبيه عند تراجمه للشعراء، ودق في بعض الاحايين فنيه على ما يجب أن يكون عليه وجه الشبه .

قال في ترجمته لأبي نواس: وأخذ عليه قوله في وصف الدار:

كانها إذ خرست جارم بين ذوى تفنيده مطرق

شبه ما لا ينطق أبدا في السكوت بما قد ينطق في حال، وإنما كان يجب أن يشبه الجارم إذا عدلوه فسكت وأطرق، وانقطعت حجته بالدار، وإنما هي مثل قائل قال: مات القوم حتى كأنهم نيام، والصواب أن يقول: نام القوم حتى كأنهم موتى (٦).

وسلفه في هذا هو الجاحظ، قال بعد أن حكم على هذا التشبيه بالخطأ: فقد عابوه بذلك وقالوا: لا يقول أحد لقد سكت هذا الحجر كأنه إنسان صامت، وإنما يوصف خرس الإنسان بخرس الدار، ويشبه صممه بصمم الحجر (٧).

وفضيلة ابن قتيبة التي فاق بها الجاحظ في التدوين البلاغى أنه أفرد بعض الأنواع بأبواب، وتكلم عليها مستقلة، فباب الاستعارة، وباب المجاز، وباب الكناية والتعريض، وهكذا، إلا أنه - مع كثرة تعرضه للتشبيهات في أشعار الشعراء - لم يفرد بابا للتشبيه .

(١) الآية ١١٦ من سورة المائدة . (٢) سورة الشعراء : ١٦٥ .

(٣) سورة فصلت : ٤٠ . (٤) سورة النور : ٣٣ .

(٥) تاويل مشكل القرآن : ص ٢١٣ وما بعدها .

(٦) الشعر والشعراء : ص ٣١٧ . (٧) الحيوان : ج ٤ ص ٤٥٦ .

وقد وردت إشارة للبديع في ترجمة مسلم بن الوليد . قال المؤلف : ومن بديعه الذي امتثله الطائي وغيره :

إذا ما نكحنا الحرب بالبيض والقنا جعلنا المنايا عند ذاك طلاقها

هذا كلامه . وفي هذا الشاهد نوعان من محاسن الكلام :

الأول : الاستعارة المكنية في ( نكحنا الحرب ) و ( طلاقها ) وهذا ما فسره به الجاحظ البديع - كما أسلفنا - .

الثاني : الطباق بين النكاح والطلاق ، وهو طباق بين اسم وفعل ، ولا أدري إذا كان ابن قتيبة يريد بالبديع الأمرين معاً ، أم يريد الأول اتباعاً لاستاذه الجاحظ .

\* \* \*

## الفصل الرابع

### أبيات كثير

لعل هذه الأبيات :

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح  
وشدت على حذب المهاري رحالنا ولم ينظر الغادى الذى هو رائح  
أخذنا باطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطى الأباطح

التي استشهد بها ابن قتيبة، للشعر الذى حسن لفظه، وليس له كبير معنى  
كانت أكثر الشواهد حظوة بنظر النقاد، والعلماء فيها، فمنذ حكم فيها ابن قتيبة  
حكمه، والدارسون بين موافق له، ومخالف، وقل ممن كتبوا فى النقد أو فى  
البلاغة من لم يعرض لها.

وقد استشهد علماء البلاغة بالبيت الأخير منها للاستعارة الجميلة، كما  
استشهدوا به للمجاز العقلى، وبذلك جاء هذا البيت فى كل كتب البلاغة التي  
أخذت عن السكاكى.

وقد رأيت أن أفرد لها فصلا فى هذا البحث لنرى مدى ما أخذت من  
علماء النقد والبلاغة والنحو، ولنتعرف على أنظار مختلفة فى نص أدبى واحد،  
ورد أثناء بحث قضية اللفظ والمعنى. وسأورد ما قيل فيها - وإن لم أستقص -  
وأكتفى بتعليقات خفيفة قد يدعو إليها المقام، أما القصد الأول فهو نقل آراء  
العلماء فى هذه الأبيات، وبيان عنايتهم بها.

\* \* \*

يبدو أن أول من عرض لهذه الأبيات ابن قتيبة، فقد جهدت فى البحث  
عن سلف له فيها، فلم أهتم إلى شىء، ولعل أول من تناولها - بعد ابن قتيبة -

ابن طباطبا العلوي، المتوفى سنة ٣٢٣ هـ فقد أورد أمثلة للأبيات الحسنة الألفاظ، الواهية المعاني، ثم قال: (فأما قول القائل: (ولما قضينا . . . . . الأبيات الثلاثة). هذا الشعر هو استشعار قائله لفرحة قفوله إلى بلده، وسروره بالحاجة التي وصفها، من قضاء حجه، وأنسه برفقائه، ومحادثتهم، ووصفه سيل الأباطح بأعناق المطى، كما تسيل المياه، فهو معنى مستوفى على قدر مراد الشاعر) (١).

وإيراد الأبيات على أنها بعض شواهد الشعر المستعذب اللفظ، الضعيف المعنى، ووصفه المعنى بأنه معنى مستوفى يشعر بأنه يرى أن معناه غير ضعيف، ولكن هذا الناقد يرى أن المعاني التي لا تتضمن إلا الحقائق. والتي تستوفى (على قدر مراد الشاعر) ليست المعاني الشعرية التي تتروع وتعجب، لأنها لم تظهر فيها صنعة، والصنعة في المعاني لا بد منها ليكون الشعر جيداً.

وهو - بذلك - قريب من ابن قتيبة في الحكم على هذه الأبيات، ولكنه زاد عليه أن الشاعر أدى المعنى الذي أراده، واستوفاه، وأنه - أعنى العلوي - تنبه لوصف المشاعر والأحاسيس التي تشير إليها الأبيات.

\* \* \*

ولم يبعد قدامة بن جعفر، المتوفى سنة ٣٣٧ هـ عن ابن قتيبة، وإن غير العبارة بعض التغيير فقد ذكر هذه الأبيات الثلاثة في باب (نعت اللفظ)، وجعلها من الشعر السمج، السهل مخارج الحروف من مواضعها، الذي عليه رونق الفصاحة، الخالي من البشاعة، ولكنه خال من سائر نعت الشعر (٢).

وإذن، فليس في هذه الأبيات معنى جيد، كما قال ابن قتيبة، إذا فتشت عن معناها لم تجد طائلاً.

\* \* \*

أما أبو هلال العسكري فلم يحاول أن يخفى أخذه عن ابن قتيبة، فهو يكاد يعيد ألفاظه في الحكم على هذه الأبيات، فهو يحكم عليها حكم ابن قتيبة، وينثرها قريباً من نثره لها، ويزيد شيئاً واحداً. هو أن المعنى وسط،

(٢) نقد الشعر: ص ٢١.

(١) عيار الشعر: ص ٨٤.

ليس كبيراً، وكان ابن قتيبة قد نفى أن يكون فيها معنى ينظر إليه، وزاد عليه أيضاً أن هذا النوع من الشعر يعد من جملة الرائع النادر .

قال أبو هلال وهو يستدل على أن مدار البلاغة على تحسين اللفظ : ( ودليل آخر . أن الكلام إذا كان لفظه حلواً عذبا، وسلساً سهلاً، ومعناه وسطاً دخل في جملة الجيد، وجرى مع الرائع النادر، كقول الشاعر: ( الأبيات الثلاث) . وليس تحت هذه الألفاظ كبير معنى، وهي رائعة معجبة، وإنما هي : ولما قضينا الحج، ومسحنا الأركان، وشدت رحالنا على مهازيل الإبل، ولم ينتظر بعضنا بعضاً، جعلنا نتحدث، وتسير بنا الإبل في بطون الأودية) (١) .

ونلاحظ أن أبا هلال تجاهل كما تجاهل ابن قتيبة قبله الصور البيانية التي تشتمل عليها الأبيات، مما يدل على أنها يعدان هذه الصور من قبيل اللفظ .

\* \* \*

وقد عاصر أبا هلال عالم من علماء القرن الرابع الهجري، توفي قبل العسكري بثلاث سنوات، وإن كان مولده بعده بنحو عشرين سنة، فقد كانت ولادة العسكري في سنة ( ٣١٠ هـ ) في حين ولد هذا العالم في سنة ( ٣٣٠ هـ ) . وقد عرف بالنحوي، ولكن كانت له في الأدب مشاركة والمعية، ذلك هو أبو الفتح عثمان بن جني، الذي يقول فيه ياقوت الحموي : ( من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف) (٢) .

عرض ابن جني لأبيات كثير، وجاء فيها برأى جديد، خالف به هؤلاء العلماء النقاد الذين ذكرنا آراءهم، فقد عقد باباً في كتابه : ( الخصائص ) في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالفاظها وإغفالها المعاني، وهو يرى أن عناية العرب بالمعاني أقوى، وأن المعاني أكرم عليها من الألفاظ، وأفخم قدراً في نفوسها، وأن عنايتها بالألفاظ إنما كانت بسبب عنايتها بالمعاني؛ لأنها التي تظهر أغراضها ومراميتها، فلذلك أصلحوها، ورتبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها، بل

(١) كتاب الصناعتين : ص ٥٩ . توفي أبو هلال سنة ٣٩٥ هـ .

(٢) معجم الأدباء : ج ١٢ ص ٨١ .

هو لا يرى عناية العرب بإصلاح الألفاظ وتهذيبها ، وصلفها إلا لخدمة المعانى وتشريفها ، كالعناية بالوعاء لا تكون إلا لقصد العناية بما يحويه . ثم يخلص من كل ذلك إلى أبيات كثير ، فيقول : ( فإن قلت : فإننا نجد من الفاظهم ما قد نغموه وزخرفوه ووشوه ودبحوه ، ولسنا نجد - مع ذلك - تحته معنى شريفاً ، بل لا نجده قصداً ولا مقاربا . ألا ترى إلى قوله : ( البيتين : الأول والثالث ) فقد ترى إلى علو هذا اللفظ ومائه ، وصقاله وتلامح انحائه ، ومعناه - مع هذا - ما تحسه وتراه : إنما هو : لما فرغنا من الحجج ركبنا الطريق راجعين ، وتحدثنا على ظهور الإبل ، ولهذا نظائر كثيرة ، شريفة الألفاظ رفيعتها ، مشروفة المعانى خفيفتها ؟ .

قيل : هذا الموضوع سبق إلى التعلق به من لم ينعم النظر فيه ، ولا أرى ما رآه القوم منه ، وإنما ذلك لجفاء طبع الناظر ، وخفاء غرض الناطق .

وذلك أن فى قوله : ( كل حاجة ) يفيد منه أهل النسيب والرقعة ، وذوو الاهواء والمقت ما لا يفيد غيرهم ، ولا يشاركهم فيه من ليس منهم . ألا ترى من حوائج ( منى ) أشياء كثيرة ، غير ما الظاهر عليه ، والمعتاد فيه سواء ، لأن منها التلاقي ، ومنها التشاكي ، ومنها التخلي ..... إلى غير ذلك ، مما هو تال له ، ومعقود الكون به ، وكأنه صانع عن هذا الموضوع الذى أوما إليه ، وعقد غرضه عليه ، لقوله فى آخر البيت : ( ومسح بالأركان من هو مسح ) ، أى إنما كانت حوائجنا التى قضيناها ، وآدابنا التى أمضيناها من هذا النحو ، الذى هو مسح الأركان ، وما هو لاحق به ، وجار فى القربة من الله مجراه ، أى لم يتعد هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله أول البيت من التعريض الجارى مجرى التصريح .

وأما البيت الثانى ، فإن فيه : ( أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا ) ، وفى هذا ما أذكره لتراه فتعجب ممن عجب منه ، ووضع من معناه ، وذلك أنه لو قال : أخذنا فى أحاديثنا ، ونحو ذلك ، لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب ، وتعنوا له مبة الماضى الصليب ، وذلك أنهم قد شاع عنهم ، واتسع فى محاوراتهم علو قدر الحديث بين الأليفين ، والفكاهة بجمع شمل المتواصلين ، ألا ترى إلى قول الهدلى :

وان حديثنا منك لو تبدلينه جنى النحل فى ألبان عود مطافل



وقول آخر :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعت جدبا

فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقسول من فرح هيا ربا

وقال الآخر :

وحدثنى ياسعد عنها فزدتنى جنونا فزدنى من حديثك ياسعد

وقال المولد :

وحديثها السحر الحلال لو أنه لم يجن قتل المسلم المتحرز

الآيات الثلاثة . فإذا كان قدر الحديث مرسلا عندهم على ما ترى، فكيف به إذا قيده بقوله: (بأطراف الأحاديث)، وذلك فإن في ذكر أطراف الأحاديث وحياً خفياً، ورمزاً حلواً، ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبون، ويتفاوضه ذوو الصبابة المتيمون، من التعريض والتلويح، والإيماء دون التصريح، وذلك أحلى وأدمث، وأغزل وأنسب، من أن يكون مشافهة وكشفاً، ومصارحة وجهراً، وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم، وأشد تقدماً في نفوسهم، من لفظهما وإن عذب موقعه، وأنق له مستمعه، نعم. وفي قوله: (وسالت بأعناق المطى الأباطح) من الفصاحة ما لا يخفاء به، والأمر في هذا أسير وأعرف وأشهر، فكان العرب إنما تحلى ألفاظها وتدبجها وتشبها وترخفها، عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصلاً بها إلى إدراك مطالبها، وقد قال رسول الله ﷺ: «إن من الشعر لحكمة، وإن من البيان لسحراً» فإذا كان رسول الله ﷺ يعتقد هذا في الألفاظ هؤلاء القوم التي جعلت مصايد وأشراكاً للقلوب، وسبباً وسلماً إلى تحصيل المطلوب، عرف بذلك أن الألفاظ خدم للمعاني، والمخدوم لا شك أشرف من الخادم<sup>(١)</sup>.

وهكذا ترى :

١ - أن ابن جنى خالف من سبقوه في العلاقة بين اللفظ والمعنى، فرأى أن

المعنى هو المقصود . الأهم، وأن اللفظ خادم له .

(١) الخصائص : ج ١ ص ٢٢٢ . وما بعدها .

٢ - وأن العرب حين جعلوا يجودون الفاظهم ، ويهذبونها لم يقصدوا إلى ذات الالفاظ، وإنما فعلوا ذلك من أجل المعاني .

٣ - وأن النبي ﷺ حين جعل في البيان (السحر) إنما قصد أن هذا السحر منشؤه الالفاظ، وكذلك تفيد عبارته أن (الحكم) في الالفاظ أيضاً .

٤ - حكم على أبيات كثير بأنها حسنة الالفاظ ، رائعة المعاني ، وأن القول بأنها خالية من المعنى نشأ من سذاجة التأمل ، ومن جفاء طبع الناظر .

٥ - فهذه الأبيات - في رأيه - مليئة بالمعاني الحسان ، وما كان فيها من لفظ شريف إنما جرى به لخدمة ما فيها من معان شريفة .

٦ - والأبيات - كما هو ظاهر - إنما كانت وصفا لحال رجل فرغ من الحج ، ولكن ابن جنى لحظ فيها النسب .

٧ - وبنقلها إلى النسب أتاح لنفسه أن يستخرج منها ما شاء من معاني الغزل .

٨ - ولا سيما كلمة (أطراف الأحاديث) . فالمعنى الذي يكبره أهل النسب فيما يقيده هذا التعبير من أصل ( الحديث ) يرد على من وضع من معاني الأبيات، فكيف إذا كان التعبير (أطراف الأحاديث) لا شك أنها آتق وأروع، فإن فيها: (وحيا خفيا) و (رمزا حلوا) لأنها مما (يتعاطاه المحبون) من التعريض دون التصريح (وذلك أحلى وأدمث، وأغزل وأنسب) .

٩ - وإذا كان الأمر كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى، وأشد تقدما من لفظهما، وإن عذب موقعه .

١٠ - أما الاستعارة التي في قوله : (وسالت الأباطح) فأمرها في الحسن مشهور .

\* \* \*

وفي القرن الخامس الهجري جاء الشيخ عيد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ، فنظر في هذه الأبيات نظرة ابن جنى، وإن اختلف عنه بعض الاختلاف في فهم الأبيات، وبيان وجوه محاسنها .

عرض في أول كتابه: (أسرار البلاغة) للمطابقة والاستعارة، وقال إن الحسن فيهما ليس إلا من جهة المعاني خاصة، من غير أن يكون للألفاظ في ذلك نصيب، وبعد أن يبين ذلك بعض البيان عرض للأشعار التي أثنى عليها القدماء لألفاظها، وضرب مثلاً بأبيات كثير الثلاثة، ثم قال إن مراجعة الفكرة، وشحذ البصيرة، وإحسان التأمل، لا تجد لاستحسان هذه الأبيات (منصرفاً) إلا إلى استعارة وقعت موقعها، وأصاب غرضها، أو حسن ترتيب تكامل مع البيان حتى وصل المعنى إلى القلب، مع وصول اللفظ إلى السمع.

وذلك أن أول ما يتلقاك من محاسن هذا الشعر، أنه قال: (ولما قضينا من منى كل حاجة) ، فعبير عن قضاء المناسك بأجمعها، والخروج من فروضها وسننها، من طريق أمكنه أن يقصر مع اللفظ، وهو طريقة العموم، ثم نبه بقوله: (ومسح بالأركان من هو مسح) على طواف الوداع، الذي هو آخر الأمر، ودليل المسير، الذي هو مقصوده من الشعر، ثم قال: (أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا) فوصل بذكر مسح الأركان ما وليه من زم الركاب، وركوب الركبان، ثم دل بلفظة (الأطراف) على الصفة التي يختص بها الرفاق في السفر، من التصرف في فنون القول، وشجون الحديث، وما هو عادة المتطرفين من الإشارة والتلويح والرمز والإيماء، وأناب بذلك عن طيب النفوس، وقوة النشاط، وقوة الاعتباط، كما توجه ألفه الأصحاب، وأنسة الأحباب، وكما يليق بحال من وفق لقضاء العبادة الشريفة، ورجا حسن الإياب، وتنسم روائح الأحبة، والأوطان، واستماع التهاني والتحايا من الخلان والإخوان، ثم زان ذلك كله باستعارة لطيفة طبق فيها مفصل التشبيه، وأفاد كثيراً من الفوائد، بلطف الوحي والتنبية، فصرح أولاً بما أوما إليه في الأخذ بأطراف الأحاديث من أنهم تنازعوا أحاديثهم على ظهور الرواحل، وفي حال التوجه إلى المنازل، وأخبر بسرعة السير، ووطاء الظهر، إذ جعل سلاسة سيرها بهم كالماء تسيل به الأباطح، وكان في ذلك ما يؤكد ما قبله، لأن الظهور إذا كانت وطيفة، وكان سيرها السير السهل السريع زاد ذلك في نشاط الركبان، ومع ازدياد النشاط يزداد الحديث طيباً، ثم قال: (باعناق المطى) ، ولم يقل بالمطى، لأن السرعة والبطء يظهران غالباً في أعناقها، ويبين أمرهما من هواويها

وصدورها، وسائر أجزائها تستند إليها في الحركة، وتتبعها في الثقل والخفة، ويعبر عن المرح والنشاط، إذا كانا في أنفسها بأفاعيل لها خاصة في العنق والرأس، ويدل عليهما بشمائل مخصوصة في المقادير).

ثم يختم تحليله بنفى أن يكون للفظ من ألفاظ الأبيات حسن ذاتي، بحيث تشبه الجوهرة إن صحبت أخواتها ازدادت حسنا، وإن انفردت لم تعدم الفضيلة الذاتية.

وكذلك نرى في كلام عبد القاهر:

١ - أن الحسن في هذه الأبيات يرجع إلى الاستعارة الحسنة، والترتيب الذي تكامل معه البيان، فوضح المعنى.

٢ - وإلى سلامتها من الحشو والفضول، وخلصها من التقصير في أداء معانيها (وهذا ما عبر عنه صاحب عيار الشعر بأن هذا الشعر مستوفى على قدر غرض صاحبه).

٣ - جعل كل معاني الأبيات مرتبطة بالغرض الواضح منها، وهو التعبير عن أداء مناسك الحج، والتأهب للرجوع، والتسلي بالأحاديث أثناء المسير.

٤ - وقف عند كلمة (أطراف) كما وقف عندها (ابن جنى)، غير أنه ذهب بها مذهب الواقع، وهو أن من عادة المسافرين أن يأخذوا في فنون القول، ولا يتعمقوا في حديث واحد، وقد يراد بها - كما رأي الإشارة والرمز.

٥ - كذلك وقف عند الاستعارة في (سالت الأباطح)، وبين فضل كلمة (بأعناق المطى) في حسن هذه الاستعارة (ولم يتنبه لها ابن جنى).

٦ - أكد أن شأن الألفاظ ليس كشأن الدرر تحسن مفردة ومجمعة، وإن كان قد يتخيل ذلك من لا ينعم النظر، فالألفاظ تحسن مؤتلفة، ولا تحسن مفردة، وكأنه يظن أن الذين قالوا إن حسن هذه الأبيات راجع إلى ألفاظها، أرادوا الألفاظ المفردة.

٧ - وقد سلم من الوقوع في تحميل الأبيات الإيماء إلى النسب، وما يتعاطاه المحبون.

\* \* \*

وقد انتهيت - وأنا أتصفح الزمن بحثاً عن ناقد عرض لهذه الأبيات - إلى عجيبة لا استبعد أن تكون لها أخوات .

وجدت ( ضياء الدين بن الأثير الجزرى ) الذى ملا كتابه المثل السائر بالتنفج والادعاء ، كما ملا حياته بالفطرسنة والكبرياء ، يسطو على كتاب ( الخصائص ) ويأخذ منه كل ما قاله صاحبه بشأن هذه الأبيات ، يأخذ الفاظه ، ويأخذ تحليله للأبيات ، ويقتصر - كما اقتصر - على بيتين منها ، ويقدم لهما تقدمته ، ويختم بما ختم به ، حتى أن ابن جنى يرى أن الشاعر كأنما صانع عن هذا الموضوع الذى أوما إليه ، وعقد غرضه عليه ( يريد النسب ) بقوله فى آخر البيت ( ومسح بالاركان ... ) ، فينقل ابن الأثير اللفظ والمعنى .

وقد استشهد - كذلك - لعلو قدر الحديث ببيتين ، مما استشهد به ابن جنى ، وكل ما زاده ابن الأثير تعليل استعارة السيل لسير الإبل : أن هؤلاء القوم لما تحدثوا شغلتهم لذة الحديث عن إمساك الأزمة ، فاسترخت عن أيديهم ، ولذلك أسرع المطايا فى المسير ، فشبهت أعناقها بمرور السيل على وجه الأرض فى سرعته ، ثم قال : وهذا موضع كريم حسن ، لا مزيد على حسنه ( ١ ) .

\* \* \*

ومما يزيد الأمر غرابة أن ابن الأثير الذى جرؤ على أخذ ما أخذ من ابن جنى لم يخله من سخريته ، ومن طعنه . بعد هذه الصفحات التى ( أخذها ) بقليل .  
أورد أمثلة للاستعارة الحسنة ، منها قول المتنبي :

كل جريح ترجى سلامته      إلا جريحاً دهنه عيناهما  
تبل خدى كلما ابتسمت      من مطر برقه ثناياها

وبعد أن أطرى الاستعارة التى فى البيت الثانى ، قال : ( وبلغنى عن أبى الفتح بن جنى رحمه الله ، أنه شرح ذلك فى كتابه الموسوم بالمفسر الذى ألفه فى شرح شعر أبى الطيب ، إنها كانت تيزق فى وجهه . فظن أن أبا الطيب أراد أنها كانت تبسم ، فيخرج الريق من فمها ، ويقع على وجهه ، فشبهه بالمطر ،

( ١ ) المثل السائر : ج ١ ص ٣٥٢ . وما بعدها .

وما كنت أظن أن أحداً من الناس يذهب وهمه وخاطره حيث ذهب وهم هذا الرجل وخاطره، وإذا كان هذا قول إمام من أئمة العربية، تشد إليه الرحال، فما يقال في غيره ؟ .

لكن فن الفصاحة والبلاغة ، غير فن النحو والإعراب (١) .

\* \* \*

وقد شارك النقاد المحدثون في هذا المعترك ، ولكنهم نهجوا جميعاً منهج عبد القاهر فمنهم من يرى أن ابن قتيبة عجز عن تبين أسرار الجمال الأدبي في هذه الأبيات ، ولم يرد فيها غير المعاني المعتادة ، التي هي عنصر الفكرة ، غافلاً عن العاطفة الصادقة والخيال الجميل (٢) .

والعاطفة التي ينوه بها هذا الناقد (تترأى في أمل الحاج في المغفرة بعد أداء الحج، وفي شوقهم إلى أوطانهم الأولى، وفي التألف الذي يجمع بين السفر، فيدلون عليه بألف الحديث، وأخفه على النفس. وقد صور الشاعر هذه المشاعر بصور خيالية رائعة، فكنتى بمسح أركان الكعبة واستلامها عن الانتهاء من مناسك الحج، وعن الأخذ في العودة بشد الرحال على متون الإبل ..... وهذه هي الحقيقة الأدبية التي نقل عنها ابن قتيبة، وأدركها عبد القاهر الجرجاني، وهي تدل على أن الجديد في الشعر هو التصوير الخيالي للعواطف، لا التعبير اللغوي عن الفلسفات، وليس الغرض منه التعليم بل التأثير) (٣) .

ويعرض ناقد حديث آخر لهذه الأبيات فيقول: (وكثيراً ما تكون الدلالة المعنوية هي أصغر عنصر في العمل الأدبي ، فإذا نظرنا إليها وحدها لم نجد إلا عملاً ضئيلاً ، وكذلك صنع ابن قتيبة في نقد هذه الأبيات) .

وبعد أن ذكر نثر ابن قتيبة للأبيات، وحكمه عليها، وصنيع العسكري أيضاً، بين أن طريقتيها غير مأمونة : (لأنها تخرج من الحساب ذلك التناسق

(١) المصدر السابق : ج ١ ص ٣٨٣ .

(٢) الأستاذ أحمد الشايب . أصول النقد الأدبي : ص ١٢٤ . ط . سادسة .

(٣) المصدر السابق : ص ١٩٥ .

التعبيري، ولا تبقى سوى المعنى الذهني العام، وهو عنصر واحد من عناصر كثيرة، تؤلف الدلالة الكاملة للتعبير الأدبي<sup>(١)</sup>.

وهذا كلام غير وجيه. أولا لان ابن قتيبة والعسكري لم ينظرا إلى الدلالة المعنوية وحدها، وثانيا لان (التناسق التعبيري) تعبير آخر يشبه تعبير ابن قتيبة: حسن المطالع والمخارج والمقاطع.

ولعل القارئ لا يخالجه شك بعد أن قطع معنا ومع هذه الأبيات هذه الرحلة التي أظنها شائقة ممتعة، في أن الأذواق الأدبية تختلف اختلافاً بينا في إدراك جودة الكلام، وأن العالم الأديب لا يعوزه أن يدعى لاي كلام ما شاء من المحاسن، ولا يعجزه - كذلك - بما أوتى من بلاغة وبيان أن يبرهن على أن هذا الكلام معدن هذه المحاسن.

فعبد القاهر وابن جنى قد حملا هذه الأبيات فوق ما تطيق، ولو أننا نهجنا هذا المنهج في تحليل الشعر والنثر لم يعوزنا أن نلتمس لأضعف الكلام فضائل من هذا القبيل، فكلمة (ظلال الألفاظ) التي ظهرت في النقد الأدبي تسمح لنا بأن نقول الشيء الكثير.

وهذه الأبيات - ولا شك - تروعنا، في سهولة ألفاظها، وحسن مخارجها، وخلوها من الحشو والفضول، ووفائها بالعرض الذي أراده الشاعر، ولكن أين المعنى الرائع الذي وقف عنده صاحب الذوق الرفيع معجبا مستحسنا.

وقل أن نجد شعراً جيداً في لفظه إلا وجدنا فيه من مثل ما ذكره عبد القاهر وابن جنى، ولكن هذه المعاني ليست هي التي ينوه بها ابن قتيبة وأبو هلال.

وابن جنى مؤمن بأن عناية العرب بمعانيها أقوى من عنايتها بالفاظها، وعبد القاهر لا يرى للألفاظ حسنا، ومن هنا حاول استخراج معان من هذه الأبيات لينسبها إليها الفضيلة التي لا تنكر فيها.

وإنه ليتعاضمنا أن يقول قائل إن ابن قتيبة وأبا هلال وابن طباطبا العلوي أصحاب أذواق مريضة، عجزت عن إدراك الجمال الرائع في هذه الأبيات، أو كما يقول ابن جنى:

(١) النقد الأدبي (أصوله ومناهجه) : ص ٤٨ .

إن ذلك من جفاء طبع الناظر، وخفاء غرض الناطق .

كما يكبر عندنا أن يقول قائل: إن ابن جنى، وعبد القاهر، وابن الأثير أصحاب أخيلة واسعة تضى على بعض الكلام حسنا هو منه براء .

ولكنا (نعتمد) بذوق كل من الفريقين، وثق في حسن التأتى عند الجميع، ونقول: إن جهة النظر قد اختلفت .

فالأولون حكموا الذوق بأن هذه الأبيات ذات الفاظ عذبة، وعبارات حلوة، وأنها خالية من الفضول، ومن معنى كبير يحصله من يبحث عنه .

والآخرون نظروا إليها من خلال عقولهم، التى تعد وتحصى .

ولو سئل ابن قتيبة - مثلا - عن الأصول التى أشار إليها عبد القاهر ما أنكر منها شيئا فهو لا ينكر أن (كل حاجة) يفيد العموم، ولا ينكر الاستعارة الجميلة فى البيت الثالث، ولا أن (أطراف الأحاديث) تشير بدقة إلى النوع الذى يتعاطاه المسافرون ..... وهكذا .

ولكن كل ذلك ليس هو المعنى الذى يريد به ابن قتيبة .

وإذا كان لنا أن نزيد فى الصفحة سطرا قلنا: إن نظر ابن قتيبة وأصحابه هو النظر السليم، فإن الإنسان مهما أراد ذوقه على أن يستحسن من هذه الأبيات غير ما استحسناها الثلاثة الأولون فلن يستطيع إلى ذلك سبيلا .

أما صديق العاطفة، وجمال الخيال، والنسق التعبيرى، فما نظن أنها تثبت معنى بديعا نرمى به رأى ابن قتيبة فى أعماق المحيط !

وهكذا نرى أن هذه الأبيات أخذت من عناية النقاد جهداً كبيراً، وهذا يدلنا على أن الفصل فى قضية اللفظ والمعنى ليس بالأمر اليسير السهل، مادام الأمر يرجع إلى الذوق أولا، وإلى قدرة الناقد على أن يحمل النصوص فوق ما تحمل ثانيا .

\* \* \*



## الفصل الخامس

### القديم والجديد

### مذهب المبرد في اللفظ والمعنى

أشرت - فيما سبق - إلى هذه القضية ، وألمت إلى تعصب الرواة والنحويين واللغويين للقديم تعصباً أخرجهم عن حدود المنطق أحياناً ، ثم وقفت - قليلاً - عند الجاحظ وابن قتيبة ، فوجدتهما - مع حبهما للقديم - لم يبخسا الجديد حقه .

وقد كان أبو العباس المبرد أحد رجال هذه المدرسة الجاحظية ، فأسهم بنصيب في قضية القديم والجديد .

وإنما تعيننا هذه القضية لأنها مظهر واضح من مظاهر قضيتنا (اللفظ والمعنى) ، فالذين كانوا يتعصبون للقديم ، أو يحبونه - دون تنكر للجديد - كانوا جميعاً يطلبون صفات خاصة في الكلام البليغ .  
والذين كانوا يتعصبون للجديد - وهم قليل في تلك العصور - أو ينصفونه ، كانت تعجبهم فيه صفات خاصة أيضاً .

فالقديم - كما يقول أنصاره - عليه الحلاوة ، والطلاوة : (ولم يتقدم امرؤ القيس والنابغة والأعشى إلا بحلاوة الكلام وطلاوته ، مع البعد من السخف والركاكة) (١) .

وفي القديم قوة اللفظ وفخامته ، وامتلاؤه ، يقول أبو نواس - وكان المتعصبون عليه يقولون إنه ليس على طريق الشعراء : لو كان شعري كله يملا الفم ما تقدمني أحد (٢) .

وفيه تماسك اللفظ ، وأحكامه ، ووضوح العبارة ، أما المعاني ففطرية ،

(١) العمدة : ج ١ ص ٩٣ .

(٢) الموشح : ص ٤٠٩ .

لا تعقيد فيها ولا التواء ، ولا اثر للمجهود الذهني العميق ، وروح البداوة ظاهرة في المعنى والخيال .

وفي كتب النقد اصطلاح قديم هو ( عمود الشعر ) ويعنون به الاسس التي قام عليها الشعر القديم ، وظل النقاد يضعون الشعراء منازل ، على حسب نصيبهم منها ، فمن لزمها بحقها ، وبني شعره عليها ، فهو عندهم الشاعر العظيم ، والمحسن المقدم ، ومن لم يجمعها كلها فبقدر سهته منها يكون نصيبه من التقدم والإحسان .

قال المرزوقي - بعد إثبات هذه الفقرات : وهذا إجماع ماخوذ به ، ومتبع نهجه حتى الآن وقد بين هذا الناقد ما يريدونه بعمود الشعر ، فقال : (إنهم كانوا يحاولون شرف المعنى وصحته ، وجزالة اللفظ واستقامته ، والإصابة في الوصف ، والمقاربة في التشبيه ، والتحام أجزاء النظم والتتامها ، على تخير من لذيذ الوزن ، ومناسبة المستعار منه للمستعار له ، ومشاكله اللفظ للمعنى ، وشدة اقتضائهما للقافية ، حتى لا منافرة بينهما فهذه سبعة أبواب هي عمود الشعر ، ولكل منها عيار) قال ، وبمعرفتها (يتميز تليد الصنعة من الطريف ، وقديم نظام القريض من الحديث ، ويعلم فرق ما بين المطبوع والمصنوع ، وفضيلة الآتي السمع ، على الأبى الصعب) (١) .

ثم أخذ يشرح عيار كل باب من هذه الأبواب السبعة ، ويبين صفاته المميزة له ، ونلاحظ هنا أنه يشير إلى أن الشعر القديم صدر عن طبع ، والشعر الحديث صدر عن صنعة ، وهذا ما يؤيده أكثر النقاد ، قال ناقد حديث : (من الثابت لدى معظم النقاد أن خير أشعار الأمم هو ما قالته أيام بداوتها الأولى ، وفي تاريخ الأدب العربي ما يزيد من رجحان كفة قديم الشعر على حديثه ، وهو صدور القديم عن طبع وحياة ، وصدور أغلب الحديث عن تقليد وفن) (٢) .

أما أشعار المولدين كما كان يراها المنصفون لهم فتروى لعدوية ألقاظها ، وحلاوة معانيها ، وقرب مأخذها ، ورقة نسجها ، وحسن ديباجتها ، والزخرف في العبارة ، والتنميق فيها ، وسهولة الألفاظ والتراكيب ، ولاشتمالها على البديع .

(١) مقدمة شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ص ٨ ، ٩ .

(٢) الدكتور محمد مندور . النقد المنهجي عند العرب : ص ١٣ .



وقد عبر بعض الشعراء عن هذه الطبيعة من طبائع أبي العباس بقوله فيه (١) :

وفتيانية الظرفساء فيه وأبهة الكبير بغير كبير  
أما علمه ، فكان أوحد زمانه علماً وفضلاً ، حتى قيل فيه : ما رأى محمد  
ابن يزيد مثل نفسه وكان مع سعة علمه باللغة والنحو والغريب : ( حسن العبارة ،  
حلوا الإشارة ، فصيح اللسان ، ظاهر البيان ) (٢) .

وقد أسهم المبرد في النقد الأدبي ، الذي قام كله إلى عهده ، على قضية  
اللفظ والمعنى أسهم في النقد على طريقة الأدباء والعلماء في ذلك العصر ، أولئك  
الذين لم يحاولوا أن يضعوا قواعد للنقد .

ولقد جرى المؤرخون للنقد الأدبي على أن يهملوا المبرد ، وإذا ذكره بعضهم  
مر بكتابه (الكامل) مروراً عابراً ، على حين يقف طويلاً عند ابن سلام الجمحي  
والجاحظ وابن قتيبة ، نعم . لهؤلاء جهود في النقد ظهرت في كتب أدبية ،  
وبذلك تميز هذا الاتجاه عندهم ، والكتاب المشهور الذي تركه المبرد ، واعتبر عند  
المتأخرين أحد أركان الأدب غلب عليه النحو واللغة ، ولعل ذلك هو الذي  
صرف عنه الكاتبيين في تاريخ النقد الأدبي ، ولكن ذلك لا يمنعنا أن ننصف -  
هنا - أبا العباس ، فنجمع اللمحات التي بثها في الكامل ، وما وجدناه منقولاً  
عنه في كتب أخرى ، ونتفهم الأسس التي بنى عليها اختياره ، واستحسانه ،  
أو استهجانه لنص أدبي ، والتي ترجع في جملتها إلى نظرته المنصفة إلى القديم  
والجديد ، وإلى معرفته الدقيقة لخواص الألفاظ والمعاني ، ثم نصل من ذلك المجهود  
إلى مانبه إليه من أنواع بلاغية ، أفاد منها كل من ألف في النقد أو في البلاغة  
من بعده .

\* \* \*

ولا شك أن المبرد سمع من أشياخه ، وقرأ فيما قرأ من كتب أعاجيب من  
تعصب رواة القرن الثاني الهجري على المحدثين ، وسليهم كل فضيلة ، ورأى  
معاصره وزميله أحمد بن يحيى ثعلب لا يروى شعر أبي تمام كراهية له ، كما كان  
يفعل ابن الأعرابي (٣) .

(١) المصدر السابق : ص ١١٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ١١٢ . والقائل الإمام إسماعيل القاضي .

(٣) وفيات الأعيان : ج ٣ ص ٤٤٢ .

وابن الأعرابي هذا هو الذى قال - وقد أنشد شعراً لأبى تمام - : إن كان هذا شعراً فما قالته العرب باطل (١) .

وقرأ - كذلك - ما رواه الأصمعى إذ يقول : حضرنا مأدبة ، وأبو محرز خلف الأحمر وابن مناذر معنا ، فقال له ابن مناذر : يا أبا محرز : إن يكن امرؤ القيس والنابغة وزهير ماتوا فهذه أشعارهم مخلدة ، فقس شعري إلى أشعارهم ، قال : فأخذ صحيفة مملوءة مرقا ، فرمى بها عليه (٢) .

قرأ المبرد هذا وكثيراً غيره من الأخبار التى تحط من قدر المحدثين ، وتجعل القديم هو كل الشعر لأنه قديم ، والحديث ليس شيئاً لأنه حديث ، والرجل أديب ظريف منصف فاستجاب لمنطق العدل ، واعتزم أن ينصف المحدثين ، وكتب فى مقدمة كتابه (الكامل) وهى مقدمة موجزة جداً ، أنه لا يتحيز لعهد دون عهد ، ولا لشاعر دون شاعر ، وإنما يختار ما يقع فى حفظه : (من خطبة شريفة ، ورسالة بليغة) ، فليس يعنيه لآى خطيب اختار ، ولا لآى كاتب انتخب ، وإنما الذى يعنيه أن تكون الخطبة شريفة ، والرسالة بليغة ، ثم يصرح عن رأيه بعد قليل : (وليس لقدم عهد يفضل القائل ، ولا لحديثان عهد يهتضم المصيب ، ولكن يعطى كل ما يستحق) (٣) .

ويضرب مثلاً بالشعر الذى يفضل . فيقول : ألا ترى كيف يفضل قول  
عمارة (يريد عمارة بن عقيل بن جرير) على قرب عهده :

تبحتنم سخطى فغير بحثكم	نخيلة نفس كان نصحا ضميرها
ولن يلبث التخشين نفساً كريمة	عريكها أن يستمر مريرها
وما النفس إلا نطفة بقرارة	إذا لم تكدر كان صفوا غدیرها

فهذا كلام واضح ، وقول عذب :

فهذان مقياسان للشعر المفضل عند المبرد (الوضوح والعدوية) ، ولكن فيه أمرين آخرين ، فهو شديد الشبه بالشعر الجاهلى من جهة ، ومن جهة أخرى هو شعر حكيم يتفق مع الغرض الذى كان يختار المبرد من أجله أشعار هؤلاء

(١) الموشح : ص ٣٢٩ . المصدر السابق : ص ٣٠٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ٤٥٣ . ط . نهضة مصر .

(٣) الكامل فى اللغة والأدب : ج ١ ص ١٨ .

المولدين، وهو يصرح بهذا الغرض؛ فهي أشعار حكيمة مستحسنة (يحتاج إليها للتمثل، لأنها أشكل بالدهر، ويستعار من ألفاظها في المخاطبات والخطب والكتب) (١).

وإذا كان عمارة بن عقيل استأذه، فإنه قد اختار - أيضاً - لكثيرين غيره من المولدين، مثل بشار وأبي العتاهية، حتى أبو تمام الذي لم يذكره الجاحظ في كتبه إلا أقل من القليل، والمبرد نفسه يفضل البحترى عليه - كما سنقول - حتى أبو تمام هذا يختار له، بل يفضله في بعض شعره على شعراء عصره، ويمتدح طريقته في استخراج المعاني.

حكى الصولي عن عبد الله بن المعتز أنه قال: سألت المبرد عن أبي تمام وعن البحترى فقال: (لأبي تمام استخراجات لطيفة، ومعان طريفة، لا يقول مثلها البحترى، وهو صحيح الخاطر، حسن الانتزاع، وشعر البحترى أحسن استواء، وأبو تمام يقول النادر والبارد، وما أشبه أبا تمام إلا بفائض يخرج الدر والمخشبة) (٢).

وقد لاحظت أن أكثر ما اختاره في الباب الذي عقده للاختيار من شعر المولدين أكثره في الوعظ، والحكمة.

على أن ما اختاره في كتابه من أشعار هؤلاء يسير جد يسير إذا قيس بما اختاره من كلام الأوائل، وأشعارهم، فالرجل مع اعتصامه بالإنصاف في حكومته لا ينسى أبداً هواه الذي يجتذبه دائماً إلى القدماء، فهو يعلى من شأن المحدثين في مثل قوله وقد ذكر قول أبي نواس:

لا أذود الطير عن شجر قد بلوت المر من ثمره

وقال: فمثل هذا لو تقدم لكان في صدور الأمثال (٣). وهو يذكر في باب آخر ألواناً من تشبيهات المحدثين المستطرفة، ويقول على تشبيه عباس بن الاحنف في قوله:

أحرم منكم بما أقول وقد نال به العاشقون من عشقوا  
صرت كأنني ذبالة نصيبت تضيء للناس وهي تحترق

(١) الكامل: ج ١. ص ٢٣٣.

(٢) أخبار أبي تمام: ص ٩٦. والمخشبة: خرز أبيض يشبه اللؤلؤ.

(٣) المصدر السابق: ص ٢٤٣.

إنه (حسن جداً) ، ولكنه يختم ما ذكره من أشعار المحدثين بشعر  
لابى نواس فى صفة الخمر، ويعلق عليها قائلاً: (فهذه قطعة من التشبيه غاية على  
سخف كلام المحدثين) (١) .

هكذا : (سخف كلام المحدثين) كأنه أمر ثابت، وهذه القطعة غاية  
السخف .

والحق أن هؤلاء الأعلام الثلاثة (الجاحظ وابن قتيبة والمبرد) ، وإن أعلنوا  
أنهم يحكمون للجد من أى شخص، وفى أى زمان، إلا أن هواهم كان مع  
القدماء، وفى هذا ما يدلنا على مذهبهم فى اللفظ والمعنى، وستزيد مذهب المبرد  
ايضاحاً فيما يلى من حديث .

\* \* \*

#### مذهبه فى تفضيل بعض الشعراء:

إذا كان التعصب للقديم، أو إثارة يدل على مذهب الناقد، وذوقه، فيما  
يعجبه من الكلام، فإن تفضيل شاعر على آخر لا يقل دلالة على هذا الذوق،  
لاسيما إذا كانت المفاضلة بين شاعرين مختلفى المذهب والطريقة .

كان المبرد يفضل البحترى على أبى تمام ، بل كان يسرف فى استحسان  
شعره، وقد قال عن بيتى البحترى أمامه :

شقائق يحملن الندى فكأنه دموع التصابى فى خدود الخرائد

كأن يد الفتاح بن خاقان أقبلت تليها بتلك البارقات الرواعد

« ما سمعت مثل هذه الألفاظ الرطبة ، والعبارة العذبة، لأحد تقدمك،  
ولا تأخر عنك » (٢) .

وكان المبرد يقول: ( ما رأيت أشعر من هذا الرجل - يعنى البحترى - لولا  
أنه ينشدنى فما أنشدكم لملاّت كتبى من أمالى شعره ) (٣) .

وقد يكون للصلة التى كانت بين المبرد والبحترى اثر فى هذه المبالغه،

(١) المصدر السابق : ج ٢ . ص ٤٥ .

(٢) زهر الآداب : ج ٢ . ص ٢٣٩ . ط . مصطفى محمد .

(٣) الموازنة بين الطائيين : ص ٢٢ .

ولكن الذى لاشك فيه أن ذوق أبى العباس يعجب بشعر البحترى، كما تدل على ذلك اختياراته، واستحساناته، فهو مثلاً يعجب بالألفاظ إعجاباً شديداً، سواء كانت جزلة قوية - وهو الغالب عليه - أم (رطبة عذبة) ولذلك لا نجد اختار لابن الرومى، لما يظهر فى شعره من أثر التفكير، ولأن ألفاظه ليست (رطبة عذبة). ولذلك - أيضاً - كان ماثلاً عن أبى تمام. وطريقتنا البحترى وأبى تمام مختلفتان جد الاختلاف، فالليل إلى إحداهما، والعزوف عن الأخرى ينبىء عن ذوق خاص محدد، ويدل على اتجاه ثابت فى النقد.

وقد لخص الأمدى فى أول كتاب الموازنة طريقة كل من الشاعرين حيث قال: (لأن البحترى أعرابى الشعر، مطبوع على مذهب الأوائل، وما فارق عمود الشعر المعروف، وكان يتجنب التعقيد، ومستكره الألفاظ، ووحشى الكلام..... ولأن أبى تمام شديد التكلف، صاحب صنعة، ومستكره الألفاظ والمعانى، وشعره لا يشبه أشعار الأوائل، ولا على طريقتهم؛ لما فيه من الاستعارات البعيدة، والمعانى المولدة) (١).

فالذى أعجب المبرد من البحترى إنما هو سهولة الشعر، وقربه، وصحة السبك، وحسن العبارة، وحلاوة اللفظ، وكل ما عرف به عمود الشعر من مزايا. وإنما نجد مصداق ذلك فى الصفات التى وصف بها المبرد الشعر الجيد، التى سنلم بها.

والمتتبع لحركة النقد فى القرن الثالث الهجرى يجد ذوقين مختلفين، متقابلين، أحدهما أعرابى فطرى، يميل إلى اللفظ الجزل الرقيق، والمعنى القريب، والطبع الأصيل، والماء والرونق فى الشعر، ومن هذا ذوق المبرد وابن المعتز ودعبل بن على الخزاعى... وغيرهم كثير. والآخر منطقى فلسفى، محب للصنعة، مؤثر لعويص المعانى، ويمثله ذوق الصولى وكل من كان من أنصار أبى تمام.

\* \* \*

(١) المصدر السابق: ص ١١.



وقد يبدو غريباً أن يكون أبو العباس ممن يفضلون الفرزدق على جرير، مع أن رقة اللفظ، وقرب المعنى، وعدوية الشعر من مميزات شعر جرير، ولكن الرواة يحدّثوننا أن المبرد كان يفضل الفرزدق على جرير، ويقول: (الفرزدق يجيء بالبيت وأخيه، وجرير يجيء بالبيت وابن عمه) (١).

والتناسب في الشعر شيء جميل، ولكن هل يقبل من إمام حافظ، دارس، لا يخفى عليه شيء مشتبه من الشعر والنحو والكلام والخطب والرسائل - كما كان يقول عن نفسه - أن يفصل في قضية تصاولت فيها العقول، وتناول فيها الأشياخ من العلماء والرواة والشعراء، بهذه السهولة إلا أن يكون التناسب اللفظي أحب إليه من كل فضيلة أخرى تكون في الشعر.

ولكن لعل المبرد اعتبر الملاءمة في شعر الفرزدق دليلاً على أصالة الطبع، وقوة النسج، ورأى عدم التناسب في شعر جرير أمانة على ما كان يوصف به شعره من أنه قليل التنقيح، مشرد الألفاظ، مع أن بعضهم اعتبر ذلك دليل الطبع - كما قدمنا -، ولكن ابن قتيبة يعتبره أمانة التكلف، فلعل المبرد جرى على مذهب صديقه.

وفي الكلمة التي نقلها الصولي عن ابن المعتز، والتي يوازن فيها المبرد بين أبي تمام والبحترى أن شعر البحترى أحسن استواء، وأن أبا تمام يقول النادر والبارد.

وهذا الاستواء تلاؤم في الأبيات بعضها مع بعض كما يبدو وربما كان المبرد يقصد الملاءمة في الألفاظ أيضاً، ونحن نجد معنى بهذا عناية شديدة، حتى ليرهف سمعه لما يقع غير متلائم، فقد ذكر أبياتاً لابن أبي عيينة، جاء فيها هذا البيت:

ولا أتت ساعة في الدهر فانصرمت حتى تؤثر في قوم لها أثراً  
ثم قال: (فانصرفت أشبه للمطابقة، والمشهور انصرمت) كأنه يقول إن (انصرف) هي التي تقابل (أتى)، وهذه رهافة حس، وقد كان الأوائل ينبهون إلى مثل هذا.

(١) الموشح: ص ١٩٢.

أنشد أبو نواس الرشيد قصيدته التي قالها في الخصيب، فلما بلغ قوله:  
فإن يك باقى سحر فرعون فيكم فإن عصا موسى بكف خصيب  
فقال له الرشيد: الا قلت: (فباقى عصا موسى بكف خصيب) فقال  
أبو نواس: هذا أحسن، ولم يقع لى (١).

فإصلاح الرشيد العبارة، وموافقة أبي نواس يدلان على ما لهذا التناسب من  
قدر فى نفسيهما، ثم فى نفوس الشعراء والنقاد، مع أن كلمة (باقى) مع  
(عصا موسى) لا معنى لها، فقد تبقى بقية من (سحر فرعون) ولكن كيف  
تبقى بقية من (عصا موسى) إلا أن يكونا قصدا المشاكلة ولاشك أن (عصا  
موسى بكف خصيب) أجمل وأروع وأمدح من (باقى عصا موسى) ولكنه حب  
التلاؤم بين الالفاظ.

وقد يقع فى خاطرننا ذلك السبب الذى جاء على لسان صديق المبرد،  
وصفيه البحترى، فقد كان أبو عبادة - أيضاً - يفضل الفرزدق على جرير،  
ويتعصب لذلك تعصباً شديداً، حتى لقد بلغ من تعصبه أنه كان يرى ألا يكلم  
من يفضل جريراً على الفرزدق، ولا يعده من العلماء بالشعر.

وقد كان مذهب البحترى هذا غريباً، وموضع تساؤل، لأن البحترى أقرب  
إلى جرير منه إلى الفرزدق، فكان البحترى يرد قائلاً: كذا يقول من لا يعرف  
الشعر. لعمري إن طبعى بطبع جرير أشبه، ولكن من أين لجرير معانى الفرزدق،  
وحسن اختراعه؟ جرير يجيد النسب، ولا يتجازر هجاء الفرزدق بأربعة أشياء،  
والفرزدق يهجو فى كل قصيدة بأنواع هجاء يخرعها، ويبدع فيها.

وقد كان هذا السبب هو الدافع لبعض العلماء والشعراء، كابى عبيدة  
والمرزبانى وأبى الخطاب الأخفش، ومروان بن أبى حفصة إلى تفضيل  
الفرزدق (٢).

فرما كان هذا بعض السبب فى تفضيل أبى العباس الفرزدق على جرير،  
وصلته بالبحترى وحبه له، وتقارب ذوقيهما، كلها معلومة مشهورة.

(١) المصدر السابق: ص ٤٢٦. ط. نهضة مصر.

(٢) انظر الموشح للمرزبانى: ص ١٢١. وما بعدها.

ولكن هذا السبب لا يدخل في قضيتنا، فليس من اللفظ ولا المعنى، وإنما هو سعة أفق خيال الفرزدق، وضيق أفق جرير.

وقد يقال: إن المبرد - قبل كل شيء - نحوى لغوى، فما من شك يعجبه ما يعجب أمثاله، من الثروة الضخمة، التي أفادتها اللغة العربية من شعر الفرزدق، حتى قيل: لولا الفرزدق لضاع ثلث اللغة، ولذلك - فيما أظن - كان يونس والمفضل الضبي يقدمانه (١).

وهذا السبب - أيضاً - لا يدخل في اعتبارنا، لانا نريد أن نتعرف ذوق المبرد وهل هو يعنى باللفظ، أو بالمعنى، أو بهما معاً؟ أما إحياء ثلث اللغة، أو نصفها فأمر يرجع إلى التقدير العلمى.

وعندى أن المبرد كان يفضل الفرزدق - كما كان يفضل البحترى - لأسباب ترجع إلى اختيار اللفظ، وقوة السبك، وجزالة العبارة، وكل هذه قدر مشترك بين الفرزدق والبحترى. وكذلك كان يفضلها الجاحظ: (فإنك لم تر شاعراً قط يجمع التجويد فى القصار والطوال غيره - يريد الفرزدق -) (٢).

«ولقد عرض المبرد للفرزدق فى أول كتابه الكامل، وعاب بيته الذى اشتهر عند المتأخرين مثالا للتعقيد اللفظى، ثم قال: كان هذا الشعر لم يجتمع فى صدر رجل واحد، مع قوله حيث يقول:

تصرم منى ود بكر بن وائل      وما كاد منى ودهم يتصرم  
قوارص تاتينى وتحتقرونها      وقد يملا القطر الإناء فيفعم

وكانه لم يقع ذلك الكلام لمن يقول:

والشيب ينهض فى الشباب كأنه      ليل يصيح بجانبه نهار

فهذا أوضح معنى، وأعرب لفظ، وأقرب ماخذ.

فهذه الثلاثة - إذن - وضوح المعنى، وإبانة اللفظ عنه إبانة تامة، وقرب ماخذه، هى التى أعجبت المبرد فى أبيات الفرزدق، وهى كذلك التى أعجبت فى شعر البحترى.

ولكن جريراً - كذلك - واضح المعنى، معرب اللفظ، قريب المأخذ،

(١) طبقات فحول الشعراء (لابن سلام): ص ١٢٠. (٢) الحيوان: ج ٣، ص ٩٨.

فما السر؟ يبدو أن اللين الذي يشيع كثيراً في شعر جرير، وعدم التناسق بين أبياته أبعده عن ذوق المبرد، الذي يحب مع الوضوح الرصانة، ومع قرب المأخذ تناسب الألفاظ، ولا نبعد إذا قلنا إن تفضيل المبرد للفرزدق أثر من آثار حبه للقديم، واحتفاله بعمود الشعر المعروف. التحام أجزاء النظم والتتامها أحد أبوابه السبعة، ولكن الشاعرين البحترى والفرزدق كانا يستوفيان جميع هذه الأبواب على أحسن ما يستوفياها شاعر.

وقد رويت قصة عن وقفة للمبرد مع ثلاثة من الشعراء، وجاءت فيها كلمات: الكلام الفصيح، والمعاني الواضحة، والبراعة والنقاء، وحسن الوصف، واستقامة اللفظ، وصحة المعنى، وحسن الاستنباط، ولطاقة الغوص، وأخيراً يقول - وكان أبو نواس وأبو تمام اثنين من الثلاثة - : (وإنما ذكرنا اثنين قد أومىء إلى كل واحد منهما في وقته، وأغرق في وصفه، لتعلم ما في المخلوقين من النقص، وأن لكل واحد المذهب والمذهبين، ونحو ذلك، ثم يجتذبه ما فيه من الضعف. لتعرف مواقع الاختيار، وموضع المطلوب من قول كل قائل. إما الفصاحة، وإما الإغراب في معنى، وإما لسرق لطيف تبين به حذفه، كل ذلك، وما أشبهه متبع مطلوب).

والذي يعيننا من هذه القصة أنها تذكرنا بتقسيم ابن قتيبة للشعر إلى أربعة أضرب. فالشعر يختار لفصاحته، والشعر يختار لإغراب في معنى، والشعر يترك لسخفه، ويختار للفظ الفصيح، والمعاني الواضحة، ولكن الأبيات التي ذكرها كلها ليس فيها شاهد انفرد بلطافة المعنى، وقد وصف بيتي أبي تمام:

إذا افتخرت يوماً تميم بقوسها      حفاظاً على ما وطدت من مناقب  
فأنتم بذي قار أمالت سيوفكم      عروش الذين استرهنوا قوس حاجب

بصحة المعنى، وحسن الاستنباط، ولطاقة الغوص، ولكن لفظهما جيد، غاية الجودة، ولكنه يفضل بعض الشعر لما فيه من كلام فصيح، ومعنى واضح، وإن لم يكن فيه معنى مستغرب. وهذا الصنيع يصحح لنا أن نقول إن المبرد يشترط جمال اللفظ في كل شعر جيد، ولا يشترط وجود معنى لطيف، وأنه اتبع في هذا الموضوع صديقه ابن قتيبة في تقسيم الشعر.

\* \* \*

## ● خلاصة رأى المبرد فى الكلام الجيد :

أورد المبرد نقد نصيب الشاعر الاموى لبيت الكميت بن زيد الأسدى :  
وقد رأينا بها حوراً منعمة بيضا تكامل فيها الدل والشنب  
بان فيه تباعداً، وأن الكلمة لم تقرن بأختها التى تناسبها؛ وذلك أن الدل -  
وهو ما يكون من تجنى المحبوب - لا يناسب الشنب - وهو ماء ورقة وعدوبة فى  
الأسنان - ، وبذلك غاب نصيب بيت الكميت وقال له حين أنشده : تباعدت :  
هلا قلت كما قال ذو الرمة :

لمساء فى شفيتها حوة لعس وفى اللثات وفى انيابها شنب  
ثم قال المبرد بعقيب ذلك : الذى غابه نصيب قبيح؛ وذلك أن الكلام لم  
يجز على نظم، ولا وقع إلى جانب الكلمة ما يشاكلها، وأول ما يحتاج إليه القول  
أن ينظم على نسق، وأن يوضح على رسم المشاكلة (١) .

وروى المرزبانى عن رواه قال : حدثنا محمد بن يزيد التحوى قال : أحسن  
الشعر ما قارب فيه القائل إذا شبه، وأحسن منه ما أصاب به الحقيقة، ونبه فيه  
بفطنته على ما يخفى على غيره، وساقه برصف قوى، واختصار قريب، وعدل فيه  
عن الإفراط، كقول بعضهم فى النحافة :

فلو أن ما أبقيت منى معلق بعود ثمام ما تأود عودها

الثمام : نبت ضعيف ، واحدته ثمامة . قال : وهذا متجاوز، كقول القائل :  
مروح برجليها إذا هى هجرت ويمنعها من أن تطير زمامها (٢)  
فهذه سمات الشعر الجيد عند المبرد ، وأولها أن ينظم الكلام على نسق،  
وهذا ما سماه الجاحظ (القران) ، ووافق عليه (ابن قتيبة) ، وسماه المتأخرون من  
علماء البلاغة (مراعاة النظر) .

وثانيها المقاربة فى التشبيه ، ومعناها أن يكون القائل متفطناً لما بين الأشياء  
من الصلات، وحسن التقدير لهذه الصلات، فيوقع التشبيه بين شيئين  
اشتراكهما فى الصفات أكثر من انفرادهما ليعين وجه الشبه بلا كلفة، إلا أن

(١) الكامل : ج ١ . ص ٣٣٥ ، والموشح : ص ٣٠٤ . ط . نهضة مصر .

(٢) الموشح : ص ٣٨٠ . الكامل : ج ٢ ص ٧٧ .

يكون المطلوب من التشبيه أشهر صفات المشبه به، وأملكها له، لأنه - حينئذ - يدل على نفسه، ويحميه من الغموض والالتباس (١).

وثالثها: الرصف القوى، وهو أن تكون الألفاظ جزلة، وأن تكون العبارة فخمة، متلاحمة الأجزاء.

ورابعها: الاختصار القريب، ويريد به أبو العباس - كما هو ظاهر - الإيجاز المفيد.

وخامسها: عدم الإفراط، أى ترك المبالغة، وقد أشرنا إلى مذهب الجاحظ في هذا الإفراط، وقلنا إنه لا يعيب منه إلا ما كان سمجاً، خارجاً عن حدود الذوق، وإلى مذهب ابن قتيبة الذى استحسنة، ودافع عنه. أما المبرد فلم يحمده.

فأصابة الحقيقة - عنده - فى التشبيه، أو على الأقل (المقاربة) تجعله من أحسن التشبيه، والعدول عن الإفراط مما يجعل الشعر من أحسن ما يروى.

وهو يرد استطراف الناس لقول (أبى نواس) فى قدر الرقاشى، ولا يراه (حلوا الإفراطه). وهذان بيتان من أبيات يصف فيها النواسى هذه القدر:

يغص بحيزوم البعوضة صدرها وينضج ما فيها بعود خلال  
وتغلى بذكر النار من غير حرها وتنزلها عفوا بغير جعال (٢)

قال المبرد: ومثله قوله فى (الخمير):

عتقت حتى لو اتصلت بلسان ناطق وفم  
لاحتسبت فى القوم ماثلة ثم قصت قصة الأمم

ثم قال عقيب هذين البيتين: ويستجيده خلق كثير، وليس عندى بالمحمود؛ لما فيه من الإفراط.

ومع أن المبرد كان معجباً بأبى نواس: (لاتساعه فى القول، وكثرة تفننه، واتساع مذاهبه) (٣) يضيق ببعض شعره للإفراط حيناً، ولسوء الأدب حيناً آخر. قال: ومن شعره الذى يذم قوله فى الرشيد.

لقسيد اتقيت الله حق تقساته وجهدت نفسك فوق جهد المتقى

(١) مقدمة شرح ديوان الحماسة للمرزوقى: ص ١٢.

(٢) الموشح: ص ٤٤٢. والحيزوم: الصدر والجمال - بالكسر - الخرقه التى تنزل بها

القدر (قاموس). (٣) الكامل: ج ٢. ص ٩١.

وليس هذا البيت أردت ، ولكن ذكرته للذي بعده ، لأنه معطوف عليه ، متصل به ، وهو :

وأخفت أهل الشرك حتى أنه لتخافك النطف التي لم تخلق  
هذا البيت بادى العوار جداً ، وقد رده فى مكان آخر ... فأحال وأسرف  
وتجاوز .

\* \* \*

أما الاختصار (الإيجاز) فالمراد حفى به ، وهو يجعله إحدى الفضائل الكبرى فى الكلام ، والذي يطالع مختاراته يلاحظ هذا التقدير للإيجاز فى نفس أبى العباس ، وقد عقد فى أوائل كتابه باباً ذكر فيه بعض ما للعرب من (الاختصار المفهم ، والإطناب المفخم) ولكن الذى يمعن النظر يجد أنه أكثر من شواهد الاختصار ، ووقف عندها يستحسنها ، كما نلاحظ أنه على مذهب أستاذه الجاحظ من أن الاختصار يجب أن يكون (مفهوماً) ، ولكنه يزيد عليه أن الإيماء إلى الشيء قد يقع : (فيفنى عند ذوى الألباب عن كشفه ، كما قيل لحة دالة) (١) . والإيجاز عنده - كما يبدو - أن يخلو الكلام من الفضول .

فهو يذكر أبيات أبى حية النميرى التى استحسنتها الجاحظ ، ويقدم لها بقوله : وما يفضل لتخلصه من التكلف ، وسلامته من التزيد ، وبعده من الاستعانة قول أبى حية النميرى :

رمتنى وستر الله بينى وبينها عشية آرام الكناس رميم

الأرب يوم لو رمتنى رमितها ولكن عهدى بالنضال قديم

ويعقب على البيتين بعد أن يشرحهما بقوله : فهذا كلام واضح (٢) .

ويفسر الاستعانة بأن يدخل فى الكلام ما لا حاجة بالمستمع إليه ليصح به نظماً إن كان فى شعره ، أو ليتذكر به ما بعده إن كان فى نثر .

(١) الكامل : ج ١ ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق : ج ١ ص ١٩ . والكناس - بالكسر - الموضع الذى تأوى إليه الظباء .

قال : ومما يستحسن لفظه ، ويستغرب معناه ، ويحمد اختصاره قول  
أعرابي من بني كلاب :

فمن يك لم يغرض فاني وناقتي بحجر إلى اهل الحمى غرضان  
نحن فبيدي ما بها من صباية وأخفى الذي لولا الأسي لقضاني  
ويقف بخاصة عند كلمة (لقضاني) أي (لقضى على) ثم يقول : فأخرجه  
لفصاحته، وعلمه بجواهر الكلام أحسن مخرج .

ونلاحظ أنه يريد هنا نوعاً خاصاً من الإيجاز هو الذي يسميه النحويون  
(الحذف والإيصال) ثم يورد أبياتاً جميلة، مقدماً لها بقوله إنها من أحسن  
الشعر، وما يقرب ما أخذه ، ويعقب عليها بقوله : فهذا كلام ليس فيه فضل عن  
معناه .

وحب المبرد للإيجاز قد يدعو إلى حكم ربما خالفناه فيه، فهو يذكر بيتي  
الأعشى :

وتبرد ببرد رداء العرو م س بالصيف رقرقت فيه العبيراً  
وتسخن ليلة لا يستط م ع نباحاً بها الكلب إلا هريراً  
ويقول : فتقبل هذا الكلام ، واستحسن ، ثم قيل في عيبه : إنه أتى به في  
بيتين، وطول به الخطاب ، وأجود منه قول طرفة :  
تطرد البرد بحر سخاخن وعليك القيظ إن جاء بقر  
وقيل : هذا أجمع وأخصر .

ولم يعقب المبرد مما يدلنا على أنه وافق هذا النقد هواه . وليس هذا النقد -  
عندي - بمقبول، فبيتا الأعشى أسمح وأدمث، وفيهما زيادة التشبيه ببرد العروس  
المملوء بالطيب، والكناية عن شدة برد الليلة بعدم استطاعة الكلب النباح فيها،  
وكلمة (عليك) ووصل الباء بكلمة (قر) في قول طرفة يلقيان على البيت لونا  
من ثقل الروح .

والعجب من هؤلاء النقاد، يفضلون الإيجاز ، ويعجبون بأن يختصر المعنى  
في أيسر لفظ ويتناسون ما في الزيادات من تجويد للمعنى ، وهذا مقياس (كمي)  
ليس مقبولاً في كل حال .

ولله در أبي عثمان الجاحظ، فقد شرع لهم، لو كانوا دائماً يسيرون على  
خطاه .

\* \* \*



وأبو العباس يذكر (المعنى الغريب) فى التعليق على بعض مختاراته، ولكن ليس ذلك لأنه يفضل المعنى على اللفظ ، فإن أكثر ما جاء من كلمات الاستحسان أو الاستقباح متعلق باللفظ ، ولا يعنيه من المعنى إلا أن يكون (صحيحاً، يتردد ضربه كثيراً بين الناس) (١) أقرب إلى الحقيقة.

أما صفات الألفاظ فكثيرة : (فهذا أوضح معنى ، وأعرب لفظ ، وأقرب ماخذ) . (فهذا كلام واضح، وقول عذب) . (فمن ألفاظ العرب البينة ، القريبة المفهمة، الحسنة الوصف، الجميلة الرصف) .

وهو يذكر أبيات رجل من بنى تميم ، وهى :

أبىان أبىل تعله ابن مسافر مادام يملكها على حرام

وطعام عمران بن أوفى مثلها مادام يسلك فى البطون طعام

إن الذين يسوغ فى أعناقهم زاد يمين عليهم للتمام

ويصفها بقوله : (وهذا كلام فصيح جداً) ثم يقول : (ويشبه هذا فى الاتساع فى الفصاحة لا فى المعنى قول القطامى) (٢) . والذى يعيننا هنا أنه جعل (الفصاحة) مقابلة للمعنى، فهى صفة للألفاظ، وهذه الأبيات فصيحة جداً - على حد تعبيره - والذى نراه فيها إنما هو الوضوح والسهولة، والخلو من الفضول، وإن كانت كلمة (أعناقهم) نابية.

وكل كلام وصفه بالفصاحة - كثيراً ما يفعل - فالمراد فيه اللفظ.

وعنايته باللفظ ، وبالصياغة قد تغفر - عنده - الإفراط الذى طالما ضاق به، فهذا شعر فيه تشبيه مفرط، ولكن جعل : (لجودة ألفاظه، وحسن رصفه، واستواء نظمه فى غاية ما يستحسن) .

ثم يقول : ومن تشبيههم المتجاوز، الجيد النظم ، ما ذكرناه ، وهو قول أبى الطحان (٣) :

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه

وهكذا نرى أبا العباس يتراجع قليلاً عن رأيه فى الإفراط ، فهو يقبله إذا كان له ما يسوغه .

(٢) المصدر السابق : ج ١ . ص ٣٧ .

(١) الكامل : ج ١ ص ٢٨ .

(٣) المصدر السابق : ج ٢ . ص ٨٨ .

ولكنه يعنى - أبدأ - بالصواب. روى قصة رجلين رثيا فى ثياب خفيفة فى شدة البرد، وقد سال الأضمعى أحدهما عن ذلك فأجاب: أنا ابن الوحيد، أمشى الخيزلى، ويدفئنى حسبى، وسئل الآخر: أما يوجعك البرد؟ فقال: بلى، والله ولكنى أذكر حسبى، فادفا.

ثم يقول المبرد: وأصوب منهما قول العربان ، الذى سئل فى يوم قر عما يجد، فقال: ما على كبير مؤنة منه. قيل: وكيف؟ فقال: دام بى العرى، فاعتاد بدننى ما تعتاده وجوهكم.

فهو يعنى دائماً بالإصابة فى المعنى ، وبالتشبيه القاصد ، والمقارب ، ولكن حسن الصياغة يغفر - عنده - للقاتل ما يقع فيه من إفراط.

وكما يمتدح الشعر بحسن الصياغة ، وبالوضوح ، وحسن الترتيب، يعيبه إذا جاء معقداً كزاً، فقد عاب قول الفرزدق فى إبراهيم بن هشام بن إسماعيل خال الخليفة هشام بن عبد الملك:

وما مثله فى الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقساره

ووصفه بأنه (من أقبح الضرورة ، وأهجن الألفاظ، وأبعد المعانى) . ولو أن الشاعر وضع الكلام فى موضعه لقال : وما مثله فى الناس حتى يقاربه إلا مملك، أبو أم هذا المملك أبو هذا الممدوح ، فهجن الشعر بما أوقع فيه من التقديم والتأخير، ولو أن الكلام جاء على وجهه لكان - عند المبرد - قبيحاً أيضاً؛ لأن الشاعر دل على خفولة هذا الممدوح للخليفة هشام بهذا اللفظ البعيد ، وهجنه بما أوقع فيه من التقديم والتأخير<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن المبرد أول من أطل فى شرح عيب هذا البيت، وقد تردد كثيراً فى كتب البلاغة المتأخرة مثلاً للتعقيد اللفظى الذى يخل بفصاحة الكلام.

وفى رواية عن أبى عبيدة أن عامر بن عبد الملك بن مسمع كان يقدم جريراً، ويحتج على الفرزدق بما عقد فيه من شعره نحو قوله: (وما مثله فى الناس.... البيت)<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) المصدر السابق : ج ١ ص ١٨ . والموشح ص ١٦٣ ط. نهضة مصر.

(٢) الموشح : ص ١٨٧ .

وربما حمل المبرد حبه للفرزدق على أن يشرع للنقد قانونا ، ثم لا يلبث أن يعدل عنه لما في نفسه من حب الإنصاف .

رأى الفرزدق يجيء بالبيت المستهجن الألفاظ، المستكره المعاني، بين الأبيات الجميلة الرصف ، الحسنة الوصف، فأراد أن يعتذر عنه بأن الكلام الخشن يقبل في وسط الكلام الجيد ( فقد يضطر الشاعر المقلق - كما يقول - ، والخطيب المصقع، والكاتب البليغ، فيقع في كلامهم المعنى المستغلق، واللفظ المستكره، فإن انعطفت إليه جنبتا الكلام غطتا على عواره، وسترتا من شينه . وإن شاء قائل أن يقول : بل الكلام القبيح في الكلام الحسن أظهر ، ومجاورته له أشهر كان له ذلك . ولكن يغتفر السيء للحسن، والبعيد للقريب )<sup>(١)</sup> .

والقول ما قال هذا القائل ، فهذا هو الذي تقره الطباع، ويعرفه الناس، ولكنها محاولة من أبي العباس لإنقاذ صاحبه ، وإن لم يستطع أن يتمادى فيها، وسواء أسلمت له أم لم تسلم فهي دفاع عن الشاعر لا عن الشعر.

\* \* \*

ومما يشير إليه من صنيع هذا الناقد محاولته إصلاح الرواية في الشعر إذا كان غيرها أثر عنده، وهي مسألة اختلفت فيها الأنظار .

روى بيت جرير :

والتغلبى إذا تنحج للقرى      حك استه وتمثل الامثال

ثم قال : أبو العباس : سمعت من ينشد هذا الشعر: والتغلبى إذا تُنَّج للقرى ، وهو أبلغ .

وقد علق صاحب رغبة الأمل على هذا بقوله : وهذا الحرف يرويه أبو العباس لا غير<sup>(٢)</sup> فهل لنا أن نفهم من ذلك أن المبرد أراد أن يصلح شعر جرير، فذكر اللفظة، وقال إنه سمعها من منشد ينشدها ؟ وقد كان الرواة قديماً يفعلون ذلك، فيصلحون من أشعار القدماء<sup>(٣)</sup> .

فقد أصلح خلف الأحمر بيتاً لجرير . كان الأصمعي يرويه هكذا :

فيالك يوما خيره قبل شره      تغيب واشيه ، وأقصر عاذله

(٢) رغبة الأمل : ج ٥ . ص ١١٧ .

(١) الكامل : ج ١ . ص ١٧ .

(٣) الموشح : ص ١٢٥ .

فقال خلف: ويله، وما ينفعه خير يؤول إلى شر؟ فقال الأصمعي: فكيف كان يجب أن يقول؟ قال: الأجود له لو قال: فيالك يوماً خيره دون شره. فاروه هكذا.

قال الأصمعي: والله لا أرويه بعد هذا إلا هكذا (١).

\* \* \*

### ● جهوده البلاغية:

لا نشك أن قضية اللفظ والمعنى، وفي أطوائها قضية (البديع) كانت هي المسيطرة على ذهن كل من يتعرض لنقد الشعر والنثر منذ أثارها الجاحظ، وأرسل فيها حكمه، وكانت - بخاصة - مصدر الإشعاع النقدي والبلاغي عند أدباء القرن الثالث، ونقاده وعلمائه، وما نشك كذلك في أن أبا العباس المبرد - وهو أحد الأئمة الأعلام - في ذاك العصر كان قريباً من هذه القضية كل القرب، فإذا صدر في نقده أو (تعييده) للبلاغة فإتما يصدر عنها، وكيف نتصور أنه تحدث في النقد وهو بعيد عن هذه القضية، وهو تلميذ الجاحظ، وصديق ابن قتيبة، وجليس ابن المعتز صاحب البديع، وقد ألف هذا الكتاب في حياة المبرد، فلا بد أن يكون قد اطلع عليه، ولكن الغريب أني لم أظفر للمبرد بكلمة في البديع، وأمر آخر يجعلنا نؤكد أن قضية اللفظ والمعنى كانت في خاطر المبرد، وعلى شياة قلمه وهو يؤلف كتبه، تلك هي تعرضه للفصل في قضية القديم والجديد، تلك القضية التي كان أكبر باعث عليها في القرن الثالث إسراف بعض المجددين في استخراج المعاني، وفيما كانوا يسمونه البديع.

وسنحاول في هذا الفصل أن نتعرف جهود المبرد في علوم البلاغة:

١ - لعل أبا العباس أول من أفرد (التشبيه) بباب، فقد كان العلماء قبله ينشرون بعض شواهد في كتبهم، وربما اهتموا فيه إلى جوانب ذات بال، ولكن المبرد وحده - فيما أعلم - هو الذي أفرد له باباً في كتابه (الكامل) وأطال القول فيه، وأكثر له من الشواهد، من شعر القدماء، ومن شعر المحدثين. ومن القرآن الكريم.

(١) الموضوع السابق.

وقد أشرت أكثر من مرة إلى أن القدماء كانوا يعتبرون التشبيه أحد أركان  
البيديع، ولا سيما الجاحظ وأنه كان كذلك - عندهم - أجد أبواب الشعر السبعة  
التي يتألف منها عمرد الشعر.

وقد كان أكثرهم يعده صناعة لفظية ، ولكن المبرد عده أمراً معنوياً، وآية  
ذلك قوله: (والتشبيه كثير ، وهو باب كانه لا آخر له ، وإنما ذكرنا منه شيئاً لئلا  
يخلو هذا الكتاب من شيء من المعاني) (١) . وهو - كما يقول - جار كثيراً في  
كلام العرب (حتى لو قال قائل : هو أكثر كلامهم لم يبعد) (٢).

وعبارة المبرد الأولى تفيد أنه أكثر في كتابه من النظر في الصناعة اللفظية،  
لأنه ذكر التشبيه لئلا يخلو كتابه (من شيء من المعاني).

وقد ذكر المبرد في هذا الباب أنواعاً من التشبيه الحسنة والمحمودة ،  
والعجيبة، والقريبة ، وتحدث عن وجه الشبه، وحدده: فالأشياء تشابه من وجوه،  
وتباين من وجوه، وإنما ينظر إلى التشبيه من حيث وقع، فإذا شبه الوجه بالشمس،  
فإنما يراد الضياء والرويق ، ولا يراد العظم والإحراق ، والعرب تشبه النساء  
ببيض النعام ، تريد نقاءه ، ونعمة لونه ، والمرأة تشبه بالسحابة ، لتهاديها ،  
وسهولة مرها ... وهكذا.

وقد اعتبر التشبيه المحذوف الأداة من باب التشبيه . قال .... وفي هذا  
الشعر التشبيه:

الحب ظهر أنت راكبه      فإذا صرفت عنانه انصرفاً (٣)

وهو نظر سبق به المبرد ، لأن المتقدمين كانوا يخلطون فيعدونه مرة من  
التشبيه، ومرة من المجاز ، وكذلك من المتأخرين من عده من قبيل الاستعارة.

ويشيد بأنواع من التشابه ، فيذكر قول مجنون بنى عامر:

كان القلب ليلة قيل يغدى      بليلى العامرية أو بهراح  
قطاسة عزها شرك فباتت      تعالجه ، وقد علق الجناح

(١) الكامل : ج ٢ ص ١٠٠ . (٢) المصدر السابق : ج ٢ ص ٦٩ .

(٣) المصدر السابق : ج ٢ ص ٩٥ .

ثم يقول : فهذا غاية فى الاضطراب ، وقد قال الشعراء قبله وبعده ، فلم يبلغوا هذا المقدار (١) .

فجمال هذا التشبيه - عنده - راجع إلى تحقق وجه الشبه على غاية ما يكون ، وهذا الذى يسميه التشبيه المقارب .

ويذكر تشبيه امرئ القيس :

إذا ما الثريا فى السماء تعرضت . تعرض أثناء الوشاح المفصل

ثم يقول : ( وقد أكثر الناس فى الثريا فلم يأتوا بما يقارب هذا المعنى ، ولا بما يقارب سهولة هذه الألفاظ ) (٢) .

ومن أعجب التشابه عنده تشبيه النابغة ممدوحه بالليل الذى هو مدركه ، وبالخطاطيف الحجن المثبتة فى حبال متينة - وهذا البيت هو الذى لم يعجب ابن قتيبة لا لفظاً ولا معنى - وبأنه شمس والملوك كواكب .

ومن عجيب تمثيل امرئ القيس عيون الوحش بالجزع الذى لم يثقب ، ونفهم من هذا أن المبرد لم يكن يفرق بين التشبيه والتمثيل ، وهو يقول عن (طلعها كأنه رعوس الشياطين) إن الله مثل هذه الشجرة بما تنفر منه كل نفس .

ومن تشبيه المحدثين المستطرف ما ورد فى بيت بشار بن برد :

كان فؤاده كرة تنزى . حذار البين إن نفع الحذار

ومن تشبيههم الجيد قول أبى نواس ، وقد حذره الخليفة من شرب الخمر :

فكأنى وما أزين منها . قعدى يزين التحكيما

فى أبيات علق عليها المبرد بقوله : ( فهذا المعنى لم يسبقه إليه أحداً ) (٣) . . . . إلى كثير غير هذه الشواهد التى ردد بعضها علماء البلاغة المتأخرون .

وقد ذكرنا - فيما سبق - أن المبرد كان يكره الإفراط . وخاصة فى التشبيه ، فهو يعجب بالتشبيه المقارب ، وأحسن منه عنده ما أصاب المشبه فيه الحقيقة .

\* \* \*

(١) المصدر السابق : ج ٢ . ص ٣٨ . وقد نسب المبرد البيتين بلفظ الظن لتوبة بن الحمير ، ونسبهما الأخفش للمجنون . وقال : وهو الصواب . (٢) المصدر السابق : ج ٢ . ص ٣٦ .

(٣) الكامل : ج ٢ . ص ٩٤ .

عرض أبو العباس للكناية في مواضع من كتابه ، فبعد أن نيه على الحقيقة في الكلام الذي (يكون في الأصل لنفسه) على حد تعبيره ، قابلها بما يكنى عنه بغيره ، وبالاستعارة التي سماها (مثلاً) ، قال : إن هذا يكون أبلغ الوصف ، ثم قال : والكناية تقع على ثلاثة أضرب :

أحدهما : التعمية والتغطية ، كقول النابغة الجعدي :

أكنى بغير اسمها وقد علم الله خفيات كل مكنتم

وقال ذو الرمة استراحة إلى التصريح من الكناية :

أحب المكان القفر من أجل أننى به أتغنى باسمها غير معجم

الثاني : ويكون من الكناية ، وهو أحسنها الرغبة عن اللفظ الخسيس

المفحش إلى ما يدل علي معناه من غيره ، قال الله تعالى - وله المثل الأعلى -

﴿ أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٧] . وقال :

﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ . واللامسة في قول أهل المدينة ، مالك وأصحابه ، غير

كناية ، وإنما هو اللمس بعينه ، يقولون في الرجل تقع يده على امراته ، أو على

جاريته بشهوة : إن وضوءه قد انتقض .

وكذلك قولهم في قضاء الحاجة : جاء فلان من الغائط ، وإنما الغائط الوادي .

وقال الله عز وجل في المسيح بن مريم وأمه - صلى الله عليهما - : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ

الطَّعَامَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وإنما هو كناية عن قضاء الحاجة .

وقال : ﴿ وَقَالُوا لَجُلُودَهُمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وإنما هي الكناية

عن الفروج .... وهذا كثير . وكثير من المفسرين يمثلون بهاتين الآيتين للكناية ،

ولكن إبراهيم بن سيار النظام لا يرضى هذا التأويل . فيقول : ( لا تسترسلوا إلي

كثير من المفسرين ، وإن نصبوا أنفسهم للعامة ، وأجابوا في كل مسألة ، فإن كثيرا

منهم يقول بغير رواية ، على غير أساس ) ثم يستدل على ذلك بتأويلاتهم في

بعض الآيات ، ومنها هاتان الآيتان : يقول : وقالوا في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا

لَجُلُودَهُمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا ﴾ . قالوا : الجلود كناية عن الفروج . كأنه لا يرى أن

كلام الجلد من أعجب العجب .

(٢) الآية ٢١ من سورة فصلت .

(١) الآية ٧٥ من سورة المائدة .

وقالوا فى قوله تعالى : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ : إن هذا إنما كان كناية عن الغائط ، كأنه لا يرى أن فى الجوع ، وما ينال أهله من الذلة والعجز والفاقة ، وأنه ليس فى الحاجة إلى الغذاء - ما يكتفى به فى الدلالة على أنهما مخلوقان ، حتى يدعى على الكلام ، ويدعى له شيئاً قد أغناه الله عنه (١) .

والضرب الثالث من الكناية التفضيم والتعظيم ، ومنه اشتقت الكناية ، وهو أن يعظم الرجل ، أن يدعى باسمه (٢) .

ويورد أمثلة أخرى للكناية فى موضع آخر من الكتاب ، فعنده ، وعند أهل المدينة أن لفظ (النكاح) حقيقة فى العقد ، كناية فى الوطء ، ويحتج فقهاء الحجاز بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ [الأحزاب: ٤٩] يقول المبرد بعد إيراد هذه الحجة : فهذا الأشيع فى كلام العرب ، ويستدل بشعر للأعشى ، ثم يقول : والكناية تقع على هذا الباب كثيراً والأصل ما ذكرناه (يريد أن النكاح حقيقة فى العقد ، كناية فى العمل) (٣) .

ويعود فيذكر الآيتين اللتين لم يرض النظام عن تأويل المفسرين لهما . ويقول المبرد عن آية (الطعام) المتعلقة بشأن المسيح عليه السلام ، فيقول : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ كناية بإجماع عن قضاء الحاجة ، لأن كل ما أكل الطعام فى الدنيا أنجى . يقال : نجا وأنجى ، إذا قام لحاجته الإنسان (٤) .

وحكايته (الإجماع) معناها أنه لم يعتمد بكلام النظام ، لأنى أستبعد ألا يكون اطلع عليه وهو فى كتاب أستاذه الجاحظ .

ونلاحظ أن المبرد لم يذكر من أنواع الكناية التى يديرها المتأخرون فى كتبهم إلا النوع الثانى ، أما الضرب الأول فهو معنى لغوى للكناية ، وأما الضرب الثالث فهو من باب التسمية .

لكن أمثلته للضرب الثانى - الذى اعتبروه أحسن أنواع الكناية - أشارت إلى نوعين من أنواع الكناية الثلاث عند المتأخرين : الكناية عن ذات ، والكناية عن صفة

\* \* \*

(١) الحيوان : ج ١ ص ٣٤٤ . (٢) الكامل : ج ٢ ص ٦٠٥ .

(٣) رغبة الأمل : ج ٥ ص ٦٥ . (٤) الكامل : ج ١ ص ٣١٨ .



## • المجاز :

يذكر المجاز في آخر كتابه (الكامل) ويمثل له بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] وبقوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ [آل عمران : ١٧٥] . وكلامه فيه قاصر ، لأنه يعنى من المجاز ما كان يعنيه (أبو عبيدة معمر بن المثنى) فى كتابه (المجاز) أى تاويل اللفظ ، فالمبرد يقول فى هذا الموضوع : نذكر آيات من القرآن ، ربما غلط فى مجازها النحويون ، ثم يجعل مجاز الآية الأولى : فمن كان منكم شاهداً بلده فى الشهر فليصمه ، والتقدير : فمن شهد منكم ، أى فمن كان شاهداً فى شهر رمضان فليصمه ، لأن الشهر لا يغيب عنه أحد .

ومجاز الثانية أن المفعول الأول محذوف ، ومعناه : يخوفكم من أوليائه ، ثم يذكر آيات أخر ، ويذكر المعانى التى يمكن أن تؤول بها (١) .  
والعجب من المبرد كيف وقف دون أن يخطو خطوة فى تحقيق المجاز ، مع أن استاذة الملاحظ ، وكذلك صديقه ابن قتيبة . سبقاه إلى الحديث عنه .  
لكن المبرد ذكر أمثلة لأنواع من المجاز .

### ١ - الاستعارة :

عند حديثه عن الكناية ، قال : والكلام يجرى على ضروب . فمنه ما يكون فى الأصل لنفسه ، ومنه ما يكنى عنه بغيره ، ومنه ما يقع مثلاً ، فيكون أبلغ فى الوصف (٢) .

وهذا نص يشير فيه المبرد إلى ثلاثة أنواع من الكلام : الحقيقة ، والكناية ، والمثل ، وأرجح أنه يقصد به (الاستعارة) .

وإنما رجحت هذا ، لأنه ذكر المثل فى موضع آخر مقروناً بشاهده ، فقد علق على بيتين للقطامي ، اعتبر ما فيها من (الاتساع فى الفصاحة لا فى المعنى) وهما :

لم تلق قوما هم شر لآخوتهم	منا عشية يجرى بالدم الوادى
نقريهم لهذميات نقسدها	ما كان خاط عليهم كل زراد

(١) الكامل : ج ٢ . ص ٣٢٨ .

(٢) الكامل : ج ٢ . ص ٥ .

بقوله : ( لان الخياطة تضم خرق القميص ، والسرد يضم حلق الدرع فضربه مثلاً ، فجعله خياطة ) (١) .

والبيت شاهد على الاستعارة في ( الخياطة ) وفي ( نقرهم ) وهو مشهور في كتب المتأخرين من علماء البلاغة ، غير أن المبرد لم ينبه على الاتساع في كلمة ( نقرهم ) .

ونلاحظ هنا أمرين :

الأول : أنه سمي هذا النوع ( مثلاً ) ، وهذا متابعة منه للجاحظ .

الثاني : أنه جعل هذا الاتساع في الفصاحة ، لا في المعنى ، أى أنه كان يعتبر الاستعارة من قبيل فصاحة اللفظ .

وقد وصف بيتين لأبي تمام بالسخف ، وهما :

أفعلت حتى عبتهم قل لى متى فرزنت سرعة ما أرى يا بيدق

قوم إذا اسود الزمان توضحوا فيه ، فغودر وهو منهم أبلق

وأظن أنه حكم بالسخف على هذين البيتين لما فيهما من استعارات رديفة ،

( فرزن البيدق ) . ( اسود الزمان ) . ( الزمان أبلق ) . ( توضحوا ) . وربما كان

يشير إلى ما فيها من طباق بين ( أسود وتوضحوا ) .

\* \* \*

٢ - المجاز المرسل :

علق المبرد على هذا البيت :

إن الذين يسوغ في أعناقهم زاد يمن عليهم للتمام

بقوله : ( وهذا كلام فصيح جداً . قوله : يسوغ في أعناقهم ، يريد

حلوقهم ؛ لان العنق يحيط بالحلقة ) (٢) .

وهذا ما يسميه المتأخرون ( المجاز المرسل ) ، ويجعلون العلاقة - هنا -

( المجاورة ) .

(٢) الموضوع السابق .

(١) الكامل : ج ١ ص ٣٧ .

ومن أمثله : يقال : لفلان عليك يد ، ولفلان عليك اصبع . وكلُّ جيد ، وإنما يعنى ههنا ( النعمة ) يشير إلى قول الشاعر :

حدثت نفسك بالوفاء ولم تكن للغدور خائنة مغل الاصبع  
قال : وموضعها ههنا موضع اليد (١) .

وفي موضع آخر نقل قول جماعة في قول امرئ القيس :

كان ( أبانا ) في أفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزمل (٢)  
إنما أراد ما كساه المطر من خضرة النبت .... لأن تلك الخضرة من عمله .  
وقال الراجز يصف غيماً :

أقبل في المستن من ربابه أسنة الآبال في سحابه (٣)

أراد أن ذلك السحاب ينبث ما تأكله الإبل ، فتصير شحومها في أسنتها ..... وقال الله عز وجل : ﴿ إِنِّي أَرَأَيْتُ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ (٤) أى أعصر عنياً فيصير إلى هذه الحال (٥) .

وقد يقال إن مثل هذه الأمثلة يرد في كل كتاب ، وإن لم يقصد صاحبه إلى هذا النوع أو ذلك ، والجواب أن ورود أمثلة في موضع واحد ، على نوع واحد دليل على أن المؤلف أدرك أن في كلام العرب نوعاً يتردد ، فهو يعرفه ، وإن لم يسمه باسمه الاصطلاحي .

\* \* \*

### ٣ - المجاز العقلي :

جاء أول مثال للمجاز العقلي ، نبه عليه المبرد في قول أبي كبير الهذلي يصف الشاعر ( تأبط شرا ) :

من حملن به وهن عواقد حيك النطاق فشب غير مهبل  
حملت به في ليلة مزعودة كرها ، وعقد نظامها لم يحلل

(١) الكامل : ج ١ . ص ٢١٢ .

(٢) أبان : جيل . أفانين ودقه : ضروب ودقه ، والودق المطر . في بجاد مزمل : يريد مزمل

(٣) الرباب : سحاب دوين المعظم من السحاب .

بشابه .

(٤) الآية ٣٦ من سورة يوسف . (٥) الكامل : ج ٢ . ص ٦٨ .

فقد رويت كلمة (مزعودة) منصوبة ، فهي - حينئذ - حال من المرأة ، ورويت مخفوضة ، وهي - حينئذ - وصف لليلة . قال أبو العباس : وجعل الليلة ذات فزع (لأن معنى مزعودة ذات زؤد، وهو الفزع) لأنه يفزع فيها ، قال الله عز وجل : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سبا: ٣٣] والمعنى : بل مكرهم في الليل والنهار . وقال جرير :

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت ، وما ليل المطى بنائم  
وقال آخر : (فنام ليلى وتجلى همى) (١) .

وكل هذه أمثلة للمجاز الحكمي ، أو المجاز العقلي - كما سماه المتأخرون - ولكنها جميعاً من نوع واحد ، وهو إسناد الفعل إلى الزمان .

ومن ذلك - أيضاً - المثل العربي ، إذا طال عمر الرجل أن يقولوا : أكل الدهر عليه وشرب . إنما يريدون : أنه أكل هو ، وشرب دهنأ طويلاً . قال الجعدي :

كم رأينا من أناس هلكوا أكل الدهر عليهم وشرب

والعرب تقول : نهارك صائم ، وليلك قائم ، أى أنت قائم في هذا ، وصائم في ذلك (٢) .

### ● الإيجاز :

قدمت الحديث عنه ، وقلت إن المبرد وصفه أولاً : بكلمة (المفهم) فدل على أنه يقصد أن يكون المعنى مع الإيجاز مستوفى ، ثم رجع فاعتبر منه (اللمحة الدالة) فكانه أراد به (الاختصار) . وقلت إن هذا النوع من الكلام كان أثيراً عند المبرد ، وهذا يدل على أن هواه - وإن أنصف المحدثين - كان مع القدامى .

\* \* \*

### ● اللف والتشر :

جاء ذلك عندما روى المبرد قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : ما أحسن الحسنات في آثار السيئات ، وأقبح السيئات في آثار الحسنات ، وأقبح من ذا ، وأحسن من ذلك السيئات في آثار السيئات ، والحسنات في آثار الحسنات .

(١) الكامل : ج ١ ص ٧٩ . والمهمل : الكثير اللحم . (٢) الكامل : ج ١ ص ١٢٨ .

قال : والعرب تلف الخبرين المختلفين ، ثم ترمى بتفسيرهما جملة ، ثقة بان السامع يرد إلى كل خبره . وقال الله عز وجل : ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (١) .

وهذا النوع في الآية هو الذى سماه المتأخرون اللف والنشر المرتب ، وأما ما جاء فى كلمة (عبيد الله) فهو من قبيل اللف والنشر المشوش .

\* \* \*

### ● القلب :

ذكر المبرد أمثله ، وسماه ، وقد جاءت مناسبتة عندما اختار قصيدة الفرزدق فى الذئب التى مطلعها :

وأطلس عسال وما كان صاحبيا رفعت لنسارى موهنا فاتانى

ثم علق على البيت ، فقال : وقوله : رفعت لنارى . من المقلوب . إنما أراد : رفعت له نارى . والكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار ، وقال الله عز وجل : ﴿ وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ﴾ (٢) . والعصبة تنوء بالمفاتيح ، أى تستقل بها فى ثقل .

ومن كلام العرب : إن فلانة لتنوء بها عجيزتها ، والمعنى لتنوء بعجيزتها ، ثم ذكر شاهداً من شعر الأخطل ، وهو :

مثل القنافظ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوءاتهم هجر

فجعل الفعل للبلدتين على السعة ، ثم ذكر مثلاً آخر ، وقال فى تخريجه : (على ما وصفنا من القلب) (٣) .

### ● الالتفات :

جاء ذكر الالتفات عندما أورد قصيدة ذى الرمة ، فى مدح بلال بن أبى بردة ، وقد ابتداء ذى الرمة بقوله : (تقول عجوز) ثم أورد فيها هذا البيت :  
من آل أبى موسى ترى القوم حوله كأنهم الكروان أبصرن بازيا  
وعلق عليه بقوله : وقوله من آل أبى موسى ترى القوم حوله . فقال : ترى ، ولم يقل : ترى ، وكانت المخاطبة أولاً لامرأة ، ثم حول المخاطبة إلى رجل ، والعرب

(١) الكامل : ج ١ . ص ٧٥ . والآية من سورة القصص رقم ٧٣ .

(٢) الآية ٧٦ من سورة القصص . (٣) الكامل : ج ١ . ص ٢١٧ .

تفعل ذلك، قال الله عز وجل: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَبِيبَةٍ ﴾ (١). فكان التقدير - والله أعلم - كان للناس، ثم حولت المخاطبة إلى النبي ﷺ (٢).

ثم أعاد التمثيل بالآية في موضع آخر، فيعد أن ذكر مثالا للالتفات قال: والعرب تترك مخاطبة الغائب إلى مخاطبة الشاهد، ومخاطبة الشاهد إلى مخاطبة الغائب، ثم ذكر هذه الآية، وقال: كانت المخاطبة للأمة، ثم انصرفت إلى النبي ﷺ إخباراً عنهم (٣).

وبعد أن ذكر ثلاثة شواهد أخرى في كل منها التفات قال: وهذا كثير جداً.

هذا . وقد علق صاحب رغبة الأمل على كلمة المبرد في الآية: (فكان التقدير كان للناس .... إلخ) بقوله: هذا هذيان من أبي العباس، وغفله عن سياق الآية، وإنما الخطاب فيها للناس لا للنبي ﷺ. قال الله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ ﴾ ثم صرف ذلك الخطاب إلى الغيبة، فقال: (وجرين بهم). كأنه يريد أن يذكر خالهم لمن بعدهم، فيستكروه ويستقبحوه (٤).

والمرصفي - عندي - متجن على المبرد، وسبب ذلك - والله أعلم - خطأ الطبع، الناشئ عن خطأ الناسخ، فالعبارة في الكتاب: (فكان التقدير كان للناس) ففهم المرصفي أن المبرد يرى أن الخطاب (كان للناس)، وهذه العبارة بصورتها غير صحيحة في تركيبها، وصوابها - فيما أرى - كان التقدير: كان الناس ويكون نظم الآية هكذا - على ما فهم المبرد: هو الذي يسيركم ... حتى إذا كان الناس في الفلك وجرين بهم.

فالخطاب أصلاً للنبي، ثم كان مقتضى النظم أن الناس هم الذين (كانوا) بدليل (بهم) فكان الالتفات عند المبرد جاء في كلمة (كنتم) لا في كلمة (بهم). والله أعلم.

\* \* \*

(٢) الكامل: ج ١. ص ٢٧١.

(٤) رغبة الأمل: ج ٤. ص ١٨٧.

(١) الآية ٢٢ من سورة يونس.

(٣) الكامل: ج ٢. ص ٣٠.

وبهذا الحديث عن أبي العباس المبرد نختم القول في (مدرسة) برزت في القرن الثالث الهجري، فكان أستاذها الجاحظ ، وكان ابن قتيبة والمبرد من أنبه تلاميذها، ومع اختلاف هؤلاء الثلاثة في المنهج، والأسلوب ، والاتجاه العلمي كانت تجمعهم قضية واحدة ، هي قضية اللفظ والمعنى .

وقد أعلنها الأستاذ واضحة صريحة ، فرجع جمال الكلام إلى حسن الصياغة، ورأى أن المعنى شركة بين الناس ، ولكنه في الوقت ذاته كان يعجب بالمعنى اللطيف ، وكان يحتم أن يلتبس للمعنى الشريف، اللفظ الشريف .

وقد أراد تلميذه ابن قتيبة أن يتفادى صرامة هذا الحكم ، فقسم الشعر إلى الضروب الأربعة ، لم يلزم نفسه برأى ، وإن كان الدارس لاتجاهه في النقد يرجح أنه كان - أيضاً - يميل إلى حسن الصياغة .

أما أبو العباس، فقد كان يميل - كما فهمنا من صنيعه في الاختيار والنقد - إلى رأى الجاحظ ، وقد أظهر رأيه هذا في الشواهد التطبيقية ، دون أن يعلنه رأياً صارماً ، يكثر حوله الجدل، كما لا بد أن يكون قد حدث حول رأى أستاذه في عصرهم ، وإن كانت الخصومة حوله في ذلك العصر لم تصل إلينا صورتها الكاملة .

أما فيما يلي من عصور فسئرى - إن شاء الله - أن حكومة الجاحظ في هذه القضية كان لها أنصار وخصوم .

وقد أشرنا - فيما سبق - إلى اثنين من أشد خصومها ، وهما ابن جنى وابن الأثير، وستابع القول - بمشيئة الله - لنكشف عن مدى تأثير هذه القضية من جهة ، وعن مدى تأثير رأى الجاحظ من جهة أخرى .

\* \* \*





## الباب الزابع

### مدرسة البديع



## الفصل الأول

### البديع ومحاسن الكلام (عبد الله بن المعتز)

كان ابن المعتز - في النظر العلمي - تطوراً طبيعياً لاستاذيه (المبرد وثلعب) ، ولشيخ الأدباء أبي عثمان الجاحظ ، وتلميذه عبد الله بن قتيبة .  
بدأ الجاحظ فنثر ألوانا من البيان بأسمائها أو بأمثلتها في كتبه ورسائله ، وثنى ابن قتيبة فنظم هذه الألوان إلى أخرى شبيهة بها في فصول ضمنها كتابه (تأويل مشكل القرآن) وأشار إلى بعض القوانين النقدية في مقدمة كتابه (الشعر والشعراء) ، وفي أثنائه عند الحكم على آثار الشعراء . وجاء المبرد ثالثاً فجمع بين طريقتي الجاحظ وابن قتيبة فنثر في كتابه (الكامل) أنواعاً من البيان ، وعقد فصلاً خاصاً للتشبيه ، وحاول تععيد الكناية ، على نحو ما فعل ابن قتيبة (١) .

ووضع أبو العباس ثلعب رسالة صغيرة في (قواعد الشعر) .  
وكل ذلك كان أمام (ابن المعتز) ولا شك حين ألف كتابه (البديع) .  
فجمع فيه ما تفرق في هذه الكتب ، وأضاف إليه ما هداه إليه خاطره ، وحق له أن يقول : (وما جمع فنون البديع ، ولا سبقني إليه أحد) (٢) .

والبديع بفنونه المختلفة سواء ما عرفه السابقون لابن المعتز ، وما لم يعرفوه كان أوضح مظهر لقضية اللفظ والمعنى ، كما كانت أساساً للخصومة بين القديم والحديث بعد أن أكثر الشعراء منه .

(١) انظر ص ١٩٩ وما بعدها من (تأويل مشكل القرآن) . (٢) البديع: ص ١٠٦ .

قسم ابن المعتز كتابه قسمين . أطلق على الأول اسم ( البديع ) ، وأطلق على القسم الثاني ( محاسن الكلام ) .

وقال فى تقديم القسم الأول إنه قدم فى كتابه هذا ما وجدته فى الكلام الفصيح من الكلام الذى سماه المحدثون البديع .

ويقول : بعد ذكر الاستعارة : ومن البديع أيضاً التجنيس والمطابقة ، وكذلك الباب الرابع والخامس من البديع فإذا انتهى من ذكر الأنواع الخمسة وأمثلتها قال : ( قد قدمنا أبواب البديع الخمسة ، وكمل عندنا ) (١) وكل هذا يدل على أن التقسيم إلى بديع ومحاسن كلام من صنيع ابن المعتز ، وليس من صنيع أحد من الناسخين .

ويدعى ابن المعتز أن فنون البديع كانت معروفة عند الشعراء ، ونقاد المتأدبين ، وأما العلماء باللغة والشعر فلا يعرفون هذا الاسم ( البديع ) ، ولا يدرون ما هو .

وهو فى هذا يخالف الجاحظ الذى يقول : وهذا الذى تسميه الرواة البديع ، فالرواة وهم العلماء باللغة والشعر كانوا يسمون هذا النوع الذى أشار إليه الجاحظ البديع فكيف لا يدرون ما البديع ؟ .

وقد حصر ابن المعتز البديع فى : الاستعارة ، والجناس ، والطباق ، ورد اعجاز الكلام على ما تقدمها ، والمذهب الكلامى .

ومع أنه يزعم أن هذه الأنواع الخمسة هى التى كان يعرفها الشعراء ونقاد المتأدبين يقول إنه قصر البديع على هذه الخمسة اختياراً منه ، ولمن شاء أن يضيف إليها ما يرى أنه أمس بها ، يقول بعد أن عدد الأنواع الخمسة ومثل بها ، وأكد أن البديع كمل عنده : ( وكأنى بالمعاند المغرم بالاعتراض على الفضائل قد قال : البديع أكثر من هذا . . . لأن البديع اسم موضوع لفنون من الشعر يذكرها الشعراء ونقاد المتأدبين منهم . . . وأحببنا لذلك أن تكثر فوائده كتابنا للمتأدبين ، ويعلم الناظر أنا اقتصرنا بالبديع على الفنون الخمسة اختياراً من غير جهل بمحاسن

(١) البديع : ص ١٠٥ .

الكلام ، ولا ضيق في المعرفة ، فمن أحب أن يقتدى بنا ، ويقتصر بالبديع على تلك الخمسة فليفعل ، ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيئاً إلى البديع ، فله اختياره (١) .

وذلك يدل على أن فنون البديع لم تكن محددة ، لا في ذهن ابن المعتز ، ولا عند نقاد عصره ، وأن كلمة البديع كانت تطلق على فنون من القول غير محددة ، وإلا لحزم أمره ، وقال إن هذه هي التي كانت معروفة بالبديع عند النقاد والشعراء .

كما يدل على أن ابن المعتز يرى للبديع ميزة على محاسن الكلام ، وأنه أرفع منها قدراً فقد احتفى به ، وحاول أن يذود محاسن الكلام عن حياضه ، وجعله موضع الخصومة بينه وبين شعراء البديع الذين يدعون أنه من اختراعهم .

فهو يقول إنه ألف كتابه هذا ليثبت أن هذا البديع قديم في العربية ، وأن شواهد كثيرة من القرآن ، والحديث ، وكلام الصحابة والأعراب ، وأن بشارا وأبا نواس ومسلما ومن سار في طريقهم لم يسبقوا إلى هذا الفن .

وكل ما في الأمر أن هذا البديع كان قليلاً في آثار المتقدمين ، وأنه كان يجيء في البيت والبيتين وربما قرئت القصيدة ، وليس فيها بيت بديع ، أما المتأخرون فقد أكثروا منه فعرفوا به .

وهو هدف نبيل ، ودعوى استطاع أن يقيم عليها البينة من الشواهد الكثيرة التي أوردها لولا أمران :

الأول : أنه ناقض هذه الدعوى في كتابه (طبقات الشعراء) ، وإذا كان صحيحاً ما يقول أكثر من كتبوا عن هذا الكتاب بأنه ألف بعد كتاب البديع كان قول ابن المعتز فيه رجوعاً عن رأيه هذا الذي أثبتته في مقدمة البديع .

جاء في ترجمته لمسلم بن الوليد : (وهو أول من وسخ البديع ، لأن بشار بن برد أول من جاء به ، ثم جاء مسلم فحشا به شعره ، ثم جاء أبو نواس ، وتجاوز المقدار) (٢) .

(٢) طبقات الشعراء : ص ٢٣٥ . ط . أولى .

(١) البديع : ص ١٠٦ .

الثاني : أن الجاحظ يجعل البديع من خصائص اللغة العربية ، وأنها فاقت به غيرها من اللغات، فكيف يكون قليلاً فيها؟ .

نعم . رجحنا أن الجاحظ كان يفهم أن البديع هو الاستعارة والتشبيه والمجاز، ولكن ابن المعتز حين أرسل حكمه عممه فشمّل الاستعارة التي جعلها أول أنواع البديع .

ربما كان الجناس والطباق ورد العجز على الصدر والمذهب الكلامي ، ربما كانت هذه قليلة في أشعار المتقدمين ، ولكن كان على ابن المعتز أن ينوه بأن الاستعارة ليست بهذه المنزلة ، فهي كثيرة ، سواء كانت مكنية أم تصريحية .

حقيقة ، أكثر في بحث الاستعارة من شواهد الاستعارة المكنية ، ولكنه - أيضاً - جاء بأمثلة للاستعارة التصريحية، أصلية وتبعية، وإذا كان في إدراكه أن التبعية لون من المكنية رجحنا أن ذهنه كان متوجهاً إلى الاستعارة المكنية ، وأن هذه الاستعارة كانت قليلة في كلام المتقدمين إذا قيست شواهدا بما جاء منها في شعر المحدثين أمثال أبي نواس وأبي تمام ... وبذلك نجد وجهاً لتصحيح كلامه .

ولا يضير هذا الجاحظ في شيء فإن اللغة العربية فاقت بأنواع المجاز المختلفة التي منها الاستعارة المكنية، ولا يضر أن يكون هذا اللون قليلاً فيها، مادامت الألوان الأخرى من المجاز والتشبيه كثيرة .

وقد أحسن ابن المعتز الصنيع حين أخذ يستشهد لفنون البديع ، فقد كان يذكر شواهد للجيد منها، ويكثر، ثم يذكر شواهد للردئ منها، ولو أنها قليلة، ولكنها موجهة .

أما محاسن الكلام فهي: الالتفات - الاعتراض - الرجوع - حسن الخروج - تأكيد المدح بما يشبه الذم - تجاهل العارف - الهزل الذي يراد به الجد - حسن التضمين - الكناية والتعريض - الإفراط في الصفة - حسن التشبيه - القافية المطاوعة - (لزوم ما لا يلزم) .

وبعض هذه الألقاب كان معروفاً قبل ابن المعتز، مثل (الالتفات) ، (التشبيه) و (الكناية والتعريض) و (الإفراط) ... وبعضها لم أقف له على سلف فيه مثل (تجاهل العارف) و (تأكيد المدح بما يشبه الذم) .

\* \* \*

● رأى ابن المعتز في البديع :

نستخلص من جملة كلامه أنه كان معتدلاً، فلم يكن مغالياً في مدح البديع ، ولم يكن مغالياً في ذمه، وإنما يمدح منه ما يتفق مع ذوقه، ويذم ما يراه منافراً للذوق .

١ - يحكم على مسلم بن الوليد بأن شعره كله ديباج حسن ، ولا يدفعه عن ذلك أحد (١) ، وعلى شعر بشار بأنه كان (أنقى من الراحة ، وأصفى من الزجاج ، وأسلس على اللسان من الماء العذب) (٢) .

٢ - أما أبو تمام ، وهو الذى أغرق فى البديع فموقف ابن المعتز منه مضطرب :

(١) فى مقدمة كتابه (البديع) يذكر أن أبا تمام أكثر من البديع ، فأحسن فى بعض، وأساء فى بعض ، قال : وتلك عقبى الإفراط، وثمره الإسراف .

ويؤكد هذا الحكم بما ورد فى رسالة له ينبه فيها على محاسن شعر أبى تمام ومساويه، حيث يقول : (فأما قولنا فيه، فإنه بلغ غايات الإساءة والإحسان) (٣)، وربما رجح فى هذه الرسالة جانب المساوى على جانب المحاسن ، إذ يقول فيها : (وقد أسقطنا من معاييب شعره شيئاً كثيراً) .

(ب) لكنه فى الطبقات يشيد بأبى تمام، ويتنكر لقوله فى (الرسالة) إن كان قد كتبها أولاً ... فهو يقول عنه : (ومما يستملح من شعره - وشعره كله حسن - داليتة فى المأمون) (٤) ، ويقول : (وأكثر ما له جيد ، والردى الذى له إنما هو شئ يستغلق لفظه فقط، فأما أن يكون فى شعره شئ يخلو من المعانى اللطيفة والمحاسن والبدع الكثيرة فلا) (٥) .

(ج) ويتناول شعره من الناحية التطبيقية فيقسو عليه فيما لا يعجبه من بديعه .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٨ .

(٤) طبقات الشعراء : ص ٢٨٤ .

(١) طبقات الشعراء : ص ٢٣٥ .

(٣) الموشح : ص ٤٧٠ .

(٥) المصدر السابق : ص ٢٨٦ .

فيذكر أنه أنكر عليه قوله :

لو لم تدارك مسن المجد مذ زمن بالجود والبأس كان المجد قد خرفا  
وعلق عليه : (فقوله «مسن المجد» من البديع مقيت . ونسى (خرف المجد)  
وهو أشد مقنا .

ويذكر بيته من قصيدة فتح عمورية :

تسعون ألفاً كأساد الشرى نضجت أعمارهم قبل نضج التين والعنب  
ويقول : (وقد سبق الناس إلى عيب هذا البيت قبلي، وهو من خسيس  
الكلام).

ويعلق على بيته :

شاب رأسي ، وما رأيت مشيب الرا س إلا من فضل شيب الفؤاد  
يقوله : (فيا سبحان الله : ما أقبح مشيب الفؤاد ، وما كان أجراه على  
الأسماع في هذا وأمثاله) .  
ويذكر بيته :

إذا فقد المفقود من آل مالك تقطع قلبي رحمة للمكارم

وهذا قد عيب قبلنا ، وقالوا : تقطع رحمه للمكارم - من كلام المخنثين .  
وقد كان الناس قبلنا ينكرون على الشاعر أقل من هذه المعايير ، حتى  
هجنوا شعر الأخطل ، وقدموا عليه بثلاثة أبيات لم يصب فيها ، وهو شاعر زمانه ،  
وسابق ميدانه (١) .

وهنا نلاحظ أن ابن المعتز لم يعيب أبا تمام باللجاج في البديع فقط ، بل  
عابه بمعايير أخرى . ولكن أكثر ما عابه عليه إنسرافه في البديع ، ولا سيما  
الاستعارات البعيدة ، من مثل : (تلاع المآقي - تلعات الدهر - للاء المساعي -  
غض الإباء - غض الرأي) .

(١) الموشح : ص ٤٧٤ .



ويبلغ به الحنق على هذا البديع أن يقول في بعض تعقيدات أبي تمام بسبب البديع : ( وهذا من الكلام الذي يستعاذ بالصمت من أمثاله ) .  
وأمامنا أمران لا ثالث لهما :

**أولهما :** أن يكون ابن المعتز ألف كتاب ( الطبقات ) قبل أن يكتب الرسالة ، أو بعدها بزمان طويل ، وبذلك يكون قد رجع في أحدهما عما ارتآه في الآخر .

**وثانيهما :** أن يكون الكتاب أو الرسالة ليست له ، والرسالة قد أثبت المرزبانى فى ( الموشح ) شيئاً كثيراً منها ، وزمنه ليس ببعيد عن زمن ابن المعتز ، فهل كتاب الطبقات ليس كتابه ؟ هذه مسألة تحتاج إلى تحقيق .

٣ - وابن المعتز مغرم بالبديع يدلنا على ذلك ما نجده فى شعره ، وقد تدل عليه مقدمة كتابه ( الطبقات ) إن صح أنه له ، فقد ملاًها بالسجع الغث الذى يشبه سجع كتاب القرن الخامس الهجرى ، وكذلك أكثر من الاستعارات المكنية ، ومن ذلك قوله : ( عقد الفكر طرفى ليلة بالنجوم ، لوارد ورد على من الهموم ، نفض عن عيني كحل الرقاد ، وألبس مقلتي حلل السهاد ... إلخ ) .

\* \* \*

هذا صنيع ابن المعتز فى ( البديع ) علماً ، وسلوكه فيه رأياً وعملاً ، ومهما يكن من شىء فإنها خطوة فسيحة كانت نتيجة مباشرة لقضية اللفظ والمعنى .

#### ● أصالة عمل ابن المعتز :

قلت إن ابن المعتز كان امتداداً طبيعياً ، لنقاد الأدباء ، ولعلماء البيان قبله ، أخذ عنهم كثيراً مما جاء فى كتابه ، فهو عربى أصيل فى تأليفه كتاب البديع . لكن قوما شككوا فى أصالة هذا المؤلف ، فالدكتور طه حسين يقول إن ابن المعتز فى كتابه تأثر بأول الكتاب الثالث من كتاب الخطابة لأرسطو .

والدكتور محمد مندور حاول أن يوهم أن ابن المعتز ناقل - فعلاً - عن أرسطو من كتابيه : ( الخطابة والشعر ) . فهو يرجح أن ابن المعتز كان يعرف تحليل أرسطو للطباق ، وإن تعريف أرسطو للاستعارة هو تعريف ابن المعتز لها ، وقد

تحدث أرسطو - كما يقول هذا الكاتب - عن الاستعارة والجناس ، والطباق ، ورد الاعجاز، ويقول الكاتب - أيضاً - إن ابن المعتز رأى في هذه الأنواع مميزات مذهب البديع ، ولكنه يتراجع فلا يسلب ابن المعتز فضله، لأنه لم يأخذ عن أرسطو إلا مجرد التوجيه العام .

والكاتب يستند في حكمه إلى أن أرسطو تحدث في كتاب الخطابة عن الاستعارة في أكثر من موضع، وأنه عرفها في كتاب الشعر، فقال: الاستعارة هي نقل اسم الشيء إلى غيره ...، أو تنقل بحكم التشبيه).

وواضح من كل هذا أن الدكتور مندور يريد أن يقول إن ابن المعتز أخذ عن أرسطو بل نقل تعريف الاستعارة عنه، مادام التعريفان متقاربين، وما دام ابن المعتز قد اطلع على بلاغة أرسطو.

وفيما قدمنا ما يرد هذا الزعم، فالعلماء العرب الذين سبقوا ابن المعتز تحدثوا عن الاستعارة، بل ذكر الجاحظ لها تعريفاً، وهو لم يطلع على بلاغة أرسطو. وأبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بشعلب، والذي لم يقل أحد إنه كان يعرف أرسطو وقد أخذ عنه ابن المعتز.

تحدث في كتابه عن الاستعارة، ومثل لها ، وعن الطباق ، وسماه (مجاورة الأضداد) (١) وعن الجناس، وسماه: (المطابق)، كما تحدث عن (الكناية والتعريض) ، وأطلق عليهما: (لطافة المعنى) ، وعن (حسن التخلص) وعن (المبالغة) وعن (التشبيه).

وكان هذا الرد يكفيننا في هذا المقام ، لكننا أردنا أن نكشف عن عجيبة من العجائب في هذا الشأن .

فبينما يشيت الدكتور مندور أن أرسطو عرف الاستعارة (٢) ، ينفي الدكتور المرحوم إبراهيم سلامة معرفة أرسطو للاستعارة ، أو تعريفه لها ، أو تعريفه للتشبيه (٣).

(٢) النقد المنهجي عند العرب : ص ٥٧ .

(١) قواعد الشعر : ص ٥٧ .

(٣) بلاغة أرسطو : ص ١١٢ .

بل يقول هذا الباحث إن كلمة (الاستعارة) غير موجودة في مادة البلاغة اليونانية، والموجودة كلمة (نقل) ، وأن كلمة الاستعارة من وضع العرب (١) ، ويظن من وضع الجاحظ نقلها عنه ابن المعتز.

وبينما يقول الدكتور مندور إن أرسطو حلل الجنس يؤكد الدكتور سلامة أنه لا يجد نصاً في كتاب الخطابة في الجنس بخصوصه (٢) ، ولا يرى اتصالاً تفكيرياً، أو تقريرياً يسمح له بالقول بأن ابن المعتز عرف الجنس اليوناني على النحو الذي قرره أرسطو. قال: للفرق الواسع بين ما عرض العالم العربي ، وما عرض المعلم الأول. ويؤكد أن كتاب البديع ليس فيه شيء مما هو مقرر في كتاب الشعر لأرسطو ، فهذا الكتاب قد ترجم بعد وفاة ابن المعتز بثلاثين سنة على الأقل.

وهذه شهادة ، حاسمة من باحث ألف كتابه ليبحث عن الصلات بين البلاغة العربية والبلاغة اليونانية، فليس من شك في أن ابن المعتز صدر في تأليف كتابه البديع عن ثقافة عربية خالصة. وبذلك يكون أول كتاب علمي ألف في بلاغتنا العربية أخذ معارفه عن مصادر عربية ، وأن الروح التي كانت تشيع في هذه المصادر منبثقة عن قضية اللفظ والمعنى.

\* \* \*

(٢) المصدر السابق : ص ١٢٠.

(١) المصدر السابق : ص ١١٣.

1944

## الفصل الثانى

### بديع قدامة بن جعفر (أجناس الشعر ثمانية)

إذا كنا قد اعتبرنا (البديع) لابن المعتز تطوراً تاريخياً طبيعياً لدراسة قضية اللفظ والمعنى فإننا نعتبر (بديع قدامة) الخطوة التالية فى هذا التطور ، مع ارتباطه ارتباطاً أوثق بهذه القضية ، فإن ما استخرجه ابن المعتز من فنون البديع - أولاً وقبل كل شىء - ثمرة نظره فيما أصل الأقدمون من دراسة لهذه الفنون ، سواء ما وضع منها باسمه ، أم ما أشير إليه بمثاله .

أما قدامة فقد اعتمد - كذلك - على كل ما كتب قبله ، ولكنه لم يصنع صنيع ابن المعتز الذى ذكر هذه الفنون مستقلة عن منبعها ، وهو قضية اللفظ والمعنى ، بل جعل قدامة أمام نظره هذه القضية ، وأخذ فى دراستها ، مهتدياً بما قيل فيها قبله ، من قضاء فيها ، ومن نتائج علمية ، ثم انتهى إلى الفنون البديعية التى كانت ثمرة لهاتين : قضية اللفظ والمعنى مباشرة ومعارف السابقين بعد ذلك .

فكرة اللفظ والمعنى كانت فى خاطر ابن المعتز وهو يكتب كتابه فى البديع ، ولكنها كانت على لسان قدامة ، وبين يديه فى صحائفه ، وهو يستخرج فنون البديع فى كتابه (نقد الشعر) .

فقدامة يشعرنا منذ أول خطوة أنه أطال النظر فى هذه القضية ، وأنه بلغ فيها الجهد ، فبعد أن يقسم العلم بالشعر أقساماً ، ويذكر أن العلماء وضعوا كتباً فى أقسامه يقول : (ولم أجد أحداً وضع فى نقد الشعر ، وتخليص جيده عن رديعه كتاباً ، وكان الكلام عندى فى هذا القسم أولى بالشعر من سائر الأقسام

المعدودة). وبعد أن يستدل لعبارته الأخيرة هذه بأن علم النحو والغريب، وأغراض المعاني ليست خاصة بالشعر، وعلمى الوزن والقافية لا تدعو إليهما الضرورة لسهولة وجودهما في طباع أكثر الناس من غير تعلم، بعد ذلك يرى أن الذين تكلموا في تمييز جيد الشعر من رديئه لم يصيبوا، ويعود إلى بيان الباعث له على تأليف كتابه: (نقد الشعر).

يقول: (فأما علم جيد الشعر من رديئه فإن الناس يخطبون في ذلك منذ تفقهوا في العلوم، فقليلاً ما يصيبون، ولما وجدت الأمر على ذلك، وتبينت أن الكلام في هذا الأمر أخص بالشعر من سائر الأسباب الأخرى، وأن الناس قد قصرُوا في وضع كتاب فيه، رأيت أن أتكلم في ذلك بما يبلغه الوسع) (١).

ومع أن التاريخ يحدثنا أن كتباً كثيرة ألفت في الشعر قبل قدامة ومنها ما يشعر أن موضوعه كان يشبه موضوع قدامة، مثل كتاب (قواعد الشعر والبلاغة) للمبرد، وكتاب (صناعة الشعر). لأبي هفان المهزبي المتوفى سنة ١٩٥ هـ وكتاب (عيار الشعر) لابن طباطبا العلوي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ وكتاب (صناعة الشعر) لأبي زيد البلخي المتوفى سنة ٣٢٢ هـ أيضاً، وكتاب (أخطاء أبي تمام) لأبي العباس الثقفي، المتوفى سنة ٣٢٤ هـ، وقد أبان فيه ما في شعر أبي تمام من هجين اللفظ، وبعيد الاستعارة، وكتاب (قواعد الشعر) لأبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب. وأقول: مع كل هذا يقول قدامة إن أحداً لم يؤلف كتاباً في تمييز جيد الشعر من رديئه.

وقد تكون هذه الكتب غير موفية على الغاية في نظر قدامة - كما نراه في الكتب التي وصلتنا من هذه المؤلفات ككتاب قواعد الشعر لثعلب، وكتاب عيار الشعر للعلوي - ولكن أليس في هذه الكتب كلها ما يؤلف طائفة صالحة في علم جيد الشعر من رديئه، وبخاصة أن كتباً كثيرة في طبقات الشعراء، وفي معاني الشعر سبقت كتاب قدامة، ولا شك أن فيها آراء قيمة في نقد الشعر، كما نراه في كتب: طبقات الشعراء لابن سلام، والشعر والشعراء لابن قتيبة وطبقات الشعراء لعبد الله بن المعتز.

(١) نقد الشعر: ص ٩، ١٠.

بلى . ولكن لعلها الرغبة في حب التفرد ، ويبدو أن قدامة كان يحمل في نفسه شيئاً من هذا ، ولعل من الأدلة على ذلك اعتداده بما ( اخترع ) من أسماء لمصطلحات البديع ، فهو يقول في ذلك : ( لما كنت آخذاً في معنى لم يسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليها احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها ) (١) .

ولو كان قدامة ( طيب النفس ) في هذا الأمر ، لنوه بكل ( معنى ) اخترع له اسماً بمن سبقه إلى التفتن لهذا المعنى ، سواء كان وضع له اسماً أم لم يضع ، ولكنه أخذ كثيراً من السابقين عليه ، ولم يكذب ينوه إلا بالقليل منهم ، على أنه نوه بهم في رواية أو في تفسير معنى كلمة ، وأكثر من نقل عنه من هؤلاء أستاذه ثعلب ، وقد عاب عليه مخالفته للمتقدمين الآمدي وابن سنان الخفاجي ، والأخفش (٢) .

#### ● موقف قدامة من قضية اللفظ والمعنى :

كان قدامة - كما يقول ياقوت الحموي - أحد البلغاء الفصحاء ، وقد أدرك زمن ثعلب والمبرد وابن قتيبة وطبقتهم ، والأدب يومئذ طرى ، فجد واجتهد ، وبرع في صناعة البلاغة (٣) .

فلا شك أن قدامة قرأ وسمع كل ما قبل قبله في قضية اللفظ والمعنى ، ثم انتهى إلى رأى جديد فيها .

رأى ابن قتيبة يجعل أضرب الشعر أربعة ، ويرى أنها الأقسام الطبيعية للكلام ، فلم يرضه هذا التحديد ، فزاد الأضرب إلى ثمانية .

فالمفردات التي يحيط بها حد الشعر - بحسب تعريفه للشعر - أربعة : اللفظ والمعنى والوزن والتقفية . وهذه يجب أن يكون له ستة أضرب من التأليف ( إلا أنى وجدت اللفظ والمعنى والوزن تاتلف ، فيحدث من اثتلافها ، بعضها إلى بعض معان يتكلم فيها ، ولم أجد للقفية مع واحد من سائر الأسباب الأخر

(٢) سرالفصاحة : ص ٢٢٩ ، ٢٣٤ .

(١) نقد الشعر : ص ١٧ .

(٣) معجم الأدباء : ج ١٧ . ص ١٤ .

ائتلافاً، إلا أنى نظرت فيها ، فوجدتها من جهة ما أنها تدل على معنى ولذلك  
المعنى الذى تدل عليه ائتلافاً مع سائر البيت ، فاما مع غيره فلا؛ لأن القافية إنما  
هى لفظة مثل سائر البيت من الشعر، ولها دلالة على معنى لذلك اللفظ أيضاً،  
والوزن شىء واقع على لفظ الشعر الدال على المعنى، فإذا كان ذلك كذلك فقد  
انتظم تأليف الثلاثة الأمور الأخر ائتلاف القافية أيضاً؛ إذ كانت لا تعدو أنها  
لفظة كسائر لفظ الشعر المؤلف مع المعنى) (١) .

فالقافية من حيث هى لفظ لا ذاتية لها حتى تتألف مع غيرها ، إذ إن هذه  
التسمية إنما جاءت من كونها آخر فى البيت ، لا تالى لها، وليس هذا أمراً ذاتياً،  
(فأما من جهة ما تدل عليه فإن ذلك تأليف معنى إلى ما يتألف، إلا أنى نسبته  
فى هذا الكتاب إلى القافية على سبيل التسمية ، وإن أراد مرید إلى أن ينسب  
ذلك أنه تأليف معنى القافية إلى ما يتألف معه لم اضايقه) .

وهنا نلاحظ أن قدامة أدرك أن الذى يؤلف إنما هو المعنى إذا لم يكن وصف  
اللفظ ذاتياً له ، وإنما هو أمر عرض له .

وبعد كل هذا يصل قدامة إلى تقسيمه ، فيقول: (فصار ما أحدث من  
أقسام ائتلاف بعض هذه الأسباب إلى بعض أربعة، وهى : ائتلاف اللفظ مع  
المعنى، وائتلاف اللفظ مع الوزن، وائتلاف المعنى مع الوزن، وائتلاف المعنى مع  
القافية، وصارت أجناس الشعر ثمانية . وهى الأربعة المفردات البسائط، التى يدل  
عليها حده (٢) ، والأربعة المؤلفات منها) (٣) .

ومن هذا التقسيم دخل قدامة إلى تمييز جيد الشعر من رديئه ، فلكل قسم  
من هذه الأقسام نعوت جودة ، وصفة رداءة، فالشعر الذى تجتمع فيه جميع  
نعوت الجودة هو الشعر الذى يكون (فى نهاية الجودة) والشعر الذى يحرم من  
كل هذه النعوت يكون (فى نهاية الرداءة لا محالة) ، وبينهما وسائط، بحسب  
ما يجتمع فى الشعر من أسباب الجودة، ومن أسباب الرداءة .

(١) نقد الشعر: ص ١٩ . (٢) قدامة حد الشعر بأنه: قول موزون مقفى يدل على معنى .

(٣) نقد الشعر: ص ٢٠ .



ولكن ماذا كان يفضل قدامة : اللفظ أم المعنى ؟

ليس فى كتاب قدامة نص صريح يصلح جواباً حاسماً لهذا السؤال، ولكن لننظر فى صنيعه أولاً لنصل إلى ما يشبه أن يكون جواباً .

ابتداً فجعل الشعر صناعة ، وجعل موضوع هذه الصناعة ( المعنى ) ، وشبهها بالخشب للنجار ، والفضة للصائغ وأن الشعر فيها كالصورة ، وأن رداءة المعنى فى نفسه ليست مما يزيل جودة الشعر فيه ، كما لا يعيب التجارة فى الخشب رداءته فى ذاته ، ويقول : إن المعانى معرضة للشاعر ، وله أن يتكلم منها فيما أحب وأثر ، من غير أن يخطر عليه معنى يروم الكلام فيه (١) .

وكل هذا يشير إلى أن المهارة فى صناعة الشعر - عند قدامة - ليست فى مادته ، وهى المعانى ، وإنما فى ( الصورة ) وهى تأليف الفاظه .

وقد يقال إن الصائغ يلام على اختيار الفضة الرديئة ، والنجار يلام على اختيار الخشب الرديء ، وعلى ذلك فلا يزال سبيل الاختيار متعلقاً بالمعنى ، ولكن قدامة نفسه يرد هذا فعنده أن الشاعر لا يلام على ما يختار من المعانى ، وليس عليه إلا أن يوجد فى أى معنى أخذ فيه من معانى الرفعة والضعة والرفث والنزاهة والبذخ والقناعة والمدح ، وغير ذلك من المعانى الحميدة أو الذميمة (٢) .

ولكن قدامة يعنى فى كتابه عناية فائقة ( بالمعنى ) وبيان نعوتها ، وأسباب رداءتها مما يجعلنا نميل إلى أنه كان يجعل سر جودة الشعر فى معناه .

وفى عبارته السابقة ما يدل على ذلك ، فالمعنى يكون ممدوحاً ومذموماً - من الناحية الخلقية - ولكن على الشاعر أن ( يوجد ) فى أى معنى أخذ فيه ، فكون المعنى ( فاحشاً ) لا يمنع أن يكون جيداً ، والتجويد - كما يبدو من صنيعه - أن يكون المعنى مستوفياً لنعوت الجودة ، منزهاً عن العيوب التى تكون فى المعانى .

وعنده أن اللفظ ينبغى أن يتبع المعنى : ( ولما كان المذهب فى الغزل إنما هو

(٢) الموضوع السابق .

(١) المصدر السابق : ص ١٣ .

الرقعة واللطافة والشكل والدمائة ، كان مما يحتاج فيه أن تكون الألفاظ لطيفة مستعذبة، مقبولة غير مستكرهة، فإذا كانت جاسية كان ذلك عيباً<sup>(١)</sup> .  
ولكن إذا كان الغرض ذكر البسالة والنجدة احتاج الشاعر إلى الألفاظ الخشنة فليست الخشونة في الألفاظ عيباً على الإطلاق .

وهو يصف الكلام بالثقل وبالخشونة ، ثم يجعل ذلك عيباً في المعنى ، فقد نقد شعراً في الغزل ، فقال - علي ما رواه المرزباني - : من الكلام المستثقل في الغزل قول عبد الرحمن بن عبد الله القس :

إن تنأ دارك لا أمل تذكر  
وعليك منى رحمة وسلام

ومن المستخشن قوله :

سلام ليت لساناً تنطقين به  
قبل الذي نالني من صوته قطعاً

ثم علق فقال : فما رأيت أغلظ ممن يدعو على معشوقة أجادت في غنائها بقطع لسانها<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

وهو حين يذكر نعت اللفظ يقصر في نعته ، واللفظ (يكون سمحاً) سهل مخارج الحروف من مواضعها ، عليه رونق الفصاحة ، مع الخلو من البشاعة<sup>(٣)</sup> .

ومن عيوبه أن يكون جارياً على غير سبيل الإعراب واللغة ، وأن يكون نادر الاستعمال ، وذلك هو الحوشي .

وإذا كان الأعراب يستعملون الألفاظ الحوشية ، فليس ذلك - عنده - لحسن فيها ، وإنما هي من غلبة العجرفية على بعض شعرائهم ، ولأن الشاعر منهم لم يأت بالغريب على جهة التطلب ، ولكن لعادته وعلى سجية لفظه .

غير أنه يجعل من عيوب اللفظ (المعاطلة) ، ويفسرهما بأنها (فاحش الاستعارة) ، وقد خطاه في ذلك النقاد بعده ، ولكن الذي يعنينا هنا أنه يجعل الاستعارة من قبيل اللفظ .

(٢) الموشح : ص ٣٥٢ ط . نهضة مصر .

(١) نقد الشعر : ص ١٩٢ .

(٣) نقد الشعر : ص ٢١ .

أما المعاني فقد أطلال في بيان نعوتها ، وبيان عيوبها ، فذكر أولاً أن (جماع الوصف لذلك أن يكون المعنى مواجهاً للغرض المقصود ، غير عادل عن الأمر المطلوب) (١).

ثم ذكر من هذه المعاني التي لا تتناهى صدرأ ، ينبىء عن نفسه ، ويكون مثلاً لغيره .

وجعل ذلك في الأعلام من أغراض الشعراء ، وهي المديح والهجاء والنسيب والمراثى والوصف والتشبيه ، فيذكر في كل هذه الأغراض ما يحمد وما يعاب من المعاني .

وقد أصل أصله أولاً . ذلك أنه رأى أن يقدم قولاً يحتاج إلى تقديمه ، وهو أنه رأى الناس مختلفين في مذهبين من مذاهب الشعر ، وهما : الغلو في المعنى ، والاختصار على الحد الأوسط ، وبعد أن رمى الناس بأنهم يخبطون من هذا الأمر في ظلماء ، وذكر شواهد من الإفراط ، قال : إن الغلو عندى أجود المذهبين ، وهو ما ذهب إليه الفهم بالشعر والشعراء قديماً (٢) .

ومخرج الغلو عنده على تقدير (يكاد) ، فقد ذكر قول أبي نواس :

وأخفت أهل الشرك حتى أنه لتخافك النطف التي لم تخلق

وقال : لتهابك قوة لتكاد تهابك ، وكذا كل غال مفرط في الغلو إذا أتى بما يخرج عن الموجود ، فإنما يذهب فيه إلى تصغيره مثلاً (٣) .

وقد ادعى أن أهل الفهم بالشعر يذهبون إلى تفضيل الغلو على الاختصار ، وقد حكى ابن رشيق عن الحاتمي ما يناقض ذلك : (وقال الحاتمي : وجدت العلماء بالشعر يعيبون على الشاعر أبيات الغلو والإغراق ، ويختلفون في استحسانها واستهجانها ، ويعجب بعض منهم بها) (٤) .

وتجوزيه الغلو ، وتخريجه على (يكاد) متابعة منه لابن قتيبة ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق .

\* \* \*

(٢) نقد الشعر : ص ٥٥ ، وما قبلها .

(٤) العمدة : ج ٢ ، ص ٦١ . ط . التجارية .

(١) نقد الشعر : ص ٥١ .

(٣) نقد الشعر : ص ٥٧ .

## ● من آراء قدامة في النقد :

كثير من الكتاب يعتبر كتاب قدامة كتاباً في النقد ، وهو ما يدل عليه اسم هذا الكتاب، وقد اصل قدامة اصولاً كانت مرجعاً لكثيرين ممن كتبوا في النقد بعده، ولكنها - كذلك - كانت عوناً ومرجعاً لكل من كتبوا في البلاغة بعد ذلك .

وبعض الباحثين يصد قدامة عن ميدان النقد : (محاولة قدامة ظلت شكلية عقيمة، وهي لم تدخل يوماً ما في تيار النقد العربي . كتاب قدامة لم يؤثر لحسن الحظ تأثيراً كبيراً في النقد ، وكل ما له من فضل هو وضع عدد من الاصطلاحات ، وتحديد بعض الظواهر، ومع هذا فالذين أخذوا بأقوال قدامة وتقاسيمه التعليمية الشكلية ليسوا النقاد كالأمدى والمجرجاني ، وإنما هم علماء البلاغة في القرون التالية) (١) .

وفي هذا الكلام كثير من الحق ، ولكن لا يمكن أن نجرد قدامة من آراء جيدة في النقد منها ما يتصل باللفظ ، ومنها ما يتصل بالمعنى .

فمن ذلك مثلاً أن الشعر قد يكون جيداً ، والمعنى حسناً، ولكن الوزن يغيض من جودة الشعر . يرى قدامة في عيوب الوزن، أن الشعر الذي يكثُر زحافه يكون ناقص الطلاوة، قليل الحلاوة، ويمثل بقصيدة عبيد بن الأبرص ، فيقول :  
( وفيها أبيات قد خرجت عن العروض البتة ، وقبح ذلك جودة الشعر حتى أصاره إلى حد الردئ ) ، فمن ذلك قوله :

والمرء ما عاش في تكذيب طول الحيساة له تعذيب

فهذا معنى جيد ، ولفظ حسن ، إلا أن وزنه قد شأنه ، وقبح حسنه وأفسد جيده .

وهذه نظرة ذوقية جميلة ، فمن أثبل خصائص الشعر انسجام (موسيقاه) ، وهذا ما جهله بعض المحدثين الذين يتعلقون بما يسمونه (الشعر المنثور) .

ومن آرائه النقدية التي يظن بعض الدارسين أنها من مذاهب بعض المدارس

(١) النقد المنهجي عند العرب : ص ٦٧ .

الحديثة أن المعنى الوضيع لا يذهب بتجويد الشاعر وإحسانه ، وقد حرص على أن يقدم هذا الرأي لما رأى قوما يعيبون الشعر إذا سلك الشاعر فيه هذا المسلك ، وبعد أن مثل ببيتين لامرئ القيس تضمننا معنى غير محمود قال : ( وليس فحاشة المعنى في نفسه مما يزيل جودة الشعر فيه ) .

وربما كان نظر في ذلك إلى قول بشر بن المعتمر في صحيفته : ( والمعنى ليس يشرف بأنه يكون من معاني الخاصة ، وكذلك ليس يتضح بأن يكون من معاني العامة ، وإنما مدار الشرف على الصواب ، وإحراز المنفعة ، مع موافقة الحال ، وما يجب لكل مقام من المقال ) (١) .

ومن نظراته التي انتفع بها كل من جاءوا بعده ، ولاسيما الأمدى أن الاستعارة كلما كانت الصلة فيها بين المستعار منه والمستعار له قوية كانت حسنة ، ففي حديثه عن المعازلة ، يذكر استعارات رديئة ، كتسمية الصبي توليا ، وهو ولد الحمار في شعر أوس بن حجر ، وتسمية رجل الإنسان حافراً في شعر آخر ، ثم يقول : ( فإن ما جرى هذا المجرى من الاستعارة قبيح ، لا عذر فيه ) أما الاستعارة حين تخرج مخرج التشبيه ، فهي جيدة ، وهكذا ( ما جرى هذا المجرى مما له مجاز أخف وأسهل مما فحش ، ولم يعرف له مجاز ) (٢) .

\* \* \*

#### ● بديع قدامة :

الكتاب - إذن - أقرب إلى البلاغة منه إلى البديع ، والحق أن عمله في ذلك خدم البلاغة العربية ؛ ولعل أجل عمله في ذلك هو فضله بين الفنون البلاغية الراجعة للفظ ، والفنون البلاغية الراجعة للمعنى ، ثم اعتباره فناً متصلاً باللفظ والمعنى .

فمن الفنون الراجعة إلى المعاني : صحة التقسيم ، وصحة المقابلة ، وصحة التفسير ، والمبالغة ، وقد فصل بينها وبين الغلو ، فصلاً انتفع به المتأخرون من

(٢) نقد الشعر : ص ١٧٨ .

(١) البيان والتبيين : ج ١ ، ص ١٣٦ .

علماء البديع، والتكافؤ (الطباق) والالتفات ، وهو غير الالتفات المعروف فى كتب البلاغة ، والذى سبق إليه المبرد ، والفراء وغيرهما ، ومن نعوت المعانى التتميم، وهو الا يترك الشاعر معنى يتم به الشعر إلا أتى به .

ومن نعت ائتلاف اللفظ مع المعنى : المساواة ، ولعله أول من ذكرها ، وكانت فيما سبق عند الجاحظ . مثلاً نوعاً من الإيجاز ، والإشارة ويريد بها الإيجاز، والإرداف ويريد به الكناية ، والتمثيل ويريد به نوعاً آخر من الكناية ، وستوضح ذلك عند الكلام عن كتاب الصناعيتين لأبى هلال العسكري ، وكلام قدامة هنا أصل لكلام العسكري هناك .

وعلماء البلاغة يجعلون الجنس فى باب المحسنات اللفظية ، ولا يريد قدامة الطباق بالمعنى المعروف ، ولكن قدامة يجعله فى باب ائتلاف اللفظ مع المعنى .

وهو اعتبار دقيق لم يتخلص منه علماء البديع فى الجملة ، فإنهم عندما قسموا المحسنات إلى معنوية ولفظية ، قالوا إن المعنوية ما حسنت المعنى أولاً وبالذات، وإن كان فيها تحسين اللفظ ، واللفظية ما حسنت اللفظ أولاً وبالذات، وإن كان فيها تحسين للمعنى .

ومما يتصل بالالفاظ والوزن : الترصيع ، والمعازلة، والحشو، والتثليم، والتذنيب وهما النقص والزيادة فى اللفظ إذا زاد أو قصر عن العروض (١) ، والتغيير، وهو أن يحيل الاسم من صورته إلى صورة أخرى إذا اضطره الوزن إلى ذلك، كان يجعل (سليمان) . (سليما) ومنه التعطيل، وهو التقديم والتأخير فى الكلام مخالفة لما ينبغى للعروض ، وكأنه الفصل بين متوافقين بجملة غريبة عنهما .

وقد جعل (التوشيح) وهو أن يكون أول البيت شاهداً بقافيته ، وإلا يقال، وهو أن تجيء القافية مفاداً بها معنى بعد تمام البيت بدونها، جعل هذين من نعت ائتلاف القافية مع سائر البيت (٢) .

\* \* \*

(٢) نقد الشعر : ص ١٦٥ وما بعدها .

(١) نقد الشعر : ص ٢١٤ .

## ● مصادر قدامة :

يقول ابن السبكي عن البديع : ( أول من اخترع ذلك ابن المعتز ، فجمع منها سبعة عشر نوعاً ، وعاصره قدامة فجمع منها عشرين نوعاً ، تواردا منها على سبعة ، وهي : الاستعارة - الجناس - الطباق - الالتفات - التتميم - التشبيه - المبالغة - فكان جملة ما زاده ثلاثة عشر نوعاً ، فتكامل بها ثلاثون نوعاً )<sup>(١)</sup> .

والذي يعنيننا هنا هو توارده قدامة وابن المعتز ، أو بعبارة أدق أخذ قدامة عن ابن المعتز سبعة أنواع ، وقد كان عيب قدامة عند المتأخرين من علماء النقد والبيان - كما أشرت فيما سبق - أنه عنى بتغيير الألقاب ، وفي ذلك يقول ابن سنان الخفاجي وهو يتحدث عن المجانس : ( وأبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يسمى هذا الفن من المجانس المطابق ، ويسمى المطابق : المتكافئ . وقد أنكر عليه ذلك أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى وقال : إن هذا اللقب - يعنى المطابق - وإن صح بموافقته معنى الملقبات ، وكانت الألفاظ غير محظورة ، فإن الناس قد تقدموا أبا الفرج في تلقيب هذه الأنواع ، مثل أبي العباس عبد الله بن المعتز بالله ، وغيره ، وكفوه المؤنة في اختراع القاب تخالفهم . والصواب ما قاله أبو القاسم )<sup>(٢)</sup> .

وقال في موضع آخر : ( وحكى أبو علي محمد بن المظفر الحاتمي عن أبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ، قال : قلت لأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش : أجد قوما يخالفون في الطباق ، فطائفة تزعم - وهي الأكثر - أنه ذكر الشيء وما يقابله ، وطائفة تخالف في ذلك ، وتقول : هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد ، فقال : من هو الذي يقول هذا ؟ فقلت : قدامة . فقال : هذا يا بني هو التجنيس ، ومن زعم أنه طباق فقد ادعى خلافاً على الخليل والأصمعي . فاتفق الأخفش والأمدى على مخالفة أبي الفرج في التسمية )<sup>(٣)</sup> .

فهذه الألقاب قديمة ، منذ الخليل والأصمعي ، وقد أخذها ابن المعتز ، ولكن قدامة كان راغباً في المخالفة .

(١) شروح التلخيص : ج ٤ ص ٤٦٧ . (٢) سر الفصاحة : ص ٢٢٩ .

(٣) سر الفصاحة : ص ٢٣٤ . وكانت وفاة الحاتمي سنة ٢٨٨ هـ .

ومن أخذ قدامة عنهم مباشرة إمام العربية في عصره أبو العباس ثعلب ، وقد كان أستاذاً لقدامة ، وتوفى في أواخر القرن الثالث ( ٢٩١ هـ ) ، وهو ينقل عنه بمثل (وسالت أحمد بن يحيى) أو (أنشدنا أبو العباس أحمد بن يحيى) ، وقد نقل عنه في نحو ستة مواضع من كتابه ، ولاشك أن كتاب (قواعد الشعر) الذي أشرنا إليه في حديثنا عن ابن المعتز كان بين يدي قدامة عندما ألف كتابه (نقد الشعر) ، وفي قواعد الشعر هذه الفنون : (التشبيه) . (الإفراط والغلو في المعنى) . (الدلالة بالتعريض على التصريح) . (الاستعارة) . (مجاورة الأضداد) ويقصد به (الطباق) و (المطابق) ، وهو - عنده - نوع من التجنيس ، و (اتساق النظم) وهو ما طاب قريضه ، وسلم من السناد ، والإقواء ، والإكفاء والإجازة ، والإبطاء ، وغير ذلك من عيوب الشعر ، والمساواة ، وإن لم يسمها ، وإن كانت أمثلتها تصلح شواهد للإيجاز <sup>(١)</sup> ، والإيجاز ، ويقول فيه : (وقد وصفت العرب الإيجاز فقرظته ، وذكرت الاختصار فضلته ، فقالوا : (لحة دالة لا تخطيء ، ولا تبطيء) ، و (وحى صرح عن ضمير) و (أوما فأغنى) وجاء في كتابه لفظ (الإيغال) <sup>(٢)</sup> .

وكل هذه الفنون التي تضمنها كتاب قواعد الشعر جاءت في كتاب (نقد الشعر) ، لقدامة وفنون الشعر التي أطال قدامة في ذكر نعوتها وعيوبها ، ذكرها ثعلب في كتابه ، فقواعد الشعر عنده أربعة : أمر ونهى وخبر واستخبار ، ثم تتفرغ هذه الأصول إلى : مدح وهجاء ومراث واعتذار وتشبيب ، وتشبيه واقتصاص أخبار .

ومن هنا - فيما أرجح - جاء خطأ قدامة حين عد (التشبيه) غرضاً من أغراض الشعر وقد مثل ثعلب لكل هذه الفنون ، وإن لم يقف عند الأبيات يحللها ، ويبين سبب الجودة فيها .

والذي يعمن النظر فيما كتب الجاحظ وابن قتيبة والمبرد يجد آثار ذلك في

(٢) المصدر السابق : ص ٦٨ .

(١) قواعد الشعر : ص ٦٣ .

(٣) قواعد الشعر : ص ٧١ .



كتابات قدامة . لا غرو كان نقد الشعر مستمداً من كلام العلماء السابقين لقدامة، والمعاصرين له، وإن غلب المنطق على ديباجة تصانيفه - كما يقول ياقوت الحموي<sup>(١)</sup> -، فقد كان الرجل من الفلاسفة الفضلاء، وبمن يشار إليه في علم المنطق - كما يقول ياقوت أيضاً - .

\* \* \*

هذا . وقد أشار ابن سنان الخفاجي إلى نوعين من البديع نسبهما إلى قدامة، وأظنهما في كتاب آخر من كتبه:

أولهما : (التبديل) وثانيهما : (المضارعة).

قال في الثاني ، بعد أن مثل بقول البحترى للجناس:

هل لما فات من تلاق تلاف أو لشاك من الصبابة شاف

وقد سمي قدامة بن جعفر هذا الفن من الجانيس في - تلاق وتلاف - (المضارعة) إذ كانت إحدى اللفظتين تماثل الأخرى بأكثر الحروف، ولا تشابهها في الجميع، ومثل ذلك بقول نوفل بن مساحق للوليد، وقد اعتد عليه بالإذن له على نفسه، وهو يلعب بالحمام، وقال: خصصتك بهذه المنزلة، فقال له نوفل: ما خصصتني، ولكن خسستني، لأنك كشفت لي عورة من عوراتك<sup>(٢)</sup>.

وقال عن الأول: (ومما يجرى مجرى المطابق أن يقدم في الكلام جزء، الفاظه منظومة نظاماً، ويتلى بآخر يجعل فيه ما كان مقدماً في الأول مؤخراً في الثاني، وما كان مؤخراً مقدماً. وقد سمي قدامة بن جعفر الكاتب هذا الفن (التبديل)، ومثله بقوله بعضهم: أشكر لمن أنعم عليك، وأنعم على من شكرك، ويقول الحسن البصري: إن من خوفك حتى تلقى الأمن خير ممن أمنك حتى تلقى الخوف، وقول عمرو بن عبيد في بعض دعائه: اللهم أغنني بالفقر إليك، ولا تفقرني بالاستغناء عنك، وقول رجل لآخر: وكان يتعهده بالبر: أسأل الذي رحمني بك، أن يرحمك بي<sup>(٣)</sup>.

(٢) سر الفصاحة: ص ٢٣٢.

(١) معجم الأدباء: ج ١٧، ص ١٤.

(٣) سر الفصاحة: ص ٢٣٩.

وقد ذكر ابن رشيقي المضارعة ، وقال إن هذا النوع على ضروب كثيرة، وقال إن الرماني يسميه المشاكلة، لكنه عنده في اللفظ خاصة (١).  
 والمتأخرون من علماء البلاغة يسمون التبديل الذي ذكره قدامة (العكس).  
 وبإضافة هذين الفنين إلى بديع قدامة نصحح قول ابن السبكي، والذي قال فيه إن قدامة جمع من أنواع البديع عشرين نوعاً ، فإن الأنواع في الكتاب الذي بين أيدينا ثمانية عشر نوعاً فقط.

\* \* \*

### ● قدامة وأرسطو :

قد رجعت كثيراً من معارف قدامة إلى أصولها من معارف السابقين، ونقلت أن الرجل كان عالماً بالمنطق فظهر أثر ذلك على تصانيفه، ولا بأس - مع ذلك - أن يكون الرجل أخذ عن كتاب الخطابة، أو عن كتاب الشعر لأرسطو.  
 ولكن كثيراً من الباحثين المعاصرين يجعلون الرجل نسخة من أرسطو فيما يتعلق بالشعر ونقده ، ومن يحسن الظن به منهم يشير إشارة خفيفة إلى ثقافته العربية.

فقدامة قرأ من غير شك كتاب (الخطابة) لأرسطو، وأدرك من غير شك كتاب (الشعر) له فاستأثر به، وأخفاه في كفه، وأخذ يتطلع إليه من وقت لآخر، ليضع قواعد جديدة للشعر العربي، وهو يردد صدى أرسطو في نظرية الفن، وأرسطو معلم قدامة، وقد انتفع قدامة به أيما انتفاع، وقد كان قدامة يخفي عن الناس أنه يأخذ عن أرسطو، ولكنه في بعض المواضع (لا يستطيع أن يضبط نفسه، حينما تدفعه إلى الاعتراف بمصدره الأصلي، فيقول: وكذا يرى فلاسفة اليونان في الشعر على مذهب لغتهم) (٢) جاء كل ذلك تعليقاً على قول قدامة: إن بعض القدماء يقول: أحسن الشعر أكذبه.

وعلى الجملة فقدامة يتتبع خطوات أرسطو: (ويتأثر علامات أقدامه في صحراء الزمن، ويضع قدميه على هذه العلامات) (٣).

(٢) بلاغة أرسطو : ص ١٥٨.

(١) العمدة : ج ١ ص ٣٢٥، ٣٢٦.

(٣) المصدر السابق : ص ١٦٨.

(وهكذا لو شعنا أن نتتبع قدامة في تقديره ونقده، وفيما زاده من أنواع مقاييسه البلاغية لوجدناه على قدم المعلم الأول، يلقف من كلامه ما ترجم، ومن بلاغته ما كان يلقفه من مترجمي عصره) (١).

وينظر باحث حديث أيضاً في اعتراض الأمدى على قدامة بشأن تعريف المعازلة، ثم يقول: (وبالرجوع إلى كتاب قدامة نجد أنه قد تحدث عن المعازلة، ولكنه لم يفهم معناها، ولا حدد مدلولها، ولعل ذلك لأن أرسطو لم يتحدث عنها) (٢).

ومعنى ذلك أن قدامة لم يكن يعرف من العلم ولا من الكتب غير ما ترجم عن أرسطو، ومعناه أيضاً أن قدامة لم يفهم مما كتب شيئاً، ولا حدد مدلول نوع من الأنواع، إلا لأن أرسطو كتب عنه، وهذا ليس استنباطاً من كلام هذا الكاتب، بل لقد صرح به إذ يقول: (وهذه التعريفات - تعريفات قدامة - تظهرنا على مبلغ خلط قدامة، وعدم قدرته على فهم شيء بنفسه أو تحديد معنى لفظ) (٣).

ولعل صاحب النقد المنهجي نقل عن صاحب بلاغة أرسطو في هذا الموضوع، حين علل مخالفة قدامة لأرسطو في بعض المواضع، بأن قدامة لم يقرأ أرسطو في هذا الموضوع، أو يكون قد قرأه ولكن لم يرتض رأيه) (٤).

وأصلهما الذي يرجعان إليه - في هذا - كلام الدكتور طه حسين، فقد لاحظ أنه لا أثر في كتاب (نقد الشعر) لنظرية (المحاكاة) المشهورة، والتي هي جوهر كتاب (الشعر) لأرسطو، فقال: وإذا فلا بد من أحد أمرين: فإما أن قدامة لم يطلع على كتاب الشعر لأنه لم يكن ترجم بعد إلى اللغة العربية، أو أنه قد اطلع على الأصل اليوناني، أو على ترجمة سريانية، فلم يتيسر له فهمه) (٥).

وقد نقلت من قبل أن الدكتور طه حسين أكد أن كتاب الشعر لأرسطو ترجم في القرن الرابع ولكن لم يفهمه أحد من العرب.

(١) المصدر السابق: ص ٢٢٤.

(٢) النقد المنهجي عند العرب: ص ١٣٠.

(٣) المصدر السابق: ص ١٣١.

(٤) بلاغة أرسطو: ص ١٦٧.

(٥) البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر (مقدمة نقد النثر): ص ١٧.

ولكن ذلك لا يرضى من يريدون أن يردوا بلاغة قدامة إلى أرسطو قيؤكدون  
أن الكتاب ترجم في حياة قدامة، وأنه فهمه، وأخذ منه، وما لم يفهمه منه  
خالف فيه المعلم الأول.

( أعذب الشعر أكذبه ) كلمة قديمة، نسب معناها إلى النابغة الذبياني،  
وكانت معروفة عند نقاد العرب وعلمائهم وشعرائهم، حتى قال البحترى:  
كلفتُمونا جـدود منطقكم والشعر يغني عن صدقه كذبه  
فجعل الكلمة مقابلة لمنطق يونان، واليونانيون قالوا ما يشبه هذه الكلمة،  
فما الذي جعل أخذ قدامة من أرسطو أولى من أخذه عن سلفه من نقاد العرب  
وعلمائهم.

ونظرية الوسط معروفة من قديم، وتكاد تكون فطرية، ومما روى عن الرسول  
ﷺ: ( خير الأمور أوسطها )، ومن كلمات ثعلب - أستاذ قدامة - قوله:  
( والتوسط ممدوح بكل لغة، وموسوم بكمال الحكمة ) (١).

فما الذي يدعوننا إلى أن نلصق صنيع قدامة بحكمة اليونان دون أن نردها  
إلى حكمة العرب؟

وكثير من الألقاب التي ذكرها قدامة كانت معروفة قبله، وقد أسند هو  
بعض هذه الألقاب إلى من سبقوه، وأشار إلى مصدر بعضها، ومن ذلك قوله:  
( وما يدل على أن المعاني قد كانت في نفوس الناس قديماً أن أبا العباس محمد  
ابن يزيد النحوي، قال: حدثني النوزي، قال: قلت للأصمعي: من أشعر  
الناس؟ فقال: من يأتي إلى المعنى الخسيس فيجعله بلفظه كبيراً، أو إلى الكبير،  
فيجعله بلفظه خسيساً، أو ينقضي كلامه قبل القافية، فإذا احتاج إليها  
أدى بها معنى ) (٢).

فالمعاني - ويريد بها إدراك الأنواع البلاغية - كانت موجودة في نفوس  
الناس، ومن هذا الموضع الذي ذكره أخذ قدامة ( فن الإيغال ).

(٢) نقد الشعر: ص ١٦٩.

(١) قواعد الشعر: ص ٦٣.

وقد قلت إن أثر كتاب (قواعد الشعر) كان واضحاً في كتاب (نقد الشعر) ، وأزيد أن الكلام على عيوب الوزن تكاد تكون منقولة نقلاً عن قواعد الشعر، و (الترصيع) عند قدامة مأخوذ من الكلام على الأبيات الموضحة في كتاب ثعلب .

يقول أحمد بن يحيى : (ورابعها الأبيات الموضحة، وهي ما استقلت أجزاءها، وتعاضدت فصولها، وكثرت فقرها، واعتدلت فصولها، فهي كالخيل الموضحة، والفصوص المنجزة<sup>(١)</sup> والبرود المخبرة)<sup>(٢)</sup> .

وقال قدامة : (ومن نعوت الوزن الترصيع، وهو أن يتوخى فيه تصيير يقاطع الأجزاء في البيت على سجع، أو شبيه به، أو جنس واحد في التصريف)<sup>(٣)</sup> .

ويأخذ قدامة بعض الشواهد من أستاذه ، وكل ما زاده الإكثار من الشواهد من الشعر القديم ، ومن الشعر الحديث .

والتوشيح عند قدامة، وهو أن يكون أول البيت شاهداً بقافيته، ومعناها متعلقاً به، مأخوذ من الأبيات المحجلة عند ثعلب، وهي ما نتج فيها قافية البيت عن عروضه، وأبان عجزه بغية قائله<sup>(٤)</sup> .

وهكذا لو ذهبنا نبحث فيما قال الاوائل، وما دونوا كما ذهب أولئك يبحثون في بلاغة اليونان لوجدنا أن لكل ما قاله قدامة أصولاً في التراث العربي القديم .

وقد أشرت فيما سبق إلى أن ثعلباً جعل التشبيه أحد فنون الشعر، وقلت لعل ذلك سبب خطأ قدامة في هذا الصنيع، وأقول - هنا - ولعل ذلك رأى لهما، كان لهما، فيه ملحظ لم ندركه .

قلت هذا رداً لامر إلى أصله المحتمل ، ولكن باحثاً حديثاً أراد أن يفسر ذلك، فقال وهو يتحدث عن فنون الشعر عند قدامة : (وإدخاله التشبيه في

(١) أي التي فصل بينها بالجزع ، وهو خرز فيه بياض وسواد . (٢) قواعد الشعر : ص ٧٥ .

(٣) نقد الشعر : ص ٣٢ . (٤) نقد الشعر : ص ١٦٦ وقواعد الشعر : ص ٧١ .

أغراض الشعر الغريب، ولكن إذا عرفنا أن متى بن يونس - مترجم كتاب الشعر - أكثر من وضع كلمة يشبهون بدلا من يحاكمون في ترجمته لكتاب الشعر، عرفنا من أين جاء قدامة هذا الغلط (١).

فقدامة أخطأ لأن مترجم كتاب الشعر وضع كلمة مكان كلمة، ولا معنى لذلك إلا أن قدامة أغرق عقله في كتاب الشعر، وأنه لم يكن يستقل بأى تفكير.

\* \* \*

ولا أحب أن أختتم هذا الحديث حتى أشير إلى لطيفة تروح عنا قليلاً من منطق أرسطو، وسداجة قدامة.

فسر ثعلب (المعازلة) بأنها (مداخلة الشيء في الشيء)، ولم يرق قدامة هذا التفسير لأنه - كما يقول - (من الخيال أن ننكر مداخلة بعض الكلام فيما يشبهه من وجه، أو فيما كان من جنسه) وقد ذكر قدامة أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنكر المعازلة، وهى كما اعترض قدامة على شرح ثعلب لها غير منكورة، ولذلك قال: (ويبقى النكير إنما هو فى أن يدخل بعضه فيما ليس من جنسه، وما هو غير لائق به، وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة).

فإنكار عمر - رضى الله عنه - المعازلة، يفسر بهذا التفسير الذى ارتضاه قدامة.

والكلام ظاهر، ولكن باحثاً معاصراً، يقول عن قدامة: (فهو يخلط بين المعازلة والنكير، الذى سمع أنهما من غيوب اللفظ، وبين الاستعارة القبيحة، التى تخص المعانى، وما يدخلها من مجاز) (٢).

ونلاحظ أن هذه العبارة جاءت بعد اتهام المؤلف لقدامة بأنه لم يكن قادراً (على فهم شيء بنفسه).

أما نحن فنقول: إننا لم نعرف إلى اليوم عيباً من عيوب اللفظ اسمه (النكير)، ولم نفهم من كلام قدامة - وقد نقله صاحب هذه الكلمة بنصه من

(٢) النقد المنهجي: ص ١٣١.

(١) البلاغة تطور وتاريخ: ص ٨٣.

نقد الشعر - أى تلميح إلى مثل هذا العيب، ولكن اليس على الذين يحلوا لهم  
أن يتهموا الناس فى قدرتهم على الفهم أن يفهموا هم أولاً ١٤٢.

هذا . ولعل من أعجب العجب فى الاستدلال على نقل قدامة من بلاغة  
أرسطو أن كتاب (نقد الشعر) يتفق، وعنوان كتاب (الشعر)<sup>(١)</sup> .  
كان قدامة لم يكن يستطيع أن يخترع اسماً لكتابه، وكأنه لم يؤلف أحد  
من قبله فى نقد الشعر إلا أرسطو .

\* \* \*

---

(١) بلاغة أرسطو : ص ١٦٨ .





## الفصل الثالث

### صناعة الشعر والنثر (بلاغة أبي هلال)

أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري أحد الأدباء الفضلاء ، والعلماء  
الإعلام في القرن الرابع الهجري .

وكتابه (الصناعتين) من الكتب المعدودة في تاريخ النقد، والبلاغة  
العربية، وقد ألفت قبله كتب كثيرة في صناعة الشعر، ولكن لم يصل منها إلينا  
إلا القليل .

ومثل هذه العناوين تدلنا على أن هؤلاء النقاد كانوا يرون الشعر صناعة،  
ويرون النثر صناعة، وهذا ما تشهد به كتبهم، فهم لا يكتفون بالطبع عند  
المطبوعين، بل يحتمون - مع ذلك - أن ينظر الشاعر فيما ألف من شعر، وفيما  
كتب من فصول النثر فينقح ويهذب .

وكتاب الصناعتين صدر عن طبيعة أدبية، وعن عقلية علمية بلاغية،  
ولكن المؤلف يبادر في مطالع كتابه فيحدد هدفه من كتابه: (اعلم - علمك الله  
الحخير ، وذلك عليه، وقيضه لك، وجعلك من أهله - أن أحق العلوم بالتعلم،  
وأولها بالتحفظ - بعد المعرفة بالله جل ثناؤه - علم البلاغة، ومعرفة الفصاحة) .

وبعد أن تحدث عن علم البلاغة ، وعن أثر دراسته في معرفة أسرار إعجاز  
القرآن الكريم، وعن فضائله الأخر ، كشف عن بعض ينابيعه التي نهل منها، فإذا  
هو كتاب: (البيان والتبيين) للجاحظ، وأنصفه بأنه: (كثير الفوائد، جم المنافع)  
ولكنه لم يرض عن صنيعه فيما يتعلق بالبلاغة، لأن (الإبانة عن حدود البلاغة،

وأقسام البيان والفصاحة، ماثوثة في تضاعفه، ومنتشرة في ثنائه، فهي ضالة بين الأمثلة، لا توجد إلا بالتأمل الطويل، والتصفح الكثير<sup>(١)</sup>.

وهذا أحد الأسباب التي دعت إلى تأليف كتابه: الكتب المصنعة في البيان قليلة، وأكبرها وأشهرها، وهو كتاب (البيان) للجاحظ غير منظم ولا مرتب.

وسبب ثان دعاه إلى ذلك: أنه رأى العلماء الأعلام لا يحسنون الاختيار، حين يختارون من أشعار العرب، فالأصمعي يختار قصيدة للمرقش، وما هي بمستقيمة الوزن، ولا موقنة الروى، ولا سلسلة اللفظ، ولا جيدة السبك، ولا متلائمة النسيج<sup>(٢)</sup>.

والمفضل (الضبي) يختار من الشعر ما يقل تداول الرواة له، ويكثر الغريب فيه. وهذا خطأ من الاختيار، لأن الغريب لم يكثر في كلام إلا أفسده، وفيه دلالة الاستكراه والتكلف.

والاختيار الجيد يتوسل إليه بمعرفة علم البلاغة، لأن من يتخطى هذا العلم يسوء اختياره، فيأخذ الرديء المرذول، ويترك الجيد المقبول، وبذلك يدل على قصور فهمه، وتأخر معرفته وعمله.

والشاعر حين يريد أن ينشئ قصيدة، والناثر حين يريد أن يكتب رسالة كل منهما في حاجة ماسة إلى هذا العلم.

وقبل ذلك كله لا تمكن معرفة إعجاز القرآن من جهة ما خصه الله به من حسن التأليف وبراعة التركيب إلا عن طريق معرفة علم البلاغة.

فلما وقف العسكري - كما يقول - على موقع هذا العلم من الفضل، ومكانه من الشرف والنبيل ووجد الحاجة إليه ماسة، والكتب المصنفة فيه قليلة، رأى أن يعمل كتاباً مشتملاً على جميع ما يحتاج إليه في صنعة الكلام: نشره ونظمه.

فالكاتب مؤلف في البلاغة، ولكن صاحبه - كما يقول - قصد فيه مقصد صناع الكلام، من الشعراء والكتاب، ولم يسلك فيه مذهب المتكلمين<sup>(٣)</sup>.

(١) الصناعتين: ص ٥. (٢) الصناعتين: ص ٣. (٣) الصناعتين: ص ٩.

وقد أشار المؤلف إلى حقيقة عمله في هذا الكتاب ، فبعد أن كتب ثلاثة فصول، وشرح فيها نعوت البلاغة ، ووجوه البيان، وقال إن الذين سبقوه اقتصروا على ذكرها عارية مما هي مفتقرة إليه، من إيضاح غامضها، وإنارة مظلمها، قال - بعد ذلك - : ( ولم يسبقني إلى تفسير هذه الأبواب، وشرح وجوهها أحد ) (١) .  
 وما يستوقف النظر أن العلماء الذين عنوا بالتأليف في البلاغة تأليفاً علمياً، تبجح كل منهم بسبقه في موضوع تأليفه، فابن المعتز يقول : ( وما جمع فنون البديع، ولا سبقني إليه أحد ) (٢) ، وقدامة بن جعفر يقول في مقدمة كتابه ( ولم أجد أحداً وضع في نقد الشعر وتخليص جيده من رديعه كتاباً ) (٣) .  
 وهذا أبو هلال يحذو حذوهما ، فهل سر ذلك أن البلاغة كانت قليلة الحظ من عناية المؤلفين القدماء، أو أن التأليف في البلاغة كان عملاً مجيداً يحب كل مؤلف أن ينسب إلى نفسه السبق فيه ؟ .

\* \* \*

### ● رأى أبى هلال فى اللفظ والمعنى :

لأبى هلال وكتابه فى قضيتنا ميزة خاصة؛ ذلك أن هذا المؤلف أبرز من كتبوا فى اللفظ والمعنى بعد الجاحظ، وأنه كان الواسطة الوثيقة بين أبى عثمان، والإمام عبد القاهر، وأن كتابه أوسع كتاب احتج، وأطال الاحتجاج لارتفاع شأن اللفظ.

يذكر أبو هلال فى مقدمة كتابه الذى اختار فيه من أشعار العرب، وسماه (ديوان المعانى) مجمل رأيه فى هذه القضية ، فىقول : ( وتخيرت من ذلك ما كان جيد النظم، محكم الرصف، غير مهلهل رخو، ولا متجمد فج ) (٤) .

وهذه الكلمة - على إيجازها - تعبر عن رأى العسكري فى هذه القضية أدق تعبير، فأبو هلال فى (الصناعتين) يطيل فى أوصاف الكلام الجيد، الذى يروعه، فلا يخرج عما فى هذه الكلمة ، ولا يزيد عليها إلا التفصيل والشرح.

فمدار البلاغة - عنده - على تخير اللفظ (٥) ، بل أعظم مدار البلاغة على تحسين اللفظ وهو يردد كلام الجاحظ عند ما حكم فى هذه القضية، يقول

(١) الصناعتين : ص ٥٤ . (٢) البديع : ص ١٠٦ . (٣) نقد الشعر : ص ٩ .

(٤) ديوان المعانى . (٥) الصناعتين : ص ٢٣ .

أبو هلال: (وليس الشأن في إيراد المعاني؛ لأن المعاني يعرفها العربي والعجمي، والقروى والبدوى، وإنما هو في جودة اللفظ وصفائه، وحسنه وبهائه، ونزاهته ونقائه، وكثرة طلاوته ومائه، مع صحة السبك والتركيب، والخلو من أود النظم والتأليف، وليس يطلب من المعنى إلا أن يكون صواباً) (١).

ولا يبنى العسكرى في كل فصل من فصول كتابه يشير إلى مذهبه هذا من قريب أو من بعيد، ومن أوضح ذلك قوله في أول فصل (التوشيح): (وخير الشعر ما تسابق صدورهم وأعجازه، ومعانيه وألفاظه، فتراه سلساً في النظام، وجارياً على اللسان، لا يتنافى ولا يتنافر، كأنه سبيكة مفرغة، أو وشى منمنم، أو عقد منظم من جوهر متشاكل، متمكن القوافي غير قلقة، وثابتة غير مرجحة، وألفاظه متطابقة، وقوافيه متوافقة، ومعانيه متعادلة كل شيء منه موضوع في موضعه، وواقع في موقعه) (٢).

وكل ذلك يتعلق بالألفاظ، وليس فيه أية إشارة إلى ابتكار المعاني، واختراعها، أو إلى جودتها وروعيتها، والكلمة الوحيدة - في هذا الفصل - التي جاء فيها ذكر المعنى قوله: (ومعانيه متعادلة)، وتعادل المعاني غير جودتها وابتداعها.

حتى ابتكار المعاني لا يعني - عنده - عن تجويد اللفظ وتحسينه، فعلى من ابتكر معنى (أن يتوخى فيه الصورة المقبولة، والعبارة المستحسنة، ولا يتكل فيما ابتكره على فضيلة ابتكاره إياه، ولا يغرر بابتداعه له، فيسهل نفسه في تهجين صورته، فيذهب حسنه، ويطمس نوره، ويكون فيه أقرب إلى الذم منه إلى المدح) (٣).

فالابتكار ليس كافياً، ولا يحقق جمال الكلام، إلا إذا صحبه تحسين الصورة، وإجادة المعرض.

وكانه أخذ هذا الرأي من قصة الجاحظ مع أبي عمرو الشيباني الذي استحسن بيتين من الشعر لمعناهما، وكان لفظهما متخلفاً.

\* \* \*

(٢) الصناعتين: ص ٣٨٢.

(١) المصدر السابق: ص ١٩٥.

(٣) المصدر السابق: ص ٦٩.

## ● مظاهر لرأى العسكري :

في كتاب الصناعتين مظاهر كثيرة لحكم العسكري بأن الشأن للفظ :

من ذلك تعداده لأنواع الكلام ، ما يحسن منها ، وما يكون رديئاً :

- ١ - إذا كان المعنى جليلاً ، واللفظ غثاً كان الكلام مردوداً ، ولو كان ما احتواه ( أجمل معنى وأنبله ، وأرفعه وأفضله ) (١) .
- ٢ - إذا كان اللفظ سهلاً ، والمعنى مكشوفاً بيناً ، كان من جملة الرديئ المرود ، وإذا تجاوز الحد في الليونة لم يكن فيه خير .
- ٣ - إذا كان المعنى غريباً ، والألفاظ كثة غليظة كان الكلام مردوداً .
- ٤ - إذا كان المعنى غريباً ، واللفظ شريفاً ، والمغزى واضحاً كان الكلام جيداً .

٥ - إذا كان اللفظ عذياً سهلاً ، ومعناه وسطاً دخل في جملة الجيد ، وجرى مع الرائع النادر .

٦ - إذا كان المعنى صواباً ، واللفظ بارداً وفاتراً ، والفاتر شر من البارد ، كان مستهجننا ملفوظاً ، ومذموماً مردوداً (٢) .

٧ - ثم يعود إلى رأيه فيقول : ( وأجود الكلام ما يكون جزلاً سهلاً ، لا ينفلق معناه ، ولا يستبهم مغزاه ، ولا يكون مكدوداً مستكرها . ومتوعراً متقعراً ، ويكون بريئاً من الغثائة ، عارياً من الرثائة ) (٣) .

\* \* \*

ومن مظاهر عناية العسكري باللفظ تفضيله عبارة ( لجرير ) على عبارة جاءت في شعر ( لابن لجأ ) : فقد سمع جرير قول ابن لجأ :

تجر بالاهون من دعائها جر العجوز الثنى من رداؤها

فقال : الا قال : ( جر الفتاة طرفي رداؤها ) . ثم قال العسكري - بعد أن نقل هذا - : وقول جرير : ( جر العروس طرفي رداؤها ) أحسن وأظرف وأحلى من قول عمر بن لجأ .

(١) الصناعتين : ص ٦٧ . (٢) الصناعتين : ص ٥٩ . (٣) الصناعتين : ص ٦٧ .

وهنا لطيفة. ذلك أن العسكرى أبدل كلمة (العروس) بكلمة الفتاة، في قول جرير، كأنه يرى أن هذه الكلمة اليق، ثم قال: (وإنكار جرير) (الثنى من رداثها) نقد دقيق، وإنما أنكره لأن فيه شعبة من التكلف، وقول جرير: (طرفي رداثها) أسلس، وأسهل، وأقل حروفاً) (١).

ومن ذلك إيثاره (الطباق)، ولو كان المعنى يفيد به غيره أروع. حكى نقد أبي بكر بن دريد لقول الشاعر:

طرتك عزة من مكان نازح يا حسن زائرة وقرب مزار

بقوله: لو قال: (يا قرب زائرة وبعد مزار) لكان أجود، ثم قال العسكرى: وكذلك هو لتضمنه الطباق.

\* \* \*

ومن مظاهر عنايته باللفظ أيضاً، وقلة احتفاله بتوليد المعاني واختراعها، موقفه من الشعراء، فإن أكثر ما يستشهد به من أشعارهم ما كان فيه صناعة لفظية، وما نبه فيه على جودة المعاني جد قليل، إذا قيس بما وقف فيه عند جودة الألفاظ.

فهو - مثلاً - يقف من أبي تمام موقف أنصار اللفظ، فيستشهد كثيراً بشعره الرديء، الذي كان ثمرة إسرافه في البديع، ولا يعنيه المعنى إذا صحبته التعمية؛ فقد أورد بيتاً لأبي تمام، ثم قال: (وهذا المعنى صحيح، إلا أن المعنى إذا صار بهذه المنزلة من الدقة كان كالمعمى، والتعمية حيث يراد البيان عي) (٢).

ويورد في باب التمثيل للاستعارة الرديئة أكثر من عشرين شاهداً، ويقدم لذلك بعبارات تكاد تكون عبارة من سبقوه بلفظها، حيث يقول: (وقد أكثر أبو تمام من هذا الجنس - بعيد الاستعارة ورديتها - اغتراراً بما سبق منه في كلام القدماء، مما تقدم ذكره، فأسرف فنعي عليه ذلك، وعيب به، وتلك عاقبة الإسراف) (٣).

وهذا المعنى سبق به كل من نعوا على أبي تمام - تقريباً - إغراقه في طلب البديع.

(١) الصناعتين: ص ١٤٠ والبيت من أرجوزة في وصف الإبل.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٠٣.

(٣) الصناعتين: ص ١١٨.

وبعد أن يورد هذه الشواهد يقول: (وقد جنى أبو تمام على نفسه بالإكثار من هذه الاستعارات، وأطلق لسان عائبيته، وأكد له الحججة على نفسه) (١).

أما البحترى فهو معجب به: يستشهد كثيراً بشعره فى مواضع الجودة، وقد يطيل الشاهد حتى يزيد على عشرين بيتاً، وقل ما يفعل ذلك مع غيره، ويصدر شواهدة بمثل قوله: (ومن المنظوم الممتنع قول البحترى) أو (والجيد ما قال البحترى) وثالثة يقول: (ومن عجيب هذا الباب قول البحترى).

ولا غرابة فى ذلك فالبحترى - كما يقول أبو هلال - كان يلقى من شعره جميع ما يرتاب به، ولذلك خرج شعره مهذباً، فى حين كان أبو تمام لا يفعل ذلك، بل كان يرضى بأول خاطر، فنعى عليه عيب كثير (٢).

وأبو هلال لا يفتأ يزجى نصائحه للشعراء، ومن أهمها عند التانى فى النظم، بعد إخطار المعانى فى القلب، حتى يجيء الكلام ذا طلاوة ورونق، ثم بعد ذلك على الشاعر أن ينقح ويهذب: (فإذا عملت قصيدة فهذبها ونقحها، بإلقاء ما غث من أبياتها، ورث وذل، والاقتصار على ما حسن وفخم، بإبدال حرف منها بآخر أجود منه، حتى تستوى أجزاءها، وتتضارع هودايها وأعجازها) (٣).

وهو - فى ذلك - موافق لابن طباطبا العلوى، وقد كان هذا ناقداً شاعراً، وضع فى صنعة الشعر كتاباً، سبق به العسكرى (٤).

\* \* \*

وموقف أبى هلال من المتنبى يبدو فى ظاهره غريباً، فهو يخصه من بين الشعراء بكلمات قاسية، يهجن بها شعره، ويغيب بها طريقته، حتى ليقول فيه: (ولا اعرف أحداً كان يتتبع العيوب، فيأنيها غير مكترث بها إلا المتنبى، فإنه ضمن شعره جميع عيوب الكلام، ما أعدمه شيئاً منها، حتى تخطى إلى هذا النوع - يريد إعادة حروف الصلات والروابط فى موضع واحد - فقال:

وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد

فأتى من الاستكراه بما لا يطاير غرابه) (٥).

(١) الصناعتين: ص ٣٠٦. (٢) المصدر السابق: ص ١٤١. (٣) الصناعتين: ص ١٣٩.

(٤) انظر عيار الشعر: ص ٥ وما بعدها. (٥) الصناعتين: ص ١٦٠.

وبمثل هذه العبارة الأخيرة القاسية اللاذعة كان يصحب استشهاده بما يذكر للمتنبى من معيب الكلام.

يذكر كلمة للسيد الحميرى يعيب فيها استعمال الغريب، ويستشهد بيت من شعره ثم يقول: (فهذا كلام عاقل يضع الشيء موضعه، ويستعمله فى ابانه، ليس كمن قال، - وهو فى زماننا: (جفخت وهم لا يجفخون بها بهم) ، فاشت عدوه بنفسه) (١).

فالمتنبى عند العسكرى ، يضع الشيء غير موضعه، بل هو ليس عاقلاً. ويسخر من المتنبى حيناً ، ويعتبر بعض شعره قبيحاً جداً، ويزعم أنه حاول أن يجارى فيه العامة، فلم يستقم له (٢).

ويذكر أبياتاً قبيحة فى التجنيس ، ثم يقول: وقد قال بعض المتأخرين ما هو أقبح من جميع ما مر، ويذكر بيتين للمتنبى، فى كل منهما تجنيس معيب. أما قول المتنبى :

إنى على شغفى بما فى خمرها لأعف عما فى سراويلاتها  
فهو من شنيع الكناية - عنده - قال: وسمعت بعض الشيوخ يقول:  
الفجور أحسن من عفاف يعبر عنه بهذا اللفظ (٣).

ولا سبب لهذا الموقف من المتنبى إلا أن أبا هلال كان يعجب بالصياغة الجميلة، والعبارة السهلة، والألفاظ العذبة، ويضيق بالمعانى الغامضة، والتراكيب المعقدة، فهو يعيب على من يستجيد الكلام إذا لم يقف على معناه إلا بكد، ويستفصحه إذا وجد ألفاظه كزة غليظة، وجاسية غريبة، بل يرميه بالجهل.

\* \* \*

(٢) المصدر السابق: ص ١٤٩.

(١) المصدر السابق: ص ٦٢.

(٣) المصدر السابق: ص ٣٧٠.



## ● احتجاج العسكري لرأيه :

ربما كان العسكري أول من احتج لرأيه في إشار اللفظ؛ فقد كان السابقون عليه يفاضلون ولا يحتجون، أما أبو هلال فقد أورد ما أسماه (أدلة) على أن الشأن في البلاغة للفظ، وليس الشأن للمعاني.

يقول، (ومن الدليل على أن مدار البلاغة على تحسين اللفظ أن الخطب الرائعة، والأشعار الرائعة، ما عملت لإفهام المعاني فقط؛ لأن الردئ من الألفاظ يقوم مقام الجيدة منها في الإفهام، وإنما يدل حسن الكلام، وإحكام صنعته، ورونق ألفاظه، وجودة مطالعه، وحسن مقاطعه، وبديع مباديه، وغريب مبانيه، على فضل قائله، وفهم منشئه، وأكثر هذه الأوصاف ترجع إلى الألفاظ دون المعاني) (١).

فالعسكري يحكى في هذه الفقرة أوصافاً للكلام كانت جارية على السنة البلغاء، ويستشفح أن يكون أكثرها يرجع إلى الألفاظ دون المعاني، فهذه حجة - عنده - على أن مدار البلاغة على تحسين اللفظ.

واحتجاجة على أنه ليس الغرض من الكلام الجيد إفهام المعاني فقط، بأن الأمر لو كان كذلك لكان الردئ يقوم مقام الجيد يشبه أن يكون رداً لكلام الجاحظ الذي رأى أن الغاية من البلاغة إنما هو الفهم والإفهام، وقد تنبه الجاحظ لحجة أبي هلال هذه، وذكرها، وأجاب بأن المراد في مثل ذلك : الإفهام على طريقة العرب الفصحاء في أداء معانيهم.

ومن أدلته على ذلك ما قاله بعض الحكماء في تفسير البلاغة، فكل تعاريفهم تدل على أن البلاغة إنما هي إيضاح المعنى، وتحسين اللفظ.

\* \* \*

(١) الصناعتين : ص ٥٨ .

## • ذوق أبي هلال :

لأمر ما اختلف نقادنا المحدثون في الحكم على ذوق أبي هلال، فكانت أحكامهم عليه متباينة بل متناقضة.

فالدكتور زكي مبارك يرى أن نثر أبي هلال يعد من الطبقة العالية، وأن التعبير المشرق الفصيح أظهر مميزاته، ويراه - كذلك - من الشعراء المجيدين<sup>(١)</sup>.

ويوافق بعض الدارسين فيرى أن ذوق أبي هلال كان رفيعاً<sup>(٢)</sup>، ويرى ثالث أن أبا هلال كان أديباً، واسع المعرفة في الأدب، وله في فهمه ذوق دقيق، يدل على ذلك (ديوان المعاني)<sup>(٣)</sup>.

أما صاحب (النقد المنهجي عند العرب) فيرمي أبا هلال - في أكثر من موضع - بفساد الذوق<sup>(٤)</sup>. والذي ظهر لي في هذا الأمر أن أبا هلال يجيد القول حين يترك نفسه على سجيته، ويترك التكلف والتصنع، وذلك يظهر في تدوينه لآرائه العلمية والأدبية، أما حين يكتب رسالة فإنه يلجأ فيها إلى المحسنات البديعية، ويذهب في تحبيرها مذهب ابن العميد في التعامل والتصنع، فتجيء غثة باردة، ينبو عنها الطبع، وإن استكملت شرائط الصنعة.

وأما حين - ينقد فهو - في الأغلب الأعم - صاحب ذوق دقيق، وحس مرهف، ولا يغض من ذوقه إعجابه ببعض الشعر الذي لا ترضى عنه أذواقنا.

وقد أخطأ الدكتور زكي مبارك حين جعل شعر أبي هلال في طبقة الأشعار الجيدة فشعره لا يدل على طبع، ولا على فحولة في الصياغة.

وإذا كان أبو هلال يضع شعره في طبقة أشعار المفلقين من الشعراء، فإن ذلك مجرد إعجاب منه بنفسه، وقد كان هذا الإعجاب الذي يظهر كثيراً في ثنايا كتاب الصناعتين أحد عيوب الرجل.

\* \* \*

(١) النثر الفني في القرن الرابع : ج ٢ . ص ١٠١ .

(٢) أبو هلال العسكري ومقاييسه النقدية .

(٤) انظر : ٢٢٣ ، وما بعدها .

(٣) بلاغة أرسطو : ص ٢٥٣ .

## ● جهوده البلاغية :

اختلفت الآراء - أيضاً - في كتاب الصناعتين، فبعض الباحثين يراه كتاباً في البلاغة، وليس كتاباً في النقد، وأنه كان نقطة البدء في فساد الذوق في النقد، كما كان بدء تحول النقد إلى البلاغة (١).

وبعضهم يراه كتاب أدب، قبل أن يكون كتاب نقد؛ فإن المؤلف ينتهز جميع الفرص، ليعرض للقارئ طرائف النثر الجيد، والشعر البليغ، فهو - بذلك - مرجع لأجمل ما أنتجته القرائح العربية (٢).

وقد قلت فيما سبق إن الكتاب مؤلف في البلاغة، ولكن ليس معنى ذلك أنه بعد عن النقد أو عن الأدب. فإن كل ذلك له نصيب موفور في الكتاب.

وإذا كان مؤلفه قال في أوله إنه شرح فيه نعوت البلاغة، فقد قال في آخره: (وعلى إن هذا الكتاب جمع من فنون ما يحتاج إليه صناع الكلام ما لم يجمعه كتاب أعلمه) (٣).

والقول بأن الكتاب كان نقطة تحول النقد إلى بلاغة فيه شيء من الحق، وذلك أن عالمين آخرين سبقا أبا هلال بالتأليف في البلاغة: ابن المعتز، وقدامة ابن جعفر.

\* \* \*

والذى يعيننا في بحثنا أن كل الفنون البلاغية التي ذكرها أبو هلال ارتبطت بقضية اللفظ والمعنى.

فمثلاً. يتكلم أبو هلال عن سوء الصنعة، فيقول: إنه يتصرف على وجوه، ويذكر منها سوء التقسيم، وفساد التفسير، وقبح الاستعارة، والتطبيق، وفساد النسخ والسبك، ثم يقول: وسنذكر المحمود من هذه الأبواب، والمذموم منها.

فهذه الأبواب وما أشبهها - عنده - إنما تتطلبها الصنعة التي يحسن بها

(٢) النثر الفنى : ج ٢ ص ١٠٤ .

(١) النقد المنهجي : ص ٢٢٣ .

(٣) الصناعتين : ص ٤٦٣ .

اللفظ ، فالكلام يكون برياً من سوء الصنعة، إذا جاءت فيه هذه الفنون محمودة، ويكون بعيداً عن الصنعة الجيدة إذا جاءت فيه مذمومة .

وكل ما ذكره من الفنون البلاغية داخل - عنده - في الصنعة، حتى ما يكون القصد فيه إلى مجرد المعنى، كالغلو والمبالغة، يشترط فيه أن تكون (العبرة) جيدة، فإذا كانت العبارة (غثة) كان معيباً، وكذلك (المطابقة) التي جعل أكثر أنواعها متصلاً بالمعاني، ويعدها - أولاً - في باب الصنعة .

ولا نبعد عن الصواب إذا قلنا إن أبا هلال جمع في كتابه هذا كل ما قيل في الكتب السابقة من الفنون البلاغية، غير أنه - كما يقول في آخر كتابه - لم يستعر شيئاً من كتاب، ويضمنه كتابه، إلا زاده تبييناً، أو اختصر الفاظه، أو صنع فيه صنيعاً، زاد في قيمته، ورفع من قدره .

ويبدو لنا صدقه في هذا القول إذا قارنا بين صنيعه، وصنيع السابقين عليه، ممن درسنا كتبهم، ومن لم ندرس كتبهم في هذه الفصول .

فإننا لنراه بسط القول في كثير مما تناوله، وبخاصة التشبيه الذي زاد فيه كثيراً على ما أورده السابقون، وكذلك البديع ظفر منه بجهد موفور، وقد ذكر خمسة وثلاثين نوعاً من البديع، وقال: هذه أنواع البديع التي ادعى من لا رواية له، ولا دراية عنده، أن المحدثين ابتكروها، وأن القدماء لم يعرفوها، وذلك لما أراد أن يفخم أمر المحدثين (.....) . قال: وزدت على ما أورده المتقدمون ستة أنواع: التشطير، والمحاورة، والتطريز، والمضاعف، والاستشهاد، والتلطف (١) .

وقد أكد - وهو نظر حسن دقيق - أن هذه الفنون من الكلام لا تحسن إلا إذا سلمت من التكلف، وبرئت من العيوب .

أما علم المعاني فقد كان قليل الحظ من كتابه، والباب الذي نال حظاً وافراً من عنايته، هو باب الإيجاز، والإطناب .

وليس معنى ذلك أن أبا هلال فصل بين هذه العلوم الثلاثة، فإنها إلى عصره

(١) الصناعيتين : ص ٢٦٧ .

لم تكن تميزت، وإنما معناه أنا حين نتحدث نقصد إلى أبواب عرفت فيما بعد في علم البيان أو في علم المعاني.

على أن الشيء الجديد عند أبي هلال أنه فصل التشبيه، والإيجاز والإطناب عن فنون البديع، ولكنه فصل عنها أيضاً السجع والازدواج، وأبقى فيه الاستعارة، ومسائل جعلت فيما بعد من مباحث علم المعاني، مثل الالتفات والتذييل والأعتراض، وأبواباً جعلت فيما بعد من أصول علم البيان مثل الكناية والتعريض، كما أنه خلط بين أنواع جعلت فيما بعد نوعاً واحداً.

\* \* \*

وطريقة أبي هلال أن يذكر النوع من الأنواع، ويعرفه، ثم يذكر الغرض منه، ويجيء بعد ذلك بأمثلة، يبين في بعضها وجه روعة هذا النوع، وكثيراً ما يذكر شواهد للردى من هذا النوع.

ولنأخذ - مثلاً - كلامه على الاستعارة، فإنه يبدأ بتعريفها، فيقول: (الاستعارة نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض) ثم يبين الغرض فيقول: (وذلك الغرض إما أن يكون شرح المعنى، وفضل الإبانة عنه، أو تأكيده، والمبالغة فيه، أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ، أو تحسين المعرض الذي يبرز فيه، وهذه الأوصاف موجودة في الاستعارة المصيبة، ولولا أن الاستعارة المصيبة تتضمن ما لا تتضمنه الحقيقة من زيادة فائدة لكانت الحقيقة أولى منها استعمالاً....).

ثم يقارن بين بعض الاستعارات وحقائقها، ويبين فضلها على الحقيقة، ويتنبه - هنا - إلى دققة من الدقائق، ذلك أن الاستعارة (تفعل في نفس السامع ما لا تفعل الحقيقة)، ويكثر من الشواهد: من القرآن الكريم، ومن كلام العرب، نثرهم وشعرهم، غير أنه يجيء ببعض الشواهد التي جعلت - فيما بعد - من شواهد المجاز المرسل، مما يدل على أنه لم يكن يفرق بين هذا المجاز وبين الاستعارة، ويجعل - كذلك - من الاستعارة ما سماه المتأخرون (التشبيه البليغ)، فيذكر من شواهد ما قول سيدنا علي - كرم الله وجهه -: (السفر ميزان القوم) وقول

معاوية - رحمه الله - : ( العيال أرضة المال ) ، كما يذكر فيها بعض أمثلة الكناية ،  
ومن ذلك : قيل لرؤبة : كيف تركت ما وراءك ؟ قال : التراب يابس ، والمال عابس .  
وكما أدخل في الاستعارة بعض أنواع التشبيه أدخل في التشبيه بعض  
شواهد الاستعارة ومن ذلك قول الشاعر :

وأسبلت لؤلؤاً من نرجس وسقت ورداً ، وعضت على العناب بالبرد  
قال : فشبّه خمسة أشياء بخمسة أشياء في بيت واحد : الدمع باللؤلؤ ،  
والعين بالنرجس ، والحد بالورد ، والأنامل بالعناب - لما فيهن من الخضاب - ،  
والشعر بالبرد .

ويبدو - من هذا - أن الفنون البيانية لم تكن واضحة كل الوضوح في  
ذهنه ، ولعل من الأدلة على ذلك أنه بينما يجعل شواهد التشبيه المحذوف الأداة  
في الاستعارة ، ويجعل أخرى مماثلة لها في التشبيه ، ومن ذلك قول المرقش الأكبر :  
النشر مسك ، والوجوه دنانر ، وأطراف الأكف عنم  
فهو يذكره في باب التشبيه ، ثم يعلق عليه بقوله : ( فهذا تشبيه ثلاثة  
أشياء بثلاثة أشياء ) .

ومن عجب أنه أتى قبل هذا البيت بشاهد من شواهد الاستعارة ، ومهد له  
بقوله : ( وقد يكون التشبيه بغير أداة التشبيه ، كقول امرئ القيس : له أطلال  
ظبي . . . . . البيت ، ثم يقول : هذا إذا لم يحمل على التشبيه فسد الكلام . . . . .  
وهذا من بدیع التشبيه ، فهو يصر على أن هذا المثال من التشبيه ، في حين أنه  
يدرك أن المشبه محذوف ، ولذلك يقول في توجيهه : له أطلال كأطلال ظبي ،  
وساقان كساقى نعامة ) .

ومع هذا فهو يذكر دقائق من التشبيه . يذكر منه ما كان المشبه به فيه  
مصدراً مبيناً للنوع ، ويذكر منه ما كان المشبه به فيه واقعاً بعد ( من ) البيانية ،  
ولذلك قول الشاعر :

ليل من النقع ، لا شمس ولا قمر إلا جبينك ، والمذروبة الشرع  
فيشبه الليل بالنقع ، يدل على ذلك أنه كان يستعرض مثل هذا التشبيه ،

فقد أورد قبله بيت بشار المشهور: ( كان مثار النقع ..... ) ، وذكر بعده بيت العتابي :

مدت سنا بكها من فوق أرؤسهم ليلا ، كواكبه البيض المباتير<sup>(١)</sup>

وقد خلط في هذا البيت بين الاستعارة والتشبيه - كما هو ظاهر - .

وهذا الخلط بين الأنواع البلاغية غير قليل في كتاب الصناعتين ، فكثيراً ما نجد أمثلة لثنوع ، من حقها أن تكون لنوع آخر ، ومن أمثلة ذلك عدم تفريقه بين الكناية والتعريض ، ومنه ذكر أمثلة للكناية في ثلاثة فصول : فصل الإرداف والتوابع ، وفصل المماثلة ، وفصل الكناية والتعريض . ولعل أحق هذه الفصول بأن يطلق عليه لفظ (الكناية) - كما فهمها المتأخرون - هو فصل الإرداف ... وهكذا كانت تسمى الكناية عند بعض من سبقوا أبا هلال .

\* \* \*

ولكن قد يدق أبو هلال دقة تخفى على غيره ، فقد فرق بين الإرداف والمماثلة تفريقاً دقيقاً ، لم يتنبه له المتأخرون ، فخلطوا بين أمثلتهما ، كما خلط الذين سبقوه ، فعنده أن مثال الإرداف يدل على معنى هو تابع للمعنى الذى يدل عليه أصل الكلام ، وهذا ما عبر عنه بإطلاق الملزوم وإرادة اللازم . وأما مثال المماثلة فليس المعنى فيه تابعاً للمعنى الأول ، ولكنه ينبىء عنه ، ومن أمثلته : ( فلان نقى الثوب ) ، يريدون : لا عيب فيه ، وليس موضوع نقاء الثوب البراء من العيوب<sup>(٢)</sup> .

وهكذا نجد العسكري مجلياً في أكثر الأحيين ، متخلفاً حيناً ، ولكننا لو أنصفنا ، لأكبرنا الرجل ، فإن الدراسات البلاغية كانت إلى عهده متخلفة إذا قيست بغيرها من الدراسات العربية الأخرى ، والدراسات الشرعية ، وقد خطا بالبلاغة خطوة واسعة ، ولا يضيره أنه أقام بناءه على ما أسس السابقون ، فهكذا شأن جمهرة العلوم .

والشواهد التى أوردها فى باب الاستعارة من آيات قرآنية ، وحكم وأمثال ، وأبيات من شعر القدماء ، وأخرى من شعر المحدثين - وهذا النموذج من صنيعه

(٢) المصدر السابق : ص ٢٥٢ .

(١) الصناعتين : ص ٢٥٠ .

فى كثير من الأبواب - يجعلنا نؤمن مع الدكتور زكى مبارك بان كتاب الصناعتين كتاب فى الادب، كما هو كتاب فى البلاغة.

غير أن الخطأ البالغ الضرر - وقد تنبه له بعض الباحثين المعاصرين (١) - أن العسكرى - مع سعة حفظه - لجأ - حيناً - إلى الامثلة المصنوعة، على نحو ما كان معروفاً فى أوساط النحويين.

ذلك أنه عندما اخذ يتكلم عن الخطأ فى المعانى، قال: (والمعانى - بعد ذلك - على وجوه: منها ما هو مستقيم حسن، نحو قولك: قد رأيت زيدا، ومنها ما هو مستقيم قبيح، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وإنما قبح لانك أفسدت النظام بالتقديم والتأخير، ومنها ما هو مستقيم النظم، وهو كذب، مثل قولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ومنها ما هو محال، كقولك: آتيتك أمس، وآتيتك غداً. وكل محال فاسد، وليس كل فاسد محالاً. ألا ترى أن قولك: قام زيد (بجر زيد) فاسد، وليس بمحال، والمحال ما لا يجوز كونه البتة، كقولك: الدنيا فى بيضة. وأما قولك: حملت الجبل، وأشباهه فكذب، وليس بمحال، إن جاز أن يريد الله فى قدرتك، فتحمله.

ويجوز أن يكون الكلام الواحد كذباً محالاً، وهو قولك: رأيت قائماً قاعداً، ومررت بيقظان نائم، فتصل كذباً بمحال، فصار الذى هو الكذب هو المحال، بالجمع بينهما، وإن كان لكل واحد منهما معنى على حiale، وذلك لما عقد بعضها ببعض، حتى صاراً كلاماً واحداً) (٢).

وإنما نقلت هذا النص مستوفى كاملاً، لأنه غريب على البلاغة، وعلى الادب، وعلى صناعة الكلام، ولأنه أخطر نص، وأضره على البلاغة العربية، وأبو هلال لم يبن كتابه على أمثاله، لكنه فيه كان قدوة سيئة للمتأخرين من علماء البلاغة، فقد كان ينبغى أن يظل البحث البلاغى فى دائرة الشواهد العربية، لا يتعداها إلى الامثلة المصنوعة.

وقد كان لصنيع العسكرى هذا خطره عندما أصبحت البلاغة تقريرية، عنى فيها بالقاعدة، ولم يعن بالمثال.

\* \* \*

(١) الدكتور محمد مندور فى (النقد المنهجي): ص ٣٢٢. (٢) الصناعتين: ص ٧٠.



وأبو هلال - فيما أعلم - أول من فرق بين البلاغة والفصاحة ، وقد ذكر  
أولاً بعد تعريفهما اللغوي أنهما ترجعان إلى معنى واحد، وإن اختلف أصلاهما،  
ثم ذكر عن بعض العلماء تعريفاً للفصاحة ، وهو أنها تمام آلة البيان، ورتب على  
ذلك فرقاً بينها وبين البلاغة، فهما مختلفان، الفصاحة تمام آلة البيان، فهي  
مقصورة على اللفظ، لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى، والبلاغة هي إنهاء المعنى  
إلى القلب، فكانها مقصورة على المعنى.

\* \* \*

كما كتب العسكري فصلاً وافياً في السرقات، وهو وإن كان مسبوقة في  
ذلك بالآمدى والقاضى الجرجاني قد أحسن في إيراد الشواهد والأحكام .  
وقد بنى الفصل على مذهبه في اللفظ .

فالأساس عنده أن من أخذ معنى من غيره، فكساه لفظاً من عنده، وأبرزه  
في معرض تأليفه ، وزاد في جودة تركيبه ، وكمال حليته كان أحق به ممن  
سبق إليه .

ويردد هنا رأيه في المعانى، فهي مشتركة بين العقلاء، وربما وقع المعنى الجيد  
للسوقى النبطى والزنجى، وإنما تتفاضل الناس في الألفاظ، ورفضها، وتأليفها  
ونظمها .

على أن ابتكار المعنى، والسبق إليه، ليس هو فضيلة ترجع إلى المعنى، وإنما  
هو فضيلة ترجع إلى الذى ابتكره، وسبق إليه (١) .

وقد تبع فى هذا قدامة بن جعفر : إذ يقول : (والذى عندى فى هذا  
الباب - باب الطرافة - أن الوصف فيه لاحق بالشاعر المبتدئ بالمعنى الذى لم  
يسبق إليه لا إلى الشعر) . (وأحسب أنه اختلط على كثير من الناس وصف الشعر  
بوصف الشاعر . فلم يكادوا يفرقون بينهما ، وإذا تأملنا هذا الأمر يبدو أنهم  
ما علموا أن الشاعر موصوف بالسبق إلى المعانى، واستخراج ما لم يتقدمه أحد  
إلى استخراجها لا الشعر) (٢) .

\* \* \*

(٢) نقد الشعر : ص ١٤٨ .

(١) المصدر السابق : ص ١٩٦ .



## الباب الخامس

### مذاهب الإعجاز

- قبل عبد القاهر •
- مذهب عبد القاهر •



## الفصل الأول

### قبل عبد القاهر

أشرت في فصل ( قضية الإعجاز ) إشارة مجملة إلى بعض مذاهب الإعجاز التي كان لها أثر في نشأة البلاغة العربية ، والتي تتعلق بقضية اللفظ والمعنى ، وفي هذا الفصل نفصل القول في أثر هذه المذاهب في تطور البلاغة .  
وقد برز في قضية الإعجاز مذهبان كان لكل منهما أنصاره ومؤيدوه ، وخصومه وخاذلوه ، كما كان لكل منهما بالغ الأثر في نشأة البلاغة ، وتدوينها ، وتطورها .

مذهب الإعجاز البياني ، ومذهب الصرفة .

وقد كان مؤيدو كل مذهب من هذين في حاجة إلى دراسة البلاغة ، ليحتجوا لمذهبهم ، قال ابن سنان الخفاجي : ( والخلاف الظاهر فيما به كان « القرآن » معجزا على قولين : أحدهما : أنه خرق العادة بفصاحته ، وجرى بذلك مجرى قلب الفصاحة ، وليس للمذاهب إلى هذا المذهب مندوحة عن بيان : ما الفصاحة التي وقع التزايد فيها ، موقعا خرج عن مقدور البشر . والقول الثاني أن وجه الإعجاز في القرآن صرف العرب عن المعارضة ، مع أن فصاحة القرآن كانت في مقدورهم لولا الصرف . وأمر القائل بهذا يجرى مجرى الأول في الحاجة إلى تحقيق الفصاحة : ما هي ؟ ليقطع على أنها كانت في مقدورهم ، من جنس فصاحتهم (١) .

\* \* \*

(١) سر الفصاحة : ص ٤ .

وقبل أن تأخذ في توضيح هذين المذهبين ، وصلة كل منهما بقضية اللفظ والمعنى وأثر كل منهما في الدراسات البلاغية ، وتطويرها ، أحب أن أبدا الحديث عن مذهب ثالث ، ذى صلة بالمذهب الأول ، ولكنه كان في أذهان بعض أنصاره مستقلا عنه ، وهذا المذهب لم يشتهر شهرة المذهبين السابقين ، ولكنه كان وثيق الصلة بقضيتنا ، كما كان له أنصار من علماء أعلام ألفوا في إعجاز القرآن ، وكانت دراسته مفضية إلى مسائل بلاغية ، ربما كان هذا المذهب السبب الوحيد في تدوين بعضها ، وبسط القول فيه .

\* \* \*

### ● الابتداء بأسلوب مغاير :

ذلك المذهب هو القول بأن سر إعجاز القرآن أنه ( ابتداء بأسلوب مخالف لأساليب العرب ) ويحدده أبو بكر الباقلاني بقوله : ( وذلك أن نظم القرآن على تصرف وجوهه ، وتباين مذاهبه ، خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم ، ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم ، وله أسلوب يختص به ، ويتميز في تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد ) . وبعد أن يذكر الطرق التي يكون عليها الكلام العربي ، من شعر ، ومن كلام مسجوع ، وكلام مرسل يقول : ( وقد علمنا أن القرآن خارج عن هذه الوجوه ، ومباين لهذه الطرق (١) .

وهذه الفكرة كانت مسيطرة على رأى الباقلاني ، فقد تكرر الحديث عنها كثيرا في كتاب (إعجاز القرآن) كما أشار إليها في كتابه : ( التمهيد ) .

فمرة : يرى أن نظم القرآن وقع موقعا في البلاغة يخرج عن عادة كلام الإنس والجن ، وأخرى يؤكد : ( خروج نظم القرآن عن سائر كلام العرب ، ونظومهم (٢) ) . ومرة ثالثة يعقد فصلا في كتابه : ( نكت الانتصار ) يجعله في ( الدلالة على صحة مفارقة القرآن لكلام العرب ) ، ويكون واضحا كل الوضوح حين يقول : ( ونظم القرآن جنس متميز ، وأسلوب متخصص ، وقبيل عند النظر متخلص (٣) ) .

(٢) التمهيد : ص ١٢٠ .

(١) إعجاز القرآن : ص ٥٢ .

(٣) إعجاز القرآن : ص ٢٤٣ .

فالقُرآن جنس غير أجناس الكلام العربي ، وقبيل - وحده - مغاير لقبائل كلامهم . وهذه الفكرة قديمة ، كان أول من نطق بها رجل أعجب بالقرآن ، ولكنه كان من أعداء الدعوة المحمدية ، بل من أشد أعدائها ، ذلك هو الوليد بن المغيرة المخزومي حين جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ عليه القرآن ، فكانه رق له ، فبلغ ذلك أبا جهل ، فاتاه ، فقال : يا عم . إن قومك يريدون أن يجمعوا لك ما لا يعطوكه ، ثلاثا تأتي محمدا. لتعرض لما قاله . قال : قد علمت قريش أنى من أكثرها مالا . قال : فقل فيه قولا يبلغ قومك أنك كاره له . قال : وماذا أقول ، فوالله ما فيكم رجل أعلم بالشعر منى ، ولا برجزه ولا بقصيده ، ولا بأشعار الجن ، والله ما يشبه الذى نقول شيئا من هذا (١) .

وكان الوليد منصفًا ، ولكن قومه أرغموه على أن يتنكر لرأيه ، وحين خضع لهم لم يقل إن القرآن مشبه لشيء من الذى يقولون ، وإنما قال : إنه سحر يؤثر .

وكذلك لم يكن الباقلاني أول من اعتقد هذا وجها من وجوه الإعجاز ، من بين المؤلفين فى إعجاز القرآن ، فقد سبقه إلى ذلك أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٦ هـ فقد ذكر فى أول رسالته : ( التكت فى إعجاز القرآن ) أن وجوه الإعجاز تظهر من سبع جهات وعد منها ( نقض العادة ) ، ثم جاء فى آخر الرسالة فشرح هذا الوجه ، فقال : ( وأما نقض العادة فإن العادة كانت جارية بضروب من أنواع الكلام معروفة . منها الشعر ، ومنها السجع ومنها الخطب ، ومنها الرسائل ، ومنها المنثور الذى يدور بين الناس فى الحديث ، فأتى القرآن بطريق مفردة خارجة عن العادة ، لها منزلة فى الحسن تفوق به كل طريقة (٢) ) .

والواضح من كلام الرماني أن الابتداء بأسلوب مغاير وجه من وجوه الإعجاز أى أنه يضم إلى هذه الشفاء الوجه فيكون الإعجاز ، والتحدى بها جميعا ، لكن القاضى عياضا يقول فى شرح الشفاء ، وينقل عنه السيوطى ، أن ذلك وجه مستقل : ( وكل واحد من هذين النوعين : الإيجاز والبلاغة بذاتها ،

(١) الإتقان فى علوم القرآن : ج ٢ ص ١٧ .

(٢) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن : ص ١٠٢ .

والأسلوب الغريب بذاته ، نوع إعجاز على التحقيق ، لم يقدر العرب على الإتيان بواحد منها ، إذ كل واحد خارج عن قدرتها ، مباين لفصاحتها وكلامها ، خلافا لمن زعم أن الإعجاز في مجموع البلاغة والأسلوب (١) .

ويؤكد محمد بن حزم الظاهري أن القرآن ( ليس من نوع كلام المخلوقين ، لا من أعلاه ، ولا من أدناه ، ولا من أوسطه (٢) ) .

وينفى لذلك أن يوصف القرآن بأنه بلغ الغاية في البلاغة ، قال : ( لو كان إعجاز القرآن لانه في أعلى درج البلاغة لكان بمنزلة كلام الحسن ، وسهل بن هرون ، والجاحظ ، وشعر امرئ القيس ، ومعاذ الله من هذا ؛ لأن كل ما يسبق في طبقته لم يؤمن أن يأتي من يماثله ضرورة (٣) ) .

وعنده أن القرآن نوع فريد من الكلام ، وأن الله حال بين العباد ، وبين أن يأتوا بمثله ، ورفع عنهم القرة في ذلك جملة .

ولم يرتض كثير من العلماء أن يكون الابتداء بأسلوب معجزا ، وحثتهم أنه لو كان كذلك لكان الابتداء بأسلوب الشعر معجزا ، ولو كان الابتداء بأسلوب - وحده - معجزا ، لكان الابتداء بأسلوب ركيك معجزا .

ولعل القاضي عبد الجبار المعتزلي المتوفى سنة ٤١٥ هـ كان من أوائل الناقضين لهذا الرأي ، فبعد أن حصر فصاحة الكلام في جزالة لفظه ، وحسن معناه نقلا عن شيخه ( أبي هاشم الجبائي ) ، ونفى أن تكون فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص ، لأن الخطيب ، عندهم - كما يقول - أفصح من الشعير ، والنظم مختلف ، إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة ، وقد يكون النظم واحدا ، وتقع المزية في الفصاحة ، وقال إن النظم قد يقع لبعض الفصحاء ، ثم يساويه غيره فيه ، ويقول : إن العادة لم تجر بأن يختص واحد بنظم دون غيره ، فصارت الطرق التي عليها معتادة ، كما أن قدر الفصاحة معتاد ، فلا بد من مزية فيهما . بعد ذلك قال : ( ولا يصح عندنا أن يكون اختصاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصاحة التي هي جزالة اللفظ ، وحسن المعنى (٤) ) .

(١) الإتقان في علوم القرآن : ج ٢ ص ١٢٢ . (٣) المصدر السابق : ج ١ ص ٩٦ .

(٢) الفصل في الملل والنحل : ج ٣ ص ١٢ . (٤) المغنى : ج ١٦ ص ١٩٨ .



ويزيد رأيه إيضاحاً ، فيقول - بعد أن يعدد وجود الإعجاز المشهورة ،  
ويذكر منها قول من قال إنما صار القرآن معجزاً ( لاختصاصه بنظم مباين  
للمعهود عندهم ) - يقول في الرد على هؤلاء : ( وقد بينا من قبل أن الاعتبار  
بطريقة من النظم بعيد ؛ لأنه كان يجب لو أتى بعضهم بطريقة من النظم ركيكة  
لم يسبق إليها ، أن يكون معجزاً ، وقد علمنا فساد ذلك ، فلا بد أن يعتبر مع  
الطريقة الرتبة في الفصاحة . فإن أراد من قال : إن وجه إعجاز القرآن النظم  
الخصوص هذا المعنى ، وهو أنه تعالى خصه بالقرآن ، على نظام لم تجر العادة  
بمثله ، مع اختصاصه برتبة في الفصاحة ، فهو الذي بيناه ، لأن خروجه عن العادة  
في قدر الفصاحة يوجب كونه معجزاً بانفراده ، واختصاصه بنظم من دون هذا  
الوجه لا يوجب كونه معجزاً ، وإنما يقوى ويؤكد كونه معجزاً ، فإن سلم هذا  
المخالف ما ذكرناه فهو الذي نصرناه (١) .

\* \* \*

### ● الفواصل والأسجاع :

كان من النتائج المباشرة لدراسة هذا المذهب ، فصل ضاف في دراسة  
الفواصل والأسجاع ، وهل يجوز أن يسمى ما ورد في القرآن من الفواصل  
سجعا ، أو لا يجوز ، ثم أصبح الكلام عن السجع في حد ذاته فصلا من فصول  
البلاغة ، ألحقه العلماء بعلم البديع .

وقضية السجع قضية قديمة ، وقد كان الجاحظ من أوائل المتكلمين فيها ،  
فقد دافع عنه ، وأشار إلى أنه فضيلة من فضائل الكلام البليغ ، وإن نفاه عن  
القرآن (٢) .

روى عن عبد الصمد الرقاشي أنه سئل : لم يؤثر السجع على المنشور ،  
وتلزم نفسك القوافي وإقامة الوزن ؟ فقال لسائله : إن كلامي لو كنت لا أتمل فيه

(١) المصدر السابق : ج ١٦ . ص ٣٢١ .

(٢) البيان والتبيين : ج ١ . ص ٢٨٧ ، ص ٣٨٣ . وعبارته : ( خالف القرآن جميع

الكلام الموزون والمنثور ، وهو منشور غير مقفى على مخارج الأشعار والأسجاع ) .

إلا سماع الشاهد ، لقل خلافي عليك ، ولكني أريد الغائب والحاضر ، والراهن والغابر ، فالحفظ إليه أسرع ، والأذان لسماعه أنشط ، وهو أحق بالتقييد ، وبقلة التفلت ، وما تكلمت به العرب من جيد المنثور ، أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون ، فلم يحفظ من المنثور عشره ، ولا ضاع من الموزون عشره .

قالوا : فقد قيل للذي قال : يا رسول الله . أرايت من لا شرب ولا أكل ، ولا صاح واستهل ، اليس مثل ذلك يطل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسجع كسجع الجاهلية ؟ .

قال عبد الصمد : لو أن هذا المتكلم لم يرد إلا إقامة الوزن ، لما كان عليه بأس ، ولكنه عسى أن يكون أراد إبطال حق ، فتشادق في الكلام .

وفى هذا الكلام سببان من أسباب الرغبة في السجع ، أولهما : الرغبة في بقاء الكلام لأن الحفظ إليه أسرع ، وذلك أن الكلام المرسل لا يعلق بالنفس علق الكلام المقيد ، بدليل أن الذي ضاع من الشعر أقل كثيرا مما ضاع من النثر ، مع أن نثر العرب كان أكثر من شعرهم .

وثانيهما نفسى ، وهو أن النفس بطبيعتها تميل إلى النغم ، وتنشط له ، وهذا النغم يوجد في السجع ، ولا يوجد في الكلام المرسل الذي أطلق عليه هذا القائل اسم ( المنثور ) فكان المنثور عنده مقابل للمسجوع .

ثم أجاب عن حجة طالما تمسك الكارهون للسجع بها ، وهى أن النبي ﷺ أنكر على بعض مستفتيه أن يسجع ، والجواب مشهور ، وذلك أن النبي . لم ينكر عليه السجع ، وإنما أنكر عليه سجع الجاهلية ، الذى كثيرا ما توصل به إلى إبطال حق أو إحقاق باطل ، ويؤيد ذلك الرواية الأخرى : أسجعا كسجع الكهان . كان الذى كرهه النبي ، إنما هو سجع خاص .

والجاحظ نفسه يعود بعد ذلك فيقول : وكان الذى كره الأسجاع بعينها أن كهان العرب ، كانوا يتكهنون ، ويحكمون بالأسجاع ، وقد كانوا يدعون أن مع كل واحد منهم رثيا من الجن .

وقد ذكر الجاحظ حجة لجواز السجع ، وإن أسندها إلى غيره . وخلصتها ،  
أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سمع الشعر ، واستحسنه ، وأمر به شعراءه ،  
وأن عامة أصحاب الرسول قالوا شعراً ، واستمعوا واستنشدوا ، والسجع دون  
الشعر ، فكيف يحل الشعر ، ويحرم السجع ؟ .

ودليل آخر . وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجع ، وكذلك  
الخطباء كانوا يسجعون عند الخلفاء الراشدين فلا ينهاهم ، وكان بعض الوعاظ  
سجاعاً ، وقد كان يحضر مجلسه بعض كبار العلماء والزهاد ، - مثل عمرو بن  
عبيد ، وهشام بن حسان (١) .

وهذا دفاع عن السجع في ذاته ، وليس الأمر في هذا بذى خطر وإن وجد  
من العلماء من كره السجع في الكلام مطلقاً ، لأن هذا خلاف لا وزن له ، لكن  
الأمر الأهم هو الخلاف في جواز تسمية ما في القرآن سجعا .

فقد ذهب جمهور المسلمين منذ زمن بعيد إلى ( المنع ) ، قالوا : ( لأن  
أصله من سجع الطير ، فشرف القرآن أن يستعار لشيء منه ، لفظ أصله مهمل ،  
ولاجل تشريفه عن موافقة غيره من الكلام الحادث في وصفه بذلك ، ولأن القرآن  
من صفاته تعالى ، فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها (٢) وقال الرماني في  
إعجاز القرآن : ذهب الأشعرية إلى امتناع أن يقال في القرآن سجع ، وفرقوا بأن  
السجع هو الذي يقصد في نفسه ، ثم يحال المعنى عليه ، والفواصل التي تتبع  
المعاني ، ولا تكون مقصودة في نفسها ، قال : ولذلك كانت الفواصل بلاغة  
والسجع عيباً (٣) .

ويبدو أن من أوائل من جهروا بنفي السجع عن القرآن أبا زكريا الفراء ،  
المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، حيث سمي أواخر الأبي : ( فواصل ) ثم تتبعه الجاحظ ثم  
تبعهما العلماء بعد ذلك ، وقد أشار السيوطي إلى جملة عن عبارات الرماني  
المتي يقول فيها : ( والفواصل بلاغة والاسجاع عي ، وذلك أن الفواصل تابعة

(١) المصدر السابق : ج ١ ص ٢٩٠ .

(٢ ، ٣) الإنفان : ج ١ ص ٩٧ .

للمعاني ، وأما الاسجاع فالمعاني تابعة لها ، وهو قلب ماتوجه الحكمة في الدلالة ، إذ كان الغرض الذي هو حكمة إنما هو الإبانة عن المعاني ، التي الحاجة ماسة إليها (١) .

والرمانى معتزلى ، وكذلك كان الفراء من قبله ( متكلما يميل إلى الاعتزال (٢) ، فنسبة الرمانى هذا المذهب إلى الأشاعرة ، وأبو الحسن الأشعري جاء بعد الفراء بنحو قرن من الزمان ، ( ٢٧٠ - ٣٣٤ هـ ) (٣) . تجاهل لمذهب الفراء فى هذا .

وقد نقل القاضى أبو بكر الباقلانى هذا المذهب عن أبى الحسن الأشعري ، ودافع دفاعا مخلصا عن هذا المذهب ، فقد عقد له فصلا فى كتابه : ( إعجاز القرآن ) ترجمته : ( باب نفى السجع عن القرآن ) ، وقد ربط بين نفى السجع ، وبين رأيه فى تفرد القرآن بأسلوب خاص ، حيث يقول : ( ولو كان القرآن سجعا لسكان غير خارج عن أساليب كلامهم ، ولو كان داخلا فيها لم يقع الإعجاز (٤) ) .

وهو كلام غريب حقا ، كأنه لا وجه لإعجاز القرآن إلا كونه خارجا عن أساليب العرب ، وكان تسمية ما فى آياته من فواصل سجعا يجعله داخلا فى كلام العرب ، ولو لم يجعله داخلا فيه هذه الألفاظ المشتركة ، وصور التراكيب التى لا تختلف عن كلام العرب فى شىء ؟ .

ثم يعود الباقلانى إلى هذا القول الغريب فيقول : ( ولا بد لمن جوز السجع فيه - القرآن - ، وسلك ما سلكوه من أن يسلم ما ذهب إليه النظام ، وعباد بن سليمان ، وهشام الفوطى ويذهب مذهبه فى أنه ليس فى نظم القرآن وتأليفه إعجاز ، وأنه يمكن معارضته ، وإنما صرفوا عنه ضربا من الصرف (٥) ) .

وقد ذهب كثير من غير الأشاعرة إلى إثبات السجع فى القرآن ، وكذلك من علماء البلاغة ومن هؤلاء أبو هلال العسكري ، وابن سنان الخفاجى .

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن : ص ٨٩ ، (٢) معجم الأدباء : ج ٢٠ ص ١١ .

(٣) وفيات الاعيان : ج ٢ ص ٤٤٦ ، (٤) ص ٨٧ .

(٥) إعجاز القرآن : ص ٩٩ .

فعقد الأول في كتابه ( الصناعتين ) فصلا ، ترجمته : ( في ذكر السجع والازدواج ) ، وقد جاء فيه : ( وكذلك جميع ما في القرآن مما يجري على التسجيع والازدواج مخالف في تمكين المعنى ، وصفاء اللفظ ، وتضمن الطلاوة والماء ، لما يجري مجراه من كلام الخلق ) .

ثم أجاب عما يحتج به المانعون ، وأقوى حججهم أنه لم يرد بإطلاق السجع على القرآن نص ، والقرآن كلام الله ، فلا بد من نص في كل ما يوصف به ، وما سبق من إنكار النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فقال أبو هلال : ( ولو كرهه عليه الصلاة والسلام لكونه سجعا لقال : أسجعا ثم سكت ) ، ثم قال - بعد ذلك - : ( وكيف يذمه ، ويكرهه ، وإذا سلم من التكلف ، وبريء من التعسف ، لم يكن في جميع صنوف الكلام أحسن منه <sup>(١)</sup> ) .

والعسكري على مذهب الباقلائي من أن القرآن ( في نظمه خارج عن كلام الخلق ) ، ولكنه يثبت السجع فيه ، ويمثل له بآيات كثيرة ، وكذلك يثبت الازدواج ، بل يقول : ( ولو استغنى كلام عن الازدواج لكان القرآن ) .

فكان وجود السجع والازدواج في القرآن لا يخرج عن عند العسكري عن أن يكون مغايرا لكلام الخلق . أما ابن سنان فقد فصل القول في رد شبه الأشاعرة . تحدث عن السجع والازدواج والحقهما بالمناسبة بين الألفاظ في الصيغ ، وذكر الآراء في استحسانهما وكراهتهما ، وحجة كل فريق من المستحسنين والكارهين ، ثم قال : ( والمذهب الصحيح أن السجع محمود ، إذا وقع سهلا متيسرا بلا كلفة ولا مشقة ، وبحيث يظهر أنه لم يقصد في نفسه ، ولا أحضره إلا لصدق معناه ، دون موافقة لفظه <sup>(٢)</sup> ) .

ثم حكى قول الرماني الذي نقلناه آنفا ، وقال : إنه غير صحيح ، ثم فرق بين الأسجاع والفواصل ، فقال : ( إن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفصول ، والفواصل على ضربين ، ضرب يكون سجعا ، وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع ، وضرب لا يكون سجعا ، وهو ما تقابلت حروفه في المقاطع ، ولم تتماثل ) . وكل من هذين الضربين يكون محمودا ومذموما : ( فأما القرآن فلم يرد فيه إلا ما هو من القسم محمود ) .

(٢) سر الفصاحة : ص ٢٠١ .

(١) الصناعتين : ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

ثم ذكر آيات من القرآن ، وأشار إلى بعض السور ، وقال : إن جميعها على الازدواج : ( وهذا جائز أن يسمى سجعا ، لأن فيه معنى السجع ، ولا مانع في الشرع بمنع من ذلك ) . قال : ( وأظن أن الذي دعا أصحابنا - يريد الأشاعرة - إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل ، ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعا رغبة في تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروى عن الكهنة ، وغيرهم ، وهذا غرض في التسمية قريب . . . . . ولا فرق بين مشاركة بعض القرآن لغيره من الكلام في كونه مسجوعا ، وبين مشاركة جميعه في كونه عرضا ، وصوتا ، وحروفا ، وكلاما ، وعربيا ، ومؤلفا (١) ) .

هذا رأى عالمين من علماء البلاغة ، أما ثالثهما وهو ضياء الدين بن الأثير فهو يباليغ ، ويقول في حديثه عن الموازنة - وهي كما عرفها أن تكون الفاظ الفواصل من الكلام المنثور متساوية في الوزن - : ( وأمثال هذا في القرآن كثير ، بل معظم آياته جارية على هذا النهج ، حتى أنه لا تخلو منه سورة من السور ، ولقد تصفحته فوجدته لا يكاد يخرج منه شيء عن السجع والموازنة (٢) ) .

\* \* \*

وقد تطلب هذا الجدل حول جواز تسمية ما في القرآن سجعا ، أبحاثا ضافية في السجع ، وحقيقته ، وأقسامه ، ومتى يحمد ، ومتى يذم ، مما جعل السجع فصلا رائعا في البلاغة العربية .

كما تطلب هذا - أيضا - البحث في الفواصل ، ولكن لا من حيث جواز إطلاقها ، وعدمه فإنهم جميعا متفقون على التسمية ؛ لأنها مأخوذة من قوله تعالى في القرآن : ﴿ كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ ﴾ (٣) ولكن من حيث أن مراعاة الفواصل مناسبة لفظية ، أو مناسبة معنوية .

ولعل أقدم ما وصلنا من بحث مفصل في هذا الموضوع هو ما ضمنه (الفراء) كتابه (معاني القرآن) ، وقد ألف هذا الكتاب سنة ٢٠٢ هـ - ٢٠٣ هـ ، أي قبل وفاته بأربع سنوات .

(٢) المثل السائر : ص ٢٨٠ ط . الحلبي .

(١) سر الفصاحة : ص ٢٠٥ .

(٣) الآية ١ من سورة هود .

ذهب الفراء إلى أن القرآن الكريم يحتفل للمناسبة اللفظية ، إلى حد أن يغير من طبيعة الجملة من أجل هذه المناسبة .

فهو - مثلا - يثنى في موضع الإفراد ، في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ (١) وإنما هي جنة واحدة ، ويحذف المفعول للمناسبة بين رؤوس الآي ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَالضُّحَى \* وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى \* مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ ، ويورد الكلمة الواحدة بمنطقتين مختلفين لهذه المناسبة ، كما في كلمة ( نكر ) ، فقد جاءت في قوله تعالى : ﴿ فَحَاسِبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُكَرًا ﴾ (٢) مخففة ، وجاءت ( مثقلة ) في قوله تعالى : ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ، يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ ﴾ (٣) لأن الآيات مثقلة ، أي محركة الوسط ، أما في الآية السابقة فالكلمات مخففة ، أي ساكنة [ يسرا - خسرا - ذكرا ] ، فلذلك خففت كلمة ( نكر ) للتوافق بين رؤوس الآي .

وقد أوضح هذه القضية الشيخ شمس الدين بن الصائغ ، في كتابه : ( إحكام الرأي في أحكام الآي ) . فقد قال فيه إنه تتبع الأحكام التي وقعت في آخر الآي للمناسبة ، فوقف منها على نيف وأربعين حكما ، وذكرها الإمام السيوطي في الإتيان (٤) .

ونذكر منها على سبيل المثال : تقديم الضمير على ما يفسره ، نحو قوله تعالى : ( فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ) (٥) وإجراء غير العاقل مجرى العاقل في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ (٦) ، وقوله سبحانه : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (٧) .

ولكن كثيرا من العلماء ، القدامى والمحدثين لم يوافقوا الفراء على ما ذهب إليه ، فقد أنكر عليه ( ابن قتيبة ) هذا الرأي ، وأغلظ في الرد عليه ، قائلا : إنما يجوز في رؤوس الآي زيادة هاء السكت ، أو الألف ، أو حذف همزة أو حرف ، فأما أن يكون الله وعد بجنتين ، فنجعلهما جنة واحدة . لأجل رؤوس الآي . معاذ الله . وكيف هذا ، وهو يصفهما بصفات الاثنين . قال : ( ذواتا أفنان ) . ثم قال : ( فيهما ) (٨) .

(١) الآية ٤٦ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ٨ من سورة الطلاق .

(٣) الآية ٦ من سورة القمر .

(٤) ج ٢ ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٥) الآية ٦٧ من سورة طه .

(٦) من الآية ٤ من سورة يوسف .

(٧) من الآية ٤٠ من سورة يس .

(٨) الإتيان : ج ٢ ص ١٠٠ .

ومن قول ابن قتيبة في ذلك : ( ونحن نعوذ بالله من أن نتعسف هذا التعسف ، أو أن نجيز على الله سبحانه الزيادة والنقصان في الكلام لرأس الآية (١) ) .

ثم كان اتجاه العلماء - بعد ذلك - إلى استخراج المناسبة المعنوية في الآيات التي قيل أن مجيئها على غير الظاهر ، إنما كان لمناسبة لفظية .

وقد تكلم الباقلائي كلاما عاما ، فذكر أنه يمكن الإتيان على فصل من أول القرآن ، وأن يبين في الموضع الذي يدعون الاستغناء عن السجع من الفوائد ما لا يخفى ، إلا أن ذلك - كما يقول - خارج عن غرض كتابه .

ويبدو أنه ذكر كلمة ( السجع ) في هذه العبارة مجازاة لهم ، ولو أننا سندكر له كلاما يضع فيه ( السجع ) مكان ( الفاصلة ) .

ولو أنه سلم لهم موضعا أو مواضع معدودة لجاءت الفواصل لتحسين الكلام ؛ فإن ذلك يجيء غير مقصود كالبيت من الشعر ، والمصرع ، ولا يقال : إنه شعر ؛ لأنه يقع غير مقصود . وعلى ذلك إذا اعترض مثل هذا في الكلام لا يعد سجعا .

ثم يقول ردا على صنيع السفراء ، ومتابعيه في بعض الأمثلة : ( وأما ما ذكروه من تقديم موسى على هرون عليهما السلام في موضع ، وتأخيرته عنه في موضع ، لمكان السجع ، وتساوي مقاطع الكلام ، فليس بصحيح ، لأن الفائدة عندنا غير ما ذكروه ، وهي أن إعادة ذكر القصة الواحدة بالفاظ مختلفة ، تؤدي معنى واحدا من الأمر الصعب ، الذي تظهر به الفصاحة ، وتبين به البلاغة (٢) ) .

وقد ذكر السيوطي رداً على الباقلائي في دعواه أن ما وقع من السجع في القرآن جاء غير مقصود إليه ، بأن السجع يفارق الشعر ، إذ يمكن أن يقال في المصرع أوفى البيت أنه جاء غير مقصود ( وأما ما جاء في القرآن من السجع فهو كثير ، لا يصح أن يتفق غير مقصود إليه (٣) ) .

وقد أخذ كثير من المفسرين بوجهون الخروج على الأصل فيما سموه : ( مشكلات الفواصل ) من مثل ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِن تَعَدَّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ

(٢) إعجاز القرآن : ص ٩٣ .

(١) القرطبي : ص ١٤٩ .

(٣) الإتقان : ج ٢ . ص ٩٧ .



عِبَادُكَ ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿ [ المائدة : ١١٨ ] قالوا : فَإِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ ) يقتضى أَنْ تَكُونَ الْفَاصِلَةَ : الْغَفُورُ الرَّحِيمُ . وَقَدْ ذَكَرَ فِي حُكْمِهِ مَا جَاءَ فِي الْآيَةِ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ لِمَنْ اسْتَحَقَّ الْعَذَابَ إِلَّا مَنْ لَيْسَ فَوْقَهُ أَحَدٌ يَرُدُّ عَلَيْهِ حُكْمَهُ ، فَهُوَ الْعَزِيزُ أَيْ الْغَالِبُ ، وَالْحَكِيمُ هُوَ الَّذِي يَضَعُ الشَّيْءَ فِي مَحَلِّهِ . وَقَدْ يَخْفَى وَجْهَ الْحِكْمَةِ عَلَى بَعْضِ الضَّعَفَاءِ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ خَارِجٌ عَنْهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، فَكَانَ فِي الْوَصْفِ بِالْحَكِيمِ احْتِرَاسٌ حَسَنٌ ، أَيْ . وَأَنْ تَغْفِرَ لَهُمْ مَعَ اسْتِحْقَاقِهِمُ الْعَذَابَ ، فَلَا مَعْتَرِضَ عَلَيْكَ لِأَحَدٍ فِي ذَلِكَ . وَالْحِكْمَةُ فِيمَا فَعَلْتَهُ .

وقد عقد السيوطي فعلا في مثل هذه الآية ، فذكرها ، وذكر آيات آخر ، وأبان فيها كلها عن وجه الحكمة (١) .

وعلماء البلاغة يسمون هذه المناسبة بين آخر الكلام وأوله : ( تشابه الأطراف ) ، ويجعلونه نوعا من ( مراعاة النظر ) ، ويمثلون بآيات كثيرة ، ظهور المناسبة فيها واضح ، وبأخرى من مشكلات الفواصل (٢) .

ومن شددوا النكير على الفراء ومتابعيه الشيخ محمد عبده ، فقد وقف عند قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [ البقرة : ١٤٣ ] . مبينا سر تقديم الرأفة على الرحمة ، ناعيا على من يقول : إن ذلك للفاصلة . قال في تفسير ( المنار ) : قال الجلال : والرأفة شدة الرحمة ، وقدم الأبلغ للفاصلة . وأنكر الأستاذ الإمام هذا القول أشد الإنكار ، وينكر مثله في كل موضع ، فيقول : إن كل كلمة في القرآن موضوعة في موضعها اللائق بها ، فليس فيه كلمة تقدمت ، ولا كلمة تأخرت لأجل الفاصلة ؛ لأن القول برعاية الفواصل إثبات للضرورة . . . . . وما قال بعض المفسرين مثل هذا القول إلا لتأثرهم بقوانين فنون البلاغة ، وغلبتها عليهم ، مع الغفلة في هذه النقطة ، عن مكانة القرآن في ذاته ، وعدم الالتفات إلى ما لكل كلمة في مكانها من التأثير الخاص عند الذوق العربي (٣) .

(١) الإتيان : ج ٢ ص ١٠٣ .

(٢) انظر كتاب ( صفوة المعاني والبيديع ) : ص ٥٧ وما بعدها .

(٣) تفسير المنار : ج ٢ ص ١٢ .

وإذا كان الشيخ عبده يقصد مثل الصنيع في الآية التي ذكرها ، ومثل ما زعمه الفراء من تفضيل قراءة على قراءة لمجرد المناسبة اللفظية ، كما فضل قراءة ( ناخرة ) على قراءة ( نخرة ) في قوله تعالى : ﴿ أَعِزَّا كُنَّا عِظَامًا نُخْرَةً ﴾ \* قَالُوا تِلْكَ إِذَا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ \* فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ \* فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ ﴾ [النازعات : ١١ - ١٤] .  
 إذا روى عن رواية عن ابن عباس أنه قرأ ( ناخرة ) ، وقرأ أهل المدينة والحسن ( نخرة ) ، ثم قال : ( وناخرة أجود الوجهين في القراءة ، لأن الآيات بالألف والالتى أن ( ناخرة ) مع ( الحافرة ) و( الساهرة ) أشبه بمجىء التنزيل ، والناخرة والنخرة سواء في المعنى ) .

أقول : إذا كان الشيخ عبده يريد مثل هذا ، فإنه يكون على حق ، كل الحق ، أما إذا أراد أن القرآن أهمل المناسبة اللفظية إهمالا ، فإنى أقول إن هذا تخرج لاداعى له ، فالقرآن نزل بلغة العرب ، وراعى ما يراعونه فى أساليبهم ، والعرب يعنون بالمناسبات اللفظية ، حتى أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يغير الكلمة لهذه المناسبة ، ومن ذلك : ( اللهم أنى أعوذ بك من كل هامة ، ومن كل عين لامة ) ، والأصل ملمة ، ومنه قوله للنساء . وقد سرن فى جنازة : ارجعن مأزورات غير مأجورات . والأصل موزورات ، وإنما غير المناسبة مأجورات . . . . . وكلمات أخر رويت عنه صلى الله عليه وسلم ، فإذا كان هذا منهج العرب فى تعبيراتهم فإننا لانعد من انتقاص حق القرآن أن نقول إنه جرى على أساليب العرب فى لغتهم ، ولتكن فى كل آية مناسبة معنوية سواء كانت واضحة ، أم تكلفها المفسرون ، ولكن ذلك لا يمنع أن نلاحظ المناسبة اللفظية .

وإذا كنا نرى القرآن يقول مرة ( هرون وموسى ) ومرة يقول : ( موسى وهرون ) ثم نجد أن الفواصل مع الآية الأولى الالف المقصورة ، ومع الثانية الواو والنون ، فكيف تهمل القول بمراعاة هذا التناسق الصوتى ، الذى تنشط له الأذن إلى ما يقوله الباقلانى من أن هذا تفتن فى التعبير بسبب إعادة القصة ؟ .  
 إن مراعاة التناسب الصوتى لا يغض من شأن القرآن ، ما دام هذا الكتاب نزل متحديا للعرب ، وهذا التناسق كمال فى الأسلوب ، فكيف يحرم القرآن من هذا الكمال ؟ .

قد نستطيع أن نقول إن هؤلاء القائلين بتغيير النظم أحيانا لمراعاة الفواصل

قد بالغوا في مذهبيهم ، وقد أهملوا البحث عن المناسبة المعنوية بجانب المناسبة اللفظية ، ولكننا نكابر إذا قلنا إن كل الآيات التي وقفوا عندها ، لم تأت فاصلة من فواصلها لقصد المناسبة اللفظية .

\* \* \*

ثم نعود للنظر في مذهبي الإعجاز اللذين رأينا أنهما أمس هذه المذاهب يقضيتنا :

### ● الإعجاز البياني :

القائلون بالإعجاز البياني للقرآن أكثر أهل الإسلام ، وإن زعم ابن حزم الظاهري أن القائلين به ( طائفة ) واحدة ، في حين يؤكد أن القائلين بمذهب الصرفة : ( طوائف ) (١) .

وقد اختلف القائلون بالإعجاز البياني في سر إعجاز القرآن ، بعد اتفاقهم على أنه في أعلى درج البلاغة .

فعمد الرماني (٢) أن القرآن معجز من سبع جهات : إحداها ( البلاغة ) ، وهي إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ .

والبلاغة - عنده - على عشرة أقسام : الإيجاز والتشبيه والاستعارة والتلاؤم والفواصل والتجانس والتصريف والتضمين والمبالغة وحسن البيان .

قال : وظهور الإعجاز في الوجوه التي نبينها يكون باجتماع أمور يظهر بها للنفس أن الكلام من البلاغة في أعلى طبقة (٣) .

وبكل أقسام البلاغة يظهر الإعجاز ، إذا جاء كل قسم في أعلى درجاته ، كما هو حالها في القرآن . وقد شرح الرماني كل هذه الأقسام ، وأكثر لها من الشواهد القرآنية ، وبين في باب الاستعارة - بخاصة - فضل كل استعارة على ما يؤدي معناها من الحقيقة (٤) .

(١) الفصل في الملل والنحل : ج ١ ص ٨٧ .

(٢) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، كان وراقا ، ونجح في الأدب وعلوم اللغة والنحو والكلام وفي علوم القرآن والتفسير . وكانت له مشاركة في الأحداث السياسية ببغداد في عصره ، رسالة : اسمها ( النكت في إعجاز القرآن ) مطبوعة ضمن ثلاث رسائل . والثانية رسالة الخطابي والثالثة لعبد القاهر الجرجاني . توفي الرماني في سنة ٣٨٦ هـ .

(٣) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ص ٧٢ . (٤) المصدر السابق : ص ٧٩ .

وتحدث عن التلازم ، وهو تعديل الحروف في التأليف قال : والتأليف على ثلاثة أوجه : متنافر ، ومتلائم في الطبقة الوسطى ، ومتلائم في الطبقة العليا ، ومثل لكل قسم ثم جعل المتلائم في الطبقة العليا : ( القرآن كله ) .  
 والمرجع في إدراك الفرق بين القرآن والكلام البليغ إلى ( الإحساس ) .  
 ( وبعض الناس أشد إحساسا بذلك ، وفطنة له من بعض ، كما أن بعضهم أشد إحساسا بتمييز الموزون في الشعر من المكسور ) قال - وهو قول على جانب كبير من الأهمية - : ( واختلاف الناس في ذلك من جهة الطباع كاختلافهم في الصور والأخلاق ) ( ١ ) . فهذا سبق في إدراك أن إعجاز القرآن إنما يدرك بالذوق الذي امتن الله به على عباده ، وغرسه فيهم ، كما امتن عليهم بالصور والأخلاق .  
 وبذلك فرق هذا العالم بين شيئين : بين الوجوه التي يعرف بها الإعجاز ، وبين إدراك الإعجاز نفسه .

وأعلى مراتب البيان - عنده - ما جمع أسباب الحسن في العبارة . من تعديل النظم ، حتى يحسن في السمع ، ويسهل على اللسان ، وأتى على مقدار الحاجة .

والذي نلاحظه في رسالة الرماني أنه لم يجعل ( روعة المعاني ) ركنا في الإعجاز ، واكتفى بأن يكون المعنى ( صحيحا ) و ( واضحا ) .  
 وكذلك فعل الخطابي حين عرف الإعجاز : ( وأعلم أن القرآن إنما صار معجزا ، لأنه جاء بأفصح اللفاظ ، في أحسن نظوم التأليف ، مضمنا أصح المعاني ( ٢ ) ) .

وهو يذكر أن القائلين بإعجاز القرآن من جهة ( البلاغة ) إنما هم الأكثرون ، من علماء أهل النظر ، لكن عرض عليهم في كیفيتها الأشكال ، قال : ووجدت عامة أهل هذه المقالة قد جروا في تسليم هذه الصفة للقرآن على نوع من التقليد ، وضرب من غلبة الظن ، دون التحقيق له ، وإحاطة العلم به ( ٣ ) .

( ١ ) المصدر السابق : ص ٨٨

( ٢ ) المصدر السابق : ص ٢٤ . والخطابي : هو أبو سليمان حمد بن محمد البسنى ، ونسبه إلى زيد بن الخطاب أخى سيدنا عمر . من علماء القرن الرابع الهجرى ، وكان أديبا لغويا محدثا . قال السمعاني : إمام فاضل كبير الشأن ، جليل القدر له كتب كثيرة منها ( بيان إعجاز القرآن ) توفي سنة ٣٨٨ هـ .  
 ( ٣ ) المصدر السابق : ص ٢١ .

وآية ذلك - عنده - أنهم حين يسألون عن تحديد هذه البلاغة يعجزون عن تصويرها ، ويحيلون على ما يقع في نفوس العلماء به عند سماعه من المعرفة ، وهو ما نعبر عنه نحن بالذوق ، وما عبر عنه الرماني بالإحساس .  
وعند الخطابي أن الإحالة على الإحساس ( لا تقع في مثل هذا العلم ، ولا تشفى من داء الجهل به ) وقد أدى ذلك إلى البحث عن ( أجناس الكلام ومراتبها ) .<sup>١٠</sup>

وخلاصة رأيه في الإعجاز أن الكلام يقوم بأشياء ثلاثة : ( لفظ حامل ، ومعنى به قائم ، ورباط لهما ناظم ) . قال : ( وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة ، حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ، ولا ترى نظما أحسن تأليفا ، وأشد تلاؤما وتشاكلا من نظمه . وأما المعاني فلا خفاء على ذي عقل إنها هي التي تشهد لها العقول بالتقدم في أبوابها ، والترقى إلى أعلى درجات الفضل من نعمتها وصفاتها )<sup>(١)</sup> .  
وهنا نراه اعتبر ( المعاني ) ركنا في الإعجاز ، وكان قد اكتفى في موضع آخر بمجرد ( صحتها ) كما نراه اعتبر ( النظم ) أحد الأركان ، ولم يجعله ( الركن كل الركن ) .<sup>١٠</sup>

وهو شديد العناية بالألفاظ المفردة ، حتى أنه ليرى أن عمود البلاغة التي تجتمع لها كل صفات الحسن هو وضع كل نوع من الألفاظ موضعه الأخص الأشكل به .

وفي هذا التعبير إشارة إلى ( النظم ) ولكن يبدو أنه يريد أن يوضع اللفظ في ( حاق ) معناه ، ولذلك يرى أن الخطأ في وضع الألفاظ موضعها ينشأ عنه فساد الكلام ، وسقوط البلاغة ، وهذا - في الحقيقة - هو صخة النظم . ثم يأخذ في ضرب الأمثلة بالكلمات المتقاربة في المعاني ، ويظن أكثر الناس أنها متساوية ، فإذا انتهى من إيراد الأمثلة : أفعالا وأسماء وحروفا ، وبين الفوارق الدقيقة بين ما يظن أنه متماثل منها نسب إلى ذلك سر جبن العرب عن معارضة القرآن ، وقد كانوا بطباعهم يتبينون مواضع تلك الأمور ، ويعلمون أنهم لا يبلغون شاوها<sup>(٢)</sup> .

ثم يعود فيشير إلى المعاني ، وإلى نظوم التأليف ، كما يتحدث عن

(١) المصدر السابق : ص ٢٤ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٢ .

الغريب ، وبين أن الذى جاء فى القرآن منه إنما هو ( النمط الأqvسد ) ، ولا يلبث أن يعود إلى بيان الفوارق بين بعض الكلمات التى آثر القرآن أفرادا منها على ما يتوهم أنه أولى منها بموضعها . ويجيب عن بعض مطاعن وردت على آيات من القرآن فى وجوه المناسبة ، والحذف والتكرار وغيرها ، ثم يتناول بعض ما روى من معارضات القرآن فيبين زيفها .

وبذلك تنتهى رسالة الخطابى دون أن ( يشفى من داء الجهل ) ، ولعل أصدق ما توصف به رسالته ما وصف به هو كلام من سبقوه إلى الحديث فى إعجاز القرآن . حيث يقول : ( وما وجدناهم صدروا فيه عن رى ) ، وقد اعتذر عن سابقه ، وينبغى أن نعتذر نحن عنه بنفس العذر ، قال : ( وذلك لتعذر معرفة الإعجاز فى القرآن ، ومعرفة الأمر فى الوقوف على كفيته (١) ) .

ومع ذلك كانت هذه الرسالة رfدا من روافد بلاغة الشيخ عبد القاهر ، كما أشارت إلى مسائل فى النقد الأدبى ، وإلى تحديد المعارضة المقبولة ، وأخيرا ذكرت وجهاً فى إعجاز القرآن قال عنه المؤلف : إنه ذهب على الناس ، فلا يكاد يعرفه إلا الشاذ منهم . وذلك صنيعه بالقلوب ، وتأثيره فى النفوس (٢) .

والحق أن أروع ما فى هذه الرسالة أن كل كلامه عن الألفاظ وعن المعانى إنما هو كلام عن النظم ولو أنه بسط القول فيه لوفر على الإمام عبد القاهر كثيرا من الجهد .

وقد لاحظت أن كلامه عن الألفاظ يوشك أن يكون كلاما عن النظم ، وكذلك وجدت كلامه عن المعانى ، فهو بعد أن يذكر بعض المعانى التى تضمنها القرآن ، يقول إن القرآن وضع كل شىء منها ( موضعه الذى لا يرى شىء أولى منه ، ولا يرى فى صورة العقل أمر أليق منه (٣) ) . وهذا هو الذى بنى عبد القاهر عليه نظريته فى النظم - كما سيجىء - .

\* \* \*

وإذا كان الخطابى جعل ( المعنى ) ركنا من أركان الإعجاز ، فإن عالما كبيرا من علماء المعتزلة عاش فى هذا القرن أيضا ، وإن تأخرت وفاته عن الخطابى ، قد

(٢) المصدر السابق : ص ٦٤ .

(١) المصدر السابق : ص ١٩ .

(٣) المصدر السابق : ص ٢٥ .

نفى أن يدخل « المعنى » ركنا أساسيا في الإعجاز ، ولعله كان يرد على  
( الخطابي ) ومن أخذوا يرايه .

القاضي عبد الجبار المعتزلي ، صاحب كتاب ( المغنى فى التوحيد ) يرى  
أن : ( القرآن فى أعلى رتبة من الفصاحة الجامعة لشرف اللفظ ، وحسن  
المعنى <sup>(١)</sup> ) ثم لا يلبث أن يستدرك على كلامه هذا ، فيقول : ( فإن قال : فقد  
قلتم فى أن جملة ما يدخل فى الفصاحة حسن المعنى . فهلا اعتبرتموه ؟ .  
قيل له : إن المعانى ، وإن كان لا بد منها فلا تظهر فيها المزية ، وإن كان تظهر فى  
الكلام لاجلها <sup>(٢)</sup> ) .

وأفراد الكلمات لا تظهر فيها الفصاحة ، وإنما تظهر الفصاحة فى الكلام  
بالضم ، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة .  
ولا يمتنع فى اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعملت فى معنى تكون أفصح  
منها إذا استعملت فى غيره <sup>(٣)</sup> .

والنظم - عنده - مظهر الإعجاز ( كما نعلم من حال الثياب المنسوجة أنها  
تتفاضل بمواقع الغزل ، وكيفية تاليفه ، وإن كان غزل الجميع لا يتغير ، كما  
نعلمه من الديباج المنقوش وغير ذلك <sup>(٤)</sup> ) .

وهذا ما يقول به عالم آخر من علماء المعتزلة ، هو أبو مسلم الأصبهاني ،  
فهو ينفى أن يتعلق الإعجاز بعنصرى الكلام : اللفظ والمعنى ؛ لأن الفاظ القرآن  
هى الفاظ العرب ، ومعانيه كثير منها موجود فى الكتب المتقدمة ، وإنما يتعلق  
الإعجاز بالنظم المخصوص ، كالحاتم من الفضة والحديد يختلف فيه الحكم  
باختلاف الصور ، لا بالعنصر .

قال : فظهر من هذا أن الإعجاز المختص بالقرآن يتعلق بالنظم المخصوص ،  
وبيان كون النظم معجزا يتوقف على بيان نظم الكلام ، ثم بيان أن هذا النظم  
مخالف لما عداه .

ثم أخذ يبين مراتب تأليف الكلام ، وهى خمس : ضم الحروف بعضها إلى  
بعض لتحصل الكلمات ، وضم الكلمات بعضها إلى بعض لتحصل الجمل التى

(١) المغنى : ج ١٦ ص ٣٢٧ .

(٢) المغنى : ج ١٦ ص ٢٠٠ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٩٩ .

(٤) المصدر السابق : ص ٢٠١ .

يستعملها الناس في مخاطباتهم ، وسمى هذا النوع ( المنشور ) ، وضم هذه الجمل على طرق خاصة ، تكون منها الخطبة والرسالة وسماه ( المنظوم ) ، ثم قد يكون في هذه الجمل ( الفنية ) تسجييع ، وسماه ( المسجع ) ، ثم يكون الوزن وهو الشعر .

ثم قال : ( فأنواع الكلام لا تخرج عن هذه الأقسام ، ولكل من ذلك نظم مخصوص ، والقرآن جامع لمحاسن الجميع على نظم غير نظم شيء منها ، يدل على ذلك أنه لا يصح أن يقال له : رسالة أو خطابة أو شعر أو سجع ( ١ ) .

وقد قلت فيما سبق إن ابن حزم الظاهري ينفي الإعجاز البياني جملة ، ينتفيه في حماس وإصرار ، ومما يؤكد ذلك أيضا قوله : ( وقد ظن قوم أن عجز الغرب ومن تلاهم من سائر البلغاء عن معارضة القرآن إنما هو لكون القرآن في أعلى طبقات البلاغة .

قال أبو محمد - رضی الله عنه - : وهذا خطأ شديد ، ولو كان ذلك - وقد أبى الله عز وجل أن يكون - لما كان - حينئذ - معجزة ( ٢ ) .

\* \* \*

### ● البديع والإعجاز :

مر بنا احتفال الجاحظ بالبديع ، وقوله إنه السرفى تفوق لغة العرب ، كما مر أن على بن عيسى الرماني يرى ( البلاغة ) أحد وجوه الإعجاز ، ويجعلها على عشرة أقسام : منها : الإيجاز والتشبيه والاستعارة ، والتلاؤم ، والفواصل ، والمبالغة .

فالبديع ، أو البلاغة ، وجه من وجوه الإعجاز ، وهذا ما يحكيه أبو بكر الباقلاني إذ يقول : ( قد حكينا أن من الناس من يريد أن يأخذ إعجاز القرآن من وجوه البلاغة ، التي ذكرنا أنها تسمى ( البديع ) ، ومن الناس من زعم أنه يأخذ ذلك من هذه الوجوه التي عددناها في هذا الفصل ( ٣ ) .

( ١ ) الإتقان : ج ٢ ص ١٢٠ ( عن تفسير الأصبهاني ) هذا ، وقد كانت وفاة القاضي

عبد الجبار في سنة ٤١٥ هـ ، ووفاته أبي مسلم في سنة ٥٣٥ هـ .

( ٢ ) الفصل في الملل والنحل : ج ١ ص ٨٧ .

( ٣ ) إعجاز القرآن : ص ٤١٦ .



وقد سبق أن ذكر أكثر وجوه البديع التي كانت معروفة إلى عهده ، ومنها :  
الاستعارة ، والتشبيه والغلو والمبالغة ، والمطابقة والمقابلة والتجنيس . . . وقال  
بعد أن أطل بها وبشرحها وشواهدا : ( ثم رجع بنا الكلام إلى ما قدمناه من  
أنه لا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن من البديع الذي ادعوه في الشعر ،  
ووصفوه فيه (١) ) .

ومعنى هذا أن الفنون البديعية لا تستقل بأن تكون سر الإعجاز ، فليس  
فيها ما يخرق العادة ، بل يمكن استدارتها بالتعلم والتصنع لها ، ولكن يمكن أن  
يقال إن ذلك البديع باب من أبواب البراعة ، وجنس من أجناس البلاغة ، وأن  
القرآن لا ينفك عن فن من فنون بلاغاتهم ، فإذا جاءت هذه الفنون حسنة أخذت  
بحفظها من الحسن والبهجة ، ولكن الباقلائي لا يجعل ( الإعجاز متعلقا بهذه  
الوجوه الخاصة ، ووقفا عليها (٢) ) .

ثم يذكر - كما قلت - وجوه البلاغة العشرة التي ذكرها الرماني ، وإن لم  
يذكر اسمه ، ولكنه ينقلها بجملتها من رسالته ، ويقول في مطلع النقل :  
( ذكر بعض أهل الأدب والكلام أن البلاغة على عشرة أقسام (٣) ) .

ويذكر بعد نقلها أن صاحب هذه المقالة أضاف الإعجاز إلى موضع التشبيه  
وما قرن به من الوجوه . ( فاما الآية التي فيها ذكر التشبيه فإن ادعى إعجازها  
لألفاظها ونظمها وتأليفها ، فإني لا أدفع ذلك ، وأصححه ) ، ولكنه ينكر أن  
يقال : إن بعض هذه الوجوه بانفرادها قد حصل فيه الإعجاز من غير أن يقارنه  
ما يتصل به ، وأن التشبيه معجز ، وأن التجنيس معجز ، والمطابقة بنفسها معجزة .  
وهذا كلام صحيح لا غبار عليه ، ولكنه ينقضه بتقسيم هذه الوجوه إلى  
ما يمكن استدارته بالتعلم ومالا يمكن ، ويجعل الأول غير داخل في الإعجاز  
بوجه من الوجوه ، ومن ذلك عنده السجع والتجنيس والمطابقة .

لأن السجع سبيل مورود ، ومتى تدرب الإنسان به ، واعتاده لم يستصعب  
عليه أن يجعل جميع كلامه منه ، وكذلك التجنيس والتطبيق ، متى أخذ  
أخذهما ، وطلب وجههما استوفى ما شاء .

(١) المصدر السابق : ص ١٦٨ . (٢) المصدر السابق : ص ٢٧٠ (٣) ص ٣٩٦

( والاستعارة والبيان في كل واحد منهما مالا يضبط حده ، ولا يقدر قدره ، ولا يمكن التوصل إلى ساحل بحره بالتعلم ( ١ ) ) .

ولم يشرح الباقلاني المراد بالبيان بأكثر من قوله : ( ونقيضه العي ) ، وكأنه ذهب إلى أنه ( القدرة على الإبانة ) ، ولكن شرحه الرماني ، فقال : ( وحسن البيان على مراتب ، فأعلاها مرتبة ما جمع أسباب الحسن في العبارة ، من تعديل النظم ، حتى يحسن في السمع ، ويسهل على اللسان ، وتقبله النفس تقبل البرهان ، وحتى يأتي على مقدار الحاجة فيما هو حقه من المرتبة . . . . . والقرآن كله في نهاية حسن البيان ( ٢ ) ) .

ولكن لفهم الباقلاني أصلا من كلام الرماني ، إذ يقول هذا - في أول الفصل - : ( البيان هو الإحضار لما يظهر به تميز الشيء من غيره في الإدراك ) . ولكنه يؤكد المعنى الأول بتقسيمه البيان إلى كلام ، وحال ، وإشارة وعلامة ، وقوله بعد ذلك : والكلام على وجهين : كلام يظهر به تميز الشيء من غيره فهو بيان ، وكلام يظهر به تميز الشيء ، فليس ببيان .

\* \* \*

وخلاصة كلام الباقلاني أن وجوه البلاغة ، والبديع ، على ثلاثة أقسام :  
١ - ما يمكن التدرّب به كالسجع والجناس والتطبيق ، وهذه لا تدخل في الإعجاز بحال .

٢ - ما يمكن التدرّب به وتعلمه ، ولكن تتفاوت فيه الأقدار كالتشبيه ، وأكثر وجوه البلاغة ، وهذه يمكن أن يقال إنها تدخل ، ولكن مع غيرها في الإعجاز .

٣ - ما لا يقدر قدره كالاستعارة والبيان ، وهذان يتعلق بهما الإعجاز .

\* \* \*

● رأى الباقلاني في الإعجاز :

رأى الباقلاني هو رأى جمهور علماء النظر ، أصحابه من الأشاعرة ، وغيرهم . وقد ذكروا في ذلك ثلاثة أوجه من الإعجاز :

---

( ١ ) إعجاز القرآن : ص ٤٣٠ . ( ٢ ) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ص ٩٨ .

أحدهما : يتضمن الإخبار عن الغيوب ، وذلك ما لا يقدر عليه البشر ،  
ولا سبيل لهم إليه .

والثاني : حال النبي - صلى الله عليه وسلم - وأنه كان أمياً لا يكتب ،  
ولا يحسن أن يقرأ وأنه لم يكن يعرف شيئاً من كتب المتقدمين ، ومع ذلك أتى  
بجمل ما وقع من عظيماًت الأمور من حين خلق آدم - عليه السلام - إلى حين  
مبعثه ، وهذا ما لا سبيل إليه إلا عن تعلم .

والوجه الثالث : أنه بديع النظم ، عجيب التأليف ، متناه في البلاغة (١) .

ثم أخذ الباقلاني في بيان الوجوه التي يشتمل عليها بديع نظم القرآن ،  
والمتضمن للإعجاز ، ومنها :

١ - نظم القرآن خارج عن المعهود من نظام جميع كلام العرب ، ومباين  
للمألوف من ترتيب خطابهم ، وله أسلوب يختص به .

٢ - ليس للعرب كلام مشتمل على هذه الفصاحة والغرابة ، والتصرف  
البديع ، والمعاني اللطيفة ، والفوائد الغزيرة ، والحكم الكثيرة ، والتناسب في  
البلاغة ، والتشابه في البراعة ، قال : ( وهذا المعنى غير المعنى الأول الذي بدأنا  
بذكره ، فتأمله تعرف الفصل (٢) ) .

٣ - عجيب نظمه ، وبديع تأليفه لا يتفاوت ، ولا يتباين ، على  
ما يتصرف إليه من الوجوه .

- في حين أنك متى تأملت شعر الشاعر البليغ رأيت التفاوت في شعره  
على حسب الأحوال التي يتصرف فيها ، أما القرآن فهو في جميع ما يتصرف فيه  
( على حد واحد ، في حسن النظم ، وبديع التأليف والرصف ) .

٤ - الوجوه التي توجد في كلام العرب ، من الاستعارة والتصريح ،  
والتجوز والتحقيق . . . وغيرها موجودة في القرآن ، متجاوزة لحدود كلامهم  
المعتاد بينهم في الفصاحة ، والإبداع والبلاغة . . .

٥ - المعاني التي تضمنها القرآن في أصل وضع الشريعة والأحكام ،  
والاحتجاجات في أصل الدين جاءت بالفاظ بديعة ، متوافقة في اللطف

والبراعة ، وعنده ( أن تخير الألفاظ للمعاني المتداولة المألوفة ، والأسباب الدائرة بين الناس ، أسهل وأقرب من تخير الألفاظ لمعان مبتكرة ، وأسباب مؤسسة مستحدثة ، فإذا برع اللفظ في المعنى البارع كان اللفظ وأعجب ، من أن يوجد اللفظ البارع في المعنى المتداول المتكرر ، والأمر المتقرر المتصور . . . . ثم إذا وجدت الألفاظ وفق المعاني ، والمعاني وفقها ، لا يفضل أحدهما على الآخر ، فالبراعة أظهر ، والفصاحة أتم ( ١ ) .

٦ - القرآن خارج عن الوحشي المستكره ، والغريب المستكره ، والصنعة المتكلفة ؛ قريب إلى الأفهام ، يبادر معناه لفظه إلى القلب ، ويسابق المغزى منه عبارته إلى النفس ، وهو - مع ذلك - عسير المتناول ، غير مطمع مع قربه في نفسه ، ولا موهم مع دنوه في موقعه ، أن يقدر عليه ، أو يظفر به ( ٢ ) .

\* \* \*

وواضح من كل ما قدمناه أن الباقلاني يرجع إعجاز القرآن إلى انفراده بأسلوب مباين لاساليب كلام العرب ، وإلى بديع نظمه ، وروائع معانيه ، مع إخباره عن الغيوب ، ومجيئه من رجل أُمى لا مثله عن مثله .

ويتحدث الباقلاني عن ( علم إعجاز القرآن ) ، وظاهر أنه يقصد به ( علم البلاغة ) . فيرى أنه شريف المحمل ، عظيم المكان ، قليل الطلاب ، ضعيف الأصحاب ، وهو أدق من السحر وأهول من البحر ، وأعجب من الشعر . ثم يأخذ في سرد آيات ، مبيناً مواضع الروعة فيها ، ولكن من المؤسف أنه لم يزد في أكثرها عن الكلام العام ، الذي لا يحدد وجهها ، ولا يدل على موضع المزية ، من مثل قوله : ( ثم انظر في آية . آية ، وكلمة ، كلمة . هل تجدها على ما ووصفنا : من عجيب النظم ، وبديع الرصف ( ٣ ) ) . وقوله في التعليق على بعض الآيات : ( هذه الكلمات الثلاث . كل واحدة منها كالمنجم في علوه ونوره ، وكالياقوت يتلألأ بين شذوره ( ٤ ) . . . ) وهكذا . . .

وليس معنى ذلك أنه لم يهتد إلى شيء من مواضع المزية . . . لا . فقد

( ٢ ) ص ٦٩

( ١ ) ص ٦٣

( ٤ ) ص ٢٩٣

( ٣ ) ص ٢٨٩

اهتدى ، ولكن هذه الطريقة فى الاحتجاج لبلاغة الكلام البليغ ، لا تضيف  
جديدا إلى ما يدركه الإنسان بذوقه من بلاغته .

وهذا الذى يقول عنه الخطابى : إنه لا يشفى من داء الجهل به .  
والباقلانى - كغيره من جهابذة نقد الكلام - يرى أن الذوق هو الأساس  
فى إدراك روعة الكلام ، فهو يعقد فصلا ( فى كيفية الوقوف على إعجاز القرآن )  
يرى فيه أن الأعجمى ، والعربى الذى لم يبلغ فى الفصاحة حد التناهى إلى معرفة  
الكلام . هذان لا يعرفان إعجاز القرآن إلا بالتقليد . أما من كان قد تنهى فى  
معرفة اللسان العربى ، ووقف على طرفها ، ومذاهبها فهو الذى لا يخفى عليه  
إعجاز القرآن (١) .

ويكرر هذه الرأى فى مواضع كثيرة (٢) .  
ولكن لا بد من معرفة تعين على إدراك أسرار الإعجاز ، وقد رأها الباقلانى  
فى عرض ( النماذج ) ، وتصوير كل قبيل من المنظوم والمنثور ، حتى يقع له  
الفرق بين أجناس الكلام ، وحتى يعرف حدود البلاغة ، ومواقع البيان ،  
البراعة ، ووجه التقدم فى الفصاحة (٣) .

وبعد أن يورد نماذج كثيرة من خطب الرسول صلى الله عليه وسلم ،  
وخطب البلغاء من الصحابة وغيرهم ، حتى إذا تأمل الناظر فى نظم القرآن ، وفى  
هذه الخطب عرف الفصل بين النظمين .

بعد ذلك يعتمد إلى قصيدتين من جيد الشعر ، أحدهما من الشعر  
الجاهلى ، والأخرى من الشعر العباسى . فينقدهما نقدا بين فيه محاسنهما ،  
ونقائصهما ، واستعان فى ذلك بما عرفه من البديع ومحاسن الكلام ، وبذلك  
خدم البلاغة العربية بفصول تطبيقية ، وأن أسرف فى تنقص القصيدتين .

وقد كان أكثر ما دار فى هذا النقد ، ما يتصل باللفظ ، وما يتصل  
بالمعنى ، وإنما نقد هاتين القصيدتين ليزداد الناظر فى كتابه ( بصيرة ،  
ويستخلص من سر المعرفة سريرة ، ويعلم كيف تكون الموازنة ، وكيف تقع  
المشابهة والمقاربة (٤) ) .

(١) ص ١٧١ .

(٢) انظر صفحات : ١٩١ ، ٢٠٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٣٨٣ من إعجاز القرآن .

(٣) ص ٣٣٤ .

(٤) ص ١٩٢ .

وهو يقول بعد الانتهاء من نقد قصيدة البحتري : ( وقد بينا أن مراعاة الفواخج والخواتم ، والمطالع والمقاطع ، والفصل والوصل ، بعد صحة الكلام ، ووجوه الفصاحة فيه - مما لا بد منه . وأن الإخلال بذلك يخل بالنظم ، ويذهب رونقه ، ويحيل بهجته ، وياخذ ماءه وبهائه (١) ) .

وإن كان لا يزال يريد بالفصل قطع الشاعر المعاني بعضها عن بعض ( وقلة تأتية لتجويد الخروج والوصل (٢) ) ، على ما كان يفهم ( العسكري ) في الفصل والوصل .

\* \* \*

أما التشبيه والاستعارة فقد ظفرا في هذا الكتاب بأكثر قسط من العناية ، فقد ذكرهما ( بابين ) مرتين ، وقد استعان بهما في نقد القصيدتين فبين ما يحمد وما يذم منهما .

هذا وقد نقل السيوطي عن شرح المصباح للمراكشي ، قول مؤلفه : ( الجهة المعجزة في القرآن تعرف بالتفكير في علم البيان (٣) ) .

وهكذا نجد أن القول في الإعجاز كان من أقوى الدواعي في البحث عن وجوه البلاغة والبيان .

\* \* \*

### ● مذهب الصرفة :

أشرت - كذلك - إلى هذا المذهب في فصل ( قضية الإعجاز ) ، ولكني لم أبين حدوده ، ولا أثره في البلاغة ، فكان من تمام القول في قضيتنا أن نعالج هاتين المسألتين بشيء من التفصيل .

يقترن هذا المذهب بأبي إسحق إبراهيم النظام ؛ لأنه أول من بالغ في الدفاع عنه ، وقد ظهرت لنا في تفسير ( الصرفة ) وجوه :

١ - أن العرب كانوا قادرين على أن يجيئوا بمثل القرآن في الفصاحة والبلاغة ، وإن عجزوا أن يجيئوا بمثله في الإخبار عن الغيوب ، فالقرآن معجز من هاتين الجهتين : صرف العرب عنه ، وإخباره بالمغيبات .

وهذا هو ما روى عن النظام ، وهشام الفوطي ، وعباد بن سليمان .

(٣) الإتيان : ج ٢ ، ص ١١٩

(٢) ص ٣٥٥

(١) ص ٣٦٦

٢ - أن الله صرف العرب عن معارضته ، وإن كانوا عاجزين عن الإتيان بمثل نظمه وتأليفه ، لأنه فوق قدرهم ، وإنما صرفوا أن يجيئوا بما يمكن أن يشبهه بانه معارضة لثلاث تشبه القصة على الأعراب ، وأشبه الأعراب .  
وهذا هو ما اتضح لي من مذهب الجاحظ في الإعجاز .

٣ - أن الصرف وجه من وجوه الإعجاز ، مع وجوه كثيرة أخرى . قال الرماني : ( وأما الصرفة فهي صرف الهمم عن المعارضة ، وعلى ذلك يعتمد بعض أهل العلم ، في أن القرآن معجز من جهة صرف الهمم عن معارضته ، وذلك خارج عن العادة كخروج سائر المعجزات التي دلت على النبوة .  
وهذا عندنا أحد وجوه الإعجاز التي يظهر منها للعقول (١) ) .

وقد قدمت أن الرماني يرى أن وجوه إعجاز القرآن تظهر من سبع جهات .  
٤ - أن الله صرف العرب عن معارضة القرآن ، مع أن أسلوبه مغاير لأساليب كلامهم ، وليس من طبقته ، وأنه ليس في أعلى درجة البلاغة ، لأنه مغاير لأساليب البلاغ .

وهذا مذهب ابن حزم الظاهر .

٥ - أن الصرفة وحدها هي جهة إعجاز القرآن . وعلى هذا المذهب كثيرون منهم ابن سنان الخفاجي .

ومنذ ظهر هذا المذهب ، والعلماء بين منكر له ، ومقر به ، وإن كان منكره أكثر أهل النظر . وقد جاء الرد عليه من وجوه :

١ - ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تحداهم بالقرآن ، لما يختص به من المزية في الأمر الذي جرت به عاداتهم ، وطريقتهم بالتحدي في الكلام ، لأن ذلك كان معروفا فيما بينهم ، وقد علمنا أنه لا وجه يصح في ذلك إلا ما ذكرناه من قدر رتبته في الفصاحة ، فيجب أن يكون هو الوجه الذي صار عليه معجزاً (٢) .

٢ - لو صح هذا الوجه لم يوجب كون القرآن معجزاً ، وكان يجب أن يكون المعجز منعهم من فعل مثله ، كما أنه تعالى لو جعل دلالة نبوته - ﷺ - أن يتمكن من مشى ، أو كلام ، أو تحريك يد في حال يتعذر على جميعهم مثله ، لقد كان ذلك معجزاً ، ولكان المعجز منعهم من ذلك ، لأنه

(١) النكت في إعجاز القرآن (ثلاث رسائل) : ص ١٠١ (٢) المغني : ج ١٦ . ص ٣٢١

الخارج عن العادة ، دون تمكنه - ﷺ - مما فعله ، لان ذلك معتاد ، ومن سلك هذا المسلك فى القرآن يلزمه ألا يجعل له مزية البينة (١) .

٣ - لو كان المعجز صرفهم لكان تعجبهم من امتناع ذلك عليهم ، لا من بلاغة القرآن ، فى حين أنه ثبت أنهم كانوا ماخوذين ببلاغته .

٤ - قوله تعالى : ﴿ قُلْ لئن اجتمعت الإنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَكُلُّهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرٌ ﴾ [ الإسراء : ٨٨ ] دليل حاسم على أن المعجز غير الصرفة ، لأنه لا يصح أن يكون هذا هو الوجه ( لأنه لا يقال فى الجماعة إذا امتنع عليها الشيء : أن بعضها يكون ظهيرا لبعض ؛ لان المعاونة والمظاهرة إنما تمكن مع القدرة ، ولا تصح مع العجز والمنع (٢) .

٥ - لو كانوا صرفوا لم يكن من قبلهم من أهل الجاهلية مصروفين ، وعمّا كان يعدل به فى الفصاحة والبلاغة ، وحسن النظم ، وعجيب الرصف ، لأنهم لم يتحدوا إليه ، ولم تلزمهم حجته (٣) .

٦ - ويلزم على الصرفة أن يكون العرب قد تراجعت حالها فى البلاغة والبيان ، وفى جودة النظم ، وشرف اللفظ ، وأن يكونوا قد نقصوا فى فرائضهم وأذهانهم ، وأن تكون خطبهم وأشعارهم بعد النبوة قاصرة عما سمع منهم قبل ذلك القصور الشديد ، وحينئذ كان ينبغى أن يعرفوا ذلك من أنفسهم ، ولو عرفوه لكان يكون قد جاء عنهم ذكر ذلك ، ولقالوا للنبي - ﷺ - : أنك سحرتنا ، وكان أقل ما يجب أن يتذكروا ذلك فيما بينهم .

فبقى أن لم يرو ، ولم يذكر أنه كان منهم قول فى هذا المعنى ، لا ما قل ولا ما كثر دليل أنه قول فاسد ، ورأى ليس من آراء ذوى التحصيل (٤) .

\* \* \*

والردود على هذا المذهب كثيرة ، ومقنعة ، وقد اكتفيت بأشهرها ، وأقواها ، لان الغرض أن تصل إلى أثر هذا المذهب - باعتباره مانعا أن يكون نظم

(١) المصدر السابق : ص ٢٢٣ .

(٢) المصدر السابق : ج ١٦ ص ٢٢٣ (٣) إعجاز القرآن للباقلانى : ص ٤٢ .

(٤) الرسالة الشافية لعبد القاهر . ضمن ثلاث رسائل : ص ١٣١ وما بعدها .



القرآن خارجا عن مقدور العرب ، ومجيزا أن يكون في قدرتهم الإتيان بمثله في لفظه ومعناه - إلى أثره في تدوين البلاغة .

ولا شك أن كل العلماء الذين أنكروا هذا المذهب نظروا في بلاغة القرآن ، وحاولوا أن يستخرجوا قواعد منها ، ومن بلاغة العرب في كلامهم تكون مستندا لهم في معارضة هذا المذهب ، وتأييد المذهب الذي يناقضه - وهو مذهب الإعجاز البياني .

فكل قاعدة ، أو مسألة بلاغية اهتدى إليها الناظرون في بلاغة القرآن ، إنما كانت أثرا من آثار القول بالصرفة ؛ لأن هذا القول قديم ، ذاع في أوساط العلماء قبل أن يهتدىء التأليف المنظم في البلاغة .

ويهدو أن العلماء الذين أنكروه كانوا قد ضاقوا به أشد الضيق ، تدل على ذلك عباراتهم في رده ، بل تكفير صاحبه الأول أحيانا .

وعلى أن واحدا من القائلين بهذا المذهب يذكر أنه وأمثاله في حاجة إلى دراسة البيان ليصلوا إلى أن القرآن من جنس كلام العرب ، وأنه كان في مقدورهم .

هذا العالم هو ابن سنان الخفاجي ، وقد نقلنا قوله في أول هذا الفصل ، وقد ألف لذلك كتابه ( سر الفصاحة ) . فمنهج البحث يتطلب أن ننظر نظرة في هذا الكتاب .

لم يصرح المؤلف بمذهبه في وجه الإعجاز باديء ذي بدء ، وإنما اكتفى بعرض حاجة أصحاب كل من المذهبين إلى الإبانة عن الفصاحة والبلاغة، وقد كان هذا الغرض أحد أغراض ثلاثة من تأليف الكتاب ، أما الغرضان الآخران فهما القدرة على اختيار كلام جيد، ونقده، والقدرة - كذلك - على نظم كلام جيد .

ثم التمس ابن سنان مناسبتين أبان فيهما عن رأيه في صراحة ووضوح .

الأولى : عرف البلاغة بأنها حسن التأليف في الموضوع المختار ، وقرر أن من يفرق بين الكلام المختار وغيره محتاج إلى كتابه ليستطيع أن يعلل أحكامه ، وأن كان غير مفتقر إليه كافتقار العارى من هذه الصناعة ، لأن من لم تكن له معرفة

بالفصاحة يمكنه معرفة بمطالعة كتابه أن يفرق بين فصيح الكلام وغيره ، باعتبار الصفات التي ذكرها ، وكانت - كما يقول - ( منزلة هذا الكتاب لمن لا يعرف البلاغة ، وطلاوة الكلام ، منزلة العروض لمن لا ذوق له ، يميزه بين صحيح النظم وفاسده ، والنحو لمن لا يعرف طبعا وعادة ، وإنما يتكلف ويتصنع (١) ) .

ثم أخذ يشرح ما يكون في تأليف الكلام من صفات الفصاحة ، وعرض في أثناء ذلك لتقسيم ( الرماني ) التأليف إلى ثلاثة أضرب : متنافر ، ومتلائم في الطبقة الوسطى ، ومتلائم في الطبقة العليا ، وجعله القرآن كله من المتلائم في الطبقة ، وجعله القرآن كله من المتلائم في الطبقة العليا .

قال ابن سنان : وهذا الذي ذكره غير صحيح ، والقسمة فاسدة ، وذلك أن التأليف على ضربين : متنافر ومتلائم . . . . . وأما قوله : ( أن القرآن من المتلائم في الطبقة العليا وغيره في الطبقة الوسطى - وهو يعنى بذلك جميع كلام العرب - فليس الأمر على ذلك ، ولا فريق بين القرآن ، وبين فصيح الكلام المختار في هذه القضية ، ومتى رجع الإنسان إلى نفسه ، وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار ، وجد في كلام العرب ما يضاهاى القرآن في تأليفه (٢) ) .

ثم يرى أن الرماني ما دفع إلى ذلك إلا لأنه يتخيل أن إعجاز القرآن لا يتم إلا بهذه الدعوى الفاسدة ، وأن كل من شدا من الأدب شيئا ، أو عرف من نقد الكلام طرفا ينفر من قول الرماني هذا . ثم يقول : ( وإذا عدنا إلى التحقيق وجدنا وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته (٣) ) .

**الثانية :** عرض لمسألة خلافية بين العلماء : هل تتفاوت آيات القرآن في الفصاحة ؟ ورأيه القول بالإثبات في جواب هذا السؤال ، قال : والأمر فيه ظاهر ، لا يخفى على من علق بطرف من هذه الصناعة - يريد صناعة البلاغة - ، وحاج الذين يذهبون إلى تساوى القرآن في الفصاحة ببعض ما رآه من حجج ، ورأى أن ذلك إنما يخفى على من يجهل صناعة البلاغة ، ويذكر حجة القائلين بالتساوى ،

(١) سر الفصاحة : ص ١٠٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ١١٠ .

(٣) المصدر السابق : نفس الصفحة .

وهي أن قدر كل سورة من قصار المفصل قد خرق العادة في الفصاحة بفصاحته ، وما كان خارقا للعادة في الفصاحة لا يكون غيره أفصح منه ، ثم يجيب ( أن الصحيح أن وجه الإعجاز في القرآن هو صرف العرب عن معارضته ، وأن فصاحته كانت في مقدورهم لولا الصرف ، وهذا هو المذهب الذي يعول عليه أهل هذه الصناعة ، وأرباب هذا العلم ، وقد سيطر عليه من الأدلة ما ليس هذا موضع ذكره (١) .

وخلاصة هذا كله أن القرآن كان في مقدور العرب ، وأنه لا يزيد في الفصاحة على كلامهم ، وأن وجه إعجازه صرف الله لهم عن المعارضة ، وأن هذا المذهب هو الذي يعول عليه علماء البلاغة ، ولهم عليه أدلة كثيرة . وأن علوم البلاغة ضرورية في الإيمان بفصاحة القرآن للناس جميعا ، سواء منهم من كان صاحب ذوق ، ومن كان عاريا منه .

ويرى في هذا الموضوع أنه يتحتم على من يجهل صناعة البلاغة أن يرجع إلى أقوال العلماء بها ، وألا يقول في وجه الإعجاز بغير حجة ، أو يفتى من غير معرفة ، فإن في ذلك غبنا لعقله ودينه .

ولما كانت نظرة ابن سنان لعلوم البلاغة هذه النظرة ، وكان يعتبر الوقوف على حقيقة الفصاحة أمرا ضروريا لمن يريد أن يعرف الوجه الصحيح في إعجاز القرآن اعتبرنا كتابه في هذه الدائرة التي وضعنا فيها الكتب المؤلفة في إعجاز القرآن .

وقد لاحظت أنه يحيل مرة على الذوق ، ومرة على صناعة البلاغة ، وفي تأييد مذهبه يذهب إلى بعض الأدلة التي يظنها ملزمة ، فيقرر - مثلا - أن ألفاظ القرآن هي ألفاظ العرب في كلامهم ، وأن تأليف هذه الألفاظ واحد في الكلامين ، وهذا أمر يسلمه القائلون بالإعجاز البياني ، ثم ينتقل من هذا التسليم وهذا التقرير إلى مغالطة ، لا أعتقد أنه يجهل حقيقتها ،

فيقول عن الرماني : ( وليس ينازعنا في كلمة من كالم القرآن إذا أوضحنا

(١) المصدر السابق : ص ٢٦٥

له تأليفها ، ويقول ليس هذا في الطبقة العليا إلا ونقول مثله في تأليف الألفاظ ، بعضها مع بعض ، لأن الدليل على الموضعين واحد (١) .

فإذا كان الرماني يقر بأن في كلام العرب ما هو متلائم في الطبقة العليا ، وهو الألفاظ المفردة التي وردت في القرآن ، واستعملها العرب قبل القرآن ، وبعده ، فعليه أن يقر بأن في كلامهم المؤلف من الألفاظ ما هو - أيضا - كذلك ، فإن علم الناظر بأحدهما كالعلم بالآخر .

ومغالطة ابن سنان واضحة ؛ وذلك أن المفردات إذا كانت في القرآن ، وفي كلام العرب واحدة ، فلا يلزم أن يكون الكلام المؤلف منها واحدا ، وإلا لما اختلف الشعراء والكتاب ، ولكان كل أسلوب قدر كل أسلوب في الفصاحة ، ومتى سلم بأن التأليف يمكن أن يختلف ، فيكون قول شاعر - مثلا - أفصح من قول شاعر آخر ، وهذا أمر لا ينكر ، ينبغى ألا يحد هذا الاختلاف بحد ، بل عليه أن يعترف بأن هذا التفاوت قد يقوى إلى حد أن يكون كلام معجزا ، وكلام آخر دونه في الفصاحة بمراحل ، وإن كانت الألفاظ في الكلامين واحدة ، والذي اختلف إنما هو التأليف .

ولعل من حجج ابن سنان - وإن لم نظفر بها - أن تأليف الكلام له نهاية ، وهذا مبني على أصل من أصول الأشاعرة ، أن للكلام حدا في العادة ، ومادام الأمر كذلك فتأليف القرآن هو تأليف كلام العرب (٢) .

ولكن يرد عليه بأن الرماني لا يقول بما يقول به الأشاعرة، فعنده أن ( دلالة الأسماء والصفات متناهية ، فأما دلالة التأليف فليس له نهاية ، ولهذا صح التحدى فيها بالمعارضة لتظهر المعجزة ، ولو قال قائل : قد انتهى تأليف الشعر ، حتى لا يمكن أحدا أن يأتي بقصيدة إلا وقد قيلت ، فيما قيل ، لكان ذلك باطلا ؛ لأن دلالة التأليف ليس لها نهاية ، كما أن الممكن من العدد ليس له نهاية بوقف عندها ، لا يمكن أن يزداد عليها (٣) ) .

وجواب الأشاعرة في ذلك معروف ، وهو أن القرآن خرق العادة ، فزاد عليها .

(١) سر الفصاحة : ص ١١٢ . (٢) إعجاز القرآن للباقلاني : ص ٤٥٠ .

(٣) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ص ٩٩ .

وابن سنان يجعل الفضل كله لتأليف الألفاظ ، ولذلك بدأ ببيان فصاحة الألفاظ المفردة ، ثم أتبعه ببيان فصاحة الألفاظ المركبة ، واعتبر الفصاحة غير البلاغة ، فالفصاحة تكون وصفا للألفاظ . أما البلاغة فلا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني ؛ لكنه يرى أن الفضل في المعاني المخترعة ، أو المنقولة المزيد عليها يرجع للشعراء دون نفس الشعر ، يقول : ( لأن المعنى في نفسه لا يؤثر فيه . . أن يكون غريبا مخترعا . ولا منقولاً متداولاً ، ولا يغيره حال ناظمه المبتدئ المبتدع ، أو المحدث المتبع <sup>(١)</sup> ) ويقول : ( وقد ذكر في نقد الكلام ألا يكون المعنى فاحشا . . . وليس الأمر عندي على ذلك ، لأن صناعة التأليف في المعنى الفاحش مثل الصناعة في المعنى الجميل ، ويطلب في كل منهما صحة الغرض ، وسلامة الألفاظ على حد واحد ، وليس لكون المعنى في نفسه فاحشا أو جميلا تأثير في الصناعة ، ولهذا ذهب قوم إلى استحسان المعنى الغريب ، وليس للاختراع في المعنى نفسه تأثير إلا كما للمتداول <sup>(٢)</sup> ) .

وظاهر أنه تابع في هذا الرأي لقدامة بن جعفر .

وابن سنان يطلب في المعاني الصحة والكمال ، والمبالغة والتحرز مما يوجب الطعن والاستدلال بالتمثيل والتعليل ، وغيرهما .

فمن الصحة صحة التقسيم ، وتجنب الاستحالة والتناقض ، وألا يضع القائل الجائز موضع الممتنع ، ومنها - كذلك - صحة التشبيه ، وصحة الأوصاف في الأغراض ، وصحة المقابلة في المعاني ، وصحة النسق والنظم ، ويعنى به حسن التخلص .

وبعد أن يورد هذه الأنواع لصحة المعنى يأخذ في شرح بقية أوصافه ، فيتكلم عن كماله ، وعن المبالغة ، وعن التحرز . . . إلخ ، ثم يرى أن النقد الصحيح هو ما يتعلق بالنعوت التي قدمها للألفاظ والمعاني ، وليس لتقدم الزمن أو تأخره ، وقد سبق أن قال في الاستعارة : وليس يتميز قبحها بإضافتها إلى رجل من الرجال ، ولا زمان من الأزمنة <sup>(٣)</sup> .

(١) سر الفصاحة : ص ٣٣٢ . (٢) المصدر السابق : ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٤٨ .

وهو - بذلك - يحذو حذو النقاد الذين لا يحكمون ( الزمن ) في جودة الكلام . وهكذا يتناول ابن سنان كثيرا من الألوان البلاغية مدفوعا بفكرته التي سيطرت عليه ، وهي أن فصاحة القرآن لا تفضل فصاحة الكلام العربي الفصيح ، وتبدو في كتابه الروح الأدبية غير أن الروح المنطقية تبرز واضحة في بعض فصوله ، ولذلك نكاد نؤكد أنه - بعد العسكري - انتهج الطريقة التقريرية في البلاغة .

فالرجل يصدر عن عقلية المتكلمين - مع أنه شاعر وأديب - بل يرى أن المتكلمين ( هم أصحاب التحقيق ، والكشف عن أسرار المعلومات ، وغوامض الأشياء ، وعللهم هي الصحيحة ، المستمرة الجارية على منهج واضح ، وسبيل مستقيم (١) ) .

وقد عنى بالتدقيق في التعاريف ، وبالجدل حول معاني الألفاظ ، على نحو ما يفعل علماء الكلام والمنطق ، فقد عرض لبعض تعاريف البلاغة ، ثم قال إنها حدود ورسوم ، وليست تعاريف حقيقية ، ثم استعار كلمة المنطقة في أن ( الحدود لا يحسن فيها التأول ، وإقامة المعاذير ، وغرابة الألفاظ لا تدل على المقصود ، لأنها مبنية على الكشف الواضح ، موضوعة للبيان الظاهر (٢) ) .

كما عقد فصلا للحديث عن الكلام ، وناقش فيه تعريف النحويين له ، وذكر المواد من الكلام عندهم ، ثم أخذ يدلل على صحة ( الحد ) الذي حدوا به الكلام ، وعارض اشتراطهم فيه أن يكون مفيدا ، كما نفى أن تكون علل النحويين صحيحة ، ورأى أن القول بأن الكلام ( معنى في النفس ) مذهب ظاهر الفساد ، ثم أخذ ينتقل من فكرة إلى فكرة في جدل منطقي ، غريب على البحث البلاغي .

وكذلك نراه يطبق على ( البلاغة ) الأقسام التي اعتبرها الحكماء في كل صناعة ، ويتناقش قدامة بن جعفر في رأيه الذي ذهب فيه إلى ( أن المعاني في صناعة الكلام موضوع لها ، مناقشة تتسم بالجدل المنطقي (٣) ) .

(١) المصدر السابق : ص ٣٢ . (٢) المصدر السابق : ص ٦١ .

(٣) المصدر السابق : ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

وقد قيل إن أبا هلال العسكري هو الذى حول النقد إلى بلاغة ، ونقول إن ابن سنان كان تابعا له فى ذلك ، وكلاهما يأخذ عن قدامة ، ويهتدى - فى بعض المواضع - بهديه .

غير أنا نجد أن تعاريف ابن سنان ، وتقاسيمه أشبه بالطريقة التقريرية مما نهجه العسكري ، وإن لم يكن حدد الأنواع البلاغية تحديدا جامعا مانعا - كما سيجىء - .

ومن فضائل ابن سنان ، بل لعل ذلك أحد مظاهر العقلية الجدلية أنه ينسب كثيرا من الأقوال إلى أصحابها ، وقد يناقشهم فيها ، وهو ينفى عن نفسه التقليد ، وهذا سبب آخر من أسباب نسبة الأقوال إلى قائلها .

وفى نفي التقليد عن نفسه يقول - بعد أن ذكر استحسان الأمدى للاستعارة فى أحد أبيات امرئ القيس ، وقال : إنه لا يرضى بهذا الرأى غاية الرضا - : ( ولو كنت أسكن إلى تقليد أحد من العلماء بهذه الصناعة ، أو أجنح إلى اتباع مذهب من غير نظر وتأمل ، لم أعدل عما يقوله أبو القاسم ؛ لصحة فكره ، وسلامة نظره ، وصفاء ذهنه ، وسعة علمه ، لكنى أغلب الحق عليه ، ولا أتبع الهوى فيما يذهب إليه (١) ) .

ويسجل الخفاجى فى كتابه كثيرا من النظرات التى تدل على صفاء ذهنه ، وإن كان مذهبه فى الإعجاز يدل على ذهن متخلف .

من ذلك قوله : ( وربما قصر اللسان عن مجارة الخاطر ، ولم يبلغ الكلام مبلغ الهاجس (٢) ) .

وقد سبقه إلى ذلك الجاحظ حين قال : إن من الأشياء أشياء تدركها النفس ، ولا تحيط بها الصفة . كما تبعهما الإمام عبد القاهر حين أعلن عجزه عن بيان سر البلاغة فى بعض الكلام الذى أدرك جودته .

ومن ذلك قوله بعد أن حكم بزلة أبى هاشم عبد السلام بن محمد الجبائى

(١) المصدر السابق : ص ١٣٩ . (٢) المصدر السابق : ص ١٤٥ .

فى إلحاقه الحشو الجيد بالردى ، وتمثيله لذلك ببيت لامرىء القيس فى مسألة ذكرها فى إيجاز القرآن فى المسائل البغدادية ، فبعد أن بين أن ابن سنان وجه زلة الجبائى قال : ( وأبو هاشم ، وإن كان العالم المتقدم فى صناعة الكلام ، فليس معرفته بالجواهر والأعراض ، وكلامه فى العدل والأطاف ، مما يفيد العلم بصناعة نقد الكلام المؤلف ، وفهم النظم والنثر ، كما أن من المتقدمين فى هذا العلم من يجهل أول ما يجب على العاقل (١) ) .

وقد أفاد العلماء المتأخرون من كتاب سر الفصاحة ، سواء منهم من نهج منهج الأدباء فى التأليف البلاغى ، كضياء الدين بن الأثير الذى اعتبر ابن سنان من ( الأئمة المشهورين ) (وله كتاب يشار إليه ، وقول تعقد الخناصر عليه) فى مقدمة كتابه ( الجامع الكبير ) فى البلاغة ، وقال فى مقدمة المثل السائر : (وما من تأليف إلا وقد تصفحت شينه وسينه ، وعلمت غثه وسمينه ، فلم أجد ما ينتفع به فى ذلك إلا كتاب الموازنة لأبى القاسم الحسن بن بشر الأمدى ، وكتاب سر الفصاحة لأبى محمد عبد الله بن سنان الخفاجى ، غير أن كتاب الموازنة أجمع أصولا ، وأجدى محصولا ، وكتاب سر الفصاحة ، وإن نبه فيه على نكت منيرة - فإنه قد أكثر ، مما قل به مقدار كتابه من ذكر الأصوات والحروف ، والكلام عليها ، ومن الكلام على اللفظة المفردة وصفاتها ، مما لا حاجة إلى أكثره ، ومن الكلام فى مواضع شذ عنه الصواب فيها ) .

سواء من نهجوا هذا المنهج الأدبى ، ومن نهجوا المنهج العلمى التقريرى مثل الخطيب القزوينى فقد أفاد فى المقدمة التى اشتملت على ذكر الفصاحة والبلاغة من هذا الذى زعم ابن الأثير أنه لا حاجة إلى أكثره .

بل إن عبد القاهر قد أخذ عن ابن سنان ، ولعل أوضح ذلك أن ابن سنان قسم الاستعارة قسمين : قريبا مختارا ، وبعيدا مطرحا ، فقسمها عبد القاهر إلى : مفيدة وغير مفيدة ، وأمثلتهما فى النوعين متشابهة ، بل إن عبد القاهر أخذ بعض الشواهد التى ذكرها ابن سنان .

وبهذه المناسبة نشير إلى شىء من بلاغة الخفاجى .

(١) المصدر السابق : ص ١٧٣ .



## ● جهوده البلاغية :

أشرت فيما سبق الى بعض صنيع الخفاجى ، فيما يتعلق بالشروط التى وضعها لفصاحة الكلمة المفردة وقد جعلها ثمانية ، واخذها منه كل من جاءوا بعده ، بعضهم سلمها له جميعها ، وبعضهم أخذ بعضها منها ، ورد عليه بعضا آخر .

كذلك، أشرت إلى النزعة التقريرية عنده، وإن كان هو يثبرا منها ، فإنه حين وصل إلى الكلام على المعانى ، ذكر أن حصرها بقوانين تستوعب أقسامها عسير، ولا يليق بكتابه ( لأنه ثمرة علم المنطق ، ونتيجة صناعة الكلام ، ولسنا بذاهبين فى هذا الكتاب إلى تلك الأغراض والمطالب ) .

وأكبر ظنى أنه قلد فى ذلك - وإن جهر بأنه يكره التقليد - أبا هلال العسكرى ، الذى قال إنه ألف كتابه على طريقة صناع الكلام ، لا على طريقة المتكلمين .

ومع ذلك فكلا الرجلين لم يسلم فى نزعته من المنطق ، والكلام . وسنؤيد ذلك بما نشير إليه من صنيع الخفاجى فى بعض فصول كتابه .

وأشرت كذلك إلى أنه ذكر بعض أنواع البديع مثل صحة التقسيم ، وصحة التفسير ، وصحة التشبيه ، ليحقق الصحة للمعانى .

وقد عرفنا أيضا رأيه فى السجع ، ووقوعه فى القرآن ، ورأيه فى ( المعنى ) وأن الفضل فيه ينسب للشاعر ، لا للشعر : ( وليس للاختراع فى المعنى نفسه تأثير إلا كما للمتداول ، وقد أومأنا إلى هذا فيما تقدم ، وبيننا أنه يرجع إلى الشعراء دون المعانى (١) ) . وصناعة التأليف فى المعنى الفاحش مثل الصناعة فى المعنى الجميل ، ويطلب فى كل واحد منهما صحة الغرض .

والذى يقرأ ( سر الفصاحة ) ثم يعيد النظر فيما كتب الجاحظ وابن المعتز وقدامة والآمدى والعسكرى . لا يكاد يخطئ فى رد أكثر ما فيه إلى واحد أو أكثر من هؤلاء، لكن للخفاجى بعض الصنيع فى بعض ما تناوله وهذا ما نشير إليه الآن .

(١) سر الفصاحة : ص ٢٣٦ .

## ● الاستعارة :

لم يكتب كاتب في البلاغة العربية منذ الجاحظ دون أن تأخذ الاستعارة حظاً من كتابته قل أو كثير ، وبعضهم كان يجعلها أول ما يتحدث عنه من أنواع البديع ، ولكن توسع ابن سنان فيها يجعلنا نشير إلى صنيعة .

اعتبر حسن الاستعارة من قبيل وضع الألفاظ في مواضعها ، ثم نقل تعريف ( الرماني ) لها ، وهو : ( تعليق العبارة على غير ما وضعت في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة ) . ثم أخذ يفسر هذا التعريف ، فذكر شاهداً لها من القرآن هو قوله تعالى : ﴿ وَأَشْتَعَلُ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [ مريم : ٤ ] ، وبين المستعار منه ، والمستعار له ، وذكر أن الذي صحح نقل الكلمة وهو ما بينهما من التشبيه ، وذكر أن الحقيقة أصل والاستعارة فرع ، ولا شك أنها أوضح ، وإلا لم يعدل عن الأصل في الكلام ،

بعد ذلك ذكر ( الفرق ) بين التشبيه والاستعارة ، وهو أمر فات المتقدمين جميعاً ، وأن ذكره الرماني ، لكنه جعل الفرق بوجود أداة التشبيه ، وعدمها ، أما الخفاجي فقد رأى ( أن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعه له ، ويكون حسناً مختاراً ، ولا يعده أحد في جملة الاستعارة لخلوه من آلة التشبيه ) . وهذا حسن ، لكنه حين جاء للتطبيق أصاب في بعض وأخطأ في بعض ، فقد ذكر قول الشاعر :

سفرن بدورا وانتقبن أهله

ومبين غصونا والتفتن جازرا

وهذا تشبيه ، ثم قول الشاعر :

وأسبلت لؤلؤا من نرجس وسقت

وردا وعضت على العناب بالبرد

وهذا ليس بتشبيه - على ما يرى المتأخرون ، وعلى ما هو الأنسب - ، لأن مدار الفرق على وجود الطرفين فإذا وجدا فهو التشبيه ، وإن وجد أحدهما ، وبني الكلام عليه كما في هذا البيت ، فالكلام على الاستعارة .

ولكن الخفاجي أصدر حكمه حاسماً ، فقال بعد إيراد البيتين : ( وكلاهما تشبيه محض ، وليس باستعارة (١) ) .

(١) المصدر السابق : ص ١٣٥ .

ثم قسم الاستعارة قسمين ، كما أشرت آنفا ، وجعل الفرق بين المقبولة والمردودة وضوح الشبه ، بين المستعار منه والمستعار له ، وعدم وضوحه ، ثم أكثر من الشواهد لكن من القسمين ، واستعان في هذه الشواهد بالأمدي صاحب ( الموازنة ) وبالجزائري صاحب ( الوساطة ) ، وناقشهما في بعض الشواهد ، وكذلك ناقش أبا بكر محمد بن يحيى الصولي في دفاعه عن بعض استعارات أبي تمام المذمومة ، وغمزه لدفاع عن ( ماء الملام ) التي وردت في شعر أبي تمام ، قائلا : ( هذه جملة ما قاله أبو بكر ، وهي غير لائقة بمثله من أهل العلم بالشعر <sup>(١)</sup> ) .

ولا شك أن هذا التعميد صدر عن نزعة منطقية ، ولا شك كذلك أنه كان أمام عبد القاهر حين أطال القول في الاستعارة ، فأخذ بعض آراء الخفاجي ، وبعض شواهد .

\* \* \*

### ● المساواة والتذييل والإشارة :

وهذا الباب هو أصل الباب الذي ثبت في كتب المتأخرين بعنوان ( الإيجاز والإطناب والمساواة ) .

وقد جعله الخفاجي من دلالة الألفاظ على المعاني ، وأكبر ظني أنه أول من وضع بابها بهذه الترجمة ، فقد كان الإيجاز قديما موضع عناية العلماء ، ثم لحق به الإطناب ، وأخيرا ، وقبيل ابن سنان ظهر لفظ المساواة ، فجمع كل هذه الألفاظ في باب ، وعرف كل لقب على نحو ما جاء عند المتأخرين بعد ذلك : ( المساواة : أن يكون المعنى مساويا للفظ . والتذييل : أن يكون اللفظ زائدا على المعنى . والإشارة : أن يكون المعنى زائدا على اللفظ <sup>(٢)</sup> ) .

ثم بين المواقف التي يصلح لها كل واحد من هذه الثلاثة ، وبين شرط الإيجاز ، وهو أن تكون الدلالة على المعنى واضحة ، وهو يقصد من التذييل ( الإطالة ) ويعيب من يفضلها لملاحظة المخاطب ، قال : ( وليس للمخاطب

(٢) المصدر السابق : ص ٢٤٣ .

(١) سر الفصاحة : ص ١٦٣ .

تأثير في حسن تأليف الكلام وقبحه ) ، ويحتج لذلك بحجة غريبة ، إذ يرى أنه لو جاز استحسان الكلام بالإضافة إلى المخاطب أجاز استحسانه بالإضافة إلى قائله ، قال : ( وكما نستحسن كلام العالم العاقل ، وإن كان رديء التأليف ونستقبح كلام الجاهل ، وإن كان في أعلى طبقات الفصاحة ) . وعنده أن فساد هذا الاشبهة فيه .

وبعد أن يذكر أمثلة للإيجاز ، ويبين سر روعتها يقسم الإيجاز إلى إيجاز قصر وإيجاز حذف ناقلا هذا التقسيم عن ( الرماني ) ، ويذكر أيضا تفرقة الرماني بين الإطناب والتطويل ، بأن الأول حسن محمود ، والثاني عيب وعي ، ثم يقول : ( وهذا المذهب من أبي الحسن - يريد الرماني - موافق لما اخترناه ) . وذلك لأن الإطناب ( طول الكلام في فائدة وبيان ) .

ثم يسهب في إيراد الشواهد لكل من الثلاثة ، ويقف كل لحظة ليوضح ، ويعلل ، ويذكر محترز بعض القيود ، ثم يفرق بين التطويل والحشو ، بأن الأول زيادة غير متميزة ، والثاني زيادة متميزة ، ثم يذكر موجزا لكل ما قاله ، على أحدث الطرق في التأليف ( ١ ) .

والحق أن علماء البلاغة المتأخرين لم يزدوا في هذا الباب شيئا على ما ذكره الخفاجي سوى ضم بعض الأنواع إلى الإطناب ، ومنها ما ذكره الخفاجي مستقلا عن هذا الباب ، كالاحتراس الذي سماه ( التحرز مما يوجب الطعن ) ، وقد أخذه المتأخرون ، وأخذوا شواهد ، وجعلوه أحد أنواع الإطناب .

وقد ذكرنا أن أول من تنبه إلى هذا النوع أبو عثمان الجاحظ ، وكان يسميه ( إصابة المقدار ) . وقد تناوله المؤلفون في البديع بعده ، ولكن ابن سنان أكثره من الشواهد ، التي يتحقق فيها ، والشواهد المعيبة لخلوه منها .

\* \* \*

## الفصل الثاني

### مذهب عبد القاهر

للإمام الشيخ أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، المتوفى سنة ٤٧١ هـ على الأرجح ، ثلاثة كتب تعنى الباحث ، حين ينظر في مذهبه ، في إعجاز القرآن ، وفي قضية اللفظ والمعنى ، وفي جهوده في تأسيس علوم البلاغة ، ونموها .

وإنما سلكناه مع الناظرين في سر إعجاز القرآن ، لأن له رسالة في هذا الموضوع قصرها عليه ، ولأن أشهر كتبه ، وهو ( دلائل الإعجاز ) ، وإن تتضمن كثيرا من أبواب البلاغة ، وفصولها ، ومسائلها ، موسوم بسمه البحث في الإعجاز ، وهو كذلك مبني على هذا القصد النبيل ، وأما أسرار البلاغة فإنه وإن كان بحثاً في أسرار بلاغة الكلام ينتهي عند عبد القاهر إلى أن الغاية منه أن يعرف المسلم طرق التصرف في الأساليب ، فيعرف مراد الله تعالى ، وبذلك يحفظ دينه ، وينجو من خدع الشيطان ، قال - بعد أن بين ما يمكن حمله على المجاز ، ومالا يمكن من بعض الآيات ، وبعد أن وصف من يقدح في المجاز ، ويصفه بغير الصدق ، أنه يخبط خبطاً عظيماً ، ويتهدف لما لا يخفى - قال بعد كل ذلك : ( ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز ، والعناية به ، حتى تحصل ضروره ، وتضبط أقسامه ، إلا للسلامة من مثل هذه المقالة ، والخلاص مما نجا نحو هذه الشبهة ، لكان من حق العاقل أن يتوفر عليه ، ويصرف العناية إليه ، فكيف وبطالب الدين حاجة ماسة إليه من جهات يطول عدها ، وللشيطان من جانب الجهل به مداخل خفية ، يأتيهم منها ، فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون ، ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنهم يهتدون (١) .

(١) أسرار البلاغة : ص ٢١٩ .

وفي أول الرسالة الشافية بين هدفه بقوله : ( هذه جمل من القول في بيان عجز العرب حين تحدوا إلى معارضة القرآن ، وإذعانهم ، وعلمهم أن الذي سمعوه فائت للقوي البشرية (١) ) .

أما ( دلائل الإعجاز ) ، فقد ظهر الغرض منه جليا من عنوانه ، ومما ذكره في أوائله . ففي كتاب ( المدخل ) الذي جعله مقدمة لكتابه هذا يشرح الطرق المعلومة للتعليق فيما بين الكلم ، ثم يذكر سؤالا لخصم خلاصته : إذا كانت هذه الطرق معروفة عند العرب ، وقد وجدت في نظمهم ونثرهم على الصحة ، فما الذي تجدد بالقرآن حتى أعجز الخلق قاطبة ؟ ثم يسأل : ايلزمننا أن نجيب هذا الخصم عن سؤاله ، ونرده عن ضلاله ، ويجيب : إذا كان ذلك يلزمننا فينبغي لكل ذي دين وعقل أن ينظر في الكتاب الذي وضعناه (٢) .

وفي أول الدلائل جعل الصاد عن النظر في الشعر العربي ، وعن دراسة النحو ( في معنى الصاد عن سبيل الله ، والمبتغى إطفاء نور الله تعالى ) . وذلك أن معرفة سر الإعجاز متوقفة على معرفة الفصاحة ، وهي لا تعرف إلا بمعرفة الشعر الذي هو ديوان العرب ، حتى يعرف الناظر سبب التباين في الفضل ، وزيادة بعض الشعر على بعض ، فالصاد عن ذلك صاد عن أن تعرف حجة الله تعالى ، وكان مثله مثل من يتصدى للناس فيمنعهم عن أن يحفظوا كتاب الله تعالى ، ويقوموا به .

وإذا كانت هناك طريق - في الجملة - لمعرفة الإعجاز ، هي العلم بعجز العرب عن معارضته ، فإن ذلك لا يكفي ، لأن الحجة في القرآن ظاهرة ، والعلم بها ممكن ، إذ يكون من فاحش الغلط أن يرضى الإنسان لنفسه الجهل ، ويؤثر التقليد على النظر .

( وأما زهدهم في النحو ، واحتقارهم له ، وإصغارهم أمره ، وتهاونهم به ، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم ، وأشبه بأن يكون صدأ عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه (٣) ) .

(٢) المدخل : ص ٧ .

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ص ١٠٧ .

(٣) دلائل الإعجاز : ص ٢٣ .

والذى ينبغى فى ( علم الفصاحة ) أن تعرف التفاصيل ، وأن تحصل الخصائص التى تعرض فى نظم الكلام ، وأن تعرف معرفة دقيقة ، فمن فعل ذلك ، فقد قصد غرضاً كريماً ، وطلب أمراً جسيماً ، وذلك أن يعرف حجة الله تعالى من الوجه الذى هو أضوأ لها، ومن الطريق الذى هو آمن من الشك ، وأبعد من الريب ، وأصح لليقين (١) .

فالنظر فى الشعر العربى ، وفقه النحو ، ومعرفة الفصاحة هى الوسائل لمعرفة الإعجاز ولذلك وضع عبد القاهر كتابه هذا .

\* \* \*

وقد شغل العلماء قديماً - منذ نهاية القرن الخامس الهجرى - وحديثاً ، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا بآثار عبد القاهر .

ويبدو أن الظفر بكتابه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز كان مطلباً عزيزاً فى القديم ، وما يدل على ذلك ، قول يحيى بن حمزة العلوى : ( وله من المصنفات فيه - فى علم البيان - كتابان ، أحدهما لقبه بدلائل الإعجاز ، والآخر لقبه بأسرار البلاغة ، ولم أقف على شىء منهما ، مع شغفى بحبهما وشدة إعجابى بهما ، إلا مانقله العلماء فى تعاليقهم منها (٢) .

مع أن هذا المؤلف مكث أميراً للمؤمنين فى ( اليمن ) نحو عشرين سنة ، فكان من بسطة المال والجاه ، بمظنة أن يحصل عليهما ، مادام مشغولاً بحبهما ، شديد الإعجاب بهما .

وقد كان من أثر العناية بهذين الكتابين - فى القديم والحديث - محاولة تفهم رأيه فى ( قضية اللفظ والمعنى ) إذ كان الإمام بنى أحد كتابه على دعائم هذه القضية ، ونظر إليها حتى ألف كتابه الآخر ، وشاع فيه عنايته بها أيضاً .  
وما زاد شغف العلماء بتفهم رأيه هذا أنه كان فى الظاهر يبدو متناقصاً ، ولم يكن هذا رأى المحدثين وحدهم ، بل خيل للمتقدمين أن رأى عبد القاهر فى اللفظ والمعنى لا يخلو من اضطراب ، وتخرجوا أن ينسبوا إليه تناقضاً فى رأيه ، على عاداتهم من إجلال العلماء ، والتورع عن القدح فيهم .

(٢) الطراز : ج ١ ص ٤ .

(١) الدلائل : ص ٣١ .

وكان أول من حاول التوفيق بين رأيه اللذين ظهرا كالمتناقضين ، الخطيب القزويني ، ثم تبعه العلماء ، مؤيدين لموقفه ، أو مضيفين إلى رأيه شيئا جديدا .  
وقد وقف الخطيب عند ( اللفظ والمعنى ) ، وأبهما يوصف بالبلاغة - على الحقيقة - ، وسارت كلمته التي أشرنا إليها فيما سبق : ( فالبلاغة صفة اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب ) ، وجاء أصحاب الشروح والحواشي ، فبسطوا هذه العبارة .

ولعل أوضح شرح لها ما ذكره الشيخ ( الدسوقي ) في حاشيته على مختصر السعد ، فإنه ذكر أن هناك معنى أول ولفظه الدال عليه ، ومعنى ثانيا ولفظه الدال عليه ، وقال : إن الإمام عبد القاهر إذا وصف اللفظ أو المعنى بالبلاغة ، فإنما يريد المعنى الثاني أو لفظه ، وإذا نفى البلاغة عن اللفظ فإنما يريد المعنى الأول ولفظه . قال : والمراد من هذا هو دفع ما يتوهم من التناقض في كلام الشيخ عبد القاهر .

وعند هذا العالم ( الدسوقي ) أن المعنى الأول هو مجرد النسبة بين الطرفين ، على أي وجه كان ، أما المعنى الثاني فهو الخصوصية التي تناسب المقام ، ويتعلق بها الغرض (١) .

وقد أشرنا في فصل سبق إلى أن سعد الدين التفتازاني ينعت ما سماه الدسوقي : ( المعنى الثاني ) بالمعنى الأول ، أما المعنى الثاني عنده فهو الغرض الذي يريد المتكلم إثباته أو نفيه (٢) .

ولكن هذا العالم الأخير فطن لشيء ، لم يفتن له كثير من المتقدمين : ذلك أنه أدرك أن الإمام عبد القاهر لم يقف عند اللفظ والمعنى ، وإنما تعدى ذلك إلى ملاحظة ( الصورة ) أخذا من قول الشيخ عبد القاهر ، عن المتقدمين ، أنهم جعلوا كالمواضع فيما بينهم أن يقولوا ( اللفظ ) ، وهم يريدون ( الصورة ) التي حدثت في المعنى ، والخاصية التي تجددت فيه (٣) .

أما الباحثون المحدثون ، فقد ذهبوا طرائق في فهم كلام الشيخ . فأكثرهم قال بأن عبد القاهر ( شيخ مدرسة المعنى ) ، وبعضهم جعله إلى مذهب

(١) شروح التلخيص ( حاشية الدسوقي ) : ج ١ ص ١٣٤ .

(٢) المطول : ص ٢٩ . (٣) المطول : الموضوع السابق .



اللفظيين أميل ، وفريق ثالث تعلق بمسألة النظم ، وقصر مذهب الشيخ عليها ، وبعضهم اضطرب اضطراب عبد القاهر نفسه - في ظاهر الأمر - فمؤلف كتابه (عبد القاهر الجرجاني ، وجهوده في البلاغة العربية) يذكر في موضع من كتابه أن عبد القاهر لا ينسى ( فكرته في أن البلاغة تعود إلى المعنى <sup>(١)</sup> ) ، ويذكر في موضع آخر أن عبد القاهر ليس ( من أنصار المعنى ، دون اللفظ ) ويخطئ من توهم أن عبد القاهر من أنصار المعنى ، لا اللفظ ، وأنه على رأس المعنويين <sup>(٢)</sup> ، ثم زاد الأمر إيضاحاً ، فذكر أن عبد القاهر ( لم يقل في أى سطر من سطور كتابه : إن الذى أعنى به هو المعنى من حيث عمقه أو سطحيته ، أو من حيث شرفه ، أو صنعته <sup>(٣)</sup> ) .

ولعل أول من لخص رأى عبد القاهر هو فخر الدين بن الخطيب ، فهو يذكر في مقدمة كتابه أنه التقط من كتابى عبد القاهر ( معاهد فوائدهما ، ومقاصد فرائدهما ) ، ثم يذكر - أخذاً من كلام الشيخ - : ( أن الفصاحة والبلاغة لا يجوز عودهما إلى الدلالة اللفظية - وأن الفصاحة وإن كانت غير عائدة إلى الدلالة اللفظية لكن من الأمور العائدة إلى جوهر اللفظ ، وإلى دلالة الوضعية ما يفيد الكلام كمالاً وزينة <sup>(٤)</sup> ) .

ويقول فى موضع آخر : ( وهناك دقيقة ، وهى أنه فرق بين قولنا : الحسن والمزية يحصلان فى المركبات بسبب أمور عائدة إلى المفردات ، وبين قولنا : الحسن والمزية إنما يحصلان فى أنفس تلك المفردات ، فإن الأول هو الحق ، والثانى - وإن كان حقاً - فلا يكون إلا نادراً <sup>(٥)</sup> ) .

وفى موضع ثالث ينقل كلام عبد القاهر : ( قال الشيخ الإمام : العلماء أطبقوا على تعظيم شأن النظم ، وتفخيم قدره ، وأن لا فضل مع عدمه ، ولو بلغ الكلام فى غرابة معناه إلى ما بلغ <sup>(٦)</sup> ) .

ومعنى كل ذلك أن الرازى فهم من كتابى عبد القاهر أن لكل من هذه الثلاثة ( اللفظ - والمعنى - النظم ) دخلاً فى فصاحة الكلام ، وبلاغته ، وأن قصر البلاغة على واحد منها غير صحيح .

(٣) ص ١٢٦ .

(٢) ص ١٢٥ .

(١) ص ٢٣٤ .

(٥) المصدر السابق : ص ٢٢ .

(٤) نهاية الإيجاز : ص ١١ ، ١٢ .

(٦) ص ١٠٥ .

لكن قد يفقد الكلام روعة النظم ، ويستحق الفضيلة ، فقد عرض للقسم الاول من النظم وهو مالا تحتاج الجمل فيه إلى تعلق بعضها ببعض ، وذكر أن صاحب هذا النظم لا يحتاج إلى فكر وروية ، ويعد أن ذكر أمثلة قال : ( وهذا الضرب من النظم لا يستحق الفضيلة إلا بسلامة معناه ، وسلاسة الفاظه (١) ) . وهذا الكلام مأخوذ من قول عبد القاهر في هذا القسم ، وأمثله : ( فمثل هذا الكلام لا مزية فيه بنظمه ، وإنما مزيته في معناه ، ومتون الفاظه (٢) ) . ومع أن هذا تلخيص دقيق لآراء عبد القاهر في هذا الموضوع ، نراه غير مدعم بما يؤيده من كلام الشيخ .

وميزة هذا التلخيص هي التحديد الذي لم يعن به عبد القاهر كثيرا ، كما أن تحديد الرازي يمكن أن يكون توفيقا - إلى حد ما - بين آراء عبد القاهر ، التي يظن أنه كتبها في أزمئة متباعدة ، ففقدت التنسيق العلمي المنظم ، وبدا فيها شيء من التناقض ، ليس من اليسير قبوله ، ورفع من البين .

والإمام عبد القاهر نفسه يعترف بأنه حين وضع كتابه لم يكن في ذهنه منهج محدد ، وإنما هي فصول سيكتبها : ( وليس يتأتى لسي أن أعلمك من أول الأمر في ذلك آخره ، وأن اسمي لك الفصول التي في نيتي أن أحررها بمشيئة الله عز وجل . . . فاعمل على أن ههنا فصولا يجيء بعضها في أثر بعض (٣) ) . بل هو يضيف في الأثناء فصولا كان عملها قديما ، ثم رأى المناسبة تقضيها (٤) .

ونرى في آخر الكتاب فصولا يبدو من صنيعه فيها أنها مستقلة ، ألحقت أخيرا بالكتاب بدليل بداءة كل منها بالبسملة على خلاف صنيعه في سائر فصول الكتاب .

\* \* \*

لعبد القاهر (أصل) لكل ما كتب ، ذكره في موضع من كتابه ، وعليه تتفرع كل آرائه ، ولو أنه ذكره أولا ، ثم رتب عليه مسائله لكان كتابه أدق ترتيبا ، وأحكم وضعاً .

(٢) دلائل الإعجاز : ص ٧٧ .

(٤) الدلائل : ص ٢٣٥ .

(١) نهاية الإعجاز : ص ١١٠ .

(٣) دلائل الإعجاز : ص ٣٤ .

١ - لا يثبت إعجاز حتى تثبت مزايا تفوق علوم البشر ، وتقصر قوى  
نظرهم عنها (١) .

٢ - وذلك لا يكون فى الألفاظ المفردة ، لأنه لا ينبغى ( أن نعتد فى شأننا  
هذا بأن يكون المتكلم قد استعمل من اللغتين فى الشئ ما يقال أنه أفصحهما ،  
وبأن يكون قد تحفظ مما تخطىء فيه العامة ، ولا بأن قد استعمل الغريب ، لأن  
العلم بجميع ذلك لا يعدو أن يكون علما باللغة ، ربما بطريقة الحفظ ، دون  
ما يستعان عليه بالنظر ، ويوصل إليه بأعمال الفكر (٢) ) .

٣ - ولا يكون كذلك فى معناه : ( لانا لا نرى متقدما فى علم البلاغة ،  
مبرزاً فى شأوها ، إلا وهو ينكر هذا الرأى ، ويعيبه ، ويزرى على القائل به ،  
ويغض منه (٣) ) .

٤ - ولكن - فى الشعر ، والنثر - يجب الفضل ( إما المعنى غريب يسبق  
إليه الشاعر ، فيستخرجه ، أو استعارة بعيدة يفتن لها ، أو لطريقة فى النظم  
يخترعها (٤) ) .

٥ - فبعد القاهر يفرق بين ما ينبغى أن يقال فى الإعجاز ، وما يقال فى  
سائر الكلام ، ولذلك قال فى تنمة العبارة السابقة : ( ومعلوم أن المعول فى دليل  
الإعجاز على النظم ) .

وبعد تقديم هذه الأصول نعرض - بإيجاز - موقف عبد القاهر من كل  
واحد من هذه الثلاثة : ( اللفظ - المعنى - النظم ) ، بعد عرضنا له فى هذا  
الإجمال ، حتى نوفى رأى هذا الإمام حقه من البيان والتوضيح .

\* \* \*

(٢) الدلائل : ص ٣٠٣ .

(٤) ثلاث رسائل : ص ١٢١ .

(١) الدلائل : ص ١٩٢ .

(٣) الدلائل : ص ١٩٥ .

## أولا - الألفاظ

فى أول فصل من كتابه ( الدلائل ) عرض الشيخ للفظ ، وبين أنه إذا أفرد بالنعته ، ونسبت المزية إليه دون المعنى ، لم يكن معنى ذلك إلا وصف الكلام بحسن الدلالة ، ثم ظهورها فى صورة آتق وأعجب ، وأشد تأثيرا فى النفوس ، وأنه ليس القصد من اختيار الألفاظ على هذه الصفات إلا أن يؤدى المعنى أصح تأدية ، وأن يختار له أخص الألفاظ به ، واكشفها عنه وأتمها له ، وأحرى بأن تكسبه نبلا .

ثم ذكر أنه لاتفاضل بين كلمتين فى دلالة كل منهما على معناها ، ولا تفاضل بينهما حين تقعان فى التأليف بأكثر من أن تكون هذه المألوفة مستعملة ، وتلك غريبة وحشية ، أو أن حروف إحداهما أخف من حروف الأخرى .

أما إذا قيل : هذه الكلمة فصيحة ، فإنما يراد حسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها وإذا قالوا : لفظة متمكنة أرادوا حسن الاتفاق بينهما وبين غيرها من جهة معناهما ، وإذا قالوا قلقلة أرادوا نبوها عن التلاؤم ، وأن الأولى لم تلق بالثانية فى معناها ، ويضرب مثلا بآية من القرآن الكريم يبين فيها الوجوه الدقيقة فى اتفاق كلماتها ، ثم يخلص إلى النتيجة ، فيقول : ( فقد اتضح - إذا - اتضاحا ، لا يدع للشك مجالا أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هى اللفاظ مجردة ، ولا من حيث هى كلم مفردة ، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها فى ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التى تليها ، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ ( ١ ) .

واستشهد على صحة قوله باختلاف حال اللفظ الواحد ، بسبب اختلاف موقعه فى الكلام . وهذا يدل على أن الحسن ليس ذاتيا فى اللفظة ، وإنما سبب حسنها حال لها مع أخواتها المجاورة لها فى النظم .

ثم يعرض لمن يصف اللفظ بالفصاحة لتعديل مزاج حروفه ، فيرى أن هذا إذا أراد أن هذا القدر معجز وحده ، ففى قوله مالا يخفى من الشناعة ، وإن أراد

(١) الدلائل : ص ٣٨ .

أن ذلك وجه من وجوه الفضيلة ، فهو مسلم له ، ولكن اللفظ بمعزل عن المزية التي بها يكون الإعجاز ، وإنما اختصت الفصاحة باللفظ من حيث إنها عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دل على المزية ، ولهذا امتنع أن يوصف المعنى بالفصاحة .

قال : وقد يجرى في العبارة وصف المعنى بالفصاحة ، فينكر أشد الإنكار ، لأنه لا يقال إلا لفظ فصيح ، ولم يسمع : هذا معنى فصيح ، ويجيب عبد القاهر بأن الغرض من وصف المعنى بالفصاحة أن المزية التي من أجلها استحق اللفظ الوصف بأنه فصيح عائدة في الحقيقة إلى معناه (١) .

وهو في أسرار البلاغة يجعل ( من الكلام ما هو شريف في جوهره كالذهب الإبريز الذي تختلف عليه الصور ، وتتعاقد عليه الصناعات ، وجعل المعول عليه في ذاته ، وإن كان التصوير قد يزيد في قيمته ويرفع في قدره ، ومنه ما هو كالمصنوعات العجيبة من مواد غير شريفة ) . قيمتها في الصنعة ، فإذا سلب حسننها المكتسب بالصنعة ، فلم يبق إلا المادة العارية سقطت فضيلتها ، وعادت إلى دقة أصلها (٢) .

ومعنى ذلك أن لبعض الألفاظ شرفا في أنفسها ، وقد صرح في موضع من كتابه الدلائل بمثل ذلك حيث قال : ( وأعلم أنا لا نأبي أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان داخلا فيما يوجب الفضيلة ، وأن تكون مما يؤكد أمر الإعجاز ، وإنما الذي ننكره ، ونفيل رأي من يذهب إليه أن يجعله معجزا به وحده ، ويجعله الأصل والعمدة (٣) ) .

أما استعمال أفصح اللفظين ، أو سلامة اللفظ من اللحن ، أو استعمال الغريب فأمور لا يعرف الفصاحة فيها إلا العامة (و من ضعف التحيزة إخطار مثله في الفكر ، وإجراؤه في الذكر ، وأنت تزعم أنك ناظر في دلائل الإعجاز (٤) ) .  
وكما ينفي أن يكون مثل ذلك داخلا في حديث الإعجاز ينفي - أيضا - أن يكون إعجاز القرآن في ( اللفظ ) بمعنى الوزن ، إذ لو كان للوزن مدخل في الفصاحة والبلاغة لكان يجب في كل قصيدتين اتفقتا في الوزن أن تتفقا في الفصاحة والبلاغة (٥) .

(١) الدلائل : ص ٣٠٧ . (٢) أسرار البلاغة : ص ١٨ و ١٩ .

(٣) الدلائل : ص ٤٠١ . (٤) الدلائل : ص ٣٠٣ . (٥) الدلائل : ص ٣٦٤ .

كما ينفي أن يكون الوصف المعجز في اللفظ هو الجريان والسهولة بمعنى سلامته من ثقل الحروف ، لأنه ليس بذلك كان الكلام كلاما ، ولا هو بالذى يتناهى أمره إن عد في الفضيلة إلى أن يكون الأصل ، والمعول عليه في المفاضلة بين كلامين (١) .

ولكن معنى ذلك أن ( الشيخ ) يعترف بأن سلامة الكلمة مما يثقل على اللسان فضيلة ، وإن لم تكن الأصل ، ولا عليها المعول في المفاضلة ، ولا بها كان الشاعر مقلقا ، والخطيب مصقعا ، والكاتب بليغا .

وكل هذا مقبول ، ولكن الأمر الذى يقف عنده الدارس مقارنة عبد القاهر بين اللفظ والمعنى ورد المذهب القائل ببلاغة المعنى ، وإثباتها للفظ .

نقل عن الجاحظ تشدده في رد هذا المذهب ، ويهد أن حكى جعله العلم بالمعنى مشتركا وقوله : ( إنما الشأن في إقامة الوزن ، وتخير اللفظ ، وسهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء ، وجودة السبك ) بعد أن ساق كل هذا قال عن الجاحظ : ( فأعلمك أن فضل الشعر بلفظه لا بمعناه ، وأنه إذا عدم الحسن في لفظه ونظمه لم يستحق هذا الاسم بالحقيقة ) .

ثم قال - أيضا - مما يدل على تأييده لمذهب الجاحظ : ( واعلم أنهم - يريد المتقدمين في صناعة البلاغة - لم يبلغوا في إنكار هذا المذهب - لا يجب فضل ومزية إلا من جانب المعنى - ما بلغوه ، إلا أن الخطأ فيه عظيم ، وأنه يفضى بصاحبه إلى أن ينكر الإعجاز ، ويبطل التحدى من حيث لا يشعر (٢) ) .

وقد يكون لإقحامه كلمة ( النظم ) في تعليقه على كلمة الجاحظ مغزى ، وهو قصده أن يشير إلى أن مراد الجاحظ باللفظ ( النظم ) ، ولكننا نجد في موضع آخر يفرد اللفظ عن النظم ، ويجعل له حسنا مستقلا ، فهنا كلام حسنه للفظه دون النظم ، وآخر حسنه للنظم دون اللفظ ، وثالث جمع الحسن من الجهتين (٣) .

وهو يشير بذلك إلى الكلام الذى لاحدق في صنعته من مثل مقدمات الجاحظ لبعض كتبه ، فما كان من هذا وشبهه لم يجب به فضل - إن وجب - إلا بمعناه ، أو بمتون ألفاظه وتأليفه (٤) .

(٢) الدلائل : ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(١) الدلائل : ص ٣٦٥ .

(٤) الدلائل : ص ٧٧ .

(٣) الدلائل : ص ٧٨ .

والتأليف فى مثل هذا لا يعجبه لانه ( لا فضيلة حتى ترى فى الأمر مصنعا ) ، وهو يرد على من يدافع عن كلام الجاحظ وأشباهه من كل كلام سردت جملة سردا ، بأنه كلام اضطرر على الصواب ، وفى كثرة الصواب فضيلة ، يرد بأن الفضيلة إنما تكون فى أمور تدرك بالفكر اللطيفة ، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم ، فليس درك صواب دركا فيما نحن فيه حتى يشرف موضعه ، ويضعب الوصول إليه .

وكذلك عبارته فى مقدمة ( الأسرار ) حاسمة فى دفع الفضيلة عن اللفظ : ( ومن البين الجلى أن التباين فى هذه الفضيلة ، والتباعد عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة ليس بمجرد اللفظ ) .

ولا مخلص من كل هذا إلا تفسير عبد القاهر لمراد المتقدمين ( باللفظ ) . فهو يزعم أنك إذا رأيت بصيرا بجواهر الكلام ، يستحسن شعرا ، أو يستجيد نثرا ، ثم يجعل الثناء عليه من حيث اللفظ ، فيقول : حلو رشيق ، وحسن أنيق ، وعذب سائغ ، وخلوب رائع . فاعلم أنه ليس ينبيك عن أحوال ترجع إلى أجراس الحروف ، وإلى ظاهر الوضع اللغوى ، بل إلى أمر يقع من المرء فى فؤاده ، وفضل يقتدحه العقل من زناده ( ١ ) .

فكل هذه الأوصاف التى يقولها البصير بجواهر الكلام ، وهى جارية على اللفظ ، ليس المراد بها - فى نظر عبد القاهر - إلا المعنى العاطفى الذى يقع من المرء فى فؤاده ، أو المعنى الفكرى الذى يقتدحه العقل من زناده .  
وعنده أن ( اللفظ ) قد يطلق ، ويراد به ( الصورة ) التى تحدث فى المعنى ، فهو يذكر خطأ الناس فى فهم كلام المتقدمين . ذلك أنهم حين رأوا القدامى يفردون اللفظ عن المعنى ، ورأوهم قد قسموا الشعر من حيث اللفظ والمعنى أربعة أقسام - هى التى ذكرها ابن قتيبة - ، ورأوهم يصفون اللفظ بأوصاف ، لا يصفون بها المعنى ، ظنوا أن للفظ من حيث هو حسنا فى ذاته ، وغفلوا عن أن للأقدمين فى ذلك مذهبا ( وهو أن يفتصلوا بين المعنى الذى هو الغرض ، وبين الصورة التى يخرج فيها ، فنسبوا ما كان من الحسن والمزية فى صورة المعنى إلى اللفظ ( ٢ ) ) .

( ٢ ) دلائل الإعجاز : ص ٢٧٩ .

( ١ ) أسرار البلاغة : ص ٣ .

وتعليل آخر لصنيع المتقدمين ، فى نسبتهم هذه الأوصاف ( شريف - قد زان المعنى - له ديباجة - عليه طلاوة - المعنى منه فى مثل الوشى - هو عليه كالحلى ) إلى اللفظ ، أن هذه الأوصاف ليست بأنفس المعانى ، بل هى زيادات فيها وخصائص ، ( ولما كان الأمر كذلك لم يمكنهم أن يطلقوا اسم المعانى على هذه الخصائص ، إذ كان لا يفترق الحال - حينئذ - بين أصل المعنى ، وبين ما هو زيادة فى المعنى ، وكيفية له ، وخصوصية فيه ، فلما امتنع ذلك توصلوا إلى الدلالة عليها بأن وصفوا اللفظ فى ذلك بأوصاف يعلم أنها لا تكون أوصافا له من حيث هو لفظ ( ١ ) .

ولا يزال عبد القاهر يلح على إثبات هذا الفهم لكلام الأوائل ، وكأنه أحس أن الناس وجدوا فى هذا الكلام حججا قوية للتمسك ببلاغة اللفظ وفصاحته ، وكأنه أحس أيضا بأنه هو انساق فى بعض تعبيراته إلى ما يردده الناس من كلام الأوائل .

لذلك نراه يعود مرة أخرى ، فيشير إلى غلط الناس فى حديث اللفظ ، وجهلهم أحوال المعانى مما حملهم على أن يعتقدوا أنه ليس هناك إلا لفظ ومعنى ، ولا ثالث ، وبنوا على ذلك أنه إذا كان الغرض من كلامين واحدا ، وكان لأحدهما فضيلة على الآخر ، وجب أن تكون هذه الفضيلة راجعة للفظ خاصة ، وبذلك ( حملوا كلام العلماء فى كل ما نسبوا فيه الفضيلة إلى اللفظ على ظاهره ) ، ولم يتأملوا فى الأوصاف التى نسبت إلى اللفظ ، حتى يعلموا أن المتقدمين لم يعنوا بها اللفظ فى ذاته ، ولكنهم ( جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ ، وهم يريدون الصورة التى تحدث فى المعنى ، والخاصة التى حدثت فيه ( ٢ ) ) .

وبذلك يفسر عبد القاهر كلام الجاحظ الذى يجعل فيه الشأن للفظ ، فإن الجاحظ نفسه يقول ، وإنما الشعر ضرب من الصناعة ، ونسج من التصوير . ثم يعود عبد القاهر فى نفس هذا الفصل ، فيؤكد ما أول به كلام العلماء ، فيعرض للأخذ والسرقه ، ويشير إلى قول العلماء : من أخذ معنى عاريا فكساه لفظا من عنده كان أحق به . ويعيب على أصحاب اللفظ أنهم لم يفكروا فى

( ٢ ) الدلائل : ص ٣٦٨ .

( ١ ) الدلائل : ص ٢٠٥ .



هذا الكلام ، فهو لا يرى لهذا الكلام معنى إلا أن يكون ( اللفظ ) في هذه العبارة المشهورة ( عبارة عن صورة يحدثها الشاعر ، أو غير الشاعر ) ، وبعد أن يضرب أمثلة ، ويفاضل بينها يقول : ( ففى هذا دليل لمن عقل أنهم لا يعنون بحسن العبارة مجرد اللفظ ، ولكن صورة وصفة وخصوصية تحدث فى المعنى ) .

وإذا كان هناك ما يصعب تنزيهه على هذا التأويل فى كلام الشيخ الذى رجع فيه الفضيلة للفظ ، فما جاء خاصا بالاستعارة .

ذلك أن أكثر ما جاء فى حديثه عنها اعتبارها تصرفا معنويا ، قال ذلك فى الدلائل ، وقاله فى الأسرار ، وهو شائع ، أبدا القول فيه وأعاد ، ولكننا نجد فى الدلائل يجعل الاستعارة من قبيل اللفظ ، يقول : ( اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين : قسم تعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ ، وقسم يعزى ذلك إلى النظم ، فالقسم الأول الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة ، وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع ، وعدول باللفظ عن الظاهر (١) ) .

وهذا كلام واضح فى أن الاستعارة وكل ضروب الصور البيانية ، مما فصاحتها راجعة إلى اللفظ ، ولو ذهبنا نبحت عن تفسير عبد القاهر لكلام الأوائل لما استقام لنا ، لمقابلة اللفظ هنا بالنظم ، وهو - عند عبد القاهر - مراد الأوائل حين يصفون اللفظ بأوصاف لا تكون له ، اللهم إلا إذا كان عبد القاهر يقصد - بالصورة ( التى تحدث فى المعنى غير ( النظم ) ، وهو بعيد .

ولكن عبد القاهر يستمر فى التعليق على هذا الكلام إلى أن يقول - بعد قليل من الأسطر - : ( ينبغى أن ننظر إلى هذه المعانى ، واحدا واحدا ، ونعرف محصولها وحقائقها ، وأن ننظر أولا إلى الكناية ، وإذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ، ومحصول أمرها ، أنها إثبات لمعنى ، أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول ، دون طريق اللفظ ) . ثم يقول : ( وإذا قد عرفت هذا فى الكناية فالاستعارة فى هذه القضية (٢) أى مثل الكناية فى أنها إثبات لمعنى ، من طريق المعقول دون طريق اللفظ ) .

(٢) دلائل الإعجاز : ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(١) الدلائل : ص ٣٢٩ .

وإذا كان كذلك - وهو ما أكده عبد القاهر في مواضع كثيرة - كان لنا أن نفهم أن سر هذه العبارة في كلمة ( تعزى ) ، ذلك الفعل المبني للمجهول ، وكأنه يريد أن يقول إن الناس يعزون المزية مرة إلى اللفظ ، ومرة إلى النظم ، ويجعلون من الأول كل ما فيه اتساع ، وعدول باللفظ عن الظاهر ، وهم مخطئون في ذلك .

ومما يؤيد هذا قوله في موضع آخر : ( هذا ، وإنما يقع ذلك في الوهم لمن يقع له - أعنى أن توجب الفصاحة للفظه وحدها - فيما كان استعارة ، فاما ما خلا من الاستعارة من الكلام الفصيح البليغ ، فلا يعرض توهم ذلك فيه لعامل أصلا ) . فالأمر - إذا - توهم ، وليس حقيقة .

وإذا كان في كلامه ما يشير إلى أن المزية في الاستعارة لا تكون في اللفظ وحده وإنما تكون له مع معاونته النظم ، في مثل تعليقه على بعض الاستعارات <sup>(١)</sup> ، فإن ذلك - فيما أظن - تسامح منه ، ومجاراة للمخصم . وسواء كانت الاستعارة في اللفظ ، أم في المعنى ، فلا يمكن أن تجعل الأصل في الإعجاز ، وأن يقصد إليها ، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في آى معدودة ) <sup>(٢)</sup> .

ولكن الاستعارة ، وضروب المجاز من جملة ما القرآن معجز به ، فإن هذه المعانى التى هى الاستعارة والكناية والتمثيل ، وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم ، وعنهما يحدث ، وبها يكون <sup>(٣)</sup> .

وهو - بذلك - يوافق الباقلانى ، وإن كانت عبارة هذا تجعل للاستعارة في الإعجاز مكانا أسمى من المكان الذى جعله عبد القاهر لها ، على الرغم من إشادته بها ، والإعلاء من شأنها .

هذا . وقد بالغ عبد القاهر في دحض شبه أنصار اللفظ ، وأتى في ذلك بما لا نظن أن أحدا يقول به ، وكأنه ندب نفسه للقضاء على القول بأن البلاغة راجعة للفظ ، فكلما توهم شبهة ولو بعيدة أخذ في ردها ، والقضاء عليها .

وقد شعر هو بذلك ، فجعل يعلل استقصاءه في الرد على من وصفهم بأنهم (الدين لهجوا بالباطيل في أمر اللفظ) و (أنهم قوم قد أسلموا أنفسهم إلى

(١) انظر الدلائل : ص ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ .

(٢) الدلائل : ص ٢٩٩ .

(٣) الدلائل : ص ٣٠٠ .

التخيل ، وألقوا مقادتهم إلى الأوهام ، حتى عدلت بهم عن الصواب كل معدل ،  
ودخلت بهم من فحش الغلط كل مدخل (١) إلخ ) .

يقول معللا استقصاء الرد على هؤلاء : ( ولولا أنا نحب أن لا ينبس أحد  
في معنى السؤال والاعتراض بحرف إلا أريناه الذي استهواه ، لكان ترك التشاغل  
بإيراد هذا وشبهه أولى (٢) ) .

وخلاصة نظر عبد القاهر في اللفظ :

١ - لا توصف اللفظة بالفصاحة من حيث هي صوت وحروف .

٢ - إذا وصفت بالفصاحة ، فقد يكون المراد :

( أ ) تلاؤم حروفها ، وسلامتها مما يثقل على اللسان .

( ب ) أنها في اللغة أثبت ، وفي استعمال الفصحاء أكثر .

ولا يمكن أن تكون الكلمة بهذا الوصف على هذين الوجهين  
، موضع الإعجاز ، ولكن يكون لها - فقط - مدخل فيما  
يوجب الفضيلة .

( ج ) الصورة التي تحدث في المعنى . وحينئذ يكون المراد

بالفصاحة الخصائص التي تحدث في المعنى للفظ ، وبهذا

فسر عبد القاهر ما وقع في كلام العلماء من وصف

اللفظ بالفصاحة ، وبخاصة ما وقع من كلام الجاحظ .

وبهذا - أيضا - رجحت تفسير ما ورد في كلام الشيخ من ذلك .

\* \* \*

(٢) الدلائل : ص ٣٢٢ .

(١) الدلائل : ص ٣١٨ .

## ثانيا - المعانى

لا يكون الدارس لكتابى عبد القاهر وبخاصة دلائل الإعجاز - على بصيرة حتى يضع أمامه التفرقة بين نوعين من المعانى :

١ - المعانى المقصودة من الكلام بحسب دلالة اللغة ، ودلالة الاستعمال .

٢ - معانى النحو . وهى ملاحظة أحكامه فى تأليف الكلام .  
وكذلك يفرق بين نوعين من المعانى :

١ - معانى نادرة ، أو حكيمة ، أو تشبيهات رائعة .

٢ - معانى معتادة ، متداولة ، ليست خاصة بقائل ، دون قائل .  
على هذه الأضواء نتناول حديث عبد القاهر عن ( المعانى ) :

وأول ما ينبغى أن يكون على ذكر منا دائما ، أن هناك نوعين من المعانى المقصودة من الكلام ، معنى نادرا فى ذاته ، ومعنى جميلا - لا فى ذاته - بل بسبب حسن التصرف ، والحدق فى صياغة المعانى ، وقد يكون هذا - بل كثيرا ما يكون - فى أصله متداولاً معتاداً ( أن من شأن المعانى أن تختلف عليها الصور ، وتحدث فيها خواص ومزايا من بعد ألا تكون ، فإنك ترى الشاعر قد عمد إلى معنى مبتذل ، فصنع فيه ما يصنع الصانع الحدق ، إذا هو أغرب فى صنعة خاتم ، وعمل شنف ، وغيرهما من أصناف الحلى (١) ) .

وهذا التصرف هو ما يسميه عبد القاهر ملاحظة ( معانى النحو ) .

ثم نمضى مع عبد القاهر فى كتابيه لنرى كيف تحدث عن المعنى .

يفصل عبد القاهر بين المعنى المراد به ( الغرض ) ، والمعنى الذى هو مدلول اللفظ ، وبذلك يفسر ما شاع من دلالة ( عبارتين ) على ( معنى واحد ) ، فيرى أن قولنا ( المعنى ) فى مثل هذا يراد به الغرض ، والذى أراد المتكلم أن يشبته أو ينفيه ، ويمثل لذلك بصيغتين من صيغ التشبيه ، الغرض منهما واحد ، وهو وصف المشبه بالشجاعة الزائدة ، وإحداهما بأداة التشبيه ( الكاف ) والأخرى ( بكان ) ، فيجعل المراد منهما مختلفا ، فمن المحال - عنده - أن يكون معنى عبارتين واحدا ، مهما بدا أنهما متشابهتان ، ويقول : ( ولا يغرنك قول الناس : قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى كلامه فأداه على وجهه . فإنه تسامح منهم ، والمراد أنه أدى الغرض (٢) ) .

• (٢) الدلائل : ص ٢٠٢ .

• (١) الدلائل : ص ٣٦٨ .

ويصف عبد القاهر المعنى بالفصاحة والبلاغة ، وسائر ما يجرى في طريقهما ، فيقول إن كل هذه ( أوصاف راجعة إلى المعاني ، وإلى ما يدل عليه بالألفاظ ، دون الألفاظ نفسها (١) ) ، وإن كان الناس نسبوا هذه الأوصاف للفظ . فقولهم فصيح وبلغ ، ومتخير اللفظ ، جيد السبك إنما هي ( عبارة عن خصائص ووجوه تكون معاني الكلام عليها ، وعن زيادات تحدث في أصول المعاني ) .

ولعل هذا هو ما غر أولئك الذين رأوا أن عبد القاهر من أنصار المعنى . واللطفية التي لم يتنبهوا لها - هنا - أن عبد القاهر لم يجعل هذه الأوصاف للمعنى ، بل للخصائص التي تحدث في أصل المعنى .

ويضرب مثلا ، ويجعله ( أمودجا ) وعبرة في الكلام كله . نقصد أن تشبه الرجل الأسد ، فتقول : زيد كالأسد ، ثم تريد هذا المعنى بعينه ، فتقول : كان زيدا الأسد فتفيد تشبيهه أيضا بالأسد ؛ إلا أنك تريد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول ، وهي أن تجعله من فرط شجاعته بحيث لا يتميز عن الأسد ، وهذه الزيادة ليست إلا بتقديم الكاف وتركيبها مع ( أن ) ، فهذه الزيادة في حكم الخصوصية في الشكل ، نحو أن يصاغ خاتم على وجه ، وآخر على وجه آخر ، تجمعهما صورة الخاتم ، ويفترقان بخاصة ، وشيء يعلم ، إلا أنه لا يعلم منفردا (٢) .

ويزيد مراده إيضاحا ، فيشبه الكلام بالديباج ، يزيد فيه الصانع على الصانع ، كان يبدع في نقشه ، وتصويره ، فالجمال ليس عائدا إلى أصل ( الديباج ) وإنما هو عائد إلى ما أحدث الصانع فيه من نقش ، وهيئة ، وجملة صفة ، وكذلك الشأن في الكلام : جماله في ( الخصائص ) التي تزداد على ( معانيه ) .

فمجموع كلام عبد القاهر في هذا الموضوع ينفي ( الوهم ) الذي تعلق به من جعلوه ( أستاذ مدرسة المعنى ) ، وينفي - بالتالي - أن يكون عبد القاهر ناقض نفسه حين قال : ( واعلم أن الداء الدوي ، والذي أعيا أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه ، وأقل الاحتفال باللفظ (٣) ) .

(١) الدلائل : ص ٢٠٠ .

(٣) الدلائل : ص ١٩٤ .

(٢) الدلائل : ص ١٩٩ ، ٢٠٥ .

وقريب من هذا جعله ( المزية ) في مراعاة ( معانى النحو ) ، فذلك لا يكون على الإطلاق ، بل يكون بحسب ( المعانى والأغراض ) التى يقصدها المتكلم ، وبحسب دقة الملاحظة ، فتوخى معانى النحو لا يوجب الفضيلة إلا إذا لوحظت معانى الكلام ، وأغراض المتكلم ، وهذه المعانى - معانى النحو - بمنزلة ( الأصباغ التى تعمل منها الصور والنقوش ) ، وفضل صانع على صانع إنما يكون ياهتدائه إلى ( ضرب من التخير والتدبر فى أنفاس الأصباغ ، وفى مواقعها ومقاديرها ، وكيفية مزجها لها ، وترتيبه إياها إلى ما لم يهتد إليه صاحبه (١) ) .

وهذا شاهد على أن عبد القاهر لا يجعل لمعانى الكلمات فضيلة فى انفسها ، وإنما تأتى لها الفضيلة من مراعاة معانى النحو ، أو بعبارة فى موضع آخر : ( توخى معانى النحو فى معانى الكلم (٢) ) .

وقد كان حق هذا الفصل أن يؤخر ليلحق بفصل ( النظم ) ، ولكنى تعجلته حتى أزيل شبهة ( معان ، ومعان ) .

ولكن الشبه أكثر من ذلك ، ورد الفضيلة إلى المعنى لم يقتصر على هذا الموضع ، وهذه أمثلة أخرى : ( فإن قيل : إذا كان اللفظ بمعزل عن المزية التى تنازعنا فيها ، وكانت مقصورة على المعنى (٣) ) . ( وقد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزية ، وأنها من حيز المعانى دون الألفاظ ) . ( أن الفصاحة وصف يجب للكلام من أجل مزية تكون فى معناه ، وأنها لا تكون له من حيث اللفظ مجرداً عن المعنى (٤) ) ، ( وأما التطبيق والاستعارة وسائر أنواع البديع ، فلا شبه أن الحسن والقيح لا يعترض الكلام بهما إلا من جهة المعانى خاصة ، من غير أن يكون للألفاظ فى ذلك نصيب (٥) ) .

والجواب عن هذا الذى يبدو ( إشكالا ) من جهتين :

**الأولى :** أن عبد القاهر قد يطلق المعنى ، ويريد ترتيبه ، ولعل أدق ما يدل على ذلك قوله فى إحدى هذه العبارات أن الفضيلة من ( حيز المعانى ) ، فهى ليست فى المعانى ، وإنما فى حيزها ، أى فى ترتيبها .

**الثانية :** أن الصور البيانية لها فصيلتان ، واحدة من حيث دلالتها على

(١) الدلائل : ص ٦٩ ، ٧٠ . (٢) الدلائل : ص ٢٧٦ . (٣) الدلائل : ص ٥٠ .

(٤) الدلائل : ص ٣٣٩ . (٥) أسرار البلاغة : ص ١٤ .

ما أريد منها ، وأخرى باعتبارها صبغا من أصباغ الصنعة للكلام ، أى فى ملاحظة دخولها فى توخى معانى النحو ، وهذه هى الميزة الكبرى التى يكون بها الإعجاز ، فالاستعارة مجردة - مثلا - لها فضيلة ، ولكن الفضيلة والمزية أن تجيء فى كلام لوحظت فيه الخصوصيات والاعتبارات وقد ضرب عيد القاهر أمثلة كثيرة لذلك . منها مثلا قول عبد الله بن المعتز :

وإنى على إشفاق عيني من العدى لتجمع منى نظرة ثم أطرق  
قد يظن أن هذه الطلاوة ، وهذا الظرف إنما هو لأن جعل النظر ( يجمع ) ، وليس هو لذلك ، بل لأن قال فى أول البيت : ( وأنى ) حتى دخل اللام فى قوله : ( لتجمع ) ، ثم قوله : ( منى ) ، ثم لأن قال : ( نظرة ) ولم يقل النظر - مثلا - ، ثم لمكان ( ثم ) فى قوله : ( ثم أطرق ) ، وللطيفة أخرى نصرت هذه اللطائف ، وهى اعتراضه بين اسم إن وخبرها بقوله : ( على إشفاق عيني من العدى <sup>(١)</sup> ) .

وعبد القاهر يصرح بهذا الذى فهمناه من كلامه ، وفى تعليقه على الأبيات المشهورة التى سبق أن عقدنا لها فصلا : ( ولما قضينا من منى . . . . . الأبيات ) يقول : ( ثم انظر هل تجد لاستحسانهم وحمدهم وثنائهم ، ومدحهم منصرفا إلا إلى استعارة وقعت موقعها ، وأصاب غرضها ، أو حسن ترتيب تكامل معه البيان حتى وصل المعنى إلى القلب ، مع وصول اللفظ إلى السمع <sup>(٢)</sup> ) .

فالمصور البيانية - عند عبد القاهر - لها مشكلة خاصة ، هى جزء من المشكلة الكبرى ، فالذى سبق إلى الأوهام أن الفصاحة فيها ترجع إلى اللفظ ، ولكنه يراها جميعا من ( دلالة المعنى على المعنى ) . ففيها جميعا دالتان : دلالة اللفظ على معناه اللغوى ، ثم دلالة هذا المعنى اللغوى على المعنى المراد ، ويقول فى هذا الموضوع إن المتقدمين حين يفخمون أمر اللفظ ، ويشبهونه بالمعرض للجارية الحسنة ، وبالوشى المحبر ، واللباس الفاخر ، لا يقصدون اللفظ المنطوق ، ولكن يقصدون ( معنى اللفظ الذى دللت به على المعنى الثانى ، كمعنى قوله : فإنى جبان الكلب مهزول الفصيل . الذى هو دليل على أنه مضيف ، فالمعانى الأولى المفهومة من أنفس الألفاظ هى المعارض والوشى والحلى ، وأشبه ذلك ، والمعانى الثانى التى يرمأ إليها بتلك المعانى هى التى تكسى تلك المعارض ، وتزين بذلك الوشى والحلى <sup>(٣)</sup> ) على أن ذلك فى الإثبات لا المثبت .

(١) الدلائل : ص ٧٨ . (٢) أسرار البلاغة : ص ١٥ . (٣) الدلائل : ص ٢٠٤ .

وعلى الرغم من أن الشيخ عبد القاهر عقد فصلا وافيا في دلائل الإعجاز أكد فيه أن حقيقة الكناية والاستعارة والتمثيل إثبات لمعان تعرف من طريق المعقول ، دون طريق اللفظ ، وأن ليست الاستعارة نقل اسم عن شيء إلى شيء ، وإنما هي ادعاء معنى الاسم للشيء ، وذلك صريح في أن الأصل فيها المعنى ، وأن الاستعارة كالكناية في أنك تعرف المعنى فيها من طريق المعقول دون طريق اللفظ ، وأن حكم التمثيل في ذلك حكم الاستعارة ، بل الأمر في التمثيل أظهر ، وأنه قد ( زال الشك ، وارتفع في أن طريق العلم بما يراد إثباته ، والخبر به ، في هذه الأجناس الثلاثة ، التي هي الكناية والاستعارة والتمثيل ، المعقول دون اللفظ ) .

على الرغم من ذلك نجد من كتابنا المحدثين من يرى أن عبد القاهر يجعل الكناية والاستعارة<sup>(١)</sup> والتمثيل - في نظر عبد القاهر - من ( قسم اللفظ ) ، ويقول عن عبد القاهر : ( وقد أدخل فيه - قسم اللفظ - الصور البيانية ، مؤتسبا بالجاحظ في كلمته الأنفة ، التي قال فيها : إن المعاني مطروحة في الطريق ، وسوى فيها بين الخاصة والعامة ، قائلا : إن العبرة في البلاغة باللفظ ، وأن المدار في الشعر على الصياغة والتصوير<sup>(٢)</sup> ) .

وقد أشرت فيما سبق إلى ما يمكن أن يكون متعلقا لهذا القول من كلام عبد القاهر وإلى ما ينبغي أن نفسر به كلامه هذا ، حتى يطرد رأيه في مدلول هذه الصور البيانية .

وهناك خطأ آخر ، ربما كان مرجعه إلى عدم التمعن في كلام الشيخ ، ذلك أن من المؤلفين المحدثين من يزعم أنه لاجمال للاستعارة في ذاتها ، وإنما يعود جمالها : ( إلى ما توخى في جملتها من نظم ، وما توخى في وضع الكلام من ترتيبه على نحو خاص . . . . . وهكذا يبدو أن الاستعارة تكون في المعنى ، وأن بلاغتها راجعة إلى نظم عبارتها<sup>(٣)</sup> ) .

فمن عجب أن هذا المؤلف يورد شاهدا على رأيه تعليق الشيخ عبد القاهر على هذا البيت :

سالت عليه شعاب الحى حين دعا أنصاره بوجوه كالدنانير

(١) الدلائل : ص ٣٣٩ . (٢) البلاغة تطور وتاريخ : ص ١٦٦

(٣) عبد القاهر الجرجاني : ص ١٨٨ ، ١٨٩ . للدكتور أحمد بدوى .



قال عبد القاهر : ( فإنك ترى هذه الاستعارة على لطفها و غرابتها إنما تم لها الحسن ، وانتهى إلى حيث انتهى ، بما توخى فى وضع الكلام من التقديم والتأخير . . . إلخ ) .

فالاستعارة لطيفة ، وغريبة ، والحسن إنما تم لها ، أى لها حسن قبل ذلك ، ولكنه غير تام .

و خلاصة آراء عبد القاهر فى ( المعنى ) :

١ - ليست المزية الكاملة التى يفضل بها كلام كلاما ويكون بها الإعجاز

راجعة للمعنى .

٢ - المعنى إذا كان حكمة ، أو أدبا ، أو غريبا نادرا ، أو تشبيها مصيبا

أشرف مما ليس كذلك ، وهو مما يزيد الكلام شرفا .

٣ - القول بان لافضل للكلام إلا من جانب المعنى يفضى بصاحبه إلى أن

ينكر الإعجاز .

٤ - سبيل الكلام سبيل التصوير والصيغة ، وسبيل المعنى الذى يعبر عنه

سبيل الشيء الذى يقع التصوير والصوغ فيه ، كالفضة والذهب يصاغ منهما

خاتم أو سوار . والفضل للصيغة لا لمادتها .

٥ - للصور البيانية فى نفسها مزايا ترجع إلى معانيها ، ولكن هذه المزايا

لا يكمل حسنها إلا بمراعاة ما يتوخى فيها من معانى النحو ، على أن هذه المزايا

ليست فى أنفس المعانى ، وإنما فى طريق إثباتها .

٦ - إذا وصفت الألفاظ بالفصاحة وما إليها ، فذلك ليس وصفا لها ،

ولا لمعانيها ، وإنما هو وصف للخصائص التى تكون فى المعانى .

٧ - قد يأخذ الشاعر المبدع ، أو الكاتب البليغ المعنى المبتذل ، ويحدث

فيه صنعة تجعله رائعا .

\* \* \*

## ثالثا - النظم

عبد القاهر فى كل كتبه ، يجعل بلاغة الكلام ، وإعجاز القرآن الذى بلغ الدرجة العليا فى البلاغة ، راجعين إلى نظم الكلام وتأليفه .

[فى الرسالة الشافية يقول : ( المعول فى دليل الإعجاز على النظم (١) ، ويقول فى موضع آخر : ( فإن التحدى كان إلى أن يجيئوا فى أى معنى شاءوا من المعانى بنظم يبلغ نظم القرآن فى الشرف ، أو يقرب منه (٢) ) .

وفى دلائل الإعجاز يجعل أول فصل - بعد الحديث عن الشعر والنحو ، تمهيدا فى معرفة الفصاحة والبلاغة ، وفى هذا الفصل يبدو واضحا ، لاغبار عليه ، فالمعول عليه فى الفصاحة والبلاغة إنما هو ( النظم والترتيب والتأليف والتركيب والصياغة والتصوير والنسج والتحبير ) .

وجملة القول فى تفسير الفصاحة أنها خصوصية فى نظم الكلم ، وضم بعضها إلى بعض على طريق مخصوصة ، أو على وجوه تظهر بها الفائدة .

والذى أعجز العرب من القرآن إنما هو مزايا ظهرت لهم فى نظمه ، وخصائص صادفوها فى سياق لفظه ، وبدائع راعتهم من مبادئ آية ومقاطعها ، ومجارى ألفاظها ومواقعها ، فهم لم يعجزوا عن معان من دقة معانيه ، وحسنها وصحتها فى العقول ، ولا عن الألفاظ من حيث هى ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هى كلم مفردة ، وإنما وجد العرب ( اتساقا بهر العقول ، وأعجز الجمهور ، ونظاما والتعاما ، وإتقاناً وإحكاماً (٣) ) .

وفى مفتتح ( أسرار البلاغة ) يقول - بعد أن ينفى أن تكون الفضيلة مجرد اللفظ ، ويقرر أن الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا من التأليف ، بدليل أنك لو عمدت إلى بيت من الشعر ، أو فصل من النثر ، فأبطلت نظامه الذى بنى عليه ، أخرجته من كمال البيان إلى مجال الهذيان - يقول بعد ذلك : ( وفى ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذى كانت له هذه الكلم بيت شعر ، أو فصل

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن : ص ١٢١ . (٢) المصدر السابق ص : ١٢٩ .

(٣) ص ٣٢ .

خطاب ، هو ترتيبها على طريقة معلومة ، وحصولها على صورة من التأليف  
مخصوصة (١) .

هذا الأساس ( بلاغة الكلام فى تأليفه ونظمه ) هو الذى ينبغى أن نضعه  
دائما أمام أعيننا ، ونحن ندرس كتاب عبد القاهر ، فإذا رأينا جيدا عنه من  
المؤلف التمسنا تفسيراً له من هذه الكتب أيضا ، فإذا أعوزنا التفسير فإننا لن  
نقول إن عبد القاهر رجع عن رأيه هذا ، وإنما نقول ربما كان لتراخى الزمن فى  
وضع فصول كتاب ( الدلائل ) ، ولعدم مراجعة المؤلف له بعد تمامه - فيما  
أعتقد - أثر فى اختلاف الرأى ، ولكن الذى لا شك فيه أنه أمكننا ويمكننا أن  
نوفق - فى أغلب الأحيان - بين آراء المؤلف .

وسنمضى مع عبد القاهر فى حديثه عن ( النظم ) كما مضينا معه فى  
حديثه عن اللفظ وعن المعنى لنصل إلى رأيه الحاسم فى قضية اللفظ والمعنى ،  
وفى قضية إعجاز القرآن الكريم .

يشرح عبد القاهر النظم الذى يعول عليه ، فيقول : إنه النظم الذى يعتبر  
فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو مجرد ضم الشئ إلى الشئ ، كيف  
جاء واتفق ، وهو نظير للنسج والصبغة ، وما أشبه ، من كل شئ تلاحظ فيه  
علة لوضع كل جزء حيث وضع وهذا يتطلب أن يرتب القائل المعانى فى نفسه ،  
فيجد الألفاظ تترتب بحكم أنها خدم للمعانى ، وسبيل ذلك أن يضع كلامه  
الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، فينظر فى وجوه كل باب وفروقه ( هذا هو  
السبيل ، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا ، وخطؤه إن كان خطأ  
إلى النظم . . . . . إلا وهو معنى من معانى النحو ، قد أصيب به موضعه ، ووضع  
فى حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستعمل فى غير  
ما ينبغى له (٢) .

ويرى أن طلب علة للنظم غير توخى معانى النحو ، كل محال دونه ،  
وليست معانى النحو هى معانى الألفاظ ، ولكنها تتعلق فيما بين معانيها ،

(١) أسرار البلاغة : ص ٢ .

(٢) انظر صفحات : ٤٠ و ٤٤ ، ٦٤ من دلائل الإعجاز .

لا فيما بينها أنفسها ، وإذا توخى فى الألفاظ ( أى فى معانيها ) معانى النحو ، أصبحت خاصة ، غير مشتركة (١) .

وهو يؤول بعض العبارات المشهورة بما يتفق ورأيه ، فقد فهم الناس من هذه العبارة : المعانى لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ ، أن المراد بالألفاظ فيها حقيقتها من حيث هى ألفاظ ، ونطق لسان ، ويرى عبد القاهر أن هذا الفهم خطأ ، لأنه مجال ، ويؤكد أن المراد بالألفاظ فى هذه العبارة : ( المزايى التى تحدث من توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم (٢) ) .

ويقول إن مما يدل على شأن النظم أنه قد يزداد فى المعنى من غير أن يزداد فى اللفظ ، ويجىء بشاهد لذلك قول الله تعالى : ( وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنِّ ) [ الأنعام : ١٠٠ ] ، ويقول إن لتقديم شركاء حسنا وروعة ومأخذا من القلوب ، لا تجد شيئا منه إن أنت أخرت فقلت : وجعلوا الجن شركاء لله .

وسبب ذلك أن تقديم الشركاء يفيد أنهم جعلوا الجن شركاء ، وعبدوهم مع الله تعالى ، ويفيد معه معنى آخر ، وهو أنه ما كان ينبغى أن يكون لله شريك ، لا من الجن ، ولا من غير الجن ، ومع التأخير لا يفيد ذلك ، ولم يكن فيه شىء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ، فأما إنكار أن يعبد مع الله غيره ، وأن يكون له شريك من الجن ، وغير الجن ، فلا يكون فى اللفظ ، مع تأخير الشركاء دليل عليه (٣) .

والنظم متفاوت ، فمنه ما لا يتوفر الحسن فيه ، ولا تظهر الأستاذية ، إلا بعد النظر فى أبيات عدة ، ومنه ما ترى الحسن فيه يهجم عليك دفعة واحدة ، حتى تعرف من البيت الواحد مكان الشاعر من الحدق ، وهذا هو النمط العالى الشريف ، والكلام الفاخر ، والذى لا تجده إلا فى شعر الفحول . وسبب ذلك أنه يدق فيه الصنع ، ويغمض المسلك ، ويشتد ارتباط ثان بأول .  
ونوع ثالث منه ، لا فضيلة فيه ، وإنما الفضيلة - إن وجبت - بمعناه ،

(١) انظر صفحات : ٣٠٠ ، ٣٤٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ من المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٠٢ . (٣) الدلائل : ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .

أو بمتون ألفاظه ، وهو الذى لا صنعة فيه ، ولا عمل أكثر من ضم كلمات بعضها إلى بعض ، ليمنعها هذا الضم المتفرق (١) .

ويؤكد عبد القاهر أنه ليس للنظم قوانين ثابتة ، بل ، الفروق والوجوه كثيرة ، ليس لها غاية ، وليست المزية واجبة لهذه الوجوه فى أنفسها ، ولكن تعرض بحسب المعانى والأغراض ، فإذا راق وجه فى موضع ، لا يلزم أن يروق فى موضع آخر ، وقد تخفى هذه الوجوه حتى يعرض للعالم السهو فيها ، ومادامت كذلك خفية غامضة فإنك لا تستطيع أن تحدث علما للسامع بها ، حتى تكون فيه طبيعة قابلة لإدراكها ، ويكون له ذوق وقريحة .

وهذا طبيعى ، فإنه قد يكون من الصعب رد المخطيء عن هواه ، فى العلوم التى لها أصول معروفة ، وقوانين مضبوطة ( فكيف ترد الناس عن رأيهم فى هذا الشأن ، وأصلك الذى تردهم إليه ، وتعمل فى محاجتهم عليه ، استشهاد القرائح ، وسبر النفوس وفليها ، وما يعرض فيها من الأريحية عند ما تسمح (٢) ) .  
وعبد القاهر لم يدع أنه أول فى تعظيم شأن النظم ، وتفخيم قدره ، بل يقول : إن العلماء أطبقوا على ذلك ، وأجمعوا على أنه ( لافضل مع عدمه ، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له ، ولو بلغ فى غرابة معناه ما بلغ (٣) ) .

\* \* \*

### ● جهود عبد القاهر البلاغية :

أشرت فى فصل سبق إلى أن عبد القاهر ألف ( أسرار البلاغة ) قبل دلائل الإعجاز ، وذكرت دليلا على ذلك ، وأزيد هنا أنى لاحظت أن عبد القاهر يشعرنا فى الدلائل بأنه ألف الكتاب فى زمن متأخر من حياته ، فهو يقول فى ( المدخل ) : ( وقد دخلت بأخرة فى كلام من اصغى إليه وتدبره تدبر دين وفتوة دعاه إلى النظر فى الكتاب ) .

ويقول فى آخره : ( وإنك لتنظر فى البيت دهرا طويلا ، وتفسره ، ولا ترى أن فيه شيئا لم تعلمه ، ثم يبدو لك فيه أمر خفى لم تكن قد علمته ، مثالي ذلك بيت المتنبي :

عجبا له حفظ العنان بأمل ما حفظها الأشياء من عاداتها

(١) الدلائل : ص ٧٠ ، ٧٧ . (٢) الدلائل : ص ٦٩ ، ٧٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٤١٩ ،

(٣) الدلائل : ص ٦٣ .

مضى الدهر الطويل ، ونحن نقرؤه فلا ننكر منه شيئا ، ولا يقع لنا أن فيه خطأ ، ثم بان بأخرة أنه قد أخطأ (١) .

فالدهر الطويل ، والزمان الطويل ، وإدراكه الشيء ( بأخرة ) . كل ذلك يدل على أن عبد القاهر ألف الدلائل في زمن متأخر ، ربما كان في آخر حياته .  
ومما أرجح أن يكون دليلا على ذلك ، قول عبد القاهر في الدلائل : ( وأما المجاز فقد عول الناس في حده على حديث النقل ، وأن كل لفظ نقل موضوعه فهو مجاز ، والكلام في ذلك يطول ، وقد ذكرت ما هو الصحيح من ذلك في موضع آخر (٢) . قال ناشر الكتاب في الهامش : ( لعله يريد بالموضع الآخر كتاب أسرار البلاغة ) .

وأقول إنى أرجح أنه يريد ذلك .

أولا : لأنه لم يتقدم في الدلائل ، على هذه الكلمة ذكر المجاز ، وقد قال : ( ذكرت ) فدل على أنه ذكره في كتاب آخر (٣) .

ثانيا : أنه حقيقة ذكر حديث نقل المجاز في ( الأسرار ) وأطال فيه ، وصحح أنه مجاز لغوى .

ومن الأدلة المرجحة - أيضا - أن عبد القاهر ، وهو يعلى من شأن النحو ، قال : ( وضربوا له المثل بالملح - كما عرفت (٤) ) .

وكانه يشير إلى عرضه هذا المثل في ( الأسرار ) ، والإطالة في شرحه ، وتصحيح وجه الشبه فيه (٥) ، والتعبير بالفعل الماضي يرجح هذه الإشارة ، ولو كان يريد كما ( تعرف ) أى في كلام العرب لعبر بالمضارع ، لأن هذا المقام - حينئذ - له .

\* \* \*

وقد شاع بين الدارسين أن كتاب ( أسرار البلاغة ) كتاب ألفه عبد القاهر في علم البيان وأن دلائل الإعجاز كتاب ألفه في ( علم المعاني ) ، وإن لم يكن

(٢) دلائل الإعجاز : ص ٥٣ .

(١) الدلائل : ص ٤٢٤

(٣) انظر أسرار البلاغة : ص ٣٣٤ .

(٥) أسرار البلاغة : ص ٥١ ، ٥٢ .

(٤) دلائل الإعجاز : ص ٦ .

في ذهنه شيء من ذلك . حتى كتب ناشر كتبه تحت عنوان أسرار البلاغة ( في علم البيان ) ، وتحت عنوان دلائل الإعجاز ( في علم المعاني ) . وكل ذلك غفلة ، سببها عدم تحرى هذا الأمر من كتابي عبد القاهر ، حقيقة أن أكثر ما في أسرار البلاغة مباحث كونت فيما بعد علم البيان ، وأن أكثر ما في دلائل الإعجاز أبواب وفصول ومسائل جعلت فيما بعد في علم المعاني .

ولكن الحقيقة الأخرى أن في كل من الكتابين مباحث تخرج عن العلم الذي ظن أنه ألف فيه ، وأن فيهما مباحث مشتركة .

ونحن - هنا - نؤرخ ، فواجبنا أن نصدق في التاريخ ، وأن نحاول أن نتبين ما إذا كان في ذهن عبد القاهر ، وهو يؤلف . وقد هدانا النظر إلى أن :

١ - كتاب أسرار البلاغة كتاب في علم البديع .

٢ - كتاب دلائل الإعجاز كتاب في علم البيان .

أما عن الأول فقد عرض في الصفحات الأولى منه لأنواع من البديع ، وأراد أن يخرجها على أن التحسين فيها راجع للمعنى : ( وههنا أقسام ، قد يتوهم في بدء الفكرة ، وقبل إتمام العبرة ، أن الحسن والقبح فيها لا يتعدى اللفظ والجرس ، إلى ما يناجى فيه العقل النفس ) .

فههنا . هذه الإشارة لا بد أن تكون للموضوع في ذهنه ، والذي هو بصدد البحث فيه ثم يتكلم على التجنيس ، ويأتي بشواهد له ، يبين كيف أن حسنها راجع إلى المعنى ، ثم يقول : ( فبهذه السريرة صار التجنيس ، وخصوصا المستوفى منه ، المتفق في الصورة من حلى الشعر ، ومذكور في أقسام البديع ) . ويعيب على من يحمله طلب البديع أن يحيف على المعنى : ( وقد نجد في كلام المتأخرين الآن كلاما ، حمل صاحبه فرط شغفه بأمور ترجع إلى ماله اسم في البديع إلى أن ينسى أنه يتكلم ليفهم ، ويقول ليبين ، ويخيل إليه أنه إذا جمع بين أقسام البديع في بيت فلا ضير أن يقع ما عناه في عمياء ) .

والعارفون بجواهر الكلام لا يعرجون على هذا الفن - يقصد البديع - إلا بعد سلامة المعنى وصحته .

يذكر السجع ، وأنه لا يحسن حتى يكون المعنى هو الذى طلبه ، ويورد أمثلة له من المتقدمين و خلاصة الرأى فى هذا عنده أنك ( لن تجد أيمن طائرا ، وأحسن أولا ، وأهدى إلى الإحسان ، وأجلب للاستحسان من أن ترسل المعانى على سجيته لأنها تطلب لانفسها الألفاظ ) .

وبعد إيراد شواهد مقبولة ومردودة من التجنيس ، وتقسيمه وتنويعه ، يقول : ( وأما التطبيق والاستعارة ، وسائر أقسام البديع فلا شبه أن الحسن والقبح لا يعترض الكلام بهما وذلك من جهة المعانى خاصة ) .

كل ذلك أورده عبد القاهر فى الصفحات الأولى من كتابه ( الأسرار ) ، وهنا كلمة لها خطرهما ، حيث إنه لا يزال - كغيره - من علماء النقد والبلاغة السابقين عليه ، يعد ( الاستعارة ) قسماً من أقسام البديع ، ويؤيد ذلك ما نقله عن القاضى الجرجانى : ( وملاك الاستعارة قريب الشبه ، ومناسبة المستعار للمستعار منه . وهكذا تراهم يعدونها فى أقسام البديع ، حيث يذكر التجنيس والتطبيق والتوشيح ورد العجز على الصدر ، وغير ذلك ( ١ ) ) .

وما نقله عن الأمدى ، حيث يقول : ( ثم قد يأتى فى الشعر ثلاثة أنواع آخر يكتسى المعنى العام بها بهاء وحسنا ، حتى يخرج بعد عمومه إلى أن يصير مخصوصاً ) . ثم قال : هذه الأنواع هى التى وقع عليها اسم البديع ، وهى الاستعارة والطباق والتجنيس ، فهذا نص فى موضع القوائين على أن الاستعارة من أقسام البديع ، ولن يكون النقل بديعاً ، حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة ( ٢ ) .

ونشعر هنا أن عبد القاهر يريد أن يؤكد أن الاستعارة من أقسام البديع . ثم نجد عبد القاهر أحل الاستعارة من كتابه المحل الاسمى ، فقد بدأ بها بعد أن مر بأنواع من البديع ، ولكن القدم بأن أحق الأقسام بأن يستوفيه النظر ويتقصاه ، القول على التشبيه والتمثيل والاستعارة ، قال : فإن هذه أصول كثيرة ؛ من جل محاسن الكلام ، إن لم نقل كلها متفرعة عنها ، وراجعة إليها ، وكأنها أقطاب تدور عليها المعانى فى متصرفاتها ( ٣ ) .

( ٢ ) أسرار البلاغة : ص ٣٣٠ .

( ١ ) أسرار البلاغة : ص ٣٢٦ .

( ٣ ) المصدر السابق : ص ١٩ .



وكان عبد القاهر وضع لكتابه هذا منهجا ، فهو يقول : ( إن الذى يوجهه ظاهر الامر ، وما يسبق إليه الفكر أن يبدأ بحملة من القول فى الحقيقة والمجاز ، ونتبع ذلك القول فى التشبيه والتمثيل ، ثم ننسق ذكر الاستعارة عليها . . . . . وذلك أن المجاز أعم من الاستعارة ، والواجب فى قضايا المراتب أن نبدأ بالعام ، قبل الخاص ، والتشبيه كالأصل فى الاستعارة (١) ) .

ولكن عبد القاهر الذى ألف كتابه فى البديع يقول : إن ههنا أمور اقتضت أن تقع البداية بالاستعارة ، وما أظن هذه الأمور إلا أنه بنى الكتاب على ذكر البديع ، والاستعارة من اللفظ أقسامه .

وقد قدم القول فيها ، وكشف عن حالها ، وسعة مجالها ، ثم عاد إلى استقصاء القول فيها ، بعد أن عطف عنان الشرح إلى التشبيه والتمثيل ، ووفى حقوقهما ، وبين فروقهما .

فلو قلنا إن مبنى الكتاب على البديع ، وعلى الاستعارة بخاصة ، وإنما ذكر التشبيه لأنه أصل لها . والتمثيل لقربه من التشبيه ، لو قلنا ذلك لما كنا مبغذين .

وقد نضيف إلى ذلك أن من المتقدمين من جعل التشبيه قسما من أقسام البديع ، أو نوعا من محاسن الكلام ، وأن عبد القاهر تكلم ، وأطال القول فى ( حسن التعليل ) ، وهو معدود فى أقسام البديع .

ولا يقال إن عبد القاهر أكثر فى كتاب الأسرار من ذكر كلمة ( البيان ) فلذلك اعتبر كتابه مؤلفا فى البيان لأنه أكثر كذلك من ذكر كلمة ( المعانى ) ، بل جعل الغرض الأول من كتابه البحث فيها ، وذلك حيث يقول : ( واعلم أن غرضى فى هذا الكلام الذى ابتدأته ، والأساس الذى وضعت ، أن أتوصل إلى بيان أمر المعانى ، كيف تتفق وتختلف ، ومن أين تجتمع وتفترق ، وأفضل أجناسها وأنواعها ، وأتبع خاصها ومشاعها . . . . . (٢) ) .

لا يقال هذا ولا ذاك ، لأنه لا يقصد من البيان ، ولا من المعانى ، إلا المعنى العام لها .

\* \* \*

(١) المصدر السابق : ص ٢٠ . (٢) المصدر السابق : ص ١٨ .

وأما دلائل الإعجاز ، فالأمر فيه أوضح ، وذلك أن عبد القاهر فى أوله صرح بالعلم الذى يبين فيه ( دقائق وأسرارا ، طريق العلم بها الروية والفكر ، ولطائف مستقاهما العقل ، وخصائص معان ، ينفرد بها قوم ، قد هدوا إليها ، ودلوا عليها . . . . . ) وأنها السبب فى أن عرضت المزية فى الكلام ، ووجب أن يفضل بعضه بعضا ) .

ذلك العلم ( علم البيان ) الذى لا ترى علما هو أرسخ منه أصلا ، وأسبق فرعا ، ومع ذلك لن ترى علما قد لقي من الضيم ما لقيه . . . . . ودخل على الناس من الغلط فى معناه ما دخل عليهم فيه ( ١ ) .

\* \* \*

رأى عبد القاهر أنه ليس ( للنظم ) قوانين ، وأصول ترجع إليها وجوهه الكثيرة ، ولكنه حاول أن يذكر أنواعا من هذه الوجوه ، فعقد لذلك بعض الأبواب ، مثل ( باب الحذف ) و ( باب التقديم والتأخير ) و ( باب الفصل والوصل ) و ( باب القصر ) .

وقد يذكر اللامحات البيانية أثناء تحليله للنصوص ، أو توجيهه للفنون البلاغية ، أو مقارنتها بين بعضها وبعض . وبذلك كله وجدت الأصول للعلوم الثلاثة ( المعانى - البيان - البديع ) عند المتأخرين ، فى ( دلائل الإعجاز ) وإن كان عطفه على الأنواع البديعية جد قليل ، ويبدو أن هذه الفنون كلها كان يطلق عليها إلى عهد عبد القاهر ( علم البيان ) ، وإلى ما بعد عهده - كما تقيده عبارة ابن خلدون - : ( وأطلق على الأصناف الثلاثة عند المحدثين اسم البيان ، وهو اسم الصنف الثانى ، لأن الأقدمين أول من تكلموا فيه ( ٢ ) .

وفى الأسرار حاول عبد القاهر ، أن يمهد الأساس ، ويضع قواعد للقياس ، ويحكم العزى بالمعاقد ( ٣ ) . فأطال الحديث وجوده فى التشبيه والتمثيل والاستعارة ، والمجاز العقلى ، والمجاز المرسل .

وتحدث حديثا دقيقا عن الأخذ والسرقة ، وإن كان قد سبق بشيء كثير من هذا ، كما سبق أشياء كثيرة مما وردت فى كتبه ، مسائل ، وشواهد ، ولكن تناوله لها كان أدق وأشمل ، وأقرب إلى الروح العلمية .

( ١ ) الدلائل : ص ٤ - ٦ . ( ٢ ) المقدمة : ص ٥٥٣ . ( ٣ ) ص ٦٥ .

وليس يجرؤ أحد أن ينكر فضل عبد القاهر على البلاغة العربية ، ولكن  
 إتباع الحق - دائما - والميزة الأولى للباحث النزيه ، الذى يقدر قيمة رأيه .  
 فمن الغريب أن نرى الدكتور طه حسين ينسب المجاز العقلى إلى  
 عبد القاهر ، فيقول فى مقدمته نقد النثر : ( أما المجاز العقلى فهو من ابتكارات  
 عبد القاهر <sup>(١)</sup> ) ، ويفتر بذلك باحث آخر ، يقع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه  
 الدكتور طه ، إذ يقول : ( والذى لا شك فيه أنه - عبد القاهر - يعد مكتشف  
 المجاز الحكيمى <sup>(٢)</sup> ) .

وقد قدمنا فى بحثنا هذا أن أول من أشار إلى هذا المجاز الإمام سيبويه فى  
 ( الكتاب ) ، ثم تبعه ( المبرد ) فردد نفس الأمثلة التى ذكرها سيبويه ، ثم جاء  
 عبد القاهر ، فذكر أمثلة سيبويه وزاد عليها .

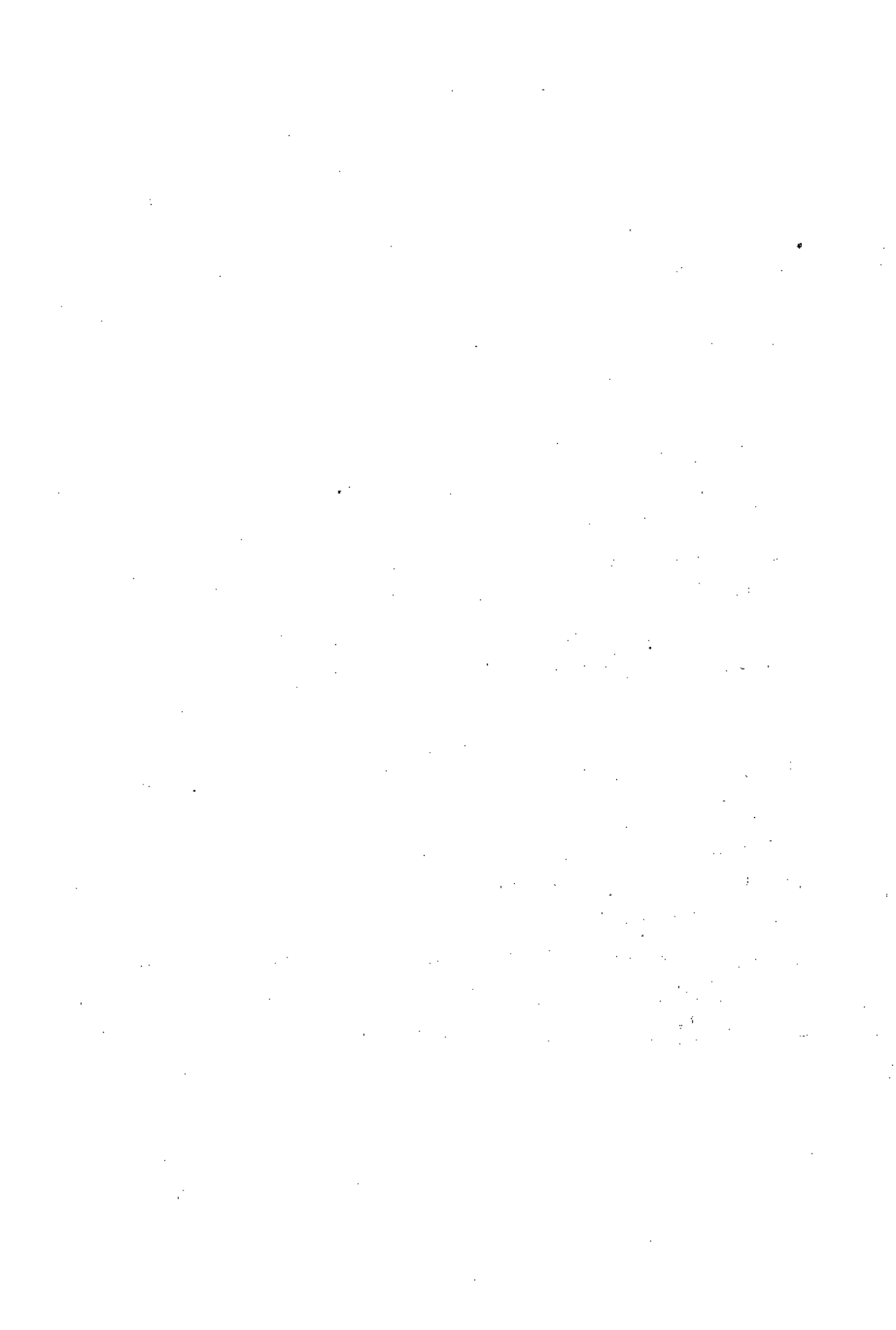
فإذا كان الغرض من ( ابتكاره واكتشافه ) هذا المجاز أنه سمي هذا النوع  
 من توسع العرب باسم ( المجاز العقلى ) أو ( المجاز الحكيمى ) صح ما قيل ، ولكن  
 لا أظن أن هذا معنى الابتكار أو ( الاكتشاف ) فلو أن عبد القاهر كان أول من  
 أطل النظر فى كلام العرب ، فترأى له هذا الفن من التعبير ، فتتبعه ، وجمع  
 شواهد ، ثم أطلق عليه لقباً ، لو كان فعل هذا لقنا إنه مبتكره ، أو ( مكتشفه ) .  
 أما أنه وجد العلماء قبله ينبهون إلى أن عند العرب نوعاً من التوسع ، وهذه  
 أمثله ، فيجىء عبد القاهر فيضيف إلى هذه الأمثلة أمثلة أخرى ، ثم يطلق عليه  
 اسماً ، فهذا ليس الابتكار ، ولا ( الاكتشاف ) .

\* \* \*

ومهما يكن فى شىء فإن عبد القاهر أفاد البلاغة العربية عن طريق دراسته  
 للفظ والمعنى ، ومحاولة التوصل من هذه الدراسة إلى وضع ( الأصل ) لسر  
 الإعجاز القرآنى - فوائده لا تزال درة قلادتها ، ولا نظن إلا أن ( العلوى ) قارب  
 الصواب حين قال فى مقدمة كتابه ( الطراز ) ، ( وأول من أسس من هذا العلم  
 قواعده ، وأوضح براهينه ، وأظهر فوائده ، ورتب أفانينه الشيخ العالم النحرير ،  
 علم المحققين ، عبد القاهر الجرجانى ، فقد فك قيد الغرائب بالتقييد ، وهد من  
 سور المشكلات بالتسوير المشيد ، وفتح أزهاره من أكمامها ، وفتق أزواره بعد  
 استغلاقتها واستبهاهما ، فجزاه الله عن الإسلام أفضل الجزاء ، وجعل نصيبه من  
 ثوابه أوفر النصيب والإجزاء ) .

\* \* \*

(١) تمهيد فى البيان العربى : ص ٢٩ . (٢) البلاغة تطور وتاريخ : ص ١٨٥ .



## الباب السادس

### البلاغة التقريرية



كانت البلاغة العربية ، فى صورتها الأخيرة ، الصورة التقريرية - عند السكاكى - نتيجة مباشرة لقضية اللفظ والمعنى . فقد وجدنا بذور هذه الطريقة عند عالين كبيرين من علماء ( اللفظ والمعنى ) ، وعند عالم ثالث كان له فى قضية الإعجاز شأن .

أول العالمين أبو هلال العسكري ، فقد كان - مع نزعة الادبية ، وذوقه المرفه - ميالا إلى التحديد والتقسيم . لمست ذلك فى الفقرات الأولى من كتابه : ( الصناعتين ) ، فهو يثنى فى مقدمته على كتاب ( البيان والتبيين ) للجاحظ ، ولكنه يعيب عليه أن ( الإبانة عن حدود البلاغة ، وأقسام الفصاحة ماثوثة ) فيه ، ولذلك فقد توجهت عنايته إلى ( الإبانة عن موضوع البلاغة ، وذكر حدودها ، وشرح وجوهها ) وإلى ( شرح البديع ، والإبانة عن وجوهه ، وحصر أبوابه وفنونه ) ، وتنظيم المسائل ، وحصر الأبواب ، وشرح الوجوه كلها أوائل فى هذه الطريقة العقلية ، التى تنقل الفن من ( السياحة ) الادبية ، إلى ( التجميعات ) العلمية .

وقد قلت فيما سبق إن أبا هلال يعنون للفصل من فصول كتابه ، ثم يذكر تعريفا لهذا العنوان - فى الغالب - ، ثم يبين الغرض منه ، ثم يكثُر من الشواهد ، ويشير - أحيانا - إلى موضع الروعة فيها ، ولكنه لا يطيل ، ولا يستقصى الشواهد بالبيان ، وإذا تجاهل ( التعريف ) ذكر ( الوجوه ) . ولذلك يبدو لنا واضحا أن عنايته بالأقسام والأنواع والوجوه فاقت بكثير عنايته بالحدود والرسوم ، وأن حدوده لم تكن دقيقة فى الغالب أو بعبارة أخرى تعريفاته لم تكن ( جامعة مانعة ) وأكثر ما كانت هذه التعريفات والحدود فى فنون البديع .

ومن أمثلة تعريفاته :

الإيغال : وهو أن يستوفى المتكلم معنى الكلام قبل البلوغ إلى مقطعه ، ثم يأتى بالمقطع فيزيد معنى آخر ، يزيد به وضوحا وشرحا ، وتوكيدا وحسنا ، وأصل الكلمة من قولهم : أوغل فى الأمر إذا أبعد الذهاب فيه (١) .

المضاعفة : هى أن يتضمن الكلام معنيين ، معنى مصرحا به ، ومعنى كالمشار إليه (٢) .

(٢) الصناعتين : ص ٤٢٣ .

(١) الصناعتين : ص ٣٨٠ .

الاستعارة : نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض (١) .

ونلاحظ أن كل من تعرض للاستعارة منذ الجاحظ إلى عبد القاهر عرفها تعريفاً ما . وبعد أن عرف العسكري الاستعارة أخذ في بيان الغرض منها ، فذكر عدة أغراض للاستعارة المفيدة ، وذكر بعد ذلك أمثلة تقرب فهمها ، وأن ذكر في الأمثلة بعض ماعده المتأخرون في الكناية .

وهذه التعريفات خفيفة على الأرواح ، وعلى الأذان ، وبعيدة عن التعقيدات المنطقية وثاني الرجلين الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، والنظر الساذج في كتابيه يبعد عن الأذهان شبح القواعد ، وشوائب المنطق ، ولكن النظر المدقق ، يتراءى له الأمران ، حتى ليكاد يلمسهما .

فالشيخ بعقد فصولاً يتحدث فيها عن مسائل في موضوع واحد ، سواء في الدلائل أم في الأسرار ، وبعد التحليل الدقيق للنصوص التي يكثر منها ، نراه في بعضها ينتهي إلى قواعد لم يزد عليها المتأخرون في موضوعها ، ومن أمثلة ذلك قوله في نهاية باب الفصل والوصل : ( فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية ، أو الانفصال إلى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين (٢) ) .

وقد ذكر في أثناء الفصل إرادة الإشراك في الحكم الإعرابي ، أو عدم إرادته ، كما ذكر الاستعناف وهذه أصول المسائل ، وأسمائها كما انتهت إليها القواعد عند السكاكي وشراحه .

ونجده وسط حماسه المتدفق لبيان ما في النصوص من مزايا يشير إلى الأساس والقواعد : ( لأن القصد إذا كان لتمهيد الأساس ، ووضع قواعد للقياس ، كان الأولى أن يعتمد إلى ما هو أظهر وأجلى من الأمثلة . . . . . حتى إذا تمهدت القواعد ، وأحكمت العرى والمعاهد ، أخذ حينئذ في تتبع ما اخترعته القرائح . . . . . وفي الاستعارة بعد من جهة القوانين والأصول شغل الفكر ، ومذهب القول ، وخفايا ولطائف (٣) ) .

(١) الصنائع : ص ٢٦٨ . (٢) دلائل الإعجاز : ص ١٨٨ (٣) أسرار البلاغة : ص ٦٥ .



وعبد القاهر نحوى ، من كبار النحويين ، وهو يعرف جيدا معنى القواعد والاصول ، ولذلك يدق كل الدقة حين يعتبر محاولاته ، شبه قوانين : ( فغرضي الآن أن أريك أنواعا من التخيل ، وأضع شبه قوانين ، ليستعان بها على ما يراد من التفصيل والتبيين (١) ) .

والدارس المتعمق يشعر شعورا قويا بأن ميل عبد القاهر إلى التحديد و ( التقييد ) ميل غالب : ولكن ذوقه الأدبي كان يغالبه ، وبخاصة فى البحوث التى كان يرى أن المرجع فيها ليس إلى القواعد والاصول ، وإنما إلى ( استشهاد القرائح ، وسبر النفوس وفلسيها ، وما يعرض فيها من الأريحية عندما تسمع (٢) ) .

لكنه حين يعرف يدق فى التعريف ، فمثلا تعريفه للاستعارة أدق بكثير من التعريفات السابقة له ، ولو أنه اعتمد عليها ، يقول : ( الاستعارة أن تريد تشبيه الشيء بالشيء فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره ، ونجىء إلى اسم المشبه به ، فتعيره المشبه ، وتجريه عليه (٣) ) .

وعبد القاهر يفرق تفريقا علميا بين المجاز المرسل والمجاز العقلى ، وبين المجاز العقلى والاستعارة ، فالأول مجاز فى الإثبات ، والاستعارة مجاز فى المثبت ، ولا تمكن التسوية بينهما ، لأن مدخلهما ليس من جانب واحد ، لأن المجاز فى الاستعارة يكون بغير إضافة ، أما فى المجاز العقلى فلا بد من إضافة ( أو إسناد ) حتى يحصل المجاز (٤) .

وهو يبين الفرق بين المجاز العقلى وحقيقته ، كما يفرق بين الاستعارة وأصلها التشبيه الصريح (٥) . . . . . وهكذا نجد له نظرات دقيقة لا شك أن السكاكى أفاد منها كل الفائدة .

وإن شئت أن تقرأ لعبد القاهر فصلا فيه جفاف المنطق فاقرا بيانه لحقيقة الخبر .

\* \* \*

- 
- (١) المصدر السابق : ص ٢٤٥ .  
(٢) الدلائل : ص ٥٣ .  
(٣) الدلائل : ص ٢٢٨ .  
(٤) انظر أسرار البلاغة : ص ٣٠٤ .  
(٥) الدلائل : ص ٤٢٢ .

أما العالم الثالث التي أشاع روح الطريقة التقريرية في بعض فصول كتابه ، قبل أن تستبد هذه الطريقة بالعقول فهو ابن سنان الخفاجي . وقد أشرت في الفصل الذي كتبه عنه إلى أن الرجل مع أنه كان أديبا وشاعرا غلبت عليه في بعض الفصول عقلية المتكلمين (١) .

وقد كتب في أول كتابه فصلا بحث فيه تعريف ( الكلام ) ، وكل ما فيه جدل منطقي ، ونحوى وكان من الغريب أن يبتدأ به كتاب ألف لمعرفة الفصاحة والبلاغة ، ثم يتكلم عن ( اللغة ) وأصلها ، أمواضة هي أم توقيف ، وهو فصل وإن لم يغرب فيه إغرابه في الفصل الأول ، ولكنه سن به للمتأخرين أن يدخلوا في بحوث البلاغة ما ليس منها .

ثم إنه بوب الفنون البلاغية ، وذكر كثيرا من الأقسام ، ومع ذلك فقد كانت في هذا الكتاب نفحات أدبية حالت بينه وبين أن يكون كتابا خالصا للبلاغة ، أو على وجه الدقة أن يكون كتابا ككتب المتأخرين ، فيه القواعد ، وليس فيه روعة الشواهد .

\* \* \*

أما أول كتاب نقل البلاغة نقلة واسعة من رياض الأدب ، إلى ساحة المنطق ، فهو كتاب ( نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ) لفخر الدين الرازي . كانت عقلية الرازي منطقية فلسفية ، وهو أول من أشاع الطريقة التقريرية في دراسة العلوم - كما يقول ابن خلدون - .

وقد تناول الرازي كثيرا من العلوم ، وأشاع فيها هذه الطريقة ، ومن هذه العلوم ( علم البيان ) أو ( علم المعاني والبيان ) فبكلتا التسميتين سمي ( علم الفصاحة ) .

وقد وضع كتابه ( النهاية ) ليلخص فيه كتابي عبد القاهر - الدلائل والأسرار ، وراعى فيه : ( الترتيب مع التهذيب ، والتحرير مع التقرير ، وضبط أوابد الإجماليات ، في كل باب بالتقسيمات اليقينية ) . ومعنى كل ذلك أنه أخضع البلاغة لعقليته المنطقية ، فكان بذلك الوسطة بين عهدين من عهود التأليف في البلاغة .

وهو يرى أن عبد القاهر استخراج أصول علم البلاغة ، وقوانينه ، ورتب

(١) المصدر السابق: ص ٤٠٤ وما بعدها .

حججه وبراهينه وبالغ في الكشف عن حقائقه ، والفحص عن لطائفه ودقائقه ،  
وأنه جمع في كتابيه من القواعد الغريبة ، والدقائق العجيبة ، والوجوه العقلية ،  
مالا يوجد في كلام من قبله ، ولكنه - في نظره - أهمل ترتيب الأصول ،  
والأبواب ، فندب الرازي نفسه لترتيبها ، وجمع ( متفرقات الكلم في الضوابط  
العقلية ) .

وإذا فقد كانت مهمة الرازي هي وضع ( الضوابط العقلية ) ، وهذه هي  
البلاغة في صورة من صورها الأخيرة ، ولكن الرازي لم يحط بكل قواعد البلاغة ،  
ولم تكن ضوابطه من الدقة والتحديد بحيث تغني عن ضوابط أشد صرامة ،  
وأحكم قيودا ، ولكنها - مع ذلك - كانت خطوة كبيرة في سبيل هذا  
التحديد .

وقد عرض أوائل كتابه لأنواع الدلالة ، ولعله أول من أدخل هذا المبحث  
المنطقي في علوم البلاغة ، كما يظن أنه أول من أدخل فيها باب ترشيح الاستعارة  
وتجريدتها ، وإن كنا نجد أصل الأول عند عبد القاهر . في فصل ذكر فيه ( تناسي  
التشبيه ) ، حتى كأنه حديث الاستعارة والقياس لم يجر من المستعير على بال<sup>(١)</sup> .  
كما نجد أساس الثاني عنده أيضا ، وإن كان أكثر تلميحه إليه جاء في  
شواهد التشبيه ، لا في شواهد الاستعارة<sup>(٢)</sup> .

على أن علماء البلاغة كلهم يستحسنون الاستعارة المرشحة ، ويتنقصون  
الاستعارة المجردة ، لكن يفهم من كلام للآمدى أن ليس كل ترشيح مقويا  
للاستعارة ، بل منه ما يفسدها فقد عرض لبيت أبي تمام :

لم تسق بعد الهوى ماء أقل قذى من ماء قافية يسقكيه فهم  
وعده من ( ردىء الاستعارة وقبيحها وفاسدها ) . قال بعد أن ذكر البيت  
وحكم عليه : ( فجعل للقافية ماء على الاستعارة ، فلو أراد الرونق لصلح ،  
ولكنه قال : ( يسقكيه ) فبئس معنى الرونق ، لأنك إذا قلت : « هذا ثوب له  
ماء » لم تجعل الماء مشروباً ، فتقول : ما شربت أعذب من ماء ثوب شربته عند  
فلان . . . . . لأن للاستعارة حدا تصلح فيه<sup>(٣)</sup> .

وقد تعرض الرازي لأنواع قليلة من البديع ، ولكن يبدو أن اعتماده فيها لم

(١) أسرار البلاغة : ص ٢٤٥ . (٢) انظر : ص ٢٥٥ وما بعدها من المصدر السابق .

(٣) الموازنة : ص ٢٢١ .

يكن على كتابي الشيخ عبد القاهر ، وفيما عدا ذلك نجد هذا الكتاب صورة زرية من كتابي الشيخ ، فقد مال ببلاغة عبد القاهر الأدبية إلى الطريقة التقريرية ، فأفقدتها روحها ، واذهب منها ماءها .

والسمة الظاهرة في الكتاب هي التركيز ، ولذلك بدأ الكتاب كأنه مجموعة من القواعد وإن لم يكن كذلك ، فالضبط الذي وعد به الرازي ما هو إلا وضع المسائل المتفرقة في أبواب تجمعها ، مع قليل من التعريفات ، وكثير من الإيجاز والاختصار .

ويبدو هذا العمل في فاتحة الكتاب ، فنراه في الفصل الأول يقول إن القرآن معجز ، وأن إعجازه في فصاحته ، وفي الثاني يتحدث عن شرف الفصاحة ، ويجمل المباحث التي تضمنها علما البيان والمعاني ، فمعرفة الإعجاز تتوقف على معرفة المزايا ، التي ظهرت في نظم القرآن وطريق معرفة هذه المزايا هي : ( البحث عن حقيقة المجاز والحقيقة والاستعارة والتشبيه والتمثيل وحقيقة النظم ، والتقديم والتأخير ، والإيجاز ، والحذف ، والوصل والفصل ، وسائر وجوه المحاسن ، المعتمدة في النظم والنثر ( ١ ) ) .

وبذلك حدد الرازي موضوع كتابه ، أو بعبارة أخرى حدد الموضوعات التي تضمنتها كتابا عبد القاهر ، ويريد هو أن يرتبها ، ويحررها ، ويضبطها ، بالتقسيمات اليقينية .

ثم يذكر أن الفصاحة إما أن تعود إلى المفردات ، وإما أن تعود إلى الجملة ، وأنه - لذلك - رتب الكتاب على جملتين ، وقدم المفرد على الجملة ، ورتب الكلام فيه على مقدمة وقسمين ، وجعل المقدمة مشتملة على فصلين تحدث في الأول عن أقسام دلالة اللفظ على المعنى .

وقد حدد الرازي موضع الكناية والمجاز والتمثيل من هذه الدلالات ، فنفي أن تقع في الدالتين : العقلية ، والوضعية ، ورأى أن تدخل كلها في الدلالة الالتزامية .

وتحدث في الفصل الثاني عن حقيقة البلاغة والفصاحة ، وخلص من هذا إلى الحديث عن قضية اللفظ والمعنى ، فنفي أن تكون الفصاحة راجعة للألفاظ ،

( ١ ) نهاية الإيجاز : ص ٧ .

لأجل دلالتها الوضعية ، واحتج لذلك بأدلة عقلية ، ثم ذكر ( الشبه التي احتج بها أصحاب اللفظ ، وأجاب عنها ، وبذلك جمع متفرقات من كتابي عبد القاهر في فصول متناسقة ، وهذا النموذج لما أراده من ( الترتيب ) . كما نرى ذلك في إيراد الأدلة على أن الاستعارة في المعنى لا في اللفظ ، فهو يستخرج من كلام عبد القاهر وجوها سبعة (١) .

وإذا كان الرازي قد أسرف في الاختصار فمن الحق أن نقول : إن عبد القاهر أسرف في التطويل ، وأنه لولا رغبته الشديدة في الإبداء والإعادة لكان شطر ما قاله كافيا - بل فوق الكفاية - في أداء أغراضه .

وقد كنت أظن أن عبد القاهر توهم شبهها للفظيين ، وأخذ يرد عليها ، لولا أن الرازي يؤكد ( أن أصحاب اللفظ قد بلغ غلوهم في مذهبهم إلى أن قصروا الفصاحة والبلاغة على هذا القدر - خلو الكلام من التنافر ، وأن يكون معتدل مزاج الحروف - وهو باطل (٢) ) .

وأنا لم أقف في رحلتى الطويلة هذه على عالم - بل علماء - يقصرون الفصاحة على هذا الأمر ، ولكن كلام الشيخين أرفع من أن يرتاب فيه ، إلى حد ( التقول على أصحاب اللفظ ) .

\* \* \*

ثم يمضى الرازي على هذا النمط ، تسيطر عليه العقلية العلمية المنطقية ، حتى ينتهي إلى ذكر ما طعن به بعض الملحددين على القرآن ، ويزد عليها . وهو في ثنايا الكتاب يكشف عن جزئيات ربما خفيت على قارئ كتابي عبد القاهر ، ويبرزها فكانها من ابتداعاته ، وكذلك يضع أسماء ، مثل الاستعارة الأصلية ، والاستعارة التبعية ، والاستعارة بالكناية ، والاستعارة التخيلية (٣) ، والاستعارة العامية والغريبة .

وهو يشعر أنه أوفى على الغاية حين يفرق بين التشابهات ، فنراه بعد أن فرق بين الاستعارة الأصلية ، والاستعارة المكنية ، يقول : ( فتأمل ما ذكرناه في الفرق ، فإنهم طولوا فيه ، وما أدركوا كنهه (٤) ) .

وقد يرجع بين رأيين لعبد القاهر ، ويختار أحدهما ، كما ذكر رأبي

(٢) المصدر السابق : ص ٢٦ .

(١) نهاية الإيجاز : ص ٨٢ .

(٤) ص ٩٥ .

(٣) ص ١٠٢ .

عبد القاهر فى المجاز العقلى ، وذكر أنه اضطرب رأيه فى أن هذا المجاز عقلى، أم لغوى ، والذي نصره فى الأسرار أنه لغوى ، ثم اختار هذا الرأى ، ودلل عليه (١) .

وقد يرد بعض آراء الشيخ ، ومن ذلك رده تعليله بأن السبب فى أن كانت الكناية أبلغ من الإفصاح . هو أن الكناية ذكر الشئ بواسطة ذكر لوازمه ، ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم ، ومعلوم أن ذكر الشئ مع دليله ، أوقع فى النفوس من ذكر الشئ ، لا مع دليله .

قال الرازى - بعد أن أسند هذا الكلام المتقدم للشيخ عبد القاهر - : ( وهو عندي ضعيف لوجهين : الأول : أنك إذا قلت : فلان طويل النجاد ، فطول النجاد مشكوك فيه ، كما أن طول القامة مشكوك فيه ، وليس أحدهما أظهر عند العقل من الآخر ، حتى يستدل بالأعرف على الأخفى . اللهم إلا إذا جعلنا الطريق إلى معرفة طول النجاد الحس ، ولكنه - أيضا - كان فى معرفة طول القامة ، فظهر ضعف هذه العلة .

الثانى : وهو أن الاستدلال باللازم على الملزوم طريقة باطلة ، فإن الحياة لازمة للعلم ، ولا يمكن الاستدلال بوجود الحياة على وجوده ، فبطل ما قاله (٢) .

كما أنه كان يناقش غير عبد القاهر ، ويبطل رأيه ، كما أبطل تعريف على ابن عيسى الرماني للاستعارة ، بوجوه أربعة (٣) .

وهذا كله يدل على أن هذا العالم لم يكن مجرد ( مختصر ) لكتابتى عبد القاهر ، بل كان صاحب ( شخصية ) ظهرت سماتها فى كثير من جهوده فى هذا الكتاب .

وإذا كان نهاية الإيجاز يمثل الصورة الأولى ، القريبة من الكمال ، للبلاغة التقريرية ، وإذا كان هذا الكتاب - أيضا - صورة أخرى لبلاغة عبد القاهر ، صح قولنا : إن البلاغة التقريرية ، أو بعبارة أخرى أن البلاغة فى صورتها الأخيرة كانت نتيجة مباشرة لقضية اللفظ والمعنى ، وبخاصة إذا أكدنا أن بلاغة عبد القاهر نفسها كانت أصولها معروفة عند العلماء السابقين الذين أسهموا فى هذه القضية .

(١) ص ٨٤ - ٨٥ . (٢) ص ١٠٥ . (٣) ولد الرازى سنة ٥٤٤ هـ ، وولد

السكاكى سنة ٥٥٥ هـ .

ولكى نتم ملامح الصورة نشئ عنان القول إلى الوضع النهائي للبلاغة ،  
والذى يتمثل فى كتاب السكاكى : ( مفتاح العلوم ) .

ونبادرالى القول بأن صنيع السكاكى - فى جملته - صورة محدودة مركزة  
لصنيع الرازى ، غير أنه أضاف إليها لمحات من معارف العلماء الذين سبقوا الرازى  
أو عاصروه ، وتقسيمات وتعريفات وقيوداً للتعريف من عنده ، لكن جوهر  
« القسم الثالث من المفتاح » هو خلاصة ما تضمنه ( نهاية الإيجاز ) .

وأول ما ينبغى أن نقوله - هنا - أن السكاكى نشأ مع الفخر الرازى ، فى  
ظل الدولة ( الخوارزمشاهية ) ، وقد كان يصغر الرازى بنحو عشر سنوات (١) .  
اتصل الرازى بملوك ( خوارزم ) ، ومدحهم ، وكان أقوى اتصاله بالسلطان  
( محمد بن تكش ) الذى تولى سلطنة خوارزم سنة ٥٩٦ هـ ، وكذلك اتصل به  
السكاكى ، ونال الحظوة عند هذا السلطان ، وعند أبيه ( تكش ) . وقد قال  
بعض المترجمين للرازى : إن السكاكى كان من جملة علماء دولة هذا  
السلطان (٢) .

ومما يدل على الصلة الوثيقة بين الرازى والسكاكى أن هذا مدح الرازى  
بشعر تبدو عليه مسحة أشعار العلماء ، وأنه بالغ فى هذا الشعر ، حتى رأى فيه  
أن الله لو قضى أن يكون العالم خادماً للأعلم لكان ينبغى أن يكون ( ابن سينا )  
خادماً للرازى (٣) .

ولا يعقل أن تكون الصلة بين العالمين بهذا القدر ، ولا يطلع السكاكى على  
كتاب الرازى فى البلاغة .

فمن المؤكد أن كل ما اتفق فيه هذان العالمان أخذه ثانيهما عن أولهما -  
نعم . كلاهما أخذ عن عبد القاهر ، ولكن لا وجه للتشكيك فى أن  
السكاكى أخذ عن الرازى ، بل إن أخذه عن الرازى أقوى من أخذه عن  
عبد القاهر .

وكما أخذ السكاكى عن الرازى أخذ عن رشيد الدين الطوطا ، فقد كان  
هذا العالم - أيضاً - من جملة علماء الدولة ( الخوارزمشاهية ) ، وقد توفى  
وعمر السكاكى ثمانية عشر عاماً ، وقد استمر السكاكى فى رحاب هذه الدولة  
التي عاش فى ظلها رشيد الدين ، فمن الطبعى أن يطلع على آثاره .

(١) ولد الرازى سنة ٥٤٤ هـ ، وولد السكاكى سنة ٥٥٥ هـ .

(٢) روضات الجنات : ج ٤ ص ٢٣٨ . (٣) مرآة الجنان : ج ٤ ، ص ٧ .

أما اتصال الرازي بالوطواط فأمر لا شك فيه ، فإن الرجلين عاشا في بيعة واحدة ، وكذلك نجد الرازي في تفسيره يذكر رشيد الدين ، ومن ذلك ما جاء عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ اَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾ (١) . قال الرازي : ( كان الملقب بالرشيد الكاتب يقول : وقيل : أتدعون بعلا ، وتدعون أحسن الخالقين ، أوهم أنه أحسن ؛ لأنه قد كان تحصل فيه رعاية معنى التحسين . وجوابه : أن فصاحة القرآن ليست لأجل رعاية هذه التكليف ، بل لأجل قوة المعاني ، وجزالة الالفاظ ) .

والنتيجة الحتمية لكل ذلك أن ما نراه من تشابه في كتب هؤلاء الأعلام الثلاثة ، مرجعه إلى أخذ كل عمن سبقه ، فالرازي أخذ عن ( الوطواط ) - ولو أنه أخذ غير ذي بال - والسكاكي أخذ عن الرازي ، وعن الوطواط . وقد تنبه لذلك صاحب كتاب ( البلاغة عند السكاكي ) ، فقال : ( ويمكن القول إن ما جاء في مفتاح العلوم لم يكن إلا صورة لمباحث البديع في كتاب الوطواط . . . . . وفخر الدين الرازي قد تأثر بالوطواط ، ونقل عنه في كتابه . . . كثيرا ، وبذلك لا يمكن الجزم بأن السكاكي نقل عن ( حدائق السحر في دقائق الشعر ) مباشرة ، إذ يجوز أنه نقل عن الرازي ما كتبه الوطواط ، ومع ذلك فلا ينفي هذا أن كلام السكاكي في المحسنات هو كلام الوطواط نفسه في حدائق السحر (٢) ) .

قلت : وما قدمته واضح الدلالة على أن الرازي أخذ عن رشيد الدين ، وأن السكاكي أخذ عن الرازي ، وعن رشيد الدين ، وعن عبد القاهر . وقد اعترف السكاكي أنه أخذ عن السلف ، إذ يقول : ( هذا ما أمكن من تقرير كلام السلف ، رحمهم الله في هذين الأصلين - المعاني والبيان - ومن ترتيب الأنواع فيهما ، وتذييلها بما كان يليق بها ، وتطبيق البعض منها ببعض ، وتوفية كل من ذلك حقه على موجب مقتضى الصناعة . . . . . وعلماء هذا الفن كانوا في اختراعه ، واستخراج أصوله ، وتمهيد قواعدها ، وإحكام أبوابها وفصولها ، والنظر في تفاريعها ، واستقراء أمثلتها اللائقة بها ، وتلقطها من حيث يجب تلقطها ، وإتباع الخاطر في التفتيش والتنقيب عن ملاقطها ،

(١) الآية ١٢٥ من سورة : الصافات . (٢) البلاغة عند السكاكي : ص ٢٤٣ .



وكد النفس والروح فى ركوب المسالك المتوعرة إلى الظفر بها . . . . . فعلموا ما وفى به القوة البشرية إذ ذاك (١) .

ومع ذلك لم يعين واحدا من هؤلاء العلماء إلا شيخه ( الحاتمي ) وإلا الإمام عبد القاهر ، فقد ذكره ، وأثنى عليه ، ووقف - بخاصة - عند اضطرابه فى وضع المجاز العقلى ، هل هو مجاز عقلى ، أو مجاز لغوى ، قال : ( ومدار ترديد الإمام عبد القاهر - قدس الله روحه - لهذا النوع بين اللغوى تارة ، وبين العقلى أخرى ، على هذين الوجهين ، جزاه الله أفضل الجزاء ، فهو الذى لا يزال ينور القلوب فى مستودعات لطائف نظره لا يالو تعليما وإرشادا (٢) ) .

وعندى أن اعتماد السكاكى على الرازى كان أقوى من اعتماده على عبد القاهر ، فكان من الإنصاف أن ينوه بهذا الإمام أيضا ، لكن لهؤلاء العلماء مسالك تحار فيها الأفهام .

\* \* \*

كتب السكاكى القسم الثالث من المفتاح بالروح التى كتب بها الرازى نهاية الإيجاز ، وظهرت عقلية كل من الرجلين فيما كتب .

كان الرازى - ولا شك - أعمق فى دراسة العربية من السكاكى ، يدل على ذلك أسلوب كل منهما ، ولكن كانت علوم الحكمة والفلسفة قد تمكنت من عقليهما ، وبهذا القدر من الثقافة صدر كل منهما ، فجاءت كتابة الرازى - مع ظهور أثر المنطق فيها واضحا - أخف ، وأنصح من كتابة السكاكى ، كما كان استبداد المنطق بالسكاكى أقوى من استبداده بالرازى ، فجاءت تعريفات الأول أجمع وأمنع ، أثقلها بكثير من القيود ، فأتعب الذين جاءوا بعده فى الشرح والتبيين ، ومع ذلك ظلت هذه التعاريف ، والتقسيمات أبعد ما تكون عن الروح الأدبية .

وقد ذكرت أن الرازى كان يسمى علم البلاغة : ( علم البيان ) و ( علم المعانى والبيان ) ، ولكن السكاكى جعله علمين : علم المعانى ، وعلم البيان . وأول ما ظهر هذا التمييز فى مقدمة تفسير الكشاف للزمخشري ، ومع أن الرازى نقل كثيرا جدا من الكشاف فى تفسيره ( مفاتيح الغيب ) لم يلق بالأ لهذا

(٢) المصدر السابق : ص ١٥٧

(١) مفتاح العلوم : ص ١٧٥ .

التمييز بين العلمين ، فاخذ السكاكى ، وبنى عليه كتابه ، غير أنه جعل هذين العلمين من تنمة علم النحو (١) .

ونستطيع أن نقول إن فضل السكاكى ظهر فى أبواب من علم المعانى : باب المسند إليه - باب المسند - باب متعلقات الفعل - باب الإنشاء . أما بقية أبواب هذا العلم ، وأما علم البيان فإضافاته إليها قليلة . إذا استثينا التقسيمات الكثيرة ، والتفريعات المنطقية .

وقد وقع السكاكى فى خطأين كبيرين :

**أولهما :** الإكثار من الأمثلة المصنوعة ، التى لا تفيد أدبا ، ولا تهذب وجدانا ، وقد قلت إن أول من فعل ذلك هو أبو هلال العسكرى ، ولو أننا استغنيينا عن هذه الأمثلة ، ورجعنا الشواهد التى ملأت كتب القدماء ، وأضفنا إليها شواهد أخرى مناسبة ، مع النظر فيها نظرة أدبية لأفدنا البلاغة العربية ، ولأعدنا لها مجدها .

**ثانيهما :** التزامه النظر العقلى فى تقسيماته ، وتفريعاته ، وقد كان الذين سبقوه يستقصون النصوص ، ويحاولون أن يثيروا من عرضها ونقدها وتحليلها إلى ما يشبه القواعد .

وقد جاء كثير من مسائل السكاكى التى استخرجها بحكم النظر العقلى دون أن تكون لها شواهد من فصيح كلام العرب . فلو أننا أعدنا النظر فى هذه البلاغة ، ولم نقبل من الفروع إلا ما له شاهد عربى ليسرنا دراسة البلاغة ، ولاكتفينا بما يشهد له كلام العرب منها ، ولزحزحنا من فوق صدرها كابوس المنطق .

وكان من كتبوا عن السكاكى لم يحمداوا صنيعه فى علم البديع ، فقد جعل الأنواع البديعية تابعة لعلمى المعانى والبيان ، وذكر منها أنواعا أقل بكثير مما ذكره الأقدمون .

ولكن السكاكى تنبه إلى أمر لم تنبه إليه من السابقين إلا القليل ، تنبه إلى الفرق بين معرفة الإعجاز ، وبين إدراكه ، فالمعرفة ممكنة بالقواعد ، ولكن الإدراك غير ممكن إلا بالذوق ، قال : ( وشأن الإعجاز عجيب ، يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن ، تدرك ولا يمكن وصفها ، وكالملاحاة . ومدرك الإعجاز عندى هو الذوق ، ليس إلا ، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين ، نعم .

(١) المصدر السابق : ص ٣ .

للبلاغة وجوه متلثمة ، ربما تيسرت إماطة اللثام عنها لتجلى عليك ، أما نفس وجه الإعجاز فلا (١) .

وفى هذا الكلام حق وباطل . أما حقه فهو تعذر معرفة وجه الإعجاز بهذه القواعد الكثيرة ، وإن كان الشيخ عبد القاهر قد نعى فى أول كتابه ( دلائل الإعجاز ) على من يكتفون بمجرد الإيمان بالإعجاز ، وقد وضع كتابه هذا لتعريف الناس بوجه الإعجاز ، ولكن ما أظنه بلغ من ذلك شيئا ، فقد عرفنا كثيرا من أسرار بلاغة الكلام ، ولكن هل معرفتنا بهذه الأسرار أعطتنا علما بمعرفة الإعجاز فى آية واحدة من كتاب الله ؟ .

إن كل ما يمكن أن نقوله فى أسرار روعة آية من الآيات يمكن أن يقوله غيرنا فى أسرار روعة بيت من الشعر ، أو بلاغة فقرة من النثر ، مادام الأمر لا يرجع إلا إلى قوة تشقيق الكلام وتصريفه ، ولكن أحدا من أصحاب الأذواق السليمة لا يمكن أن يختلف الحال عليه بين آية آية من القرآن ، وأية كلمة أخرى من كلام أبلغ البلغاء ، فهو كما يقول الجاحظ يدرك فى مقطع الآية ومخرجها وطبعها مالا يجده فى أى كلام آخر .

وعبد القاهر المجرجاني نفسه يدرك هذا ، فهو يعترف بأنه قد يدعى المزية والحسن لنظم الكلام من غير أن يكون فيه من ( معانى النحو ) شىء يتصور أن يتفاضل الناس فى العلم به ، ويعترف بأنه لا يستطيع أن يضع اليد من معانى النحو ووجوهه على شىء يزعم أن من شأنه أن يوجب المزية لكل كلام يكون فيه ، وأنه قد يدعى لهذه المعانى المزية فى موضع دون موضع ، ويخلص إلى أنه ليس الداء فى هذا بالهين ، ولا العلاج فيه مع كل أحد مسعفا ، لأنه لا بد من طبيعة قابلة ، ومن ذوق وقريحة حتى يدرك الناس هذه الأمور الخفية ، وهذه المعانى الروحانية (٢) .

وأما الباطل الذى فى كلمة السكاكى فهو زعمه بأنه لا طريق لاكتساب الذوق إلا طول خدمة هذين العلمين . ووجه البطلان فيه أن هذين العلمين على ما وضعهما السكاكى لا يكسبان ذوقا ، بل إنهما يفقدان الذوق عند دارسهما إن كان له ذوق ، وليس أدل على ذلك من أننا لا نجد عالما اقتصر فى دراسة البلاغة على هذين العلمين ، وكان له ذوق رفيع . ذلك أن اكتساب الذوق يكون عن طريق

(٢) دلائل الإعجاز : ص ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(١) مفتاح العلوم : ص ١٧٦ .

دراسة آثار العرب ، وحكمهم وأمثالهم ، وأخبارهم دراسة واعية ، بعيدة عن تعقيدات وتعمقات الفلسفة .

وهذه الدعوى من السكاكي ليست الفريدة في دعاويه ، فالرجل كان معجباً ، شديد الإعجاب بعمله في البلاغة .

فهو في مقدمة كتابه يذكر أنه ما ضمن كتابه المباحث التي أودعها إياه إلا بعد أن مهد لكل مبحث ( أصولاً رائعة ) وأورد ( حججاً مناسبة ) ، وأنه أرشد إلى ضروب مباحث ( قلت عناية السلف بها ، وإيراد لطائف مفتنة ما فتق أحد بها رتق أذن ) .

وهو بعد أن يشقق القول ، ويشعب الأقسام في المعاني والبيان ، ويرتب الأنواع فيهما ، ويذيلها بما يليق بها ، ويقول : ( وسيحمد ما أوردت ذوو البصائر ) ، ثم يخشى أن يأخذ ذوى البصائر الإعجاب بما صنع ، فيتنقصوا السلف ، فيوصيهم أن أورثه كلامه نوع استمالة ، وفاتهم ذلك في كلام السلف ( أن لا يتخذوا ذلك مغمراً للسلف ، أو فضلاً عليهم ) ، ويحتج لذلك بأن المخترعين لاي نوع من العلوم قد تغيب عنهم أشياء كانت ذات صلة بأصول هذا النوع ، وفروعه .

ويأسف السكاكي لهذا العلم الذي ظل مظلوماً ، حتى شمر لنظم متفرقاته ذيله ، يقول : ( أين الذي مهد له قواعد ، ورتب له شواهد ، وبين له حدوداً يرجع إليها ، وعين له رسوماً يعرج عليها ، ووضع له أصولاً وقوانين ، وجمع له حججاً وبراهين ، وشمر لضبط متفرقاته ذيله ، واستنهض في استخلاصها من الأيدي رجله وخيله (١) ) .

وكان السكاكي يحس أنه هو الذي ادخرته العناية الإلهية لهذا العلم ، فهو - في رأى نفسه - ( ممن نبغ في عدة شعب من علم الأدب ، وصيغ بها يده ، وعانى فيها وكده وكده ) .

ولعل هذا الذي غر ابن خلدون ، فتخطى جميع علماء البلاغة السابقين من لدن الجاحظ إلى الرازي ، ووقف بمجد السكاكي ، وينسب إليه وضع علوم البلاغة : ( ثم لم تزل مسائل العلم تكمل شيئاً فشيئاً إلى أن مخض السكاكي زبدته ، وهذب مسائله ، ورتب أبوابه (٢) ) .

(٢) المقدمة : ص ٥٥٢ .

(١) مفتاح العلوم : ص ١٩٩ .

والحق أن السكاكى - وإن قيد مسائل العلم من التفلت - وقف حجر عثرة دون استمرار النظر فى قضية اللفظ والمعنى ، فلو أن الأحاسيس الأدبية كان لها سلطان فى ذلك التاريخ ، فاتجهت إلى بلاغة عبد القاهر ، تفسرها ، وتناقشها ، وتزيد فيها لكان للبلاغة العربية شأن آخر ، ولاتسع القول فى قضية اللفظ والمعنى ، فكان من أبحاثها كل ما جد فى تقدير الآثار الأدبية من خيال ، وعاطفة ، وتصوير . . . وما إليها . . . ولكن صنيح الرازى والسكاكى من بعده ، وغلبة المنطق على الروح الأدبية ، ثم ولوع من جاءوا من بعد هذين العالمين بطريقتهما فى البلاغة . صد تيارا متدفقا فجر الجاحظ ينبوعه ، ورفده العسكرى برفاد ثر غزير ، ثم جاء عبد القاهر فوصل به ينابيع كثيرة ، ولكنها جميعا وقفت على عتبة القرن السادس الهجرى ، لأنها وجدت سدا منيعا حال بينهما وبين التدفق والانطلاق .

\* \* \*

## خلاصة البحث

بعد هذه الرحلة الطويلة الشاقة مع قضية اللفظ والمعنى أقف قليلا لأعيد النظر في هذه الفصول التي بذلت أقصى الجهد في تحريرها ، ولا وجز في هذه الكلمة خلاصة هذا البحث .

والنتائج التي وصلت إليها ، وإن لم تكن حاسمة أرجح أنها أقرب إلى الصواب ، ولا يستطيع باحث - وبخاصة الذين يبحثون في العلوم الأدبية - أن يدعى الوصول إلى الكلمة الأخيرة الفاصلة في القضية التي يدرسها ، فإنه إذا كانت العلوم التي تخضع للمعمل والتجربة معرضة للخطأ فبالأحرى أن لا يكون في هذه العلوم الأدبية مكان للقول الفاصل الحاسم .

\* \* \*

ولقد عبر هذا البحث ثمانية قرون من الزمن ، وهذه الحقب في نشأة العلوم وتطورها ، وفي تاريخ قضاياها الكبرى ليست بالمدى الطويل . ولم يكشف هذا البحث في الطريق معبرا جديدا ، وإنما سلكها ، ورادها ، ووضع على جوانبها بعض المشاعل ، وأقام فيها معالم تهدي السائر ، ورفع منها بعض الأحجار وأقامها على منعرجاتها ليعلم السالك أنها كانت ههنا ، وأن رائدا تنبه إلى خطورتها فأزاحها عن جادة الطريق .

والناظر في طريقنا هذه يجد معلمين ، مختلفين اختلافا بينا ، أحدهما على مدخلها ، والآخر عند منتهاها .

الأول ذو منظر أنيق ، تكاد الأضواء تنبعث منه ، ولا يكاد الناظر يقضى العجب من روعته وبهائه ، ولكنه غير محكم البناء ، ولا متماسك الأجزاء ، والثاني ليس عليه مسحة من الجمال ، غير أنه وثيق البنية ، راسخ الأركان . وليس على السالك إلا أن يقف قليلا عند أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، ثم يعبر الزمن ليلقى نظرة جادة وقورا على أبي يعقوب يوسف بن محمد السكاكي .

وبين هذين المعلمين معالم أخرى يختلف حظها من الجمال والتماسك ، وتختلف أنظار السالكين إليها ، فمن لم يرعه جمال البناء راعه أسره وقوته .

\* \* \*

وقد كان الهدف الأول من هذا البحث هو تأريخ علوم البلاغة العربية من خلال قضية من قضاياها الكبرى .

فقد رأيت أن المؤرخين للعلوم يسلكون إحدى طرق ثلاث :  
تأريخ العلماء ، وأصحاب المذاهب والآراء في العلم الذى يؤرخون له ،  
وتأريخ التأليف والكتب المصنفة فيه ، ثم تأريخ مسائل العلم ، ورأيت أن لكل من هذه الطرق الثلاث مزايا وعيوبها ، فاخترت طريقة جديدة رأيت أنها أجدى وأنفع ، وأقرب إلى الدقة . وأظن أن الذى يعنى النظر فى هذا البحث يجد - بعد الفراغ من دراسته - فى علمه صورة واضحة المعالم ، دقيقة التكوين لنشأة البلاغة العربية ، وتطورها إلى عهد السكاسكى ، وذلك فى جانب من أبرز جوانبها .  
ولو أن باحثا آخر ، أو باحثين آخرين درسوا هذه البلاغة من خلال قضاياها الأخرى التى أشرت إليها فى المقدمة لتمت ملامح الصورة ، ولكانت أكمل صورة عرفت فى تأريخ العلوم .

وهذه النتيجة التى أظننى أشرفت فيها على الغاية هى إحدى النتائج الكبرى التى توخيت الوصول إليها من هذه الدراسة .

كما أظننى حققت الوسيلة إلى الهدف ، وهى دراسة قضية اللفظ والمعنى دراسة مستفيضة ، تقف عند كل جليلة ودقيقة من جلائلها ودقائقها ، ووصلت من هذه الدراسة إلى وجه الحق فيها - على ما خيل لى - .

ولم آل جهدا فى نسبة كل قول إلى قائله ، وكل رأى إلى صاحبه ، وكل فضيلة إلى الذى سبق إليها ، وبذلك حققت الهدف الرابع من أهداف هذا البحث .

\* \* \*

وقد عرضت فى أثناء هذه الدراسة لمسائل هى أجزاء فى الصورة ، أو ملامح لها ، أو تمت إليها بنسب قريب .

عرضت لوضاع علوم البلاغة ، وبينت أنه من الخطأ إضافة وضع علم من العلوم إلى عالم معين مالم يخرج هذا العلم إلى الوجود مكتملا ، وقليل ما كان ذلك .

وعرضت لمسألة الفصل بين اللفظ والمعنى فى النفس الإنسانية ، وبعد أن استعرضت الآراء فيها رأيت أن المعنى يصحبه اللفظ إذا وصل إلى منطقة الفكر ، أما قبل ذلك فهو خيال حائم فى النفس يبحث عن معرضه الذى يبدو فيه .

وعرضت للنقد الجاهلى ، وبينت أنه يتجه إلى المعانى ، ودفعت عنه تهمة  
الوضع ، كما أشرت إلى أن النقد الإسلامى يتجه إلى المعنى - فى الغالب - كما  
يتجه إلى اللفظ .

ورجحت القول الذى يؤكد أن العربى لا يخطىء فى لغته ، وزيفت رأى  
بعض نقادنا القدامى الذى جوز الخطأ على الجاهليين وعلى الإسلاميين الأولين .  
وفى الحديث عن رأى الجاحظ فى اللفظ والمعنى حققت مسألتين أظن أن  
هذا البحث أول بحث وصل فيهما إلى هذا الفصل .

**الأولى :** المراد بالبديع عند الجاحظ ، وقد تبين لى أن الجاحظ يريد من  
البديع المجاز بأنواعه والتشبيه ، وأن الفهم الشائع بين الباحثين لبديع الجاحظ  
لا يعتمد على أدلة قوية أو واهية من كتبه .

**الثانية :** مراد الجاحظ بالصرفة التى يقول بها مذهباً فى الإعجاز بجانب  
قوله بالإعجاز البيانى ، وقد ذكرت أنه يريد بها صرف أذهان العرب أن تتجه إلى  
آية معارضة للقرآن ، مع عجزهم الأصيل عنها ، وذلك حتى لا يدور جدل حول  
هذه المعارضة - مع أنها دون القرآن - ويقال : إن فلانا عارض ، فيجد من  
يخامى عنها ، ويناضل دونها .

وهذا التفسير للصرفة غير التفسير المشهور عند العلماء منذ قيل بهذا  
المذهب إلى يومنا هذا .

وفى الفصل التالى عرضت لمسألتين بينت وجه الحق فيهما - على  
ما ظهر لى :

**الأولى :** أن البلاغة العربية بلاغة أصيلة ، ليست مأخوذة عن يونان ، ولا  
عن غيرهم ، وأن العلماء القدامى الذين وضعوا أصول هذه البلاغة لم  
يعرفوا ( خطابة ) أرسطو ولا ( شعره ) وفندت الحجج التى تدرع بها الناسيون  
بلاغة العرب إلى ( المعلم الأول ) .

**الثانية :** أن كتاب ( أسرار البلاغة ) للإمام عبد القاهر ، سبق فى التأليف  
كتابه ( دلائل الإعجاز ) وقد ذكرت حجة على ذلك فى هذا الفصل ، ثم سقت  
حججا أخرى فى فصل الحديث عن مذهب عبد القاهر فى اللفظ والمعنى ، وهذا  
الذى انتهت إليه من سبق ( الأسرار ) خلاف ما عليه الكثرة من الباحثين  
والدارسين .



وفى فصل ( القديم والجديد ) كشفت عن جهود علم من أعلام البلاغة ، طالما أهمل الدارسون الإشارة إلى جهوده البلاغية ، وهو الإمام أبو العباس المبرد ، كما كشفت عن سر تفضيل هذا العالم النحوى اللغوى الأديب للبحثرى على أبى تمام ، وللفرزديق على جرير .

وعندما عرضت لبديع ابن المعتز كشفت عن تناقض رأيه فى أبى تمام ، وأبديت - لذلك - شكاً فى نسبة كتاب ( طبقات الشعراء ) إليه ، كما كشفت عن أثر كتاب ( قواعد الشعر ) لأبى العباس أحمد بن يحيى ، فى كتاب البديع ، وكان ذلك أحد الأدلة على أن بديع ابن المعتز يعتمد على مصادر عربية أصيلة ، ولا يعتمد - البتة - على مصادر يونانية ، كما زعم بعض علمائنا .

أما قدامة بن جعفر فقد رفعت أترية كثيرة ألقتها بعض الباحثين فوق رأسه ، وبينت أن الرجل قد اعتمد على مصادر عربية أيضا ، وكل ذنبه - أن كان ذلك ذنباً - أنه كان يجيد المنطق اليونانى .

وفى الحديث عن صناعتى أبى هلال أنصفت الرجل فى ذوقه الذى اتهمه بعض الباحثين بالتخلف - كما بينت سر قسوته على المتنبى ، وأنه يرجع إلى ذوق الرجل ، وقد كان بعض الباحثين اتهمه بأن تحامله على المتنبى كان ميلا مع الصاحب بن عباد ، ووسيلة لنيل مرضاة هذا الرجل ، وقد ضننت بأبى هلال أن يوضع فى هذا الموضع ، وقد عاش فقيرا يتجر فى البز ليصون ماء وجهه عن مسألة أحد شيئا .

وعندما وصل بنا الحديث إلى عبد القاهر سلكت طريقة جديدة فى عرض آرائه ، وحاولت جاهدا أن أبعد عن هذا العالم الكبير التناقض فى آرائه ، وأظننى وفقت إلى ذلك .

كما حققت - للحق وللتاريخ - أن كتاب ( أسرار البلاغة ) كتاب ألفه الجرجانى فى ( البديع ) وأن كتاب ( دلائل الإعجاز ) كتاب ألف فى علم البيان .

وللحق والتاريخ - أيضا - نفيت أن يكون ( عبد القاهر ) مخترع المجاز العقلى ، كما زعم بعض الباحثين .

وأخيرا بينت أن الطريقة التقريرية فى البلاغة ليست من عمل السكاكى ، وأن الذنب فى سلوكها لا يقع عليه وحده ، وإنما مهد لها جماعة من العلماء قبله ، وتولى كبرها الإمام فخر الدين الرازى .

كما بينت أن هذه الطريقة عاقت تدفق تيار البحث في اللفظ والمعنى ،  
فأجذبت البلاغة ، ووقف نموها ، وجف عودها الغض النضير .  
ولم أشرف في هذه الكلمة إلا إلى المسائل التي يغلب على ظني أن هذا  
البحث قد انفرد بتحقيقها .  
أما القضايا الكثيرة ، الكلية والجزئية ، التي تضمنها هذا البحث والتي  
كانت موضوعه الأساسي فقد يكون من العسير أن تحيط هذه العجالة بها .  
وإذا كان لي أن أصف هذا البحث - على كراهيتي لامتداح الإنسان عمل  
نفسه - فإنني أقول إنه جلي حقائق كثيرة كانت غامضة ، وفصل في قضايا كثيرة  
كان وجه الحق فيها شاحبا ، فأعاد إليه نضارة الحياة ، ومهد الطريق لدراسة جادة  
واعية ، لوضع تاريخ دقيق كامل لعلوم البلاغة العربية . . .  
كما أعان على دراسة هذه البلاغة دراسة ممتعة خصبة .  
والله ولي التوفيق ،

على العماري

## مصادر البحث

- ١ - الإتقان فى علوم القرآن ، جلال الدين السيوطى ، المطبعة الازهرية سنة ١٣١٨ هـ .
- ٢ - أدب الكاتب ، عبد الله بن مسلم ( ابن قتيبة ) ، المطبعة السلفية . القاهرة ١٣٤٦ هـ .
- ٣ - أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجانى ، طبعة المنار سنة ١٣٢٠ هـ .
- ٤ - إعجاز القرآن ، أبو بكر الباقلانى ، دار المعارف ١٩٥٤ م تحقيق صقر .
- ٥ - البديع ، عبد الله بن المعتز ، مطبعة الحلبي ١٩٤٥ م ، تحقيق خفاجى .
- ٦ - البيان والتبيين ، أبو عثمان الجاحظ ، تحقيق هارون سنة ١٣٧٦ هـ .
- ٧ - تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، تحقيق السيد صقر سنة ١٩٥٠ م .
- ٨ - ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ، للرماني والخطابي وعبد القاهر ، دار المعارف بالقاهرة تحقيق خلف الله وزغلول .
- ٩ - حاشية الدسوقى على شرح السعد ، محمد بن عرفة الدسوقى شروح التلخيص . الطبعة الأولى .
- ١٠ - حدائق السحر فى دقائق الشعر ، رشيد الدين الوطواط ، طبعة القاهرة - ١٩٤٥ م - تحقيق الشواربى .
- ١١ - الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق هرون - طبعة الحلبي ١٩١٣ م .
- ١٢ - الخصائص ، أبو الفتح بن جنى ، دار الكتب بالقاهرة مطبعة الهلال .
- ١٣ - دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجانى ، طبعة المنار - الطبعة الثانية .
- ١٤ - سر الفصاحة ، محمد بن سنان الخفاجى ، تحقيق الصعيدي - طبعة صبيح ١٩٥٣ م .
- ١٥ - شروح التلخيص ، الطبعة الأولى .
- ١٦ - الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، الطبعة الثانية .
- ١٧ - عيار الشعر ، ابن طباطبا العلوى ، طبعة التجارية سنة ١٩٥٦ م .
- ١٨ - قواعد الشعر ، أبو العباس ثعلب ، الطبعة الأولى - تحقيق خفاجى .

١٩ - الكامل فى اللغة والأدب ، أبو العباس المبرد ، الطبعة الأولى سنة

١٩٣٦ م .

٢٠ - كتاب سيبويه الطبعة الأولى ببولاق سنة ١٣١٦ هـ .

٢١ - كتاب الصناعتين ، أبو هلال العسكري ، تحقيق البيجاوى ، ١٩٥٢ م .

٢٢ - لسان العرب ، ابن منظور المصرى ، الطبعة الأولى .

٢٣ - المثل السائر ، ضياء الدين بن الأثير ، تحقيق محبى الدين - طبعة

الخليبي

٢٤ - مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى - الطبعة الأولى .

٢٥ - مختصر السعد ، سعد الدين التفتازانى ، ضمن شروح التلخيص .

٢٦ - المطول على التلخيص ، سعد الدين التفتازانى ، مطبعة أحمد

كامل - تركيا سنة ١٩١٣ م

٢٧ - معانى القرآن ، أبو زكريا الفراء ، دار الكتب - القاهرة سنة ١٩٥٥ م

٢٨ - معجم الأدباء ، ياقوت الحموى ، تحقيق فريد رفاعى - مطبعة دار

المأمون القاهرة .

٢٩ - مفتاح العلوم ، أبو يعقوب السكاكى ، مطبعة التقدم - بمصر .

٣٠ - مقدمة ابن خلدون ، طبعة تجارية .

٣١ - المغنى ، القاضى عبد الجبار .

٣٢ - الموازنة ، أبو بشر الأمد ، تحقيق محبى الدين عبد الحميد - الطبعة

الثانية .

٣٣ - الموشح ، للمرزبانى ، دار نهضة مصر سنة ١٩٦٥ م .

٣٤ - الموشح ، للمرزبانى ، المطبعة السلفية سنة ١٣٤٣ هـ .

٣٥ - نقد الشعر ، قدامة بن جعفر ، تحقيق كمال مصطفى ١٩٤٨ هـ .

٣٧ - الوساطة بين المتنبي وخصومه ، على الجرجانى ، الطبعة الثالثة -

طبعة الخليبي .

٣٦ - نهاية الإيجاز ، فخر الدين الرازى ، مطبعة الآداب سنة ١٣١٧ م .

٣٨ - وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، تحقيق محبى الدين - مكتبة النهضة

## ومراجعته

- ١ - أبو هلال العسكري ومقاييسه النقدية ، دكتور طبانه .
- ٢ - أثر القرآن في تطور النقد الأدبي، دكتور زغلول سلام . الطبعة الأولى .
- ٣ - أسس النقد الأدبي عند العرب، دكتور أحمد بدوي الطبعة الأولى ١٩٥٨ م .
- ٤ - الأسلوب ، أحمد الشايب ، المطبعة الفاروقية بالأسكندرية سنة ١٩٣٩ م .
- ٥ - أصول النقد الأدبي ، أحمد الشايب ، الطبعة السادسة سنة ١٩٦٠ م .
- ٦ - إعجاز القرآن ، مصطفى الراجحي ، الطبعة الثالثة .
- ٧ - بلاغة أرسطو ، دكتور إبراهيم سلامة ، الطبعة الثانية - مطبعة مخيمر .
- ٨ - البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر ، دكتور طه حسين . مقدمة نقد النشر ، مطبعة لجنة التأليف سنة ١٩٣٨ م .
- ٩ - تاج التراجم في طبقات الحنفية ، زين الدين بن قطلوبغا ، طبعة بغداد سنة ١٩٦٢ م .
- ١٠ - تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها ، أحمد المراغي ، الطبعة الأولى - بالقاهرة .
- ١١ - تلخيص البيان في مجازات القرآن، الشريف الرضي، تحقيق عبد الغنى حسن - طبعة الحلبي .
- ١٢ - الجامع الكبير ، ضياء الدين بن الأثير، مطبعة المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٥٦ م .
- ١٣ - دائرة المعارف الإسلامية ( الطبعة العربية ) .
- ١٤ - دراسات تفصيلية لبلاغة عبد القاهر في التشبيه والتمثيل، عبد الهادي العدل . طبعة دار الفكر .
- ١٥ - رغبة الأمل ، سيد المرصفي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٢٨ م .
- ١٦ - ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، الطبعة الأولى .
- ١٧ - طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، الطبعة الأولى .

- ١٨ - الطراز فى البلاغة ، يحيى بن حمزة العلوى ، دار الكتب مطبعة  
المقتطف ١٩١٤ م
- ١٩ - الغمدة فى محاسن الشعر ، ابن رشيد القيروانى ، الطبعة الثانية -  
تحقيق محيى الدين سنة ١٩٥٥ م
- ٢٠ - فلسفة اللغة ، كمال حجاج ، الطبعة الأولى .
- ٢١ - الفصل فى الملل والنحل ، أبو محمد بن حزم ، الطبعة الأولى  
١٣٤٧ هـ . مطبعة صبيح .
- ٢٢ - فن التشبيه ، على الجندى ، الطبعة الثانية - مكتبة الأنجلو .
- ٢٣ - فن الشعر ، دكتور إحسان عباس ، دار الطباعة - بيروت ، ١٩٥٩ م .
- ٢٤ - قدامة بن جعفر ، دكتور بدوى طبانة .
- ٢٥ - كشاف اصطلاحات الفنون ، محمد التهانوى ، طبعة كلكتا بالهند .
- ٢٦ - الكشاف ، للزمخشرى ، الطبعة الأولى .
- ٢٧ - المجازات النبوية ، الشريف الرضى ، تحقيق محمود مصطفى  
١٩٣٧ م .
- ٢٨ - المزهرفى علوم اللغة ، جلال الدين السيوطى ، طبعة الرافعى ،  
١٣٢٥ م .
- ٢٩ - مغنى اللبيب ، ابن هشام المصرى ، مطبعة التقدم .
- ٣٠ - النثر الفنى فى القرن الرابع ، دكتور زكى مبارك ، الطبعة الأولى ،  
١٩٣٤ م
- ٣١ - النقد المنهجى عند العرب ، الدكتور محمد مندور ، الطبعة الثانية  
بالقاهرة
- ٣٢ - نقد النثر ، أبو الحسن إسحق بن إبراهيم ، مطبعة لجنة التأليف سنة  
١٩٣٨ م .
- هذا . عدا كتباً أخرى أشير إليها فى أصول البحث أو فى هوامشه . منها  
كتاب الأغانى لأبى الفرج الأصبهانى ، وكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة .  
وغيرهما .

الباب الأول : مباحث تمهيدية

• صلة اللفظ بالمعنى  
• بين اللغة والاصطلاح  
الفصل الأول : صلة اللفظ بالمعنى  
( ١٥ - ٣٤ )

١٧ ..... صلة اللفظ بالمعنى

الفصل الثاني : بين اللغة والاصطلاح  
( ٣٥ - ٦٦ )

٤٨	..... ٥- النظم	٣٥	..... ١- اللفظ
٥٢	..... ٦- الطبع والصنعة	٣٧	..... ٢- المعنى
٦٤	..... ٧- الجزالة والرقعة	٤٣	..... ٣- الاسلوب
٦٦	..... ٨- البديع	٤٧	..... ٤- القالب

الباب الثاني : الأصول الأولى للقضية

الفصل الأول

( ٦٧ - ٩٠ )

٦٩ ..... الأصول الأولى للقضية

الفصل الثاني : قضية الإعجاز

( ٩١ - ١٠١ )

٩١ ..... قضية الإعجاز

الفصل الثالث : بين يدى القضية

آراء بلاغية

( ١٠٢ - ١١٩ )

٩١ ..... بين يدى القضية ( آراء بلاغية )

الباب الثالث : مدرسة الجاحظ

الفصل الأول : المعانى مطروحة فى الطريق

( قضاء الجاحظ )

( ١٢٣ - ١٦٥ )

١٣٩	..... الإيجاز	١٢٩	..... غاية البيان
١٤١	..... بين القديم والجديد	١٣١	..... سمات اللفظ البليغ
١٤٣	..... البديع	١٣١	..... اللفظ المختار
١٥٦	..... موقف الجاحظ من المعنى	١٣٥	..... القريب
١٥٨	..... المراد بالمعنى عند الجاحظ	١٣٧	..... التنافر
١٥٩	..... مراده باللفظ	١٣٨	..... القران

الفصل الثاني : أصالة البلاغة العربية

( ١٦٦ - ١٨٣ )

١٦٦ ..... أصالة البلاغة العربية

الفصل الثالث : الشعر أربعة أضرب

( ابن قتيبة الناقد )

( ١٨٤ - ٢٢٠ )

١٨٤ ..... الشعر أربعة أضرب ( ابن قتيبة الناقد )

الفصل الرابع : أبيات كثير

( ٢٢١ - ٢٣٢ )

٢٢١ ..... أبيات كثير

الفصل الخامس: القديم والجديد  
مذهب المبرد في اللفظ والمعنى  
( ٢٢٣ - ٢٦٣ )

٢٥٧	..... الحجاز	..... القديم والجديد مذهب المبرد في اللفظ والمعنى
٢٥٧	..... ١- الاستعارة	..... ٢٢٣
٢٥٨	..... ٢- الحجاز المرسل	..... ٢٣٩
٢٥٩	..... ٣- الحجاز العقلي	..... ٢٤٥
٢٦٠	..... الإيجاز	..... ٢٥٢
٢٦٠	..... اللف والنشر	..... ٢٥٢
٢٦١	..... القلب	..... ٢٥٥
٢٦١	..... الالتفات	..... ٢٥٥

الباب الرابع: مدرسة البديع

الفصل الأول: البديع ومحاسن الكلام  
( عبد الله بن المعتز )  
( ٢٦٧ - ٢٧٥ )

٢٧٣	..... رأى ابن المعتز في البديع	..... ٢٧١
-----	--------------------------------	-----------

الفصل الثاني: بديع قدامة بن جعفر  
( أجناس الشعر ثمانية )  
( ٢٧٧ - ٢٩٥ )

٢٨٥	..... موقف قدامة من قضية اللفظ والمعنى	..... ٢٧٩
٢٨٧	..... من آراء قدامة في النقد	..... ٢٨٤
٢٩٠	..... بديع قدامة	..... ٢٨٤
	..... مصادر قدامة	
	..... قدامة وأرسطو	

الفصل الثالث: صناعة الشعر والنثر  
( بلاغة أبي هلال )  
( ٢٩٧ - ٣١٣ )

٣٠٥	..... احتجاج العسكري لرأيه	..... ٢٩٩
٣٠٦	..... ذوق أبي هلال	..... ٣٠١
٣٠٧	..... جهوده البلاغية	..... ٣٠١

الباب الخامس: مذاهب الإعجاز

الفصل الأول  
● قبل عبد القاهر ● مذهب عبد القاهر  
( ٣١٥ - ٣٥٦ )

٣٢٨	..... رأي الباقلاني في الإعجاز	..... ٣١٧
٣٤٢	..... مذهب الصرفة	..... ٣١٨
٣٥٣	..... جهوده البلاغية	..... ٣٢١
٣٥٤	..... الاستعارة	..... ٣٣١
٣٥٥	..... المساواة والتذييل والإشارة	..... ٣٣٦

الفصل الثاني: مذهب عبد القاهر  
( ٣٥٧ - ٣٨٧ )

٣٧٢	..... مذهب عبد القاهر	..... ٣٥٧
٣٧٨	..... أولاً - الألفاظ	..... ٣٦٤
٣٨١	..... خلاصة نظر عبد القاهر في اللفظ	..... ٣٧١

الباب السادس: البلاغة التقريرية  
( ٣٨٩ - ٤٠٥ )

٤٠٦	..... خلاصة البحث	..... ٣٩١
٤١١	..... مصادر البحث	..... ٣٩١
٤١٣	..... مراجعة	..... ٣٩١
٤١٥	..... الفهرس	..... ٣٩٢